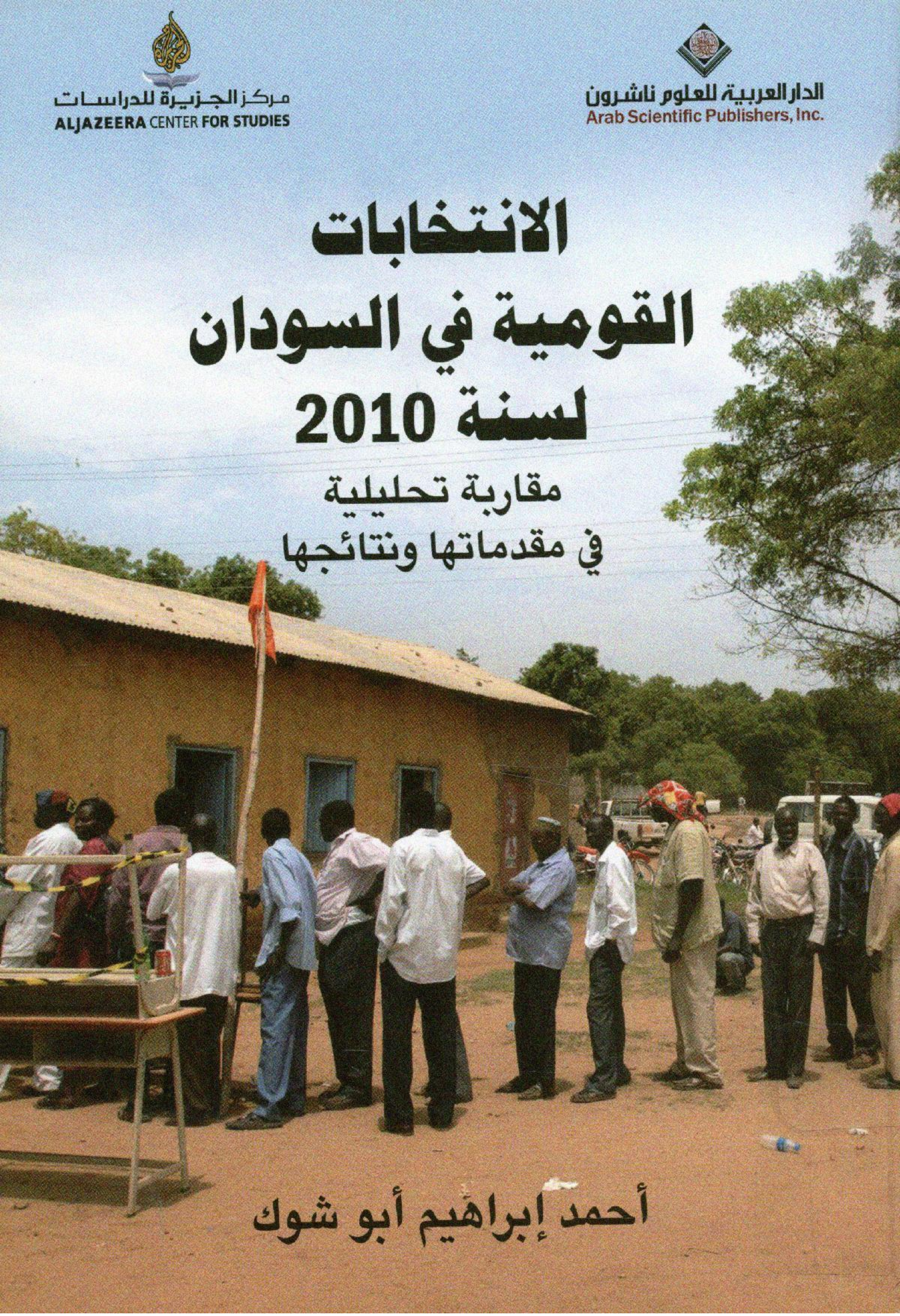
مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

الانتخابات القومية في السودان لسنة 2010

مقاربة تحليلية في مقدماتها ونتائجها



أحمد إبراهيم أبو شوك

الانتخابات
القومية في السودان
لسنة 2010

الانتخابات القومية في السودان لسنة 2010

مقاربة تحليلية في مقدماتها ونتائجها

أحمد إبراهيم أبو شوك

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
1433 هـ - 2012 م

ردمك 978-614-01-0360-3

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر
هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (974+)
فاكس: 4831346 - (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

المحتويات

الفصل الثالث
التعداد السكاني الخامس والانتخابات

الفصل الرابع
الدوائر الانتخابية والسجل الانتخابي

الفصل الخامس
الأحزاب السياسية والترشيحات

الفصل السادس
الاقتراع ونتائج الانتخابات

الملاحق

الإهداء إلى

الأغلبية الصامتة التي ترى في العدل أساسًا للحكم، وفي الحرية عمادًا للديمقراطية، وفي الديمقراطية آليةً لتداول السُلطة وتجاوز صراعات أهل السُّودان

مقدمة

ليست الانتخابات غاية في حدٍّ ذاتها، بل آلية من آليات تحقيق الشرعية السياسية في الدول التي تحكمها أنظمة شمولية، أو إحداث التحول الديمقراطي في بنية الحكومات الديكتاتورية التي تحاول الانتقال بنفسها إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، أو تمكين الحراك الديمقراطي في البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية الراسخة. ونلحظ أن هذه الوظائف المتباينة للعملية الانتخابية قد تجسدت في المشهد السياسي السُّوداني في مراحل تاريخية مختلفة بدأت بانتخابات عام 1948م لأعضاء الجمعية التشريعية[1]، بوصفها خطوةً أولى تجاه تأهيل السُّودانيين لحكم أنفسهم بعد خروج المستعمر الإنجليزي والانفصال عن مصر (1898-1956م)، وأعقبتها انتخابات مجلس النواب والشيوخ عام 1953م، التي وضعت الأساس للتحول الديمقراطي في السُّودان، وأسهمت في قيام أول حكومة وطنية منتخبة، كان لها شرف إعلان الاستقلال في داخل البرلمان في التاسع عشر من ديسمبر/ كانون الأول 1955م. وجاءت بعدها انتخابات عام 1958م بوصفها خطوةً تجاه تمكين العمل الديمقراطي في السُّودان الحر المستقل؛ إلا أن الصراع الحزبي على السلطة أفضى إلى انهيار تلك التجربة الوليدة، وقيام نظام حكم عسكري، حكم السُّودان لمدة ست سنوات (1958-1964م)، شهد السُّودان خلالها انتخابات المجلس المركزي لعام 1962م[2]؛ لإضفاء نوع من الشرعية على نظام الحكم العسكري الذي عارضته القطاعات السياسية والحزبية. وبعد إزاحة الحكم العسكري عن طريق انتفاضة شعبية في أكتوبر/ تشرين الأول عام 1964م بدأت عملية الإعداد لإحداث التحول الديمقراطي الثاني، الذي استند في إحدى جزئياته

---

(1) كانت الجمعية التشريعية تتكون من تسعة وسبعين عضوًا، مقسمين إلى ثلاث فئات: أعضاء بحكم وظائفهم في الحكومة، وأعضاء معينين؛ وأعضاء منتخبين وعددهم خمسة وستون عضوًا، مقسمين إلى ثلاث فئات: عشرة أعضاء منتخبين انتخابًا مباشرًا من المدن الكبرى، واثنين وأربعين عضوًا منتخبين انتخابًا غير مباشر؛ وثلاثة عشر عضوًا منتخبين من مجالس المديريات الجنوبية الثلاث.

(2) كانت عضوية المجلس المركزي تتكون من أعضاء معينين بحكم مناصبهم (الوزراء)، وأربعة وخمسين عضوًا منتخبين من قبل مجالس المديريات، وثمانية عشر عضوًا يعينهم رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وبموجب هذا التصنيف احتل العسكريون من أعضاء المجلس الأعلى المقاعد المفتاحية في المجلس؛ حيث تمّ اختيار أحد العسكريين: السيد عوض عبد الرحمن صغير، رئيسًا للمجلس، والأميرآلاي المقبول الأمين الحاج، رائدًا للمجلس.

إلى انتخابات عام 1965م، التي مهدت الطريق لقيام حكومة ديمقراطية منتخبة، في عهدها جَرتْ انتخابات عام 1968م، بوصفها خطوةً ثانية في مسار تمكين الحراك الديمقراطي؛ إلا أن الحكومة المنتخبة لم تعش طويلاً؛ إذ أفضت الصراعات السياسية الحزبية إلى انهيارها، وقيام نظام عسكري آخر، حكم السُّودان لمدة ستة عشر عامًا (1969-1985م)، استخدم فيها أيديولوجيات سياسية متباينة لحكم السُّودان، وحاول أيضًا شرعنة وضعه السياسي بإجراء عديد من الانتخابات التشريعية والتنفيذية في ظل سطوة تنظيم الاتحاد الاشتراكي الحاكم[1]؛ إلا أن هذه المعالجات الشكلية لم تُكسب النظام شرعية سياسية؛ حيث بلغت معارضته ذروتها في انتفاضة إبريل/ نيسان الشعبية عام 1985م، التي أسقطت حكومة مايو/ أيار (1969-1985م)، ومهدت الطريق لإحداث تحول ديمقراطي ثالث، تبلور أحد معالمه في انتخابات عام 1985م، وميلاد حكومة ائتلافية منتخبة؛ إلا أنها كانت عرضة للنزاعات السياسية بين الأحزاب المؤتلفة والقوى السياسية المعارضة لها، وأخيرًا قاد ذلك الصراع إلى سقوط الحكومة المنتخبة في 30 يونيو/ حزيران 1989م عن طريق انقلاب عسكري، أطلق على سلطته الحاكمة "حكومة الإنقاذ الوطني". وفي عهد الإنقاذ حدثت تحولات سياسية كثيرة في بنية الأحزاب السياسية، وتصاعدت حدَّة الصراع بين النظام الحاكم في الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السُّودان وفصائل المعارضة الأخرى. وفي ظل ذلك الواقع الصدامي حاولت حكومة الإنقاذ أن تجد لنفسها شرعية سياسية بإجراء انتخابات تشريعية على مستوى المجلس الوطني عام 1996م وعام 2000م، وذلك في ضوء نظام التوالي الحزبي الذي ابتدعه النظام الحاكم[2]، وأخرى على مستوى رئاسة الجمهورية في

(1) كانت انتخابات مجلس الشعب القومي مقسمة إلى كليات انتخابية، تشمل الدوائر الجغرافية، والدوائر الفئوية التي تمثلها قوى الشعب العاملة، المنبثقة من مؤسسات الاتحاد الاشتراكي، وكانت المنافسة الانتخابية تعتمد في معظم الأحيان على شخصية المرشح، وسنده القبلي والطائفي ووضعه في مؤسسات الاتحاد الاشتراكي السُّوداني. أما انتخابات رئاسة الجمهورية فكان الترشيح لها محصورًا في شخص الرئيس جعفر محمد نميري؛ وللناخب أن يصوّت بلا أو نعم لولاية الرئيس، وفي كل الأحوال كان الرئيس يحصل على نسبة أكثر من 90%.

(2) مصطلح التوالي أدخله الدكتور الترابي إلى قاموس السياسة السُّودانية، وكان يعتبره نوعًا من التعددية المبتكرة، التي تقود القوى السياسية باختلاف برامجها الحزبية إلى الاتفاق والتوالي في القضايا الجوهرية التي تخدم مصلحة الوطن؛ ومن ثَمَّ جاء القَسَم السياسي الوارد في قانون التوالي لسنة 1998م على الصيغة الآتية: "أقسم بالله العظيم أن أقوم بواجبي مسجلاً لتنظيمات التوالي السياسي، متجردًا من العضوية لأي تنظيم، مستقلاً في أداء عملي عن أي تأثير من أية جهة، دون خشية أو محاباة، وأن أتوخى العدل في كل ذلك، والله على ما أقول شهيد".

العامين المشار إليهما أعلاه؛ إلا أنها كانت كسابقتيها لم تحدث التحول الديمقراطي المنشود، القائم على التعددية السياسية، وحرية الرأي والصحافة، ولم تجد قبولاً واسعًا من الفصائل الحزبية المعارضة. واستمر الحال كما كان عليه إلى أن جاءت اتفاقية السلام الشامل لعام 2005م، بوصفها خطوةً رئيسة تجاه إحداث تحول ديمقراطي في السُّودان، يمكن أن يحظى بتأييد كل الفصائل المعارضة. وكانت الانتخابات واحدة من آليات ذلك التحول الديمقراطي، الذي جاء معضدًا بجملة من الإجراءات السياسية والإدارية والقانونية، التي كانت بمثابة مقدمات للعملية الانتخابية التي أُجريت في إبريل/ نيسان 2010م.

وفي ضوء هذه التوطئة نصل إلى أن الانتخابات القومية لسنة 2010م تصب في إطار الانتخابات التي تنشد التحول الديمقراطي في السُّودان، أي الانتقال من نظام حكم شمولي إلى نظام حكم ديمقراطي، يقوم على التعددية السياسية، وحرية الرأي والصحافة، لكنها اختلفت عن سابقاتها في أوجه عديدة، نجملها في الآتي:

أولاً: لم تحدث هذه النقلة السياسية بفضل انتفاضة شعبية، أفضت إلى إسقاط نظام الحكم القائم، كما حدث في عامي 1964م و1985م، بل إنها جاءت في إطار اتفاق ثنائي بين حكومة السُّودان ممثلة في حزب المؤتمر الوطني الحاكم، والحركة الشعبية لتحرير السُّودان، وقد وضعت تلك الاتفاقية خارطة طريق لإحداث التحول الديمقراطي، الذي أيدته الأحزاب السياسية المعارضة.

ثانيًا: وضعت الاتفاقية حزمة إجراءات إدارية بشأن الانتخابات القومية، تمثلت في التعداد السكاني لسنة 2005م، الذي بموجبه تمَّ تحديد الدوائر الانتخابية، وقانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، الذي أسهم في وضع الإطار القانوني للإجراءات الانتخابية، وإعداد السجل الانتخابي، وإعادة النظر في القوانين المقيدة للحريات والعمل السياسي الحر. وهذه الإجراءات الإدارية السابقة للعملية الانتخابية أشرنا إليها في عنوان هذا الكتاب بالمقدمات.

ثالثًا: تميزت انتخابات عام 2010م عن الانتخابات السابقة لها بأنها أُجريت على المستويين التشريعي والتنفيذي في وقت واحد، وشمل ذلك الإجراء مستويات الحكم الثلاثة: القومية (رئاسة الجمهورية، والمجلس الوطني)، والإقليمية (رئاسة حكومة جنوب السُّودان، والمجلس التشريعي لجنوب السُّودان)، والولائية (حكام الولايات، والمجالس التشريعية والولائية). وهي بكل المقاييس تعد أكبر عملية انتخابية معقدة أُجريت في تاريخ السُّودان المعاصر.

رابعًا: قامت انتخابات عام 2010م على نظام انتخاب مختلط، يجمع بين

نظام الدوائر الجغرافية التقليدي القائم على الأغلبية البسيطة، ونظام التمثيل النسبي المرتبط بالقوائم الحزبية ودوائر تمثيل المرأة. ولا شك أن هذا النظام الانتخابي المختلط قد تدثر بجملة من المسائل الإجرائية المعقدة؛ حيث مُنح الناخب السُّوداني ثماني بطاقات انتخابية في شمال السُّودان؛ لانتخاب رئيس الجمهورية، وأعضاء المجلس الوطني، وحكام الولايات، وأعضاء المجالس التشريعية الولائية، وكما نعلم أن الانتخابات في المجالس التشريعية كانت تتكون من ثلاثة مستويات، تشمل الدوائر الجغرافية، والقوائم الحزبية، وقوائم المرأة؛ وفي المقابل مُنح الناخب السُّوداني في جنوب السُّودان اثنتي عشرة بطاقة انتخابية، شملت كل المستويات التي أشرنا إليها أعلاه، وتجاوزتها بأربع بطاقات انتخابية أخرى، تمثلت في انتخاب رئيس حكومة جنوب السُّودان، وأعضاء المجلس التشريعي لجنوب السُّودان. وهذه الإجراءات المعقدة سنتحدث عنها بالتفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

وفي إطار هذه التوطئة التاريخية يمكننا تقديم قراءة تحليلية متكاملة للانتخابات القومية التي جَرَتْ فصولها في السُّودان عام 2010م، باعتبارها أداة من الأدوات التي نصت عليها اتفاقية السلام الشامل لتحقيق التحول الديمقراطي. وهذه القراءة التحليلية يمكن أن تؤسَّس مفرداتها على الأسئلة الآتية: ما المسوغات التي أفضت إلى انتقال حكومة الإنقاذ الوطني من نظام الحزب الواحد والأحزاب المتوالية معه إلى نظام التعددية الحزبية؟ وفي ظل هذا التحول هل استطاعت الانتخابات القومية السُّودانية أن تحدث تحولاً ديمقراطيًّا حقيقيًّا؟ وهل الإعداد للانتخابات في مستوياتها المختلفة اتسم بالشفافية والنزاهة والمهنية اللازمة؟ وما مواقف الأحزاب السياسية الحاكمة، والأحزاب المعارضة، وتنظيمات المجتمع المدني من إجراءات العملية الانتخابية والنتائج التي أفرزتها؟ وما النتائج التي تمخضت عن الانتخابات القومية في إطار مفهوم تداول السُّلطة السلمي، والتعددية السياسية، وتحديد مستقبل دولة السُّودان وفق خياري الوحدة أو الانفصال؟ وهل أسهمت الانتخابات القومية في تقليل حدة الاحتقانات السياسية والاستقطاب الحزبي الذي أفرزته طبيعة الصراع المستمرة بين الحكومة والمعارضة؟

للإجابة عن هذه الأسئلة ومثيلاتها يستند هذا الكتاب إلى كمٍّ هائل من المصادر الأولية والثانوية، والحوارات والمقابلات التي تمَّ إجراؤها مع بعض القادة السياسيين والمسؤولين عن إدارة العملية الانتخابية في مراحلها المختلفة.

المصادر الأولية

اعتمدت هذه الدراسة على كمٍّ وافرٍ من المصادر الأولية، التي يتكون طرفها الأول من الوثائق الرسمية الآتية: وثيقة اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، ودستور جمهورية السُّودان الانتقالي لسنة 2005م، وقانون الأحزاب السياسية لسنة 2007م، وقانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، والقوانين، والقواعد التنظيمية، والتقارير، والبيانات، والنشرات الدورية المرتبطة بإجراءات التحول الديمقراطي والانتخابات القومية في السُّودان. ويتمثل طرفها الثاني في تقارير المراكز، والبعثات، والمنظمات الدولية، والإقليمية، والمحلية التي قامت بمراقبة العملية الانتخابية في مراحلها المختلفة، وأصدرت سلسلة من التقارير والبيانات التي تعكس وجهات نظرها بشأن ضبط الجودة الانتخابية، ونذكر منها التقرير النهائي لبعثة دول الاتحاد الأوروبي، والتقرير النهائي لبعثة مركز كارتر، ووقفنا أيضًا على البيانات التي أصدرها الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدولة العربية، والسيد سكوت غرايشن (Scott Gration) المبعوث الخاصّ للرئيس الأميركي باراك أوباما (Barack Obama)، ومحليًّا عوّلنا على التقرير النهائي للمنتدى المدني القومي، ووقفنا على البيانات التي أصدرها تجمع منظمات المجتمع المدني العاملة في الانتخابات (تمام). أما الطرف الثالث للمصادر الأولية فيتمثل في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، والبيانات والنشرات التي أصدرتها مكاتب تلك الأحزاب بشأن التحول الديمقراطي والانتخابات القومية، والحوارات التي أُجريت مع بعض قياداتها السياسية، فضلاً عن المعلومات الانتخابية المنشورة على المواقع الإلكترونية لبعض الأحزاب السياسية.

لا شك أن كلَّ واحدة من هذه المجموعات الثلاث تحتاج إلى قراءة منهجية خاصّة، تجعلها صالحة للتوظيف الأكاديمي، الذي يمكن أن ينقيها من شوائب الشطط السياسي، وابتسار القراءات الصحفية المختزلة؛ فالمجموعة الأولى من المصادر الأولية يفترض أن تقرأ في ظل المناخ السياسي الذي أفرز اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، وإسقاطاته السياسية الراجحة لمصلحة حزبي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السُّودان، مع استصحاب مواقف الأحزاب السياسية المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني التي لم تكن على وفاق تام مع مخرجات الاتفاقية الدُّستورية والقانونية المرتبطة بإجراء التحول الديمقراطي، والانتخابات القومية.

أما المجموعة الثانية المتمثلة في التقارير والبيانات الصادرة عن الجهات الرقابية الدولية والإقليمية والمحلية فيجب أن يُنظر إليها من عدة زوايا، قبل أن توظف في صياغة النص البنيوي لهذا الكتاب؛ لأنها تأثرت ببعض المنطلقات السياسية، والقانونية،

والمعيارية التي اعتمدت عليها في تقويمها لبعض القضايا المرتبطة بالعملية الانتخابية؛ فبعثة الاتحاد الأوروبي، ومركز كارتر، مثلاً، انطلقا من قاعدة سياسية مشتركة، قوامها أن الانتخابات القومية السُّودانية استحقاق أقــرَّته اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، وأن الوفاء به واجب سياسي، يعبِّد الطريق لقيام الاستفتاء في موعده المحدد بـــ 9 يناير/ كانون الثاني 2011م، وبموجب ذلك يتم تقرير مصير جنوب السُّودان.

إذًا الاعتراف بشرعية الانتخابات السُّـودانية كان أمرًا جوهريًّا لتحقيق الاسـتفتاء في جنوب السُّودان وتقرير المصير، وقد أشار إلى هذه النقطة صراحة السيد سكوت غرايشن عندما أجاب عن السؤال الذي طرحه عليه أحد أبناء الجالية الجنوبية بواشنطن حول مُسوغات حكومة الولايات المتحدة الأميركية في إعطاء شرعية سياسية لانتخابات مـزورة؛ فـرد عليـه قائـلاً: "كلنا يعلم أن الانتخابات مـزورة، وواجهت صعوبات عدة؛ لكننا سـوف نعترف بها من أجل الوصول لاسـتقلال جنوب السُّـودان، وتفادي العودة إلى الحرب [...]، والشرعية لا تُمنَح، بل تُكتسب عبر حلّ الأزمة في دارفور، وتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، وتحقيق الرفاهية للشعب"[(1)]. ولا تعني الإشارة إلى رأي السيد غرايشـن فـي هـذه المرحلـة أننـا نتفق مـع ما ذهب إليـه، قبل تحليل حيثيـات العملية الانتخابية في الفصول القادمة من هذا الكتاب؛ ولكننا نود أن نلفت الانتباه إلى أن تقرير مركز كارتر، وتقرير بعثة الاتحاد الأوروبي قد تأثرا بالرأي السياسي الغربي الذي كان ينظـر إلـى الانتخابـات القومية السُّـودانية باعتبارها خطوة ضرورية تجاه تحقيق الهدف الجوهري لاتفاقية السـلام الشـامل، والذي يتجسـد في عملية الاستفتاء وتقرير المصير في جنوب السُّـودان. أما البُعد المعياري للبعثات الدولية والإقليمية التي راقبت سـير الانتخابات السُّـودانية فقـد زاوج بين المعايير الدولية المتواضـع عليها[(2)]، والتطبيقات

(1) "المبعوث الأميركي للسودان: الانتخابات لن تحمي البشير من مواجهة الجنائية"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11473، 2010/4/27م؛ إبراهيم علي إبراهيم، "أميركا تسير في الاتجاه الخاطىء في السُّودان: أو النوم مع الشيطان" صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2010/5/6م. حدث اجتماع الجالية الجنوبية بالمبعوث الأميركي، حسب صحيفة الشرق الأوسط، في 26 إبريل 2010م. وجاء تعليق المبعوث الأميركي في إطار ذلك اللقاء الذي نظمته الجالية الجنوبية في واشنطن على شرف زيارة وزير مالية جنوب السُّودان والوفد المرافق له إلى العاصمة الأميركية، واشنطن.

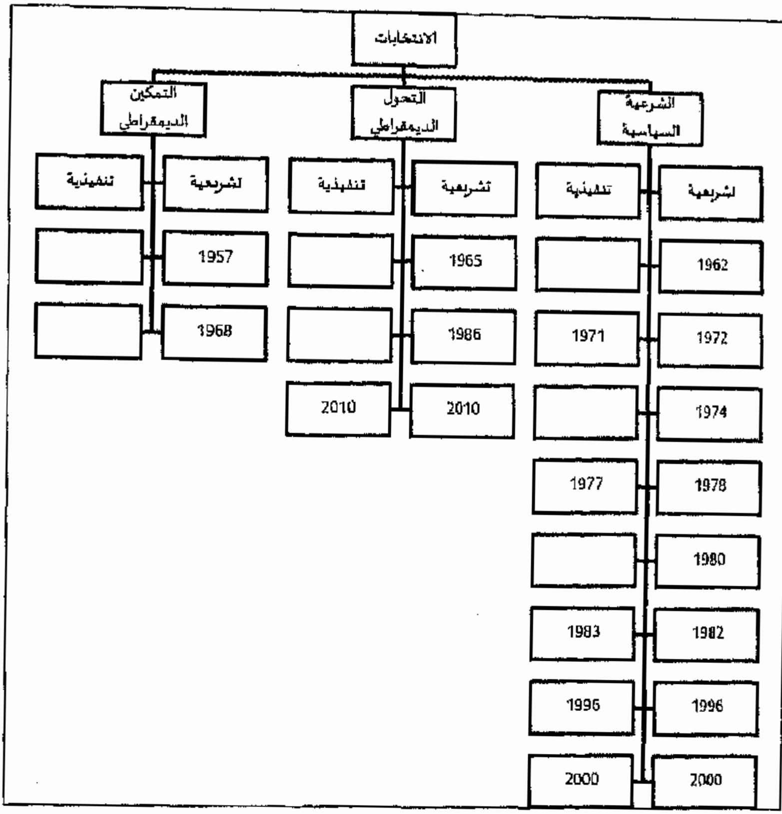
(2) المعايير الدولية السبعة تتمثل في: درجة عدم تحيز إدارة الانتخابات، درجة حرية الأحزاب السياسية والمرشحين في جمع آرائهم والتعبير عنها، تساوي فرص الحصول على التمويل الحكومي المخصص للانتخابات، تمكن الأحزاب السياسية والناخبين من استخدام وسائل الإعلام، خاصّة وسائل الإعلام المملوكة للدولة، حق المشاركة الحرة للناخبين، أية قضايا

الانتخابية التي جَرَتْ في دول إفريقية، مثل زيمبابوي (2008م)، وساحل العاج (2009م)، وكينيا (2010م). ويبدو أن مثل هذه القراءة المعيارية المزدوجة، مصحوبة بظاهرة عدم العنف التي شهدتها الانتخابات السُّودانية، قد دفعت البعثات الدولية والإقليمية التي راقبت الانتخابات السُّودانية إلى "إعطاء العملية الانتخابية درجة مرور مُتدنية"، كما يرى الدكتور عبد الوهاب الأفندي، ولم تصفها بالتزوير وعدم النزاهة كما فعل المبعوث الأميركي، بل أقرّت شرعيتها، وأبرزت كسبها المتدني حسب المعايير الدولية[1]. وإلى جانب ذلك نلحظ أن تقارير المنظمات المحلية ذات النزعة المعارضة لحزب المؤتمر الوطني، مثل تحالف منظمات المجتمع المدني (تمام)، قد شككت في نزاهة العملية الانتخابية، وطعنت في عدم شرعيتها استنادًا إلى عشرة أخطاء أساسية، سردتها في تقاريرها وبياناتها التي صدرت بعد إعلان النتائج النهائية للانتخابات[2].

أخرى ذات صلة بطبيعة الانتخابات الديمقراطية، مثل حملات الدعاية، العنف، سيادة القانون والإطار القانوني؛ عملية الاقتراع وعد الأصوات. وتم تقييم كل معيار بواسطة خبراء بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات الذين يراقبون كل مكونات العملية الانتخابية بدعم من المراقبين الموجودين على المدى الطويل والقصير. وتمكنهم هذه الخطوة من عمل تقييم شامل ووافٍ لكل ما يتعلق بإدارة الانتخابات إضافة إلى معرفة مدى الحرية المتاحة للمرشحين، وللناخبين ووسائل الإعلام.

(1) عبد الوهاب الأفندي، "السحابة البركانية الأخرى فوق سماء السُّودان"، **صحيفة سودانايل** الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2010/4/21م.

(2) شملت تلك الأخطاء العشرة الأساسية: 1/ قامت الانتخابات على إحصاء سكاني مختلف عليه صاحبته اتهامات بالتلاعب. 2/ سحب مكان السكن وعنوان الناخب من السجل الانتخابي مما استحال معه التأكّد من صحّة أسماء الناخبين، ولم تقم المفوضية بجهد لمعالجة مشكلة السجل الانتخابي. 3/ عدم نشر السجل الانتخابي في وقت مبكر حتى تتم مراجعته من قبل الأحزاب والمراقبين، وخلت الكشوفات المنشورة من ختم المفوضية مع اختلاف هذه الكشوفات عن تلك التي اعتمدتها مراكز الاقتراع. 4/ تحديد سقوف الإنفاق على الحملة الانتخابية أعلنت قبل أسبوع واحد من تاريخ الاقتراع وجاءت عالية فوق مقدرات معظم المرشحين. 5/ سيطرة الحزب الحاكم على أجهزة الإعلام الرسمية دون أن تتمكن المفوضية من تصحيح ذلك الخطأ. 6/ التثقيف الانتخابي من قبل المفوضية بدأ متأخرًا، وجاء مبتسرًا ومحدودًا في انتشاره الجغرافي. 7/ سمحت المفوضية بتسجيل القوات النظامية في أماكن العمل مخالفة بذلك القانون، ووافقت لهم على الاقتراع الجماعي خارج أماكن السكن والعمل. 8/ وصول المواد والمعدات متأخرة إلى مراكز الاقتراع في معظم أنحاء السُّودان، واختلاف الأسماء بين السجل المنشور والسجل المستخدم للتصويت، وسقوط أسماء ورموز مرشحين، واختلاط أسماء الناخبين بين الدوائر، واستبدال بطاقات الاقتراع. 9/ عدم تمكين الوكلاء الحزبيين من تأمين وحراسة صناديق الاقتراع. 10/ استعمال حبر تسهل إزالته، وقبول شهادات السكن دون



شكل رقم (1): الانتخابات التشريعية والتنفيذية (الرئاسية) في السُّودان

وقد علّق الدكتور الطيب زين العابدين على تلك التقارير والخطاب السياسي المماثل لها، قائلًا: "إن مزاج النخبة السُّودانية التي تشكل معظم منظمات المجتمع المدني ينحو إلى مثالية المعايير، التي قال عنها الكاتب الإنجليزي أوسكار وايلد [(Oscar Wilde)] في كتابه المشهور (صورة دوريان جراي [(The Picture of Dorian Gray)]): "نحن نطبق القيم المثالية على الناس الذين لا نحبهم! ونشغل أنفسنا بالتفاصيل التي تثبت ما نتوصل إليه من أحكام، ونرفض المقارنة بالدول الإفريقية التي مارست عنفًا جماعيًّا في بعض دوراتها الانتخابية؛ لأن لنا تجربة ثرّة في الانتخابات التعددية النزيهة إبان الفترات الديمقراطية الثلاث، والتي أجمعت على قبولها كل القُوى السياسية في

ضوابط، والتي تصدرها لجان تابعة للحزب الحاكم، الأمر الذي فتح الباب واسعًا للتلاعب، والتزوير وانتحال الشخصية.

البلاد"[1]. ويقودنا هذا التعليق إلى القول بأن تقارير الجهات الرقابية يجب أن تُقرأ قراءةً فاحصةً، تقوم على مقارنة الأشباه والنظائر، ويوطّن لها في إطار المشهد السياسي بتناقضاته المنبسطة؛ لتكون قراءتها صالحة للاستئناس الموضوعي الذي ينطلق من استقراء تامّ لجزئيات المشكلة، يقودنا بدوره إلى رسم صورة ذهنية حيّة عن مشاهد الانتخابات السُّودانية، والنتائج التي تمخضت عنها.

وعلى النسق ذاته تحتاج الوثائق الحزبية إلى منهج استقراءٍ تامٍّ، يخرجها من ضيق النظرة الحزبية المتمحورة حول الأنا السياسية وتضخيم الذات إلى دائرة التحليل الموضوعي، الذي ينظر إليها من زوايا متعددة، ويحلل مفرداتها تحليلاً علميًّا في إطار المشهد السياسي، دون الذهول عن المقاصد الكامنة وراء أهدافها الإستراتيجية، أو تجاهل طبائع العمران البشري التي أسهمت في صياغتها. ويجب أن نصحب هذا الاستقراء بقراءات ثاقبة لإسهامات بعض الأكاديميين التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي والانتخابات القومية في السُّودان بتجرد ومهنية، واستطاعت أن توطّن له في دائرة الحراك الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي الذي أحاط بمفرداته، وتربطه بتأثير الأبعاد العالمية والإقليمية في الشأن السُّوداني.

أهم الوسائط التي اعتمدنا عليها في توفير هذه المعلومات الأولية والثانوية منها كانت تتمثل في الصحف اليومية التي تصدر في الخرطوم، وصحيفة الشرق الأوسط، وصحيفة القدس العربي في لندن، والصحافة الإلكترونية المتمثلة في سودانايل، وسودانيز أونلاين، والراكوبة، فضلاً عن المواقع الإلكترونية ذات الصلة بقضايا التحول الديمقراطي، والانتخابات القومية في السُّودان، ونذكر منها موقع وكالة السُّودان للأنباء (سونا)، وموقع المفوضية القومية للانتخابات، وموقع مجلس الإحصاء القومي. وبهذه الكيفية كانت الإنترنت المصدر الرئيس للمعلومات التي جمعناها لإعداد هذا الكتاب، وذلك إلى جانب المطبوعات التي أصدرتها المفوضية القومية للانتخابات، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية.

الدراسات السابقة

لا تزال الانتخابات القومية السُّودانية لسنة 2010م مادة خصبة للبحث والتنقيب، ولا ندعي أن هذا الكتاب هو صاحب السبق فيها؛ لأن هناك بعض القراءات الصحافية، والسياسية، والأكاديمية التي صدرت قُبيل انتهاء الانتخابات وبُعيدها. ونذكر منها كتاب

(1) الطيب زين العابدين، "الانتخابات بين تقويمات المنظمات الأجنبية والمحلية"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6023، 2010/4/18م.

الصحافي محمد سعيد محمد الحسن الموسوم بـــ"**الانتخابات العامّة في السُّودان: وقائع نوفمبر 1953م، ملامح إبريل 2010م**"، الخرطوم، 2010م. ويتكون الكتاب من 223 صفحة من القَطع المتوسط، تشمل تقديم البروفيسور علي محمد شمو، وكلمة المؤلف، التي أعقبها بعشرة فصول، وذيَّلها بثُلة من الملاحق والصور المختارة، ثم قائمة للمصادر والمراجع التي اعتمد عليها، وفهرس للمحتويات. ويتناول الكتاب في فصوله الستة الأولى وقائع أول انتخابات برلمانية جَرَتْ في السُّودان عام 1953م، وقد عرضها بأسلوب الصحافي المعاصر للتجربة والمعايش لأحداثها، دون التزام بالمعايير العلمية المرعية في الدراسات الأكاديمية من حيث التوثيق، والإطار النظري لتحليل المادة المعروضة؛ إلا أن هذه الملاحظة لا تمنعنا القول بأن الأستاذ محمد سعيد محمد الحسن قد قدم إضافة جديدة للأدبيات التي صدرت عن تاريخ الانتخابات البرلمانية في السُّودان[1]. أما في الفصول الثلاثة الأخيرة فقد تطرق المؤلف إلى اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، وعلاقتها بالانتخابات القومية لسنة 2010م من حيث تقسيم الدوائر الانتخابية بشقيها الجغرافي والنسبي، ومستويات الانتخاب التنفيذية والتشريعية. ووثق في الفصل العاشر مضابط الحوار الذي أجراه مع البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله، نائب رئيس المفوضية القومية للانتخابات، بشأن المسائل الإجرائية المرتبطة بالعملية الانتخابية. وعضّد عرضه لتلك الحيثيات بجملة من الملاحق التي شملت الجدول الزمني للانتخابات القومية، والدوائر الانتخابية للمجلس الوطني، وقائمة بأسماء المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، وأخرى لمنصب رئيس حكومة جنوب السُّودان، وأورد أيضًا مسودة ميثاق الشرف الانتخابي بين الأحزاب السُّودانية، وأعقب ذلك بعرض لبعض الصور والإصدارات التي تعكس طرفًا من أنشطة المفوضية القومية للانتخابات، وصور أخرى لبعض الوقائع المرتبطة بانتخابات عام 1953م؛ فالكتاب لا يعطي تحليلاً كاملاً وعميقًا للانتخابات القومية لعام 2010م، وذلك لسببين: أولاً: أن الكتاب صدر قبل انتهاء العملية الانتخابية لعام 2010م؛ وثانيًا: أن مؤلفه لم يهدف إلى تقديم دراسة أكاديمية مستوفية لكل متطلبات البحث العلمي، لكنه كان يدرك تمامًا أنه

(1) نذكر منها: محمد إبراهيم طاهر، **تاريخ الانتخابات البرلمانية في السُّودان**، الخرطوم: بنك المعلومات السُّوداني، 1986م. محمد محمد أحمد كرار، **انتخابات وبرلمان السُّودان: تحليل وتوثيق**، الخرطوم: دار البلد للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، 1989م، وصدرت الطبعة الثانية عام 1998م. إبراهيم الحاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السُّودان**، بيروت: دار الجيل. الخرطوم: دار المأمون، 1970م. أحمد إبراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، **الانتخابات البرلمانية في السُّودان (1953-1986م): مقاربة تاريخية-تحليلية**، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008م.

يقدم قراءة صحافية لرجل عاصر التجربتين الانتخابيتين، وعاش التجارب الانتخابية الأخرى. ومن هذه الزاوية يُحمد جهده المقدر، وتُثمن إضافته الصحافية الثرة.

وعلى النسق ذاته جاء كتاب الدكتور عبد الرحيم عمر محيي الدين، "**مشاهد وشواهد على الانتخابات الأخيرة في السُّودان، يناير-إبريل 2010م: أضواء على الفخ الأميركي في نيفاشا ومشاكوس**"، الخرطوم: شركة دار كاهل للدراسات والطباعة والنشر المحدودة، 2010م، موثّقًا لتجربة ناشط سياسي في الحركة الإسلامية، وعضو متمرد على حزب المؤتمر الوطني الحاكم، السبب الذي دفعه لترشيح نفسه لمنصب والي ولاية الخرطوم تحت قائمة المستقلين "الأحرار". ويتكون الكتاب من 288 صفحة من القطع المتوسط، مقسمة إلى ثمانية مشاهد، وستة شواهد، استهلها الكاتب بشاهد من التاريخ يروي قصة حوار دار بين ملك النُّوبة، وعبد الله بن مروان بن محمد، ابن آخر ملوك الدولة الأموية، وذلك عندما دخل أرض النُّوبة هاربًا من ظلم العباسيين، وطالبًا حق اللجوء السياسي في بلاط عظيم النُّوبة، فالقصة فحواها أن التعدي على حدود الله وحرمات الناس هو الذي ذهب بملك بني أمية؛ والتمسك بالقيم السلوكية الرفيعة في النصرانية هو الذي جعل ملك النُّوبة ملكًا عادلاً في قومه، ومتواضعًا في بلاطه تقديرًا لعظمة الله عزَّ وجلَّ، ورافضًا لإقامة أهل الظلم والجور في دياره، وذلك عندما قال لعبد الله بن مروان: "أنتم قوم استحللتم ما حرَّم الله، وركبتم ما عنه نُهيتم، وظلمتم فيما ملكتم، فسلبكم الله العزَّ، وألبسكم الذلَّ بذنوبكم، ولله فيكم نقمة لم تبلغ غايتها فيكم، وأنا خائف أن يحلَّ بكم العذاب، وأنتم ببلدي، فينالني معكم، فإنما حق الضيافة ثلاث [ليالٍ]، فتزوَّدْ ما احتجت إليه، وارحل عن أرضي"[1]. لا شك أن هذه القصة فيها إشارة بليغة إلى سلوك قادة المؤتمر الوطني الحاكم، حسب رؤية المؤلف، ومبرر لموقف المؤلف الذي تمرد على حزبه الأصلي، ووصف نفسه بأنه "لم يكن مراقبًا للأحداث، يستمد معلوماته من الأخبار المتنوعة، بل مشاركًا مشاركةً فاعلةً، وواحدًا من المنافسين على سباق الفوز بمنصب والي ولاية الخرطوم، وأحد القياديين التاريخيين لما كان يُعرف بالحركة الإسلامية، ومن

(1) لمزيد من التفصيل انظر: عبد الرحيم عمر محيي الدين، **مشاهد وشواهد على الانتخابات الأخيرة في السُّودان**، الخرطوم: شركة دار كاهل للدراسات والطباعة والنشر المحدودة، 2010م، ص 5-6. توثيقًا لما جاء في كتاب الدكتور عبد الرحيم، هذه الرواية وردت في: أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، ج 3، بيروت: دار المعرفة، 1982م، ص 296-297. وعبد الله بن مروان بن محمد بن الحكم ليس آخر ملوك بني أمية، كما ذكر مؤلف **مشاهد وشواهد**، بل ابن آخرهم.

المؤسسين للمؤتمر الوطني منذ انعقاد أول لجنة له بقاعة الصداقة في العام 1990م"[1]، ثم يصف كتابه "**مشاهد وشواهد على الانتخابات الأخيرة في السُّودان**" بأنه "عمل من داخل الميدان، يعكس نوعًا من الجرأة الممزوجة بالألم والحسرة على تلك المبادئ التي رويناها بدمائنا، فإذا هي تتبخر جرَّاء تطلعات بعض عاطلي المواهب، وفاقدي الضمير الإسلامي الحر، الذين تحولوا من قيادات طليعية إسلامية إلى زعماء قبائل وقادة إثنيين"[2]. وفي ضوء هذه الخلفية جاء المشهد الأول في كتابه بعنوان "**الفخّ الأميركي في مشاكوس ونيفاشا وأثره في تسريع انفصال السُّودان**"؛ حيث يعتقد المؤلف أن اتفاقية السلام الشامل لعام 2005م كان هدفها الأول فصل جنوب السُّودان عن شماله، وأن الانتخابات القومية كانت مقدمة لتحقيق ذلك الهدف الجوهر، الذي دفع بعض الدول الغربية لغضِّ طرفها عن "كل التجاوزات العظيمة التي صاحبت تلك الانتخابات"[3]. ثم حاول الدكتور عبد الرحيم عمر أن يؤكد صحة هذه النتيجة التي توصل إليها بشأن العملية الانتخابية المطعون في نزاهتها وشفافيتها بجملة من المشاهد، التي تناولت معوقات التحول الديمقراطي في السُّودان، وعدم تكافؤ الفرص في الحملات الانتخابية، واستغلال الحزب الحاكم لمؤسسات الدولة والمال العام، وضعف البنية السياسية للأحزاب التقليدية، وسوء الأداء المهني للمفوضية القومية للانتخابات، ثم عضَّد تلك المشاهد بمجموعة من الشواهد الميدانية التي استقاها من تجربته الشخصية عندما كان مرشحًا مستقلاً لمنصب والي ولاية الخرطوم، ومن شهادات الآخرين الذين اشتركوا معه في السباق الانتخابي من مواقع سياسية مختلفة، فضلاً عن استئناسه ببعض إفادات البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية التي راقبت العملية الانتخابية ومراحل الإعداد لها والنتائج التي ترتبت عليها؛ فالكتاب في جوهره يحكي عن تجربة شخصية لناشط إسلامي بارز بشأن الانتخابات القومية التي جَرَتْ فصولها في السُّودان، ولا يقدم دراسة علمية بالمعنى الأكاديمي المتعارف عليه. ويبدو أن الكاتب كان فطنًا لهذه الحقيقة، عندما أطلق على مؤلفه "**مشاهد وشواهد على الانتخابات الأخيرة في السُّودان**"، ولا غرو أن هذا شيءٌ يُحمد عليه؛ لأنه وثَّق لتجربته الانتخابية من خلال المشاهد التي كان طرفًا فاعلاً فيها، والشواهد التي صاغها لتعضيد النتائج التي عرضها في ثنايا النصّ المكتوب؛ فالكتاب ذو صلة بموضوع هذه الدراسة، ويمكن الإفادة من المشاهد والشواهد الواردة بين ثناياه بشأن العملية الانتخابية، وذلك

(1) المرجع نفسه، ص 7.
(2) المرجع نفسه، ص 10.
(3) المرجع نفسه، ص 17.

بعد توطينها في إطار الواقع الذي تشكلت فيه، ومضاهاتها بالمشاهد والشواهد التي يرويها أصحاب الرأي الآخر.

أما الكتاب الثالث فقد أنجزته اللجنة العليا للانتخابات في حزب الأمة القومي، تحت عنوان: "**انتخابات السُّودان إبريل 2010 في الميزان**"، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010م. ويقع الكتاب في 1064 صفحة من الحجم المتوسط، مقسمة إلى كلمة شكر وعرفان بقلم الأستاذة سارة نقد الله، رئيسة لجنة التنسيق-اللجنة العليا للانتخابات، وملخص تنفيذي، ومقدمة بقلم السيِّد الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة القومي، وثلاثة عشر فصلاً، وملاحق وجداول وصور مصاحبة، تحوي قدرًا من الوقائع المرتبطة بالعملية الانتخابية، ثم فهرس للمحتويات. وجاء إصدار هذا الكتاب بناءً على قرار أصدرته لجنة الانتخابات العليا في حزب الأمة القومي، وبموجب ذلك تمَّ تكوين لجنة متخصصة اطلعت على معظم المعلومات والتقارير المعنيَّة، ثم "ألفت هذا الكتاب الجامع الذي سوف يكون وثيقة مرجعية لانتخابات إبريل 2010م في السُّودان"[1]، حسبما جاء في تقديم السيد الصادق المهدي. عرض الكتاب في فصله الأول التجارب الانتخابية السُّودانية، ابتداءً من بداياتها الباكرة عام 1948م تحت مظلة الجمعية التشريعية، ومرورًا بالانتخابات التي جَرَتْ في كل العهود الديمقراطية والدكتاتورية، وانتهاءً بانتخابات عام 1986م التي سبقت قيام حكومة الإنقاذ الانقلابية عام 1989م. وخصصت لجنة إعداد الكتاب الفصل الثاني للانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جَرَتْ في عهد حكومة الإنقاذ، ثم عرضت في الأحد عشر فصلاً الباقية التجربة الانتخابية لعام 2010م؛ حيث شرحت مراحلها الإعدادية التي مثلت اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م إطارها السياسي والدُّستوري، وشكل التعداد السكاني الخامس مسرحها الانتخابي، وقانون الانتخابات القومية لسنة 2008م وعاءها القانوني، والمفوضية القومية للانتخابات جهازها التنفيذي؛ ثم نظر الكتاب بعد ذلك في الكيفية التي تمَّ بها إعداد السجل الانتخابي وإشكالاته الفنية، والحملات الانتخابية ومشكلات تمويلها، وحرية حركتها، وأنصبتها في الإعلام القومي؛ وبحث أيضًا دور المفوضية القومية للانتخابات وأهلية أدائها على المستوى القومي، وعالج القضايا المرتبطة بإجراءات الترشيح، ومواقف الأحزاب السياسية من العملية الانتخابية، والاقتراع، وعدِّ الأصوات وفرزها، ومواقف الأحزاب السياسية والبعثات الدولية والمنظمات المحلية من نتائج الانتخابات التي أعلنتها المفوضية القومية للانتخابات. وفي تحليله

(1) اللجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي، **انتخابات السُّودان إبريل 2010 في الميزان**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010م، ص 17.

لنتائج الانتخابات القومية لسنة 2010م، انطلق الكتاب من فرضيّة مفادها أن الانتخابات القومية مزورة من الألف إلى الياء، وأن اللجنة المؤلفة اعتبرت أن إعداد الكتاب فيه عرفان للشعب السُّوداني "المعلم الذي فضح زُور الانتخابات الحالية مبكرًا، وسماها بالطبخة"[1]، فضلاً عن أنه يؤكّد عبث الفائزين، الذين "لم يستطيعوا إثبات أية شرعية يفتقدونها، بل بانت سوءاتهم أكثر من ذي قبل؛ فإنهم قد خسروا الحقّ، وخسروا الشعب، وخسروا أنفسهم ... هذه الانتخابات حقًّا تمثل فوز الخاسر! وهي تمثل كذبة إبريل الكبرى"[2]. لا جدال أن هذا هو رأي حزب الأمة القومي في الانتخابات القومية، وهو رأي يُحمد عليه؛ لأنه حشد كمًّا من الوثائق والوقائع المعضدة له، لكن هذه الملاحظة الإيجابية لا تمنعنا القول بأن بعض النتائج التي توصلت إليها اللجنة المؤلفة للكتاب محل نظر، وتحتاج إلى تدقيق وتوطين في إطار واقع الحراك السياسي العام الذي شكّل مفرداتها، وكذلك وجهات النظر الأخرى المغايرة لرأي حزب الأمة القومي. وقد أشار إلى ذلك أيضًا الدكتور الطيب حاج عطيّة عندما علّق على محتويات الكتاب في حفل تدشينه الذي أعد في 15 ديسمبر/ كانون الأول 2010م، واصفًا إياه بأنه "مادة سياسية تعبوية مصادمة، تريد أن تثبت حقوقًا" سياسية لحزب الأمة القومي صرعه الآخرون عليها، وفي الوقت نفسه نتفق مع الدكتور الطيب في أن "الكتاب مساهمة جيدة"، ورائدة في مجالها لم يسبق حزبَ الأمة القومي أي حزب سياسي إليها، "وستحتل مكانة بين المساهمات التي تمت في تقييم عملية الانتخابات"[3]؛ لأنها جاءت معضَّدةً بكَمٍّ هائلٍ من الوثائق والمقتطفات الصحافية ذات الصلة بالانتخابات القومية التي جَرَتْ فصولها في السُّودان.

الكتاب الرابع أصدره الدكتور أحمد محمد محمد صادق الكاروري، بعنوان: "**الانتخابات السُّودانية 2010: حقائق ودلالات**"، الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، 2010م؛ فهو يقع في 307 صفحة من القطع المتوسط، يبدأ بمقدمة للأستاذ الدكتور حسن مكي محمد أحمد، ومدخل للمؤلف، ثم أربعة فصول تمثل قوام الكتاب، ويعقبها ثبت للمصادر والمراجع التي اعتمدت الدراسة عليها. جاء الفصل الأول عن تاريخ الانتخابات البرلمانية التي جَرَتْ في السُّودان في الفترة من 1953 إلى 1986م، والكيفية التي أُديرت بها العلمية الانتخابية والنتائج التي ترتبت عليها. وعرض الفصل

(1) المرجع نفسه، ص 5.
(2) المرجع نفسه، ص 16.
(3) "حزب الأمة يدشن كتابًا حول الانتخابات من ألف صفحة"، صحيفة حريات الإلكترونية (HTTP://WWW.HURRIYATSUDAN.COM)، استشارة: 16/12/2010م.

الثاني الأساس الدُّستوري والقانوني للانتخابات القومية لسنة 2010م، ثم أردف ذلك بمناقشة الإحصاء السكاني، والسجل الانتخابي، وتوزيع الدوائر الانتخابية، ثم عرَّج على الحملات الانتخابية والاقتراع. وأثار الدكتور الكاروري في الفصل الرابع تساؤلات مشروعة عن الرقابة الدولية والمحلية على الانتخابات القومية ومدى فاعليتها، ودرجة تكافؤ الفرص الإعلامية أثناء الحملات الانتخابية في الإعلام القومي، وقضية تمويل الأحزاب السياسية وانعكاساتها على الحملات الانتخابية ونتائج الانتخابات، ثم أبرز الجوانب الإيجابية والسلبية في العملية الانتخابية. وفي الفصل الرابع والأخير حلَّل المؤلف نتائج الانتخابات التشريعية والتنفيذية، عارضًا الأسباب الكامنة وراء فوز المؤتمر الوطني بأغلبية ساحقة في الشمال والحركة الشعبية في جنوب السُّودان. وبهذه الكيفية ماز الدكتور الكاروري كتابه عن الكتب السابقة بتقديم عرض شامل للعملية الانتخابية القومية لسنة 2010م، والنتائج التي ترتبت عليها. ولا جدال أن الكتاب قد ألَّفه رجلٌ أكاديميٌ ومتخصص في العلوم السياسية، والجهة التي أصدرته مؤسسةٌ أكاديميةٌ؛ إلا أن المؤلف تجاهل بعض المعايير المرعية في البحوث الأكاديمية من ناحية التوثيق، وتحليل الدراسات السابقة، والالتزام بإطار نظري ومنهج بحثي، يعينانه في توجيه مسارات البحث. ويبدو أنه مال إلى مخاطبة القارئ العادي أكثر من القارئ المتخصص، لكن بالرغم من هذه الهنات الأكاديمية، يحمل الكتاب بين دفَّتيْه معلومات مهمة لجمهور القراء والباحثين المتخصصين، ويعكس وجهة نظر باحث متخصص في العلوم السياسية، وأكاديمي عاش التجربة بكل جزئياتها ومراحلها المختلفة، واشترك فيها بحدسه الحزبي السياسي الذي لم يَبُحْ به، ولكن يلحظه القارئ المتبصِّر بموضوع الانتخابات مبثوثًا بين سطور الكتاب وطبيعة بعض المواد الوثائقية التي استشارها.

منهج البحث

يستند هذا الكتاب إلى مجموعة مركبة من المناهج البحثية ذات الطابع الكيفي والكمي في جمع المعلومات، وعرضها، ومناقشتها، وتحليلها. ويأتي في مقدمتها منهج البحث التاريخي الذي يقوم على كمٍّ مقدرٍ من المصادر الأولية التي عرضناها أعلاه، والتي تحتوي على جملة من الأحداث والوقائع والحيثيات ذات الصلة بعملية الانتخابات القومية في السُّودان، ثم تقويمها خارجيًّا وداخليًّا في إطار الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي شكَّلت بنياتها الأساسية، والواقع المحلي والإقليمي والعالمي الذي أثر في صياغتها النهائية، وبموجب ذلك يتم عرض النتائج المستخلصة منها وفق الأسئلة والاستفسارات والفرضيات التي طرحتها الدراسة.

ويصاحب هذا المنهج التاريخي ويتداخل معه المنهج الوصفي الذي يصف الأحداث والوقائع الكائنة بطريقة تفصيلية يراعي فيها التسلسل التاريخي، والظروف البيئية والسياسية المحيطة بكل حدث أو واقعة، ثم تفسيرها بغرض الوصول إلى استنتاجات عامة مفيدة بشأن القضايا المرتبطة بإجراءات الانتخابات القومية ومخرجاتها السياسية، ومعرفة شبكة العلاقات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي كانت مسيِّرة لتلك الأحداث والوقائع المختلفة، وطبيعة الأهداف الكامنة وراءها، والغايات المنشود تحقيقها. وتنحى الدراسة أيضًا منحى كميًّا عندما تستأنس بأدوات التحليل الإحصائي في قراءة بعض الأرقام الناتجة عن إجراءات التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م، وإعداد السجل الانتخابي، ونتائج الاقتراع، ثم تحويل بعضها إلى جداول ورسوم بيانية، تعطي تفسيرات وتحليلات موضوعية للوقائع الرقمية التي أفرزتها عملية الانتخابات في مراحلها المختلفة. وتستأنس كل هذه المناهج في عرضها وتحليلها للأحداث بمنهج متكامل، يجمع بين المداخل النظرية والفرضيات التي عرضنا مفرداتها أعلاه والإطار الواقعي الذي نظمت خط سيره الأحداث والوقائع ذات الصلة بالعملية الانتخابية ومخرجاتها السياسية.

أهمية هذا الكتاب

تكمن أهمية هذا الكتاب **أولاً** في كونه يقدم عرضًا متكاملاً وتحليلاً شاملاً لمفردات العملية الانتخابية التي جَرَتْ فصولها في السُّودان، وذلك ابتداءً بالإطار السياسي والدُّستوري والقانوني الذي استندت إليه، ومرورًا بالمسائل الإجرائية والإدارية المرتبطة بالإعداد لها، ثم تنفيذها على صعيد الواقع، وانتهاءً بالنتائج المترتبة عليها من الناحية السياسية. ونأمل أن يقدم هذا العرض والتحليل صورة ذهنية حيَّة عن الانتخابات القومية، تكون ذات فائدة لصاغة القرار السياسي في الدولة، وتنظيمات المجتمع المدني، ولعامة القراء والباحثين المتخصِّصين في شؤون السياسة والحكم في السُّودان والعالم العربي. **ثانيًا**: نتوقع أن يكون هذا الكتاب جهدًا مكملاً للكتاب الذي سبق أن أصدرتُه بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور الفاتح عبد الله عبد السلام بعنوان: "**الانتخابات البرلمانية في السُّودان (1953-1986م): مقاربة تاريخية-تحليلية**"، أم درمان: مركز عبد الكريم، 2008م. وبذلك تكتمل الصورة في ذهن القرَّاء والباحثين عن تاريخ الانتخابات البرلمانية التي جَرَتْ في السُّودان، وأوجه الشبه والاختلاف بينها من النواحي الإجراءات الإدارية، والنتائج الانتخابية المترتبة على المشهد السياسي. وبهذه الكيفية يكون هذا الكتاب إضافة علمية جديدة بالنسبة للمهتمين بالتخطيط السياسي لتطوير

الآليات الانتخابية في الدولة، وتقويم صرح التحول الديمقراطي في السُّودان. ثالثًا: نأمل أن يسهم إصدار هذا الكتاب في تحديد بعض المفاهيم المعيارية المرتبطة بقضايا التحول الديمقراطي، والتعددية السياسية، والانتخابات بأشكالها المختلفة، إثراءً للجهود والمحاولات الرامية إلى تحقيق نوع من التراكم العلمي والمعرفي في هذا المجال.

هيكل الكتاب

في ضوء هذه المقدمة تمَّ تقسيم هذا الكتاب إلى ستة فصول رئيسة، وخاتمة، وثبت للملاحق يحوي بعض الوثائق، والجداول الخاصّة بأسماء الفائزين في المناصب التنفيذية والمجلس الوطني، وإحصاءات النتائج التي حققها المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السُّودان في المجلس الوطني، ومجلس تشريعي جنوب السُّودان، والمجالس التشريعية الولائية.

يُقدِّم الفصل الأول مقاربة تحليلية للمسوغات التي قامت عليها اتفاقية السلام الشامل 2005م، والمقاصد التي استندت إليها بشأن تحقيق التحول الديمقراطي، وإجراء الانتخابات القومية، والآليات التي وضعتها؛ لتحقيق تلك الأهداف المنشودة، والإشكالات التي حملتها اتفاقية نيفاشا في ثناياها، وظهرت معضلاتها في مرحلة التنفيذ.

ويعرض الفصل الثاني الإطار الدُّستوري الذي استندت إليه الانتخابات القومية لعام 2010م، ويحلل الكيفية التي تمت بها صياغة قانون الانتخابات القومية لعام 2008م من الناحية الفنية، وآراء القُوى السياسية في بعض بنوده قبل أن يجيزه المجلس الوطني "المعين"، ويوقع رئيس الجمهورية عليه، ثم يناقش السِّمات العامّة لقانون الانتخابات القومية، والقيم المعيارية والإدارية التي وضعها لتنفيذ الإجراءات الانتخابية؛ لتكون أداة فاعلة في تحقيق التحول الديمقراطي في السُّودان.

ويحاول الفصل الثالث أن يدرس انعكاسات نتائج التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م على الحراك الانتخابي، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وكيفية تقسيم السُّلطة بين الشمال والجنوب من طرفٍ، والمؤسسات الاتحادية والولائية من طرف ثانٍ، ثم يعرض نتائج التعداد السكاني الموجبة والسالبة بالنسبة لإعداد السجل الانتخابي، وإجراءات الاقتراع.

ويُبرز الفصل الرابع في طرفه الأول المعايير التي استندت إليها المفوضية القومية للانتخابات في تقسيم الدوائر الانتخابية بشقيها الجغرافي والنسبي، ويُبين موقف القُوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني من تلك المعايير، ثم يحلل الآثار الإيجابية والسلبية لتلك المعايير في تحديد كسب القُوى السياسية المتنافسة في

الانتخابات. ويُخصص الطرف الثاني لتقديم مقاربة عن إجراءات التسجيل، وإعداد السجل الانتخابي، والكيفية التي أدارت بها المفوضية القومية للانتخابات المراحل المختلفة لإعداد السجل الانتخابي، وطبيعة الطعون التي عُرضت عليها، والنتائج التي ترتبت على ذلك.

ويُلقي الفصل الخامس الضوء على الأحزاب السياسية المسجلة، التي يقدَّر عددها بثلاثة وثمانين حزبًا؛ يمكن أن تصنف في أربعة اتجاهات رئيسة، تشمل أحزاب الحركة الوطنية (الأمة والاتحادي)، والأحزاب العقدية، والأحزاب ذات النزعة العروبية، والأحزاب ذات المنطلقات الجهوية، وأحزابًا أخرى عوانًا بين الاتجاهات الأربعة. وفي ضوء هذا التصنيف الرباعي أو الخماسي يتطرق الفصل إلى الوعاء القانوني الذي تشكلت فيه هذه الأحزاب السياسية، ويناقش السّمات العامّة لبرامجها الانتخابية، وطبيعة القضايا التي تناولتها، والحلول التي اقترحتها لحل المشكلات السُّودانية المعقدة، ومدى استجابة الناخب السُّوداني إلى خطابها السياسي، وشعاراتها الانتخابية أثناء الحملات الدعائية. ثم يحلل هذا الفصل التحالفات الحزبية التي شكلت تضاريس الخارطة السياسية قُبيل انطلاق الحملة الانتخابية وبُعيدها، وإسقاطاتها السياسية على قوائم المرشحين التي طرحتها الأحزاب على المستويين التنفيذي، والتشريعي، وتأثير ذلك في منظومة الحراك الانتخابي، ومواقف الجهات الضّامنة لنزاهة الانتخابات (المفوضية القومية للانتخابات)، وكفالة حرية المنافسة فيها، وكيفية توظيفها في تحقيق التحول الديمقراطي الذي أسست له اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م؛ ليكون أداةً فاعلةً لتداول السُلطة السلمي في السُّودان.

ويهدف الفصل السادس إلى مناقشة الإجراءات التحضيرية لعملية الاقتراع، وتحليلها وفق المعايير المتعارف عليها بشأن تحقيق الحرية والنزاهة اللازمتين لإجراء أية انتخابات ديمقراطية، ثم يعرض الصعوبات التي واجهت الاقتراع على صعيد الواقع. ويقدّم الفصل أيضًا مقاربة تحليلية لنتائج الانتخابات وانعكاساتها على المشهد السياسي، وتأثير ذلك في اقتسام السُلطة والثروة التي حُددت أنصبتها في اتفاقية السلام الشامل، وقضية تقرير مصير جنوب السُّودان إما في إطار دولة السُّودان الفيدرالية الموحدة، أو في إطار دولة جديدة لجنوب السُّودان.

وأخيرًا تأتي الخاتمة في شكل تحليل للمقدمات التي سبقت قيام الانتخابات القومية، وطبيعة المقاصد التي حققتها العملية الانتخابية، ومآلاتها المرتبطة بتحقيق التحول الديمقراطي من حيث المضمون، والمعنى، وإرساء دعائم التعددية السياسية في السُّودان، وطبيعة التوصيات التي يمكن أن تُقترح في هذا الشأن.

شكر وعرفان

هذا الكتاب ثمرة جهد استمر قرابة خمس سنوات، ساهم فيه بالمعلومات والإرشادات الأكاديمية نفر خير، ومؤسسات أكاديمية ومهنية معطاءة، لولا جهدهم وجهدها المبذول لما استقام ميسم حاله، وخرج بالصورة الماثلة بين يدي القارئ الكريم. ويسرني في هذا الشأن أن أسدي الشكر أجزله والعرفان أتمَّه إلى مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا التي أعانت في توفير بعض المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة، وإلى المفوضية القومية للانتخابات بالخرطوم، ممثلةً في الدكتور جلال محمد أحمد، والفريق شرطة عبد الله بله الحردلو، والمهندس محمد عبد الرحيم شاويش، الذين أمدوني بكثير من الوثائق والإصدارات المتعلقة بالانتخابات القومية في السُّودان. والشكر والتقدير موصولان أيضًا إلى الأستاذ الصحافي محمد سعيد محمد الحسن، والمهندس عمَّار عثمان أبوشوك، والأستاذة هادية إبراهيم أبوشوك، والأستاذة الصحافية فاطمة البصير، لما قدموه من جهد صادق في توفير بعض المراجع والوثائق التي طلبتها من السُّودان. ويضاف إلى قائمة هؤلاء الدكتور أمين حسن عمر، والدكتور بيتر أدوك، والدكتور جلال محمد أحمد، الذين أجرى الباحث معهم حوارات ومقابلات بشأن الانتخابات القومية والنتائج المتوقعة منها. ويسعدني أيضًا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى زملائي في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، الذين قاموا بقراءة مسودات هذا الكتاب في مراحل مختلفة، وجادوا ببعض الملاحظات الأكاديمية الثاقبة التي أسهمت في تثقيف النصِّ، وإخراجه بصورة مثلى، وأذكر منهم الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم نصر، والأستاذ الدكتور حسن أحمد إبراهيم، والدكتور صالح التنقاري، والأستاذ إبراهيم الفارسي، والأستاذ منتهى أرتاليم. ولا يفوتني أن أسجل فائق شكري وعظيم امتناني إلى مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، الذي قوَّم مسودة هذا الكتاب، وأجازها للنشر ضمن سلسلة مطبوعاته المرتبطة بقضايا التحول الديمقراطي، ودراسات النُظم السياسية في العالمين العربي والإسلامي، وذلك وفق معايير أكاديمية دقيقة فائقة الجودة. ويطيب لي في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأخ الصديق الدكتور صلاح الزين، مدير المركز، الذي تابع مراحل إعداد هذا الكتاب، وإخراجه في صورة جيدة الصنعة للقارئ الكريم والمكتبة العربية.

أحمد إبراهيم أبوشوك

كوالالمبور-أبريل/نيسان 2011

الفصل الأول

اتفاقية السلام الشامل والتحول الديمقراطي

تمهيد

في عهد حكومة الإنقاذ الأولى (1989-2005م) أخذت الحرب الأهلية في جنوب السُّودان بُعدًا أيديولوجيًّا جديدًا، يقوم في كلياته على نزاع الأضداد الذي أفرزه المشروع الحضاري لأسلمة مؤسسات الدولة والمجتمع، وشعار السُّودان الجديد الذي رفعته الحركة الشعبية لتحرير السُّودان (1983-2005م)[1]، مناديةً بفصل الدين عن الدولة. وفي ظل هذين الطرحين المتقابلين أيديولوجيًّا وسياسيًّا تصاعدت حِدَّةُ القتال في جنوب السُّودان ومناطق أخرى، وتضاعفت الخسائر البشرية والمادية من الطرفين. ونتيجةً لذلك ظهرت حكومة الإنقاذ الوطني في الإعلام الغربي والأدبيات السياسية المعارضة بأنها حكومة "أصولية إقصائية"، وراعية للإرهاب في العالم. ولا شكّ أن هذه التُّهم السياسية أبطأت سير مفاوضات السلام التي بدأت متعثرةً منذ بداية عهد الإنقاذ؛ إلا أنها أخيرًا أفضتْ إلى اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م،

(1) تأسست الحركة الشعبية في 16 مايو/أيار 1983م، بزعامة الدكتور جون قرنق، الذي لقي حتفه في يوليو/تموز 2005م في حادث غامض لتحطم طائرة كانت تقله من أوغندا إلى جنوب السُّودان، ولم يكن قد مضى على تنصيبه نائبًا أول لرئيس الجمهورية سوى 22 يومًا. خاضت الحركة الشعبية حروبًا ضد الحكومات الشمالية بدءًا من عهد الرئيس السُّوداني الأسبق جعفر نميري (1969-1985م)، ثم الفترة الانتقالية التي أعقبت حكم النميري (1985-1986م)، والتي ترأسها المشير عبد الرحمن سوار الذهب، وحكومة رئيس الوزراء المنتخب الصادق المهدي (1986-1989م). وفي عهد حكومة الإنقاذ الأولى (1989-2005م) وسَّعت الحركة رقعة حربها؛ لتشمل مناطق في شمال السُّودان، مثل جبال النوبة، والنيل الأزرق، وشرق السُّودان إلى أن وقَّعت مع حكومة الإنقاذ (المؤتمر الوطني) اتفاقية السلام الشامل في عام 2005م. وبعد ذلك تحولت الحركة الشعبية إلى حزب سياسي، وأودعت أوراق تسجيلها لدى مجلس شؤون الأحزاب السياسية في مارس/آذار 2009م. لمزيد من التفصيل، انظر: إسماعيل آدم ومصطفى سري، "الحركة الشعبية تتحول إلى حزب سياسي لخوض الانتخابات"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 11115، 2009/3/4م.

تحت رعاية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيقاد)[1]، وبفضل الضغوط الأميركية على طرفي الحوار (المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية للتحرير السُّودان)، وإسقاطات المشهد السياسي السُّوداني التي تجلت في انشقاق قادة الحركة الإسلامية (القصر، والمنشية)، وتصدع بنية الأحزاب التقليدية المعارضة، والتجمع الوطني الديمقراطي الذي كان حاضنًا لبرامجها السياسية وتطلعاتها السُلطوية. ولا نودُّ في هذا الفصل عرض بنود اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، وتحليلها تحليلاً مفصلاً؛ لأن هناك حزمة من الأبحاث القيمة التي صدرت في هذا المضمار، ولكن نسعى إلى عرض الظروف السياسية التي أفضت إلى توقيعها، وربط تلك الظروف بالسِّمات العامّة لنصوص الاتفاقية ذات النزعة الديمقراطية الرامية لإحداث تحول ديمقراطي، وإجراء انتخابات قومية تُسهم في تداول السُلطة، وإرساء دعائم الحكم الراشد، وإعادة النظر في قسمة الثروة بين الشمال والجنوب.

الأبعاد الدَّولية والإقليمية والمحلية في الاتفاق

سيطرت حكومة الإنقاذ الوطني على السُلطة السياسية في السُّودان قبل عام من إعلان الإدارة الأميركية لميلاد "النظام العالمي الجديد"، ذي القطب الواحد (واشنطون)، الذي تبلورت معالمه في اعتماد الدولة القُطرية وحدة أساسية لتحقيق التفاعل السياسي الدولي، وتصنيف بعض الكيانات السياسية النازعة عن شرعيتها في خانة التنظيمات الإرهابية، ووضع بعض المعايير السياسية لضبط أنشطة الدول القُطرية داخليًا وخارجيًا، وذلك بهدف إرساء دعائم العدل السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي العالمي حسب الإستراتيجيات التي تنشدها الولايات المتحدة الأميركية الراعية للنظام العالمي الجديد، والقيم السياسية التي تريد أن توظفها في محاربة "الإرهاب العالمي"، و"حركات الإسلام السياسي" المتشددة. وعند هذا المنعطف

---

(1) تأسست الهيئة الحكوميَّة المشتركة للتنمية ومحاربة التَّصحُّر (Inter–Governmental Authority on Drought and Development – IGADD) عام 1987م، بمبادرة من السُّودان لمساعدة الدُّول الأعضاء في مكافحة الجفاف والتَّصحُّر، وتقديم الاستشارات الفنيَّة في مجال درء الكوارث واستشعارها عن بُعد. ولاحقًا أسقطت الهيئة كلمة التَّصحُّر (Drought)، وأضحت الهيئة تضمُّ السُّودان، وإثيوبيا، وجيبوتي، وأوغندا، وتنزانيا، وكينيا، والصومال، وإريتريا بعد استقلالها عن إثيوبيا عام 1993م، واتخذت الهيئة من جيبوتي مقرًّا لها. وبدأت التوسط في مفاوضات السلام السُّودانية منذ عام 1993م، عن طريق لجنة رباعية مكونة من ممثلين من كينيا، وأوغندا، وإثيوبيا، وإريتريا، ومُعضّدة بدعم من أصدقاء إيقاد: الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا، والنرويج، وكندا، وإيطاليا، وهولندا، وسويسرا.

الخطير في تاريخ السياسة الدولية ذات القطب الواحد تعالتْ صيحات المشروع الحضاري الإسلامي في السُّودان، التي استغلتها الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، والمعارضة الشمالية في تصنيف حكومة الإنقاذ الوطني في خانة الحركات الأصولية الداعمة للإرهاب العالمي، بحجة أنها تقود حربًا دينيةً في جنوب السُّودان، وتسعى لتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار. وبناءً على هذه الاتهامات السياسية قفز السُّودان إلى قمة أجندة الإعلام الدولي؛ على أنه دولة تهدد الأمن والسلام العالميين، وعلى الإدارة الأميركية أن تمارس بعض الضغوط السياسية، والاقتصادية، والنفسية، التي ربما تثني حكومة السُّودان عن خطها المستقل، وتجبرها على السير في فلك سياستها الخارجية الرامية إلى إعادة تنميط الشرق الأوسط الكبير حسب مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. وتجلّت مظاهر هذه الضغوط في إيقاف المساعدات الاقتصادية والعسكرية للسودان، وقرار الرئيس الأميركي المؤرخ في 26 إبريل/ نيسان 1996م، والذي أفضى إلى منع أعضاء الحكومة السُّودانية، وأفراد القوات المسلحة من دخول الولايات المتحدة؛ وإغلاق السفارة الأميركية في السُّودان بدعوى وجود مجموعات إسلامية "أصولية إرهابية" في الخرطوم؛ وضرب مصنع الشفاء للأدوية بالخرطوم بحري في 21 يناير/ كانون الثاني 1997م، بحجة أنه غطاء لتصنيع الأسلحة الكيماوية؛ ثم اتهام حكومة السُّودان بممارسة نوع من الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي في جبال النوبة، فضلاً عن دعمها للإرهاب الدولي، وتعذيب المعارضين السياسيين[1]. وفي ضوء هذه المواقف والحيثيات سعت الإدارة الأميركية إلى تأليب دول الجوار الإفريقي ضد حكومة السُّودان، ودعم الحركة الشعبية لتحرير السُّودان ماديًّا في مناطق العمليات، وإعلاميًّا في المحافل الدوليّة. بَيْد أن هذا الضغط الأميركي المتصاعد على حكومة السُّودان بدأ في الانفراج بعد تفجيرات برجي التجارة الدولية في نيويورك في 11 سبتمبر/ أيلول 2001م، علمًا بأن حكومة السُّودان قد أدانت ذلك الحدث، وأبدت تعاونًا في مجال مكافحة الإرهاب. وبذلك مالت كفّة الفريق الداعم لترويض حكومة الخرطوم، وإعادتها إلى الصف الأميركي على حساب الفريق الآخر الذي كان يرى ضرورة محاصرة الحكومة وإسقاطها من السُّلطة، متعللاً بأنها حكومة غير شرعية، جاءت عن طريق انقلاب عسكري على الحكومة المنتخبة (1986–1989م)، وذات توجهات سياسية تعارض تطلعات النظام

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السُّودانية–الأميركية بعد اتفاقية السلام"، **السُّودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 201–226.

العالمي الجديد.

يجب أن لا يُقرأ هذا التحول في المزاج السياسي الأميركي بمعزل عن واقع الحال في السُّودان؛ حيث قبلت حكومة الإنقاذ الوطني منذ فجرها الأول الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، وبالفعل عُقدت جولة المفاوضات الأولى والمباشرة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في أغسطس/آب 1989م، ولكنها لم تُكلَّل بالنجاح؛ ثم أعقبتها الجولة الثانية في العاصمة الكينية نيروبي بوساطة الرئيس الأميركي الأسبق، جيمي كارتر، والرئيس الكيني دانيال آراب موي (Daniel Arap Moi)، وذلك في ديسمبر/كانون الأول 1989م؛ إلا أنها لم تؤدِّ إلى اتفاق بين الطرفين؛ لأن وفد الخرطوم، حسب وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس كارتر، لم يكن مفوَّضًا لاتخاذ موقف من المبادرة التي طرحها الوسيط الأميركي، الذي اتهمته حكومة الخرطوم بالتحيز للحركة الشعبية لتحرير السُّودان. وفي أثناء تصاعد حِدّةُ الحرب بين الطرفين سجالاً لمدَّةِ عامين، ضعفت كفَّة الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، نتيجة لسقوط نظام الحكم الماركسي بقيادة منغستو هايل ماريام (Mangesto Haile Mariam)، وبذلك فقدت الحركة الشعبية أهم قواعدها السياسية والعسكرية في إثيوبيا؛ علمًا بأن الحركة الانقلابية البديلة، بقيادة ميليس زيناوي (Meles Zenawi)، كانت حليفًا لحكومة السُّودان. وأعقب ذلك انقسام الحركة الشعبية نفسها إلى فصيلين قبليين، هما: فصيل توريت الأصل الذي كان يقوده جون قرنق، ويدعو إلى وحدة السُّودان تحت شعار السُّودان الجديد، وفصيل الناصر المكون من قبائل الشلك والنوير تحت زعامة رياك مشار ولام أكول أجاوين، والذي كان يدعو إلى فصل جنوب السُّودان عن شماله. استغلّت حكومة السُّودان هذا الانشقاق، وكثفت عملياتها العسكرية في جنوب السُّودان والجبهة الإثيوبية، وشرعت في التفاوض مع جناح الناصر، الذي طالب بانفصال جنوب السُّودان عن شماله، متعللاً بعدم صلاحية وحدة السُّودان في ظلٍّ توجهات حكومة الإنقاذ الوطني الإسلامية. وإضعافًا لموقف فصيل الناصر تبنت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان (توريت) حقّ تقرير المصير في إعلان توريت الصادر في سبتمبر عام 1991م، بوصف ذلك خيارًا مقابلاً لخيار الوحدة في إطار السُّودان العلماني الجديد. ثم بعد ذلك بدأ حقّ تقرير المصير يأخذ بُعدًا تفاوضيًّا في اتفاق فرانكفورت في يناير 1992م، الذي أقرّ حقَّ الجنوبيين في تقرير مصيرهم عبر استفتاء عام يُجرى في جنوب السُّودان بعد فترة انتقالية فيدرالية تقدر بخمسة عشر عامًا. ويبدو أن هدف الحكومة في تضمين حقّ تقرير المصير في اتفاقية فرانكفورت يتمثل في "تعميق الانشقاق

وسـط الحركة، وتقديم الدعم للمنشـقين"[1]، ولا يعني أن الحكومة كانت جادّة في طرح ذلك المطلب العصي في تلك المرحلة المبكرة من عمر المفاوضات، ويؤكّد ذلك قول اللواء محمد عبد الله عويضة، الناطق الرسـمي باسـم القوات المسـلحة، معلقًا على بنود الاتفاقية: "إن الاستفتاء لا يعني سوى تعزيز الفيدرالية المقترحة أو إلغائها، أما الانفصال فهو احتمال غير وارد مطلقًا بعد كلّ هذه التضحيات والدماء"[2].

وبعد أربعة أشهر من اتفاق فرانكفورت جاءت مفاوضات أبوجا في 26 مايو/ أيار إلى 4 يونيو/ حزيران 1992م؛ حيث حضرها جناحَا الحركة الشعبية، ممثلين في وفدين منفصليـن، ناقشـا مـع وفـد الحكومة العديد من القضايا، أبرزهـا قضية الدين والدولة، والنظام الفيدرالي لحكم السُّودان، ووضعية جنوب السُّودان في ظلّ النظام الفيدرالي، ولكن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق. وعندما وصلت المفاوضات إلى طريق مسـدود قرر وفدا الحركة الشعبية لتحرير السُّودان الاندماج في وفد واحد، وطالبا بحقّ تقرير مصيـر السُّـودان بوصفـه حـلاً جذريًّا للأزمة القائمة بين شـطري القُطر الواحد؛ إلا أن زعيم الحركة الشعبية، جون قرنق، رفض فكرة توحيد وفدي الحركة والمطالبة بتقرير المصيـر، الأمـر الذي أفضى إلى انسـلاخ مجموعـة من أعضـاء وفده الممثل في أبوجا بقيـادة وليـم نيانـق، وانضمامهـا إلـى فصيـل الناصـر. وفي ظـل هذا التناحـر الداخلي سيطرت القوات المسلحة السُّودانية على مدينة توريت، وبموجب ذلك انفضت جولة المفاوضات الثانية في أبوجا التي عقدت في مايو/ أيار 1993م دون أن يحرز الطرفان أي تقدم سياسي محسوس.

وبعـد انهيـار مفاوضـات أبوجـا الثانية فـي نيروبي، والإطاحة بنظـام بابنجيدا في نيجيريـا انتهـت حلقة الوسـاطة النيجيريـة، وظهرت الهيئة الحكومية المشـتركة للتنمية (إيقاد) بوصفها وسـيطًا جديدًا، وبدأت جلسـة مفاوضاتها الأولى في 17-23 مارس/ آذار 1994م؛ إلا أنهـا لـم تحقـق نجاحًـا ملموسًـا، لكنها مهدت الطريـق للجولة الثانية التي عُقدت في مايو/ أيار 1994م، وشهدت طرح مشروع منظمة إيقاد التفاوضي، الذي عُرف فيما بعد بـ"إعلان المبادئ"؛ لأنه أمَّن على أولوية المحافظة على وحدة السُّودان فـي إطـار "دولـة ديمقراطيـة علمانيـة، تكفـل حُرِّية الاعتقـاد والعبادة لـكلّ المواطنين

(1) خالد التيجاني النور، "الحركة الشعبية تطلق رصاصة الرحمة على مشروعها السياسي.. السُّودان الجديد في ذمة التاريخ"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2010/9/3م.

(2) نقلاً عن عمر مصطفى شركيان، "الجنوب... مستقبل من خلال الماضي"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2010/9/11م.

السُّودانيين"، وأقرَّ حقَّ تقرير المصير على أساس الفيدرالية أو الحكم الذاتي "لمواطني جنوب السُّودان؛ لتحديد وضعهم المستقبلي عن طريق الاستفتاء"[1]، إلا أن حكومة جمهورية السُّودان رفضت الاعتراف بإعلان المبادئ، ولم توقع عليه إلا في 9 يوليو/ تموز 1997م، بحجة أنه يدعو إلى قيام دولة علمانية في السُّودان، وينادي بفصل الدين عن الدولة، فيما قبلته الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، واعترفت به أساسًا مرجعيًّا للتفاوض.

وعندما وصل الطرفان إلى طريق مسدود، نتيجة رفض الحكومة السُّودانية لمقترح إعلان المبادئ الذي طرحته منظمة إيقاد تصاعدت حركة الإعلام الغربي والمنظمات الإنسانية ضدَّ حكومة الخرطوم، التي وصفها السيناتور الجمهوري، فرانك وولف (Frank Wolf)، في خطابه المؤرخ في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 1994م إلى الرئيس كلينتون بأنها في "حرب مع شعبها، وأنَّ الاقتصاد السُّوداني منهار، وأنَّ حياة المواطن العادي في الخرطوم تعيسة، ولا تزال منظمة العفو الدوليَّة تصدر تقاريرها عن الاعتقالات التعسفية، وأحوال المعتقلات في جميع أرجاء البلاد"[2]. واقترح على الإدارة الأميركية أن تقوم بوضع مُسوَّدة قرار لمجلس الأمن، يقضي بفرض حظر دولي على السُّودان، وبوقف إعادة قبول عضويَّته في صندوق النقد الدولي؛ وأن يرفض المبعوث الأميركي الخاصّ، ميليسا ويلس (Melissa Wells)، الحديث المباشر مع الحكومة السُّودانيَّة إذا لم تُظهر الأخيرة رغبتها في احترام حقوق الإنسان، والانصياع لقوانين الحرب كما نصَّت عليها المواثيق والأعراف الدوليَّة[3].

وفي ظلِّ هذا الضغط الأميركي تأزمت علاقة الحكومة السُّودانية مع دول الجوار الإفريقي[4]، وتصاعد نشاط المعارضة الشمالية والحركة الشعبية إلى أن بلغ ذروته

---

(1) انظر النص الكامل لإعلان المبادئ في: منصور خالد، جنوب السُّودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي، لندن: دار التراث للنشر، 2000م، ص 497-498؛ فيصل عبد الرحمن علي طه، السُّودانيون والبحث عن أزمة الحكم، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2000م، ص 91-93.

(2) نقلاً عن عمر مصطفى شركيان، "الجنوب... مستقبل من خلال الماضي"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2010/9/11م.

(3) المصدر نفسه.

(4) أدَّت محاولة اغتيال الرئيس "محمد حسني مبارك" في إثيوبيا في 26 يونيو/حزيران 1995م، إلى حدوث تحول جذري في العلاقات الإثيوبية-السُّودانية؛ فقد وجهت إثيوبيا اتهامات مباشرة للسودان في الحادث، وحملته مسؤولية إيواء الإرهابيين وتقديم الدعم إليهم، وأعلنت في بيان صدر في الأول من سبتمبر/أيلول 1995م، تأكيد تورط السُّودان في محاولة

السياسية في مؤتمر القضايا المصيرية الذي نظَّمَهُ التجمع الوطني الديمقراطي في مدينة أسمرة في الفترة من 15 إلى 23 يونيو/ حزيران 1995م، حيث تمَّ الاتفاق على المبادئ المتعلقة بإنهاء الحرب الأهلية في جنوب السُّودان، وتأكيد مبدأ حق تقرير المصير بوصفه حقًا أصيلاً وأساسيًّا وديمقراطيًّا للشعوب، واحتج المؤتمرون بأن ممارسته ستُوفر حلاً لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة، وتُسهل استعادة وترسيخ الديمقراطية والسلام والتنمية".

وفي الاتجاه المعاكس أولت الحكومة في الخرطوم اهتمامًا بالغًا لعمليَّة "السلام من الداخل"؛ حيث إنها وقَّعت اتفاقية الخرطوم للسلام في 21 إبريل/ نيسان 1997م مع حركة استقلال جنوب السُّودان بقيادة رياك مشار، والحركة الشعبية مجموعة بحر الغزال بقيادة كاربينو كوانين؛ ثم أردفت ذلك بتوقيع اتفاقية فشودة في 20 سبتمبر/ أيلول 1997م مع مجموعة الحركة الشَّعبيَّة لتحرير السُّودان-الفصيل المتحد بقيادة لام أكول أجاوين. ثم حاولت الحكومة أن تجد لنفسها مخرجًا سياسيًّا آخر بإصدار دستور جمهورية السُّودان لسنة 1998م، الذي كان يهدف إلى وضع خارطة طريق لتحديد

الاغتيال. واتخذت عدَّة إجراءات ضد السُّودان تمثلت في الآتي: أ/ إغلاق القنصلية السُّودانية في "قمبيلا" اعتبارًا من أول سبتمبر/أيلول 1995م، ووقف أنشطة المنظمات المرتبطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالسُّودان، والتي تعمل في إثيوبيا تحت ستار وكالات إغاثة غير حكومية، وإغلاق مكاتبها ومغادرة جميع العاملين بها البلاد خلال اسبوع. ب/ تخفيض عدد أفراد البعثة الدبلوماسية السُّودانية في أديس أبابا، إلى أربعة أفراد، من بينهم السفير. ج/ عدم السماح لشركة الخطوط الجوية السُّودانية بالدخول إلى الأراضي الاثيوبية، اعتبارًا من الأول من سبتمبر/أيلول، وأنْ يُغادر الرعايا السُّودانيون الذين يعملون بمكاتب الخطوط الجوية السُّودانية في أديس أبابا البلاد، وأنْ تتوقف الرحلات الجوية الإثيوبية إلى الخرطوم اعتبارًا من اليوم نفسه؛ وعدم السماح بدخول رعايا سودانيين إلى إثيوبيا؛ إلاّ بعد الحصول على تأشيرة الدخول المطلوبة، كما حُرِم السُّودانيون من وثيقة الإقامة التي تمنحها إريتريا لرعايا الدول المجاورة. وفي 6 ديسمبر/كانون الأول 1994م، أعلنت إريتريا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الخرطوم، وأوضحت أن ذلك يرجع إلى عدم اتخاذ الخرطوم إجراءات إيجابية، تحول دون تقويض السلام والأمن والاستقرار في إريتريا. وفي شهر يونيو/حزيران 1995م، اجتمعت جبهات المعارضة السُّودانية والجبهة الشعبية لتحرير السُّودان بقيادة "جون قرنق"، في أسمرة، للتخطيط لإسقاط نظام الحكم العسكري في السُّودان، وبحث ترتيبات المرحلة الانتقالية، التي يجب أن تلي ذلك بما يضمن تحقيق السلام والديمقراطية في السُّودان. وفي فبراير/شباط 1996م، سلّمت إريتريا مبنى السفارة السُّودانية في أسمرة للمعارضة السُّودانية لاتخاذه مقرًا لها. في إبريل/نيسان 1995م أغلقت أوغندا السفارة السُّودانية في كمبالا، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع السُّودان، بحجة أن حكومة الخرطوم تقوم بدعم المتمردين ضد نظام الرئيس يوري موسيفيني.

معالم نظام الحكم، ومسار التحول الديمقراطي وفق رؤية الحكومة ونظام التوالي والتنظيم الذي ابتدعته[1].

وفي هذه الظروف العسيرة من المفاوضات وحركة المد والجزر بين أطرافها، ظهر نوع من التململ في الوسط العربي الذي شعر بهامشية دوره في المفاوضات الجارية بشأن مستقبل السُّودان، فضلاً عن الصراع السياسي الخفي الذي تفشّى بين قطاعات التجمع الوطني الديمقراطي. وتجلت إفرازات ذلك الوقع المأزوم في المبادرة الليبية-المصرية لعام 1999م، ونداء الوطن الذي وقعه الرئيس عمر البشير مع السيد الصادق المهدي في جيبوتي في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 1999م. فلا جدال أن هذه المبادرات قد ناقشت آليات الحلّ السياسي في السُّودان، وأقرّتْ نظام الحكم الديمقراطي-الفيدرالي، وتعرضت لقضية حقّ تقرير المصير من زوايا مختلفة، أو سكتت عنها كليًّا؛ بَيْدَ أنها لم تحقق نجاحًا ملموسًا على صعيد الواقع، فكانت الكفّة الراجحة للإدارة الأميركية في تفعيل التفاوض بين الطرفين.

وبناءً على موقفها الراجح في دعم المفاوضات السُّودانية طلبت الإدارة الأميركية من مركز الدراسات الإستراتيجيّة والعالمية بواشنطن إعداد تصور لدعم السَّلام في السُّودان، وقد صاغ ذلك التصور فرانسيس دينج (Francis Deng)، وستيفين موريسون (Stephen Morris)، فجاءت توصياتهما على النحو الآتي:

"(1) يجب أن تركز إدارة بوش (Bush) على سياسة أميركية منضبطة تجاه السُّودان، وذات هدف وحيد وسامٍ لإنهاء الحرب.

(2) يجب أن تسعى الإدارة الأميركية لتحقيق هذا الهدف عبر إستراتيجيّة منضبطة، ونشطة، ومتعدِّدة المسارات.

(3) يجب إنشاء نواة (تحالف) عالمية مهتمة بإنهاء الحرب في السُّودان، ومكونة مثلاً من الولاية المتحدة الأميركية، وبريطانيا، والنرويج، وجيران السُّودان.

(4) يجب أن تؤسس هذه النواة العالمية مفاوضاتها على هدي إعلان المبادئ، وأن تحصل على وفاق بشأن الترتيبات الانتقاليّة التي يمكن أن تحافظ على سودان موحد، وذي نظامين سياسيين في الشمال والجنوب.

(5) تحتاج المفاوضات أن تتوسع، وذلك بممارسة سياسة العصا والجزرة مع الخرطوم والمعارضة الجنوبية".

---

(1) المرجع نفسه.

واقترحت التوصيات أن تعطي الأولوية في المفاوضات إلى القضايا الآتية:

(أ) وقف إطلاق النار، وسحب القوات، وتغيير حركة الميليشيات، وإعلان مبادئ الحكم القائم على التنوع الثقافي والعرقي، وإقرار السّلام، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بالديمقراطيّة.

(ب) ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، وكيفيّة توزيع الثروة والسُلطة، خاصّة البترول والمعادن والمياه، وتحديد السلطات للحكم في الشمال والجنوب.

(ج) وضع خطة تمويليّة دوليّة لتنمية الجنوب؛ ليكون قادرًا على الحكم، وتحديد مشروعات النفط السُّوداني لإشراكها بالتحالف الدولي الضاغط على الحكومة، والمشاورات مع المنظمات الطوعيّة داخل السُّودان.

(6) حثّ الإدارة الأميركيّة على أن تتخذ خطوات ثنائية، تتمثل في إعادة التمثيل الدبلوماسي، وفتح السفارات، وتعيين مبعوث خاصّ للسُّودان، وتعيين شخصيّة على مستوى عالٍ تكون حلقة وصل بين الحكومة الأميركيّة، وحركة التمرُّد، والفصائل الجنوبيّة؛ وتهدف هذه الحزم الإجرائيّة إلى حثّ الحكومة على إغلاق صلتها بالإرهاب.

(7) حثّت الجماعات الدينيّة الأميركيّة الرئيس الأميركي الأسبق بوش على الاهتمام بالمنكوبين في الجنوب، وسرعة التدخل لوقف الحرب، وطالب السيناتور سام براونباك (Brownback Sam)، وزير الخارجيّة الأميركي الأسبق كولن باول (Collin Powell) بزيارة الجنوب للوقوف على الفظائع والمعاناة هناك بنفسه.

(8) حذّر التقرير من زيادة الوضع سوءًا إذا لم تتدخّل الإدارة الأميركيّة، وذلك لأن النفط أعطى ميزة نسبيّة للحكومة في التسلح مقابل الحركة. وبنى المركز توصياته للتدخل الأميركي بالسُّودان على الحيثيات الآتية:

(أ) فشل سياسات الإدارة السابقة في عزل واحتواء حكومة السُّودان، وحرمانها من المنابر الدوليّة، رغم أنّه بات درسًا قويًّا لحكومة السُّودان لسلوكها مع المجتمع الدولي.

(ب) عجز مبادرة "الإيقاد" بقيادة دانيال أراب موي عن حلّ قضيّة الجنوب عام 1994م، والمبادرة (الليبيّة-المصريّة) المشتركة لتحقيق المصالحة مع الأحزاب الشماليّة عام 1999م.

(ج) انقلاب الموازين العسكريّة والسياسيّة كافّة لصالح الحكومة، وليس لصالح

الحركة الشعبيّة وباقي المعارضة الشماليّة باستخدام ميزة الاقتصاد النفطي.

(د) محاولة تغيير معادلة التوازن العسكري لصالح الحركة يتطلّب ضخ موارد عسكريّة وماديّة من أميركا، وهو اقتراح غير مقبول للإدارة الأميركيّة التي كانت تهدف إلى عدم التدخل المباشر في الحرب.

(هـ) من مصلحة أميركا أنْ تُوقِفَ أطول حروب القارة من أجل حقوق الإنسان، ضمانًا لنجاح حربها ضد الإرهاب[1].

وتزامن تقديم هذا التصور مع المفاوضات التي جَرَتْ بين حزب المؤتمر الشعبي المنشق عن المؤتمر الوطني الحاكم، والحركة الشعبية لتحرير السُّودان، ووضعت مذكرة تفاهم لحلِّ المشكل السُّوداني. ويبدو أن هذه التطورات مجتمعة قد دفعت الحكومة إلى إعادة النظر بشأن علاقاتها مع الإدارة الأميركية، وكيفية دفع مسار المفاوضات مع الحركة إلى الأمام. وبدأت الخطوة الإيجابية في هذا الاتجاه بالتعاون الذي أبدته الحكومة السُّودانية مع الإدارة الأميركية بشأن محاربة الإرهاب الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001م. واستعملت الإدارة الأميركية في هذا الشأن سياسة "العصا والجزرة" مع الخرطوم؛ حيث إنها قدمت مقترحًا إلى مجلس الأمن الدولي يقضي برفع العقوبات عن السُّودان، وسحب اسمه من الدول الراعية للإرهاب، وفي الوقت نفسه أجاز الكونغرس الأميركي قانون سلام السُّودان في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2002م، والذي يقضي بحثّ الولايات المتحدة الأميركية على "أن تتخذ كافّةَ الوسائل المتاحة للوصول إلى حلٍّ شامل للحرب في السُّودان، بما في ذلك توسيع أساليب الضغط الاقتصادية، والدبلوماسية على حكومة السُّودان، للدخول بعزيمة صادقة في عمليّة السلام"[2].

وبناءً على خطى التوجه الأميركي المندفعة صوب تعزيز مفاوضات السلام القائمة على إعلان المبادئ الذي طرحته منظمة إيقاد، تعاظم دور المبعوث الرئاسي لواشنطن في السُّودان، السيناتور الجمهوري جون دانفورث (John Danforth)، الذي قدَّم مقترحًا عمليًا، أسهم في وقف إطلاق النار في جنوب كردفان (جبال النوبة)، ثم أردف ذلك بتقريره الشهير الذي قدمه إلى الرئيس جورج بوش في إبريل/ نيسان

---

(1) لمزيد من التفصيل، انظر:

Francis M. Deng and J. Stephen Morrison, "U.S. Policy to End Sudan's War: Report of the CSIS Task Force on U.S.–Sudan Policy", Washington: the Center for Strategic and International Studies, February 2001.

(2) انظر النص الكامل لسلام السُّودان في صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8729، 22/10/2002م.

2002م، وخلص فيه إلى "أنه يتعذر على أي طرف أن يكسب الحرب" في جنوب السُّودان، وأنه لا مناصَ من مسعى دولي لتحقيق تسوية لذلك الصراع. وأكَّد في ذلك التقرير أن للولايات المتحدة مصالح إستراتيجية واقتصادية حيوية في السُّودان، بما يتطلب وقف الحرب، وواضح أن فصل السُّودان إلى شمال وجنوب هو حلّ غير واقعي لمشكلة الحرب الأهلية، ولن يقود إلى سلام مستديم. وأوصى بضرورة توفير آليات لضمان الحقوق السياسية، والدينية، والمدنية في إطار دولة موحَّدة. واقترح صياغة اتفاق شامل يقضي بإقامة دولة موحَّدة صورية في السُّودان، ونظامين للحكم في شمال السُّودان وجنوبه، مع استقلال الجنوب عن الشمال من الناحية الاقتصادية، وشؤون الحكم الداخلي، وضمان الحريتين الدينية والثقافية، والتوزيع العادل للموارد النفطية، وتقاسم السلطات بين الحكومة المركزية، والحكومات الإقليمية.

ولا شكّ أن هذا التقرير الذي جاء مدعومًا بالنفوذ الأميركي وأصدقاء إيقاد، قد مهَّد الطريق لإجراء مفاوضات متواصلة بين حكومة جمهورية السُّودان والحركة الشعبية لتحرير السُّودان في الفترة من مايو/ أيار 2002م إلى ديسمبر/ كانون الأول 2004م، وانعقدت تلك المفاوضات في كلٍّ من كارن، ومشاكوس، ونيروبي، وناكورو، ونايوكي، ونيفاشا في كينيا؛ وبرعاية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيقاد)، والحكومة الكينية. وتوصل الطرفان إلى سلسلة من التفاهمات التي تمَّ تضمينها في ستة بروتوكولات، شملت بروتوكول مشاكوس، الموقع في 20 يوليو/ تموز 2002م، والوارد في الفصل الأول من اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، وبروتوكول الترتيبات الأمنية، الموقع في 25 سبتمبر/ أيلول 2003م، والوارد في الفصل السادس من الاتفاقية؛ وبروتوكول تقاسم الثروة، الموقع في 7 يناير/ كانون الثاني 2004م، والوارد في الفصل الثالث من الاتفاقية، وبرتوكول تقاسم السُّلطة، الموقع في 26 مايو/ أيار 2004م، والوارد في الفصل الثاني من الاتفاقية، وبروتوكول حسم النزاع في جنوب كردفان/ جبال النوبة وولاية النيل الأزرق، الموقع في 26 مايو/ أيار 2004م، والوارد في الفصل الخامس من الاتفاقية، وبروتوكول حسم النزاع في أبيي الموقع في 26 مايو/ أيار 2004م، والوارد في الفصل الرابع من الاتفاقية. وبعد أن تَمَّتْ صياغة هذه البروتوكولات الستة وملحقاتها في نصٍّ واحد، أُطلق عليه اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السُّودان والحركة الشعبية لتحرير السُّودان/ الجيش الشعبي لتحرير السُّودان. وفي التاسع من يناير/ كانون الثاني 2005م وقَّع الأستاذ علي عثمان محمد طه (حكومة جمهورية السُّودان) والدكتور جون قرنق ديمبيور (الحركة الشعبية لتحرير السُّودان)

على وثيقة الاتفاقية في احتفال رسمي باستاد نيايو في نيروبي، ووصف رئيس الحركة الاتفاقية في كلمته التي ألقاها في الاحتفال بأنها إيذانٌ، "بمولد الجمهورية السُّودانية الثانية"[1]. وشهد على توقيع وثيقة الاتفاقية الرئيس الكيني مواي كيباكي، والرئيس الأوغندي يوري موسيفني، ووزير الخارجية الأميركي كولن باول، وممثلون من الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي، والنرويج، وهولندا، وبريطانيا، وإيطاليا، ومصر. واشترك في الاحتفال عدد من الرؤساء الأفارقة، أو من ينوب عنهم، واثنان من رؤساء السُّودان السابقين، هما جعفر محمد نميري، وعبد الرحمن سوار الذهب، وغاب عن قائمة الحضور زعماء الأحزاب السُّودانية الشمالية الرئيسة، الذين اكتفى بعضهم بإرسال ممثلين[2].

اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، كما يصفها الدكتور منصور خالد، "كيان هندسي دستوري يرتكز على ثلاثة أضلاع"[3]؛ يتكون الضلع الأول من تأسيس نظامين للحكم في دولة واحدة، فلا شكَّ أن النظام الذي ابتدعته الاتفاقية "لا مثيل له في الممارسات الفيدرالية المعاصرة، بل هو أقرب إلى الكونفيدرالية"[4]، وبموجبه اعترفت حكومة السُّودان بحقِّ جنوب السُّودان في الحكم الذاتي؛ لإدارة شؤون الولايات الجنوبية العشر إلى جانب مشاركة ممثلي الجنوب في إدارة شؤون الحكومة القومية الاتحادية في الشمال بنسب معينة خلال الفترة الانتقالية (2005–2011م). ونصَّ بروتوكول اقتسام السُّلطة على أن تعمل حكومة جنوب السُّودان وفق دستور يجعل شعب الإقليم مصدر السُّلطة، ويكون رئيس حكومة الجنوب وسلطتها التنفيذية مسؤولَيْن أمام أعضاء المجلس التشريعي لجنوب السُّودان، وليس أمام رئيس الجمهورية في الحكومة القومية الاتحادية؛ كما كان الأمر في اتفاقية أديس أبابا لسنة 1972م. ويبدو أن مفهوم الحكومة الذاتي الذي أقَرَّهُ بروتوكول اقتسام السُّلطة ينطلق من الأطروحة التي قدمها بروفيسور هرست

(1) انظر النص الكامل لخطاب جون قرنق:
Dr. John Garang's Speech, The CPA Signing Ceremony, Nairobi, 9th January 2005.

(2) "السُّودان يختزل الحرب الأهلية باتفاق السلام الشامل"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 857، 2005/1/10م.

(3) منصور خالد، تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد: حول قضايا التغيير السياسي ومشكلات الحرب والسلام في السُّودان، الخرطوم: دار مدارك، 2010، ص 57–62؛ منصور خالد، "قراءة في أزمة وطن مزمنة .. قضية السُّودان إلى أين المصير"، الحلقة 7، صحيفة الأحداث، العدد 1031، 18 يناير 2010م.

(4) المصدر نفسه.

هانوم (Hurst Hannum) بشأن الحكم الذاتي الذي تمنحه بعض الدول للأقليات التي تعيش في كنفها، وذلك لتخفيف حدّة الصراع الإثني، وتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة، تتبلور في الاعتراف بحقّ تقرير المصير في إطار الدولة القُطرية الواحدة، وفي تأكيد مبدأ ديمقراطية الحكم، وفق قيم سياسية تضمن مشاركة المجتمع في صناعة القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بحياة الناس المعيشية، وفي صون حقوق الإنسان الأساسية بعيدًا عن تدخل السُلطة المركزية المباشر في الشؤون الإقليمية التي لا يشملها التشريع القومي المتواضع عليه[1]. ويتجلى الضلع الثاني في إحداث التحول الديمقراطي الذي ترتكز ثوابته على التعددية الحزبية، والإقرار بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وحُرِّية العقيدة والعبادة والصحافة، والاحتكام إلى سيادة حكم القانون، والشرعية التمثيلية عبر انتخابات حُرَّة ونزيهة، والتداول السلمي للسُلطة. ويتبلور الضلع الثالث والأخير في حقّ تقرير مصير جنوب السُّودان وفق استفتاء يُجرى في التاسع من يناير/كانون الثاني 2011م، ويفاضل فيه أهل جنوب السُّودان بين خيارين متقابلين، هما: الوحدة، أو الانفصال. والتزامًا بمفردات هذا الفصل سنسلط في الصفحات الآتية ضوءًا ساطعًا على الضلع الثاني لاتفاقية السلام الشامل، والمتمثل في إحداث التحول الديمقراطي واستحقاقاته السياسية.

التحول الديمقراطي في اتفاقية السلام الشامل

التحول الديمقراطي عمليّة إجرائية وظيفية، تستخدم للتعبير عن الانتقال من نظام حكم استبدادي شمولي إلى نظام حكم ديمقراطي، يستمد شرعيته من سُلطة الشعب، وحقه المشروع في اختيار ممثليه وفق انتخابات حُرَّة ونزيهة. فالأسس الإجرائية التي تساعد في هذا التحول تستند في المقام الأول إلى مفهوم الحُرِّية الذي يرتبط ارتباطًا عضويًا بمصطلح الديمقراطية. ويعني في معناه العام حُرِّية المساواة أمام القانون في الحقوق المدنية والسياسية، وحُرِّية التنقل داخل الوطن وخارجه، وحُرِّية الاعتقاد والتعبد دون إخلال بالنظام العام، وحُرِّية الفكر وإبداء الرأي، وحُرِّية الترشيح والانتخاب للوظائف التشريعية، والتنفيذية، وحُرِّية التنظيم والاجتماع، وحُرِّية الملكية، والعمل، والتجارة، والصناعة، والزراعة. ويجب أن تستند هذه الأسس الإجرائية إلى

(1) لمزيد من التفصيل، انظر:
Hurst Hannum, Autonomy, Sovereignty and Self-Determination: The Accommodation of Conflicting Rights (Procedural Aspects of International Law), University of Pennsylvania Press, 1990.

مبدأ سيادة الشعب، الذي يعني في معناه الشائع المنسوب إلى الرئيس الأميركي الأسبق إبراهام لنكولن (ت: 1865م) "حكومة الشعب، التي يؤسسها الشعب، وتعمل لصالح الشعب". ويجب أن يكون مبدأ سيادة الشعب مصحوبًا بالشرعية السياسية القائمة على رضا المحكومين، الذين لهم الحق في اختيار ممثلهم في الحكم، وأن يكون معضّدًا بتعاقد اجتماعي يقضي بتطبيق حكم الأغلبية، وتوفير الضمانات اللازمة لصون حقوق الأقليات.

ونلحظ أن هذه الأسس الإجرائية قد ظهرت بعض ملامحها في اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، التي أعطت الأولوية لـ"وحدة السُّودان، التي تقوم على أساس الإرادة الحُرَّةِ لشعبه، والحكم الديمقراطي، والمساءلة، والمساواة، والاحترام، والعدالة لجميع مواطني السُّودان". وأقرَّ بروتوكول مشاكوس "إقامة نظام ديمقراطي للحكم يأخذ في الحسبانَ التنوع الثقافي، والعرقي، والديني، والجنس، واللغة، والمساواة بين الجنسين لدى شعب السُّودان". فضلاً عن إقراره بـ"حُرِّية العقيدة، والعبادة، والضمير لأتباع جميع الديانات أو المعتقدات، أو العادات، ولا يتمُّ التمييز ضدَّ أي شخص بناءً على هذه الأسس"، وانسحابًا على ذلك يكون الاحتكام إلى مرجعية المواطنة، لصون حقوق المواطنين وواجباتهم المنصوص عليها قانونًا، ولشغل المناصب الدُّستورية والعامة مع مراعاة شروط التعيين المهنية المعتبرة[1]. وأخيرًا تمّت بلورة هذه الأسس الإجرائية في دُستور حكومة السُّودان الانتقالي لسنة 2005م، وتعديل بعض القوانين ذات النزعة الأمنية والرقابية، ثم إجازة قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م.

معوقات التحول الديمقراطي

لا يعصمنا الإطار الدُّستوري والقانوني الذي مهدت له اتفاقية السلام الشامل من إثارة بعض الاستفسارات المرتبطة ببنية السُلطة الحاكمة في السُّودان أثناء الفترة الانتقالية (2005-2011م)، والمعوقات التي أحاطت بترجمة الأسس الإجرائية على صعيد الواقع، وأقعدتها عن التبلور في شكل قواعد قانونية تحكم مسار التحول الديمقراطي والأفعال السياسية المصاحبة لأداء السُلطة الحاكمة ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتيسير تفاعل المجتمع ومؤسساته المدنية مع مشروعات الانتقال السياسي من ضيق السُلطة الأحادية إلى رحابة التعددية السياسية وتدافعها المتنوع. وهنا نلحظ أن قسمة السُلطة في الفترة الانتقالية (2005-2010م) قد قامت على معادلة رقمية معقدة، تصبُّ حصيلتها في مصلحة حزب المؤتمر

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: بروتوكول مشاكوس، كينيا، 20 يوليو/تموز 2002م.

الوطني الحاكم في الشمال، والحركة الشعبية المسيطرة على الجنوب، بحجَّة أنهما الشريكان الضامنان والمتعاقدان على تنفيذ الاتفاقية منطوقًا ومعنًى. واستئناسًا بهذا الاعتقاد فقد أعطت الاتفاقية حزب المؤتمر الوطني الحاكم 52٪ جُعلاً في السُلطة، والحركة الشعبية لتحرير السُّودان 28٪، أي بمعنى آخر أن الاتفاقية كانت تفترض أن يكون توافق الشريكين صمام أمان لتنفيذ بنود الاتفاقية دون تأثير من القُوى السياسية المعارضة. وفي الوقت ذاته أعطت هذه القسمة السُلطوية حزب المؤتمر الوطني وضعًا سياسيًّا مريحًا في تسيير دفة الحكومة الفيدرالية، وإجازة المسائل التشريعية المرتبطة بآليات التحول الديمقراطي؛ وضمانًا دُستوريًّا مقابلاً للقُوى الجنوبية بأن يكون نصيبها في السُلطة أكثر من الثلث (28+6= 34٪)، أي بمعنى أن القُوى السياسية الشمالية مجتمعة (52+14= 66٪) لا تستطيع أن تعدل بنود اتفاقية السلام الشامل، أو الدُّستور الانتقالي لجمهورية السُّودان، علمًا بأن أي تعديل يحتاج إلى أغلبية مطلقة تقدر بـــ "67٪". وبهذه الكيفية وضعت الاتفاقية معظم آليات التحول الديمقراطي في يد حكومة حزبية غير محايدة (المؤتمر الوطني)، بينما كانت بعض قياداتها النافذة تعتقد أن العودة إلى نظام التعددية والديمقراطية ربما تُسهم في تقويض مؤسسات الحكم التي أنشأها الإنقاذيون، وتصدع الإنجازات التي حققتها حكومة الإنقاذ في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فضلاً عن أن تعبيد الطريق لاستقامة ميسم التعددية السياسية والحكم الديمقراطي ربما يفضي إلى تفتيت أواصر العلاقة المركزية التي كانت قائمة لأكثر من عقدين من الزمان بين قيادات المؤتمر الوطني الحاكمة ومؤسسات الدولة السُّودانية، والشاهد في ذلك أن رئيس حزب المؤتمر الوطني الحاكم نفسه هو رئيس جمهورية السُّودان، ومرشح الحزب الوحيد لتجديد ولايته الرئاسية عبر انتخابات قومية؛ ويقف على الضفة الأخرى للحكومة الوطنية رئيس حزب الحركة الشعبية لتحرير السُّودان رئيسًا لحكومة جنوب السُّودان، ونائبًا أولاً لرئيس الجمهورية. ويقودنا واقع البنية الحزبية لمؤسسات الدولة السُّودانية هذا إلى الاتفاق مع الدكتور برهان الدين غليون، بأن النخب الحاكمة في الوطن العربي، ومن ضمنها السُّودان، لا يمكن أن تقرَّ بـــ"مبدأ صدور السُلطة من الشعب"؛ لأنها جاءت إلى السُلطة من بوابة شرعية الغلبة والاستيلاء، ونصَّبت نفسها وصيًّا سياسيًّا على المجتمع الذي يفتقر في ذاته ومؤسساته المدنية إلى ثقافة الديمقراطية. إذًا هذا الواقع كان له إسقاطاته السالبة على المراحل المتعددة التي ارتبطت بمسار التحول الديمقراطي في السُّودان، وأفضت في خاتمة المطاف إلى نتائج الانتخابات القومية التي سنحلل مخرجاتها

في الفصل السادس من هذا الكتاب، علمًا بأن حصيلتها النهائية تبلورت في إعادة سيطرة الحزبين الحاكمين والمتشاكسين على سدَّة الحكم في الشمال والجنوب، مع مراعاة كسب حزب المؤتمر الوطني الراجح على المستوى الفيدرالي، وتقلص نفوذه في الولايات الجنوبية.

لا يعني هذا الطرح أن تعسر مسار التحول الديمقراطي في السُّودان كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالبنيَة السياسيَّة للدولة دون غيرها، بل نرى أن البنية الهيكلية للأحزاب الحاكمة والمعارضة كانت تمثل عائقًا آخر؛ لأن الأحزاب نفسها لا تريد أن يحدث تحول ديمقراطيٌّ حقيقيٌّ يقوم على تعميق الوعي الاجتماعي بثقافة الديمقراطية، ونشر قيمها التدافعية في أوساط جماهيرها؛ لأن مثل هذا التوجه ربما يحدث تفكيكًا جذريًّا في هياكل الأحزاب السياسية وقياداتها التاريخية؛ ومن ثَمَّ حاولت الأحزاب أن تجعل شعار التحول الديمقراطي المرفوع مطيَّةً لبلوغها سدَّة الحكم، أو تمكنها من إحكام سلطتها القابضة، وإقصاء الآخرين عن السُّلطة؛ ولذلك تظل النخب الحزبية وقواعدها الجماهيرية رخوة هشة، لا يستوي عُودها على مبادئ ثاوية وقيم تنظيمية ديمقراطية، بموجبها يمكن أن يُحاسب الخارجون عليها سواء كانوا في الحكومة أو المعارضة. ويبدو أن هذا الواقع السياسي المترهل قد دفع الدكتور عبد الرحيم عمر محيي الدين إلى الحديث عن دور "المستقلين"[1]، الذين، حسب زعمه، يمثلون تيارًا سياسيًّا ناشزًا عن منظومة الأحزاب الحاكمة والمعارضة، وينشدون الإصلاح والتغيير خارج أروقة تلك الأحزاب وبرامجها ذات النزعة القطاعية، التي تقدم الولاء السياسي على الكفاية المهنية في تسيير مؤسسات الخدمة العامَّة. ولا عجب أن محصلة هذا التوجه تصبُّ فيما ذهب إليه الدكتور حيدر إبراهيم، بأن المثقف هو "أسُّ مشكلات السُّودان"؛ لأنه يعيش بعقله الفلكي في القرن العشرين أو الحادي والعشرين، بينما توقفت عقارب ساعة عقله الحضاري عند القرن السادس عشر للميلاد، الذي يصفه الدكتور أسامة عثمان بعصر "النزعة الصوفية"، وينعته الدكتور حيدر بعصر القيم البالية التي لا تصلح لمواكبة متطلبات الحداثة وما بعدها؛ لأنها موروثات حضارية لا تقوى أمام تحديات العقل الفلكي المعاصر، وقيمه الثقافية المعولمة. ويرى أن حصيلة الجمع غير الموفق بين النقيضين هي التي أسهمت في تشكيل العلاقة بين المثقف والسُّلطة في السُّودان، وجعلت مخرجاتها غير مواكبة لتطلعات المستقبل المشروعة، وتحديات المراحل الحرجة التي مرّت بها الدولة السُّودانية؛ لأن المستقبل، حسب تصوره، يصنعه

(1) عبد الرحيم عمر محيي الدين، مشاهد وشواهد على الانتخابات الأخيرة في السُّودان، ص 55–67.

"العقل، والعلم، والتكنولوجيا، والإنتاج، والإبداع"[1]. وعند هذا المنعطف يتجلى سر المفارقة بين اليابان والسُّودان؛ فمثقفو اليابان لديهم مرجعية أخلاقية تحكم مفردات سلوكهم السياسي والديمقراطي، وطبيعة تعاملهم مع السُلطة، ولديهم استقامة ومسؤولية تجاه تنفيذ الواجبات ورعاية الحقوق المشروعة. ويربط بينهم والسُلطة عقد اجتماعي سُداه احترام القانون والنظام العام الذي شرَّعُوه لأنفسهم وتواضعوا عليه. وفوق هذا وذاك يتقنون صنوف العمل المختلفة مقابل أجورهم المُجزية، ويحترمون الزمن؛ لأن الزمن بكل المعايير الدولية هو حجر الزاوية في حركة الحياة الإنسانية الناجحة؛ لذلك تطورت اليابان بمتوالية هندسية بالرغم من ضمور مواردها الطبيعة، ولم يتقدم السُّودان، الذي رُشِّح في مؤتمر الغذاء العالمي بروما عام 1974م لأن يكون "سلة غذاء العالم"، بالصورة المرجوة التي تماثل مساحته الجغرافية، وحجم موارده الذاتية، وتعداده السكاني، وتنوعه الثقافي. إذًا قضية أزمة المثقف والسُلطة في السُّودان في مجملها أزمة سلوك أخلاقي، يتبناه المثقف تجاه السُلطة، ويوظفه سلبًا في خدمة المصلحة العامّة، وبذلك يُضحي عطاؤه على المستوى الحزبي عطاءً مجزوزًا تجاه تفعيل آليات التحول الديمقراطي.

ولا شك أن هذا الواقع الانهزامي للمثقف السُّوداني قد ألقى بظلاله على الأجيال الشابة الصاعدة، التي تمثل 43٪ من جملة سكان السُّودان، والتي يرتكز عليها عبء التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية الفاعلة؛ إلا أنَّ معظم قطاعاتها يفتقر إلى أي شكل من أشكال التأطير الثقافي والسياسي التي تؤهلهم ليكونوا أعضاء فاعلين في الحكومة أو المعارضة، بل إنهم ضحايا استغلال سياسي، يحولهم إلى أدوات يسهل استخدامها عن طريق السُلطة الحاكمة، أو حركات التمرد التي تعدهم ببزوغ فجر كاذب، ينجيهم من آفة الشعور بالفراغ الفكري، والمادي، والروحي الذي يعانون منه. ويبدو أن هذا الواقع الشبابي المتصدع لم يكن حكرًا على السُّودان، بل نجده منبسطًا في سائر البلاد العربية، التي تستخدم أنظمتها الشمولية الحاكمة "سلاح المنافع والامتيازات، والرشاوى المادية والمعنوية"، فالطالب الحزبي مثلاً له:

> امتيازات عند الدخول إلى الجامعة، أو المسابقة التعليمية، أو التقدم للوظيفة، ويوعد الشباب الذين يقبلون المشاركة في بعض النشاطات الحزبية، أو النقابية الحزبية، بوظائف ومناصب معينة، وتخصص مواقع محتكرة لبعض الفئات

(1) حيدر إبراهيم علي حوار صلاح شعيب، صحيفة سودانايل الإلكترونية، (http://www.sudanile.com)، استشارة: 25/8/2009م.

الاجتماعية، وتقصر المنح والبعثات والتعيينات والمهمات على جماعات بعينها دون غيرها، وتحتكر بعض الأسر والعصائب تجارة بعض المواد، أو تمثيل الشركات، بينما تختصُّ أُسر وعصائب بوظائف رسمية معينة. وتهدف هذه الممارسة، التي تعمل من خلال تكريس غياب القانون في مقابل تأكيد فعالية الولاء والتبعية والاستزلام، إلى خلع المواطنين عن أية أخلاقية مجتمعية جمعية وطنية أو طبقية، ومن وراء ذلك إلى بناء سُلطة بيروقراطية، قاعدتها الاجتماعية مكونة من العناصر التي تستقطبها عن طريق التبعية والولاء والاستزلام. ومن البدهيّ أنه ليس هناك كبير أمل في أن تُظهر هذه النخب الجديدة المكونة والمترقية بهذه الطريقة، والتي تشكل الجيل الثاني من النخب الحاكمة اليوم في البلاد العربية، ميولاً أكبر نحو الديمقراطية التعددية، والانفتاح على الآخرين. إنها على العكس من ذلك تعيش مع الشعور الدائم، بأنها لا تستطيع أن تحافظ على مواقعها وتستمر وتفرض وجودها وسطوتها إلا من خلال طرد العناصر الشريفة، وغير الانتهازية، والانتقام منها. فهي ترى فيها خصمًا كامنًا طبيعيًا حتى عندما لا تُظهر هذه الأخيرة أية معارضة واضحة. وهي بعكس الجيل الأول من النخب الحاكمة لا تملك أي مفهوم للسياسة والدولة والمصالح العامّة، وتعتقد أن احتكارها للامتيازات وسطوها على الموارد العامة هو حق مكتسب لها، بفضل ما تقدمه من خدمات للدولة والنظام من خلال الإعلان عن ولائها، وتأكيد تبعيتها للدولة، وتقديم القاعدة الاجتماعية الضرورية لتبرير وجوده؛ ولذلك فإنها في الوقت الذي لا تنظر فيه إلى دورها إلا مدافعًا عن النظام، وحاملاً للشعارات، والمديح، والهتاف، لا ترى في موارد الدول التي تضع يدها ببراءة عليها إلا ميراثًا خاصًا، انتقل إليها من آبائها من الجيل الذي سبقها. إنها لا تطرح على نفسها أي سؤال عن المسؤوليات العامّة، وليس لديها أي إدراك لمعنى المصالح والحقوق الوطنية، وتشعر أن تركها لموقع المحتكر والمستأثر بالسُلطة والموارد العامة لا يمكن أن يكون إلا لصالح فئة أُخرى، تريد أن تحتكر وتستأثر، ولا يمكن أن تتصور لحظة نظامًا بعيدًا عن استئثار أقلية اجتماعية محدودة، واحتكارها للسُلطة العمومية[1].

لا مفر من أن واقع الشباب العربي الذي سرده الدكتور برهان غليون له إسقاطاته السالبة على الساحة السياسية في السُّودان، التي وثَّق بعض ملامحها الدكتور عبد الرحيم عمر محيي الدين، ونصَّ عليها صراحةً في برامج ترشيحه الانتخابي لمنصب والي ولاية الخرطوم، الذي يقضي هدفه الأول بـ"كسر حاجز الخوف، والرهبة، والاستسلام الذي أحال الكثيرين من أبناء شعبي [أي السُّودان] إلى مستسلمين ويائسين من الإصلاح، بل لقد أيقن الكثيرون منهم أن المؤتمر الوطني بآليته الأمنية الرهيبة قد أضحى يحصي على الناس أنفاسهم، ويهدد معاشهم، فهو (النافع) والضار

(1) برهان الدين غليون، "معوقات التحول الديمقراطي في الوطني العربي"، الجزيرة نت: المعرفة (http://www.aljazeera.net)، 2001م، استشارة: 2010/5/15م.

[...]، وهو المـُـقدِّم الذي يقدِّم البعض في الوظائف، والأرزاق والترقي، وهو المؤخِّر الذي يؤخر الناس عن مستحقاتهم في الترقي، ونيل العطاءات والحقوق"[1]. فلا جدال أن ملامح التردي التي عرضها الدكتور محيي الدين، ومن قبله الدكتور غليون تجسد طرفًا من واقع كثير من القطاعات الشبابية السُّودانية، التي كان يفترض أن ترتكز عليها برامج التغيير والإصلاح سواء كانت تلك القطاعات في الحكومة أو المعارضة؛ إلا أنها أضحت تقف في صفِّ العوائق الأخرى، التي عوّقت خُطى التحول الديمقراطي المنشود؛ لأن مصالحها الشخصية أضحت مقدمةً على المبادئ العدلية والنظرة الإستراتيجية للقضايا الوطنية العامّة.

ويبدو أن هذا التقاعد قد فرضه منطق القوة وسُلطة الغلبة الحاكمة في السُّودان؛ لأن علو كعب القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في صياغة القرار السياسي والأمني، كما يرى الأستاذ زين العابدين صالح عبد الرحمن، قد أفرغ مفهوم التدافع الديمقراطي من محتواه، وجعل الاحتكام إلى القُوات المسلحة والأجهزة الأمنية هو سيد الأحكام، عندما تصل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إلى واقع سياسي ممجوج يدفع القوات المسلحة إلى السيطرة على سدَّة الحكم. وقد تجسدت هذه الظاهرة في الانقلابات العسكرية التي أطاحت بالأنظمة الديمقراطية السابقة لها، ومهدت الطريق إلى انتقال القُوات المسلحة من دائرة عملها المهني إلى دائرة العمل السياسي، التي جعلتها جزءًا من صراع السُلطة، والقُوى الحزبية في السُّودان. وبهذه الكيفية نصَّبت القوات المسلحة نفسها وصيًّا وقيمًا على أداء الأحزاب السياسية وإدارتها لمؤسسات الدولة والمجتمع. وبرزت هذه الوصايا بصورة جلية في البيانات الثلاثة الأولى للحكومات العسكرية التي شهدها السُّودان (1958م، 1969م، 1989م)؛ لأنها انطلقت من دعوى فشل الأنظمة الديمقراطية السابقة لها في تحقيق التنمية والاستقرار، والحفاظ على الأمن العام بالبلاد. وقد ظهرت حيثيات هذا الاتهام في البيان الأول الذي أصدره الفريق إبراهيم باشا عبود (1958-1964م)، بقوله: إنَّ البلاد قد "وصلت إلى حالة سوء، وفوضى، وعدم استقرار للفرد والمجموعة، وقد امتدت هذه الفوضى إلى أجهزة الدولة، والمرافق العامّة دون استثناء، كلّ هذا يرجع أولاً وأخيرًا لما تعانية البلاد من الأزمات السياسية القائمة بين الأحزاب جميعًا". وتجددت هذه الاتهامات في

(1) عبد الرحيم عمر محيي الدين، **مشاهد وشواهد على الانتخابات الأخيرة في السُّودان**، ص 185. كلمة (النافع) التي أوردها عبد الرحيم فيها إشارة إلى الدكتور نافع علي نافع، مساعد رئيس الجمهورية، وأمين الدائرة السياسية بالمؤتمر الوطني.

البيان الأول للعقيد أركان حرب جعفر نميري (1969-1985م)، الذي أكَّد فيه على أن هَمَّ الأحزاب السياسية لم يكن "إلا أن تتسلل إلى مواقع الحكم، ثم تمسك بزمام السُلطة لمصلحتها الخاصَّة دون اعتبار لمصلحة الشعب، فعمَّ الفسادُ والرشوة أجهزةَ الدولة". وتكررت الاتهامات مرّة ثالثة في البيان الأول للعميد عمر حسن أحمد البشير (1989م)، والذي يقول أحد مقاطعه: "إن قُواتكم المسلحة المنتشرة في طول البلاد وعرضها ظلَّتْ تقدم النفس والنفيس حماية للتراب السُّوداني، وصونًا للعرض والكرامة، وترقب بكلٍّ أسى وحرقة التدهور المريع الذي تعيشه البلاد في شتى أوجه الحياة، وقد كان من أبرز صوره فشل الأحزاب السياسية في قيادة الأمّة لتحقيق تطلعاتها في صون الأرض، والعيش الكريم، والاستقرار السياسي." وبموجب هذه الاتهامات عُطِّلَت الحياة الديمقراطية، وصُفيت الجمعية التأسيسية، وحُلَّت الأحزاب السياسية، ومُنعت التظاهرات والتجمعات، وغُلِّقت الصحف، وأُعلنت الأحكام العرفية في البلاد.

ويعتقد كثير من الباحثين في علم السياسة أن فشل الأحزاب السياسية كان يمكن أن يعالج بالمداومة على التدافع الديمقراطي، وإفشاء ثقافة الديمقراطية في المجتمع، وتراكم كسب التجربة الوليدة إلى أن يستقيم عودها؛ إلا أن تدخل القوات المسلحة قد أجهض كل هذه الخيارات، ورسّخَ لعقيدة الاستيلاء والغلبة، التي ظلت تحرس نفسها بقوة السلاح، وتصنف الرأي الآخر في خانة المعارضة التي يجب أن تُسلب حريتها في التعبير، وفي الوقت ذاته لا تسمح القُوات المسلحة الحاكمة بأن يُقيم عطاؤها من قبل مؤسسات المجتمع المدني. ولذلك يرى الأستاذ راشد الغنوشي أن فشل تجربة المشروع الحضاري في السُّودان كان "أمرًا واقعًا"؛ لأنه لا "يُتوقع ممن فشل في إدارة الحوار في صلب جماعته، أن ينجح في التوافق مع جماعات طالما أعلن عليها الجهاد؛ ولم يدخر وسعًا في التعبئة ضدَّها وتضليلها وتخوينها والحلف جهارًا نهارًا أمام الملأ أنه لن يعيد تلك الأحزاب الطائفية! هل يُتوقع ممن أسس مشروعه على استبعاد الآخرين والانفراد بالسُلطة، ونظّر لذلك، ورتَّب عليه أمره أن يتراجع عن ذلك، ويتحول إلى ديمقراطي يحترم حقوق الآخر ويفي بما يعاهد عليه؟" ومحصلة ذلك الواقع حسب رأي الغنوشي أن المشروع الحضاري الذي بشَّر به عرَّاب ثورة الإنقاذ، الدكتور حسن الترابي، قد تحول "إلى حكم سُلطوي قامع، وتحولتْ طائفة كبيرة من رجاله إلى رجال دولة في حكم مستبدّ، يزاحم كثيرٌ منهم لنفسه ولأسرته على المشاريع التجارية، والشركات، والمناصب والمصالح، ويبذلون ما بوسعهم للاستئثار بالمناصب

والمصالح لأنفسهم، وأبناء قبائلهم"[1]. وخلاصة ذلك أن ثقافة الغلبة والاستيلاء في إدارة أية دولة حديثة تقوم على عناصر رافضة لمنظومة التحول الديمقراطي، واحترام الحريات السياسية والتنظيمية والفكرية.

وبذلك نصل إلى أن تمكين عقيدة الغلبة والاستيلاء في إدارة الدولة السُّودانية قد أسهم في إخلال توازن القُوى السياسية، وألقى بظلاله الأمنية الكثيفة على أداء مؤسسات المجتمع المدني بألوان طيفها المختلفة، تلك المؤسسات التي كان يفترض أن تكون إحدى الأدوات الفاعلة في تثقيف مسار الديمقراطية وإحكام الرقابة عليها. بيد أن هذه الآليات المساعدة لترسيخ قيم الديمقراطية وثقافتها -سواء كانت صحافية، أو إعلامية، ونقابية- قد فقدت جزءًا كبيرًا من حيويتها المهنية؛ لأنه أُعيد تنميط أنساق معظمها تبعًا لمؤسسات الدولة الحاكمة، وبذلك تقلص دورها الريادي في بثِّ ثقافة الديمقراطية، وتحقيق التحول الديمقراطي المنشود في السُّودان، فضلاً عن أنها أضحت متنازعة في ذاتها بين قياداتها السياسية المتحالفة مع النظام الحاكم، وكيفية تحقيق أهدافها المهنية المنصوص عليها في أوامر تأسيسها.

وإلى جانب هذه العوائق يوجد مسلسل الحرب الأهلية في دارفور، وتداعياته السلبية على الساحة السياسية في السُّودان، علمًا بأن الحركات المتمردة كانت ترفض تطبيق كل الإجراءات المرتبطة بالتحول الديمقراطي، تعللاً بأن دارفور تعيش في حالة حرب مع الحكومة المركزية في الخرطوم؛ فالأولوية يجب أن تُعطى لإيقاف نزيف الدم في دارفور، ودرء الآثار الناجمة عنه، قبل الشروع في عمليَّة التحول الديمقراطي. فضلاً عن الاتهامات التي وُجهت لرئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، بشأن "حرب الإبادة" التي جرت في دارفور، فقد عقَّد استدعاء الرئيس أمام محكمة الجنائية الدولية المشهد السياسي في السُّودان، وجعل حزب المؤتمر الوطني يتعامل مع آليات التحول الديمقراطي بمعيارين مزدوجين، يهدف أحدهما إلى بسط الأمن والاستقرار عن طريق القُوات المسلحة والأجهزة الأمنية، حتى لو كان ذلك الإجراء على حساب الحريات السياسية والفكرية والتنظيمية؛ ويرمي ثانيهما إلى دعم ترشيح الرئيس عمر البشير إلى رئاسة

(1) راشد الغنوشي، الحُرِّية أكبر مطالب الإسلام السياسي، حوار مع صحيفة إسلام أون لاين الإلكترونية (http://www.islamonline.net)، الحلقة 3/5 27/12/2010م، استشارة: 17/1/2011م.

الجمهورية، والعمل بشتى الوسـائل والسُّبل لتنصيبه رئيسًا سـودانيًا منتخبًا، وصاحب شرعية سياسية، يدعمها الرأي العام في السُّودان، بذلك يصعب على المحكمة الجنائية الدولية ملاحقته بحيثيات الاتهام المشار إليه.

خاتمة

نصل بهذا العرض إلى أن اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م قد وضعت الأسس الإجرائية لتحديد مسار التحول الديمقراطي في السُّودان؛ إلا أن عمليَّة تنفيذها قد واجهت جملةً من العوائق السياسية والفنيَّة، التي أسهمت في مسخ بعض مخرجات التحول الديمقراطي، المرتبطة بسنِّ القوانين الضامنة للحريات السياسية والفكرية والتنظيمية، والقوانين المنظمة لإجراء الانتخابات القومية بوضها آليات مهمة لتحقيق تداول السُّلطة سلمًا. وبرزت نتائج ذلك الواقع السياسي المتنازع عليه بين شريكي الحكم من طرف، والحكومة والمعارضة من طرف ثانٍ في مرحلة الإحصاء السكاني الخامس من حيث الإعداد والنتائج، وترسيم حدود الدوائر الانتخابية، وتسجيل الناخبين، والدعاية الانتخابية، وإجراءات الاقتراع ونتائجها التي سنناقشها في الفصول القادمة من هذا الكتاب.

الفَصْلُ الثَّانِي

الإطار الدُّستوريُّ والقانونيُّ للانتخابات القوميّة

تمهيد

نصَّت اتفاقية السلام الشامل لعام 2005م على إجراء انتخابات تنفيذية (رئاسة الجمهورية، وحكومة الجنوب، وولاة الولايات) وتشريعية في موعد أقصاه التاسع من يوليو/ تموز 2009م، وأقرَّت ذلك أيضًا المادة 216 من الدُّستور الانتقالي لسنة 2005م؛ إلا أن هذا القيد الزمني قد تمَّ تعديله إلى إبريل/ نيسان 2010م، وذلك مراعاة لبعض الظروف السياسية والإجرائية المرتبطة بالترتيبات الانتخابية[1]. وفي ضوء هذه الخلفية السياسية والدُّستورية يعرض هذا الفصل الإطار الدُّستوري الذي استندت إليه الانتخابات القومية لعام 2010م، محللاً كيفية صياغة قانون الانتخابات لعام 2008م من الناحية الفنية، وآراء القُوى السياسية في بعض بنوده، وذلك قبل أن يجيزه المجلس الوطني ويوقِّع عليه رئيس الجمهورية، ثم يناقش السِّمات العامَّة لقانون الانتخابات، والقيم المعيارية والإدارية التي وضعها لتنفيذ الإجراءات الانتخابية بنوع من النزاهة والشفافية؛ لتحقيق التحول الديمقراطي في السُّودان.

الإطار الدُّستوري

أحدث الدُّستور الانتقالي لسنة 2005م نقلة نوعية في شكل نظام الحكم في السُّودان؛ حيث أقرَّ نظام حكم ديمقراطي لا مركزيًّا، يتكون من أربعة مستويات، تتدرج من الحكم المحلي، والحكم الولائي، والحكم في الجنوب، إلى الحكم القومي. وتشكِّل رئاسة الجمهورية المكونة من رئيس الجمهورية ونائبيه، الهيئة التنفيذية

(1) خطاب رئيس المفوضيّة القومية للانتخابات، أبيل ألير، الجدول المعدل للانتخابات القومية، بالنمرة، م ق أ، أ/1/أ1، 7/12/2009م، الموقع الإلكتروني **للمفوضيّة القومية للانتخابات** (http://nec.org.sd/new/new/index.php)، استشارة: 2009/1/1م.

القومية العليا في الدولة، ورئيس الجمهورية يجب أن يكون منتخبًا عبر انتخابات شعبية وقومية، يحصل فيها على أغلبية مطلقة (50 +1) من أصوات الناخبين، وبموجب ذلك يعين نائبيه، بشرط أن يكون أحدهما، حسب نص الدُّستور الانتقالي، "من جنوب السُّودان، والآخر من الشمال؛ فإذا كان الرئيس المنتخب من الشمال، يشغل منصب النائب الأول الشخص الذي انتُخب لمنصب رئيس حكومة جنوب السُّودان، ويُعتبر معينًا من رئيس الجمهورية لهذا المنصب، أما إذا كان الرئيس المنتخب من جنوب السُّودان فيُعين النائب الأول من الشمال بناءً على توصية الحزب الحائز على أكبر عدد من المقاعد الشمالية في المجلس الوطني"[1]. وتكون فترة ولاية رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات وفقًا للمادة (62) من الدُّستور، وفي حالة انفصال الجنوب عن الشمال يستمر رئيس الجمهورية في منصبه إذا كان شماليًّا، أما إذا كان جنوبيًّا فيتولى النائب الأول منصبه ليكمل أجل الولاية لحين إجراء الانتخابات القادمة. وتكتمل هيئة الجهاز التنفيذي للجمهورية الرئاسية بتعيين مجلس قومي للوزراء، يكون مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية في مهامه المرتبطة بتخطيط سياسة الدولة العامّة، وإنفاذ اتفاقية السلام الشامل، وتقديم مشروعات القوانين القومية، والموازنة القومية، والمعاهدات الدولية، والاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف، وتقويم الأداء الوزاري القومي، وتنفيذ أية مهام أخرى يسندها إليه رئيس الجمهورية والقانون[2]. وعلى مستوى حكومة الجنوب يجب أن يكون رئيس الحكومة منتخبًا انتخابًا مباشرًا من قبل مواطني الجنوب، وحاصلاً على الأغلبية البسيطة (50+1) من أصوات الناخبين، وتكون فترة ولايته خمس سنوات، وينطبق هذا الإجراء الانتخابي أيضًا على ولاة الولايات الخمسة والعشرين، الذين يجب أن يكونوا منتخبين من قبل مواطني ولاياتهم لمدة خمس سنوات. وفي حالة الانفصال يكمل كل واحد منهم ولايته التنفيذية المنصوص عليها قانونًا، أي خمس سنوات.

وحدَّد الدُّستور -أيضًا- شكل الهيئة التشريعية القومية بمجلسين، هما: المجلس الوطني، ومجلس الولايات الذي يتكون من ممثلين اثنين لكل ولاية، ينتخبهما المجلس التشريعي للولاية وفقًا لأحكام قانون الانتخابات القومية لعام 2008م، والإجراءات التي تستنها المفوضيّة القومية للانتخابات، ويكون لمنطقة أبيي مراقبان اثنان في مجلس الولايات، يختارهما مجلس منطقة أبيي. وتؤدي الهيئة التشريعية

---

(1) دستور جمهورية السُّودان الانتقالي لسنة 2005م، الفصل الثاني، الفقرة 62/1.

(2) المصدر نفسه، الدستور الانتقالي لجمهورية السُّودان لسنة 2005م، الفصل الرابع، المواد 70–72.

القومية أعمالها التي حددها الدُّستور في جلسات مشتركة للمجلسين، يرأسها رئيس المجلس الوطني، ويكون رئيس مجلس الولايات نائبًا له. وبذلك حاول المُشرِّع السُّوداني أن يعيد فكرة المجلسين التي ابتدعها المشرع البريطاني (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) عام 1953م من حيث الشكل؛ إلا أنه تجاوزها من حيث المضمون الوظيفي والتمثيل الانتخابي، وسنتطرق إلى ذلك في موقعه.

وحدد الدُّستور أيضًا الشروط التي يجب توفرها في مرشحي المناصب التنفيذية والتشريعية المذكورة أعلاه، وهي تتمثل في الجنسية (أي أن يكون سودانيًّا)، وسلامة العقل، والإلمام بالقراءة والكتابة، وعدم الإدانة في أية جريمة تتعلق بالأمانة أو الفساد الأخلاقي، فضلاً عن القيد العُمري المنصوص عليه بأربعين عامًا حَدًّا أدنى لرئيس الجمهورية، وواحد وعشرين عامًا لنواب المجالس التشريعية.

وأنشأ الدُّستور الانتقالي عددًا من المفوضيات المستقلة، ونذكر منها المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية، والمفوضيّة القومية للانتخابات. ومن أهم القضايا التي كُلفت بها المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية صياغة قانون الانتخابات القومية. وقبل الشروع في إعداد مُسوّدة قانون الانتخابات ثار جدل سياسي كثيف حول عضوية هذه المفوضيّة؛ هل تكون على أساس سياسي؟ أم ينتخب أعضاؤها من المهنيين الذين عُرفوا بالاستقامة، وعدم الانتماء الحزبي[1]. إلا أن اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م قد حسمت هذا الجدل؛ إذ إنها أوصت بأن تكون عضوية المفوضيّة من ممثلين لحزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السُّودان، والقُوى السياسية الأخرى، ومؤسسات المجتمع المدني، أي بمعنى آخر أنها مالت إلى التكوين السياسي بدلاً من التكوين المهني المستقل. وبناءً على هذا الاتفاق السياسي أصدر رئيس الجمهورية مرسومًا جمهوريًّا يقضي بتكوين المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية برئاسة مشتركة من أبيل ألير وعبد الله إدريس، وسكرتارية ماجد يوسف؛ وعضوية إبراهيم أحمد عمر، وإبراهيم

(1) لمزيد من التفصيل عن موقف القُوى السياسية من تكوين المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية، انظر: "بيان القُوى السياسية والمدنية حول المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية"، 2005/4/22م. وقّع على هذا البيان ممثلون عن الأحزاب الآتية: حزب الأمة القومي، والحزب الاشتراكي العربي الناصري، وحزب العدالة (الأصل)، والمؤتمر الشعبي، والحركة الديمقراطية السُّودانية، والحزب الوحدوي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وحزب البعث السُّوداني، وحزب البعث القيادة القطرية، ومؤتمر البجا. توجد نسخة من هذا البيان على الموقع الإلكتروني لحزب الأمة القومي، (http://www.umma.org/umma/)، استشارة: 2010/4/25م.

أحمد غندور، وأجانق بيور دوت، وأحمد التجاني الجعلي، وأحمد محمد الأمين ترك، وإسحاق القاسم شداد، وإسماعيل الحاج موسى، وإقنيس لابسوبا، وألدو أجو دينق، وأويت دينق أشويل، وبدرية سليمان عباس، وبرسلانيان نيانق، وبيتر صمويل موقا، وبيتر نيوت كوك، وتابيتا بطرس شوكاي، وتاج السر محمد صالح، وتاج السر مصطفى، وتيسير مدثر، وتيلارينق دينق، وجورج بورينق نيوسي، وحسن حسب الله سعيد، وحسين سليمان أبو صالح، وإبراهيم حاج موسى، والدرديري محمد أحمد، وديفيد شارلس علي بلال، وديفيد ميو، ودينق أروب كول، وروبرت لادولوكي، السر الكريل، وسعاد الفاتح البدوي، وسعاد جمعة سعيد حامد، وسعدية علي فضل المولى، وسمية محمد أحمد أبو كشوة، وشريف محمدين، وصديق الشريف إبراهيم الهندي، وصلاح الدين محمد الفضل، وصموئيل أجوانق شوار، وعبد الرحمن إبراهيم الخليفة، وعبد الرحمن بشير عربي، وعثمان أبو القاسم، وعلي محمد أحمد جاويش، وغازي محمد أحمد سليمان، وفاروق أبو عيسى، وفيصل خضر مكي، وكالا لانك، وكبشور كوكو، وكون بول ماتيب، ولورنس كورباندي، ومالك عقار أيار، ومجذوب يوسف بابكر، ومحمد الحسن الأمين، ومحمد عثمان أبوساق، ومحمود عبد الله محمد ماهل، ومروة عثمان جكنون، ومنصور خالد، ونافع إبراهيم نافع، ونصر الدين محمد عمر، وياسر سعيد عرمان[1].

وقبل الشروع في إعداد قانون الانتخابات القومية حاولت المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية أن تستأنس بمقترحات بعض الأحزاب السياسية، وتسترشد بآراء الخبراء في مجال التشريعات الانتخابية. ومن أهم المبادرات التي حُظيت باهتمام المفوضيّة مُسوّدة القانون التي طرحها مركز دراسات السَّلم والتنمية بجامعة الخرطوم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006م، وكان محورها يدور حول قيام نظام مختلط للانتخابات التشريعية في السُّودان على المستويات الثلاثة (القومي، والجنوبي، والولائي)؛ حيث يُنتخب نصف أعضاء المجالس التشريعية عن طريق الدوائر الجغرافية التي يكون الفوز فيها بالأغلبية البسيطة، والنصف الآخر عن طريق القوائم الحزبية التي يكون الانتخاب فيها على مستوى الولاية، والفوز عن طريق التمثيل النسبي، مع مراعاة تمثيل المرأة بنسبة معلومة. وإلى جانب هذه المسوَّدة استطلعت المفوضيّة آراء الأحزاب السياسية، والقيادات الولائية بشأن النظام الانتخابي، والتمثيل النسبي، واستأنست أيضًا بالمسوَّدة التي قدمتها اللجنة السياسية برئاسة الدكتور حسين أبو صالح، واللجنة الفنية برئاسة

(1) صحيفة النيلين الإلكترونية (http://www.alnilin.com/)، استشارة: 2008/3/31م،

الأستاذ تاج السر محمد صالح[1]. وكان هدف المفوضيّة الأساسي من هذا الاستطلاع الواسع هو الحصول على "أعلى مستوى للإجماع الوطني" حول قانون الانتخابات؛ وذلك لضمان انتخابات حُرَّة ونزيهة[2]. وأوضح الرئيس المشترك للمفوضيّة الدكتور عبد الله إدريس "أن المفوضيّة حرصت على عدم إعداد أية مُسوَّدة لقانون الانتخابات، تفاديًا لتكرار ما حدث لقانون الأحزاب". وقال: "إن مُسوّدة القانون التي يجري التشاور حولها مع القُوى السياسية أُعدت من قِبَل جهات أهلية، وأشار إلى أن أغلب الأحزاب السياسية قدمت مقترحات حول قانون الانتخابات... اتسمت بالموضوعية، وأن معظم الأحزاب اعتمد النظام الانتخابي المختلط، وتمثيل المرأة، وضرورة حياد مفوضيّة الانتخابات. وشدَّد على أهمية إلغاء القوانين المقيدة للحريات، وإجراء التعداد السكاني، وتنوير المواطنين بأهمية المشاركة في العمليّة الانتخابية بواسطة الإعلام، لضمان قيام انتخابات نزيهة، لتحمي السُّودان من المتاهات السياسية"[3].

وبهذه الكيفية تمكنت المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية من صياغة مُسوّدة قانون الانتخابات القومية لسنة 2007م، والتي تكونت من ثلاثة عشر فصلاً، شملت الأحكام التمهيدية وتفسير المصطلحات المفتاحية، وإنشاء المفوضيّة القومية للانتخابات واختصاصاتها، وإدارة الانتخابات، والنُّظم الانتخابية، والترشيح وسحب الترشيح والطعون، والترشيح لعضوية المجالس التشريعية، والحملة الانتخابية، والاقتراع وإجراءاته، وفرز الأصوات وعدِّها وإعلان النتائج، والطعون، والممارسات الفاسدة وغير القانونية، وأحكام عامة بشأن الوكلاء والمراقبين.

بَيْد أن رهطًا من القُوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني انتقد بعض الصياغات الفنية لمسودة مشروع القانون، ورفض تزكيتها، الأمر الذي أفضى إلى تعطيل إجازة قانون الانتخابات القومية لمدة عام كامل[4]. وفي مناقشتنا للسِّمات العامَّة

---

(1) الطيب زين العابدين، "مسودة قانون الانتخابات لعام 2007م"، صحيفة سودانيز أولاين الإلكترونية (http://www.sudaneseonline.com)، استشارة: 15/6/2009م.

(2) مديحة عبد الله، "بدء أعمال الدورة التفاكرية حول الإعلام والانتخابات"، صحيفة **الصحافة** العدد 9170، 29/7/2008م.

(3) المصدر نفسه.

(4) لمزيد من التفصيل حول مواقف القُوى السياسية تجاه مسودة قانون الانتخابات القومية، انظر: "القُوى السياسية ترحب بتحفظ على النظام المختلط للانتخابات"، صحيفة السُّوداني، العدد 372، 20/11/2006م؛ "الرؤية القُطرية السُّودانية لقانون الانتخابات"، **المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي**، العدد 350، مارس/آذار 2007م؛ "الحزب الشيوعي يحدد رؤيته حول قانون الانتخابات"، صحيفة **الأيام**، العدد 9067، 25/3/2008م؛ "رأي التحالف الوطني

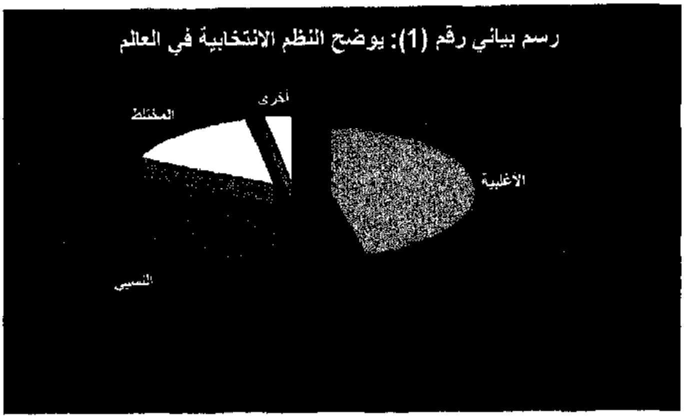
لقانون الانتخابات القومية لعام 2008م، سنصطحب القضايا المتفق عليها، والمختلف فيها، ونعلق على البدائل التي طرحتها قوى المعارضة، وموقف الرأي الآخر منها، علمًا بأن قانون الانتخابات المجاز سيكون بمثابة خارطة طريق تقود أهل السُّودان إلى "ديمقراطية الفرصة الأخيرة"، كما يسميها الدكتور أمين حسن عمر؛ لأنها من وجهة نظره ستكون "الورقة الحاسمة في تقرير استقرار السُّودان، أو تفككه إلى حالة يحار في تصورها المتفائلون والمتشائمون على حدٍّ سواء"[1].

وبنظرة ثاقبة في مضابط الحوارات التي جرتْ بشأن تثقيف مُسوّدة قانون الانتخابات، نلحظ أن القُوى السياسية بشقيها الحاكم والمعارض قد اجتمعت على أهمية نظام الانتخاب المختلط، الذي يُعدُّ خروجًا نسبيًّا على نظام الانتخاب الفردي ذي الأغلبية البسيطة، الذي ابتدعه المُستعمر البريطاني نسبة لبساطته وقلة كلفته المالية، وسار عليه العمل في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ظل اتفاقية تقرير المصير وما بعدها (1953-1986م)[2]. وبذلك أضحى نظام الأغلبية البسيطة هو المسيطر على عقل المُشرِّع السُّوداني، كأنه النظام الوحيد الذي ينظم شؤون تداول السُّلطة في العالم، علمًا بأن النظم الانتخابية السائدة في العالم الديمقراطي يمكن أن تقسَّم إلى أربع مجموعات، تشمل نظام الأغلبية البسيطة، ونظام التمثيل النسبي، والنظام المختلط، ونظمًا أخرى تتراوح بين هذا وذاك. وتوزع هذه المجموعات الأربع في العالم حسب الرسم البياني التالي:

السُّوداني حول شروط الترشيح والتزكية بقانون 2008م، ومقارنتها بقانوني 1995م و1998م"، صحيفة سودانايل الإلكترونية، (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2008/7/4م، عيسى يس كمبال، "بيان حول قانون الانتخابات"، حركة تغيير السُّودان، الجهاز القيادي المركزي، صحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية (http://www.sudaneseonline.com)، استشارة: 2008/2/5م، علي أحمد السيد، "حول قانون الانتخابات"، صحيفة **الأحداث**، العدد 261، 2007/7/7م، "آراء ومقترحات مشروع قانون الانتخابات" تلخيص لورشة العمل التي أقامتها المفوضيّة القومية للمراجعة الدُستورية بالتعاون مع شعبة العلوم السياسية جامعة الخرطوم، صحيفة **الأيام**، العدد 9058، 2008/3/15م، إبراهيم علي إبراهيم، "دراسة حول قانون الانتخابات السُّودانية الجديد"، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2008/3/20م؛ الطيب زين العابدين، "قانون الانتخابات والمعادلة الصعبة"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5398، 2008/6/29م.

(1) أمين حسن عمر، "الانتخابات القادمة بداية أم نهاية؟"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2008/7/1م.

(2) لمزيد من التفصيل، انظر: أحمد إبراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، **الانتخابات البرلمانية في السُّودان** (1953-1986م).



رسم بياني رقم (1): يوضح النظم الانتخابية في العالم

يبدو أن الدافع الرئيس وراء تبني نظام الانتخاب المختلط يتبلور في عيوب نظام الدوائر الجغرافية التقليدي (أو الانتخاب الفردي ذي الأغلبية البسيطة) الذي يُوصف بعدم التناسب بين مجموع أصوات الناخبين والأصوات التي يحصل عليها الفائزون؛ لأنه ربما يعطي الأغلبية لحزب واحد في البرلمان دون أن يحصل ذلك الحزب على أغلبية أصوات الناخبين. وينعكس ذلك أيضًا على مستوى الدوائر الانتخابية الجغرافية؛ حيث يحصل أحد المُرشَّحين على نسبة تقل عن 50٪ من مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات الدائرة الجغرافية المعنية بالأمر؛ فعلى المستوى القومي، مثلاً، حصل الحزب الوطني الاتحادي على أغلبية مقاعد البرلمان في انتخابات عام 1953م، وذلك بنسبة تقلّ عن 40٪ من مجموع أصوات الناخبين في كلّ الدوائر الجغرافية؛ وعلى مستوى الدوائر الجغرافية فإن نسبة الفائزين الذين حصلوا على أكثر من 50٪ في انتخابات عام 1965م كانت لا تزيد عن 50٪ من مجموع أصوات الناخبين. ومن أصدق الشواهد أن عثمان إسحق آدم، مرشّح حزب الأمة في الدائرة 142 كتم الشمالية، قد فاز بـ 21٪ من مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، وأن مضوي محمد أحمد، مرشّح الوطني الاتحادي في الدائرة 67 المسيد، قد فاز بـ 24٪ من مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم. إذًا هذه الشواهد تؤكد صحة الفرضية التي ذهب إليها مُشرعو قانون الانتخابات لسنة 2008م، بأن نظام الانتخاب الفردي البسيط غير عادل، ولا يعكس التمثيل الحقيقي لتوجهات الناخبين. فضلاً عن هذه العيوب نلحظ أن نظام الانتخاب الفردي (أو الدوائر الجغرافية التقليدي) يُسهم في ترسيخ أدبيات الولاء القبلي والجهوي، ويسهِّل عملية التلاعب بنتائج الانتخابات من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية، وتوزيعها كما حدث في انتخابات عام 1958م وانتخابات عام 1986م. وفي

المقابل يعطي التمثيل النسبي إطارًا أوسع لضمان مشاركة كل القُوى السياسية، والمرأة بنسب معقولة، ويقلل من حدَّة الصراعات القبلية؛ لأن الولاية ستكون وحدة انتخابية قائمة بذاتها دون أن تُجزَّأ إلى وحدات صغيرة[1].

فضلاً عن أن قانون الانتخابية القومية لسنة 2008م لم يخصص دوائر للخريجين، وبذلك استطاع أن يحدث نقلة نوعية، تجاوز بها أدبيات التراث الانتخابي في السُّودان؛ لأن فكرة تخصيص دوائر الخريجين قد طرحها المُشرِّع البريطاني في قانون الحكم الذاتي لسنة 1953م، متعللاً بأن تمثيل الخريجين سيثقف الحراك الديمقراطي داخل البرلمان وخارجه؛ إلا أن الخصومة التي نشبت بين الاتحاديين والسيِّدين عام 1956م قد قادت إلى إلغاء دائرة الخريجين في قانون الانتخابات لسنة 1957م، نكاية في الحزب الوطني الاتحادي صاحب الأغلبية في أوساط النخب المستنيرة آنذاك. بَيْدَ أن القُوى الحديثة وصاحبة الحضور السياسي الراسخ في ثورة أكتوبر/ تشرين الأول 1964م أعادت دائرة الخريجين في قانون الانتخابات لسنة 1965م، ورفعت عدد مقاعدها من خمسة إلى خمسة عشر مقعدًا، وكان الفوز فيها حليف الحزب الشيوعي السُّوداني (11 مقعدًا)، وجبهة الميثاق الإسلامي (مقعدين)، والوطني الاتحادي (مقعدين)[2]. وفي قانون الانتخابات لسنة 1985م رُفِع عدد مقاعد الخريجين إلى ثمانية وعشرين مقعدًا، ووزِّعت تلك المقاعد على أساس إقليمي، وكان الفوز فيها من نصيب الجبهة الإسلامية القومية التي حصلت على ثلاثة وعشرين مقعدًا. ويؤخذ على دوائر الخريجين بصفة عامّة أنها تخلق نوعًا من التفضيل الطبقي بين المواطنين لا مبرر له؛ حيث إنها تميز الخريج على دافع الضريبة العادي بإعطائه صوتًا إضافيًا. زِدْ على ذلك أنها قد سهَّلت عملية التحكم المسبق في نتائج الانتخابات، وذلك بتحديد حجم الدوائر الانتخابية وتوزيعها كما حدث في انتخابات عام 1986م، حيث أعطيت ولاية الخرطوم ذات الثقل الانتخابي الكبير (33966 ناخبًا) ثلاثة مقاعد فقط، بينما سُنح الإقليم الأوسط خمسة مقاعد بالرغم من أن نسبة الناخبين فيه تقل عن 50٪ مقارنة بالعاصمة القومية، ومُنح الإقليم الجنوبي سبعة مقاعد، علمًا بأن عدد الناخبين فيه لم يتجاوز 2560 ناخبًا[3]. وبهذه الشواهد التاريخية والسياسية نصل إلى أن قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م قد خطا خطوة إيجابية بعدم تخصيصه مقاعد بعينها

(1) أحمد إبراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، **الانتخابات البرلمانية في السُّودان**، ص 111 – 158.

(2) المرجع نفسه.

(3) **التقرير النهائي للانتخابات العامّة**، إبريل/نيسان 1986م، ص 146 – 165.

للخريجين، وبذلك ضرب سهمًا في المساواة بين المواطنين.

وزبدة القول: إن التواضع بشأن نظام الانتخاب المختلط كان خطوة إيجابية تجاه تطبيق نظام التمثيل النسبي، الذي يمكن أن يُسهم في تسهيل عملية تداول السُّلطة وفق نسق انتخابي جديد، له القدرة على تجاوز سلبيات نظام الأغلبية البسيطة الذي ابتدعه المستعمر، وسارت على هديه الحكومات الوطنية اللاحقة، لكن بعض القُوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني اختلفت في القضايا المرتبطة بتحديد النسب المئوية الجامعة بين نظام الانتخاب الفردي، ونظام التمثيل النسبي القائم عليهما نظام الانتخاب المختلط، وكيفية تحديد الوعاء الجغرافي لدوائر التمثيل النسبي: هل تكون على المستوى القومي، أم المستوى الولائي؟ وكيف يكون تمثيل المرأة، هل عن طريق قوائم حزبية موحَّدة، أم قوائم خاصَّة بالنساء؟

وقد اقترحت القُوى السياسية المعارضة اعتماد الولاية دائرة انتخابية للتمثيل النسبي، وأن يكون انتخاب نصف أعضاء المجالس الولائية، والمجلس التشريعي لجنوب السُّودان، والبرلمان الوطني عن طريق الانتخاب الفردي ذي الأغلبية البسيطة (أي الدوائر الجغرافية)، والنصف الآخر عن طريق التمثيل النسبي ذي القائمة المغلقة، وأن لا يقلّ تمثيل المرأة عن 25٪، وأن تحتوي القائمة الحزبية المغلقة على عدد متساوٍ من النساء والرجال، وأن توضع أسماء المرشحين عن طريق التناوب (امرأة، رجل، امرأة ...)[1]. أما الحركة الشعبية فلم تكن متحمسةً لنظام التمثيل النسبي في بادئ أمرها، لكنها أخيرًا وافقت واقترحت 55٪ للدوائر الجغرافية، 45٪ لمقاعد التمثيل النسبي[2]. أما حزب المؤتمر الوطني فكان يميل إلى تخصيص 60٪ للدوائر الجغرافية، و40٪ للتمثيل النسبي، مقسَّمة إلى 15٪ لقوائم الأحزاب المغلقة، و25٪ لقائمة المرأة المنفصلة، وأن تكون انتخابات التمثيل النسبي على المستوى القومي[3]. ولا عجب أن قضية القائمة الحزبية الموحَّدة، أو المنفصلة للمرأة قد أثارت جدلاً سياسيًا كثيفًا في الأوساط السياسية، حيث يبرر أنصار القائمة الموحَّدة وجاهة رأيهم بأن وجود النساء في القوائم الحزبية المغلقة بالتناوب مع الرجال، يجعل المرأة تتبوأ مركزًا مرموقًا في داخل العمل الحزبي، ويقوي من مكانتها في العمل السياسي والميداني، ويعترف بمساواتها في تقلد المناصب الحزبية القيادية، ويُلزم الأحزاب السياسية بأن

(1) "مذكرة الأحزاب السياسية حول قانون الانتخابات"، صحيفة **الأحداث**، العدد 163، 25/3/2008م.

(2) المصدر نفسه.

(3) مختار الأصم، "نصف الكوب الفارغ في الانتخابات"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5311، 1/4/2008م.

تبنى برامج ذات خصوصية تخدم مصالح المرأة، وتضمن عدم تهميشها في الحملات الانتخابية، والاقتراع، والحراك السياسي داخل المؤسسات الحزبية، فضلاً عن أن نظام القائمة الموحَّدة معمول به في السويد، والدنمارك، وموريتانيا، والمغرب، وفلسطين، وأوغندا، وناميبيا، وأنجولا"[1]. وبناءً على هذه المبررات تقول الدكتورة بلقيس بدري: "إذن القائمة المنفصلة للمرأة مرفوضة قانونًا، وعرفًا انتخابيًّا، ومبدأ، ومن الجوانب الإجرائية العملية، فلنتمسك بالرفض، وعلى الآخرين التفكير المبدئي، وليس التكتيكي؛ إذ لا يمكن أن نضمن أن القائمة النسائية المنفصلة هي ذات كسب سياسي للمؤتمر الوطني، وأنه سيكسب مزيدًا من المقاعد عن طريق ذلك، فللانتخابات وأجوائها والاستعداد لها أمر آخر، فقد يفوز بمعظم المقاعد عبر القائمة المدمجة أكثر مما يفوز عن طريق القائمة المنفصلة، ولذا فلنفكر في المبادئ، بقانون مُشرِّف للأجيال القادمة، وإلا سنصنع سابقة سيئة في حقِّ المرأة تحاسبنا عليها امرأة الحاضر وجيل المستقبل"[2]. ويصبُّ في الاتجاه ذاته قول الدكتورة مريم الصادق المهدي الذي يقضي

(1) بلقيس بدري، "ما هو الجدل القائم حول القائمة النسوية؟"، صحيفة الأيام، العدد 9151، 7/7/ 2008م.

(2) المصدر نفسه. لمزيد من التفصيل عن موقف النساء المعارضات، انظر: نص البيان الذي قدمه منبر النساء لرئيس المجلس الوطني: "السيد رئيس المجلس الوطني، السيدات والسادة عضوات، وأعضاء المجلس الوطني، الموقرين. نخاطبكم نحن نساء الأحزاب السياسية آملين أن تقفوا موقفًا تاريخيًّا في هذا المنحنى الوطني الذي تمرُّ به البلاد، والتاريخ يرصد المواقف الوطنية، ويسجل الذاتية أو الحزبية الضيقة. أولاً: نرفض النص الكامل للملحق الذي أودعته وزارة العدل منتهكة به أبسط قواعد الإجراءات القانونية، نحن نساء الأحزاب السياسية سبق أن رفعنا عُدَّةَ مذكرات لمفوضيَّة مراجعة الدُّستور المنوط بها وضع مقترح قانون الانتخابات موضوع مذكرتنا، والذي وَحَّدَ بيننا على اختلاف رؤانا السياسية هو مصلحة الوطن والنساء. أتى مقترح القانون بنظام انتخابي ناسفًا ما اتفق عليه من تمييز إيجابي منصوص في الدُّستور، مقترحًا تخصيص مقاعد بنسبة 25% لتمثيل المرأة بدوائر منفصلة ينسف تمامًا فكرة التمييز الايجابي والتمثيل النسبي؛ لأنه يعزل النساء عن أحزابهن، ويرسخ لإضعاف وتهميش المرأة، ولا يعزز مشاركة المرأة السياسية، وهو داعم لتمثيل حزب سياسي واحد يحتكر القائمة كما احتكر الوطن طيلة سنوات الشمولية. القائمة المنفصلة إجهاض للديمقراطية؛ لذا نطالب بتمثيل المرأة من داخل القائمة النسبية الحزبية المغلقة. يجب أن ينصَّ القانون على أن تكون القائمة الحزبية بترتيب متوالٍ "امرأة – رجل – امرأة – رجل ... ونحن نساء الأحزاب السياسية نرفع صوتنا عاليًا موحَّدًا ضد القائمة النسوية المنفصلة، ولن نقف مكتوفات الأيدي تجاه ما يحاك لسلبنا ما ناضلنا من أجله. لا نقبل أن تكون المرأة دومًا في مسيرة بلادنا السياسية ثمنًا للمساومات والموازنات السياسية. وعاش نضال المرأة السُّودانية" منبر النساء السياسيات 1/7/2008م". انظر: صحيفة أخبار اليوم، 3/7/2008م.

بأن "القائمة المدمجة تخلق نوعًا من الحراك السياسي من حيث تمكين المرأة، واهتمام الرجل بعملها السياسي، والتعبوي، والجماهيري، واستقطاب الدعم المادي؛ مما يكفل مستوى عاليًا ومكثفًا من التدريب لعمل النساء على المستوى السياسي"[1]. وتقف على الضفة الأخرى من النهر الأستاذة سامية أحمد محمد، وزيرة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، التي تصف المعارضات للقائمة المنفصلة "بأنهن من اليسار، ومن الأحزاب الضعيفة، ولا سند، أو منطق لها لدعم القائمة المدمجة، وهي فكرة خرجت من منابر الأمم المتحدة، ولا علاقة لها بالمنابر الوطنية"[2]. وأن المعارضات للقائمة المنفصلة "لا يثقن في تصويت المجتمع للمرأة كقائمة، لذلك يرغبن أن يكون وجود المرأة في طيات الرجال [...] هن يرين أن أحزابهن لا توفر لهن مقتضيات الفوز من ناحية الإعلام وخلافه [...]، ونحن بهذه الخطوة نريد المزيد من الثقة للمرأة. وأن يخرج المجتمع طوعًا ويصوِّت لقائمة النساء دون تستر وراء أولياء الأمور. نحن نعتقد أن هذا النظام [أي نظام القائمة المنفصلة] يمثل نقلة حقيقية لمشاركة المرأة في الإدماج السياسي، والمزيد من تمكين المرأة، وإثبات دورها، وتوعية المجتمع سياسيًا. وكل المناداة بغير ذلك فهي محاولات إقصاء"[3].

أما القضية الثانية التي كانت موضع خلاف بين أحزاب الحكومة والمعارضة فهي قضية النسبة المؤهلة للمنافسة على مقاعد المجالس التشريعية، وذلك في حالة الانتخاب عن طريق التمثيل النسبي بالقوائم الولائية الحزبية، أو القوائم الولائية للمرأة؛ إذ اقترح حزب المؤتمر الوطني أن تكون النسبة المؤهلة للمنافسة على أي مقعد في المجالس التشريعية 5٪ من مجموع أصوات الناخبين الصحيحة التي تحصل عليها القائمة المعنية بالأمر. وفي المقابل اقترحت القُوى المعارضة إسقاط النسبة المئوية المؤهلة للمنافسة؛ لأنها من وجهة نظرها السياسية تقلل فُرص مشاركة الأحزاب الصغيرة في التمثيل النسبي[4]، إلا أن المادة 33/ 4 من القانون المجاز جاءت بما لا

(1) سمية سيد، "الكوتة النسائية: اتفاق المبدأ واختلاف حول التطبيق"، صحيفة السُّوداني، العدد 950، 6/7/2008م.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) لمزيد من التفصيل لموقف القُوى السياسية، انظر مذكرة الأحزاب السياسية حول قانون الانتخابات. وشملت الأحزاب الموقعة على المذكرة حزب الأمة القومي، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وحزب المؤتمر السُّوداني، وحزب المؤتمر الشعبي، وحزب البعث العربي الاشتراكي قيادة السُّودان، وحزب البعث السُّوداني، وحزب الأمة الإصلاح والتجديد، وحزب يوساب، وتجمع الجنوب الديمقراطي، وحركة القُوى

يشتهي المعارضون؛ حيث إنها لم تلغ النسبة المؤهلة للمنافسة الانتخابية بصفة نهائية، بل خفضتها إلى 4٪.

وارتبطت الإشكالية الثالثة بقضية تزكية المُرشَّحين لرئاسة الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب، والولاة؛ وتأييد المُرشَّحين، ورسوم التأمين التي يجب أن تسدد قبل قبول ترشيحاتهم؛ إذ اقترحت مُسودة مشروع القانون التي طرحتها المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية للتداول أمام نواب المجلس الوطني حصول المرشَّح لرئاسة الجمهورية على تزكية من خمسة عشر ألف ناخب مسجَّل، يجب أن تشمل التزكية ثماني عشرة ولاية، ويكون الحد الأدنى في كل ولاية مائتي ناخب. أيدَّ نواب الحكومة هذا المقترح، بحجة أن الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية يتطلب قومية في التزكية من حيث النصاب المقترح والتمثيل الولائي، ويجعل السباق الانتخابي لرئاسة الجمهورية سباقًا جادًّا، بعيدًا عن الهزل الذي شهدته الانتخابات السابقة؛ إلا أن القُوى المعارضة في المجلس الوطني طالبت بتقليل النصاب المقترح والتمثيل الولائي، وتعللت بأن حقَّ الترشيح حقٌّ دستوري أصيل، يجب أن يُكفل لأي مرشَّح تتوفر فيه شروط الترشيح المنصوص عليها قانونًا، دون وضع لأي عوائق بالغة الكلفة، تمنعه من الوصول إلى تحقيق هذا الهدف الدُّستوري الأصيل. وفي هذا الإطار اقترح العضو عثمان عمر الشريف، دوائر التجمع الديمقراطي، خفض نصاب تزكية المرشَّح لمنصب رئيس الجمهورية إلى خمسة عشر ألف ناخب، يمثلون خمس ولايات؛ إلا أن العضو غازي صلاح الدين، المؤتمر الوطني، عارض اقتراح التخفيض، وأمَّن على سلامة النصاب الذي وضعته المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية؛ لأنه حسب وجهة نظره قد راعى الجوانب المرتبطة بقومية المنصب، وأطَّر جدية السباق الانتخابي، بعيدًا عن الهزل الذي شهدته الانتخابات الرئاسية السابقة[1].

ومن القضايا التي كانت محل تدافع بين الحكومة والمعارضة قضية إغفال وضع المغتربين في الانتخابات التشريعية، علمًا بأن عددهم يُقدَّر بمليون مغترب، وربما يبلغ

الجديدة الديمقراطية (حق)، والتحالف الوطني السُّوداني، ومنتدى النساء السياسيات ونساء المجتمع المدني. "مذكرة الأحزاب السياسية حول قانون الانتخابات"، صحيفة الأحداث، العدد 163، 2008/3/23م.

(1) التجاني السيد، "الاتفاق السياسي بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية تجاوز خلاف الدوائر الجغرافية والتمثيل النسبي"، صحيفة أخبار اليوم، 29/6/1429هـ؛ نجم الدين آدم، "البرلماني يرجئ إجازة قانون الانتخابات للاثنين"، صحيفة أخبار اليوم، 29/6/1429هـ.

عـدد الناخبيـن المؤهليـن مئات الآلاف[1]. وحول هذه الإشـكالية يرى الأسـتاذ فيصل خالـد أن حرمـان المغتربيـن مـن الاشـتراك فـي الانتخابـات البرلمانية القادمة حسـب مـا جـاء فـي المـادة 22/ 3-4 التـي حصرت مشـاركة المغترب في الانتخابية الرئاسـية والاسـتفتاء، وحرمته ضمنًا من المشـاركة في الانتخابات التشـريعية فيه تعارض صريح مع المادة الدُّسـتورية 41/ 1 التي تكفل حقَّ الاقتراع لكل مواطن سـوداني توفرت فيه الشـروط القانونية التي تؤهله لاختيار ممثليه في الأجهزة التشـريعية والتنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب)؛ وذلك وفق انتخابات دورية تكفل له حقّ التعبير الحُرّ عن إرادته السياسية[2]. علمًا بأن مشاركة المغتربين في الانتخابات البرلمانية في السُّودان يرجع تاريخها إلى عام 1953م، عندما اشتركوا في انتخابات دائرة الخريجين ذات المقاعـد الخمسـة، وتجـددت مشـاركتهم فـي انتخابـات دائـرة الخريجيـن ذات المقاعـد الخمسـة عشـر على المسـتوى القومـي عام 1965م، وفي عـام 1986م كانت مشاركتهم على المستوى الولائي؛ لأن مقاعد الخريجين الثمانية والعشرين قد وُزعت علـى ولايـات السُّـودان المختلفـة. ويرى أنصـار هذا الرأي أن مشـاركة المغتربين في الانتخابات القادمة يجب أن تكون ضرورة قومية، واستحقاقًا دستوريًّا ومطلبًا سياسيًّا؛ فلذلك طالبت بعض الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بضرورة إقرارها فـي مُسـودة قانـون الانتخابـات القوميـة قبـل إجازتهـا، وتحديـد الكيفية التـي يتمُّ بها حصـر المغتربيـن فـي مواطن مهجرهـم المختلفة، وتسـجيل الناخبيـن المؤهلين منهم، وتخصيص آليات محايدة تشرف على الإحصاء، والتسجيل، والاقتراع، وفرز أصوات الناخبين[3]، إلا أن اللجنة المشرِّعة لقانون الانتخابات القومية لسنة 2008م قد غضتْ

(1) حسب تقديرات حزب الأمة القومي فإن عدد السُّودانيين المقيمين بالخارج يتراوح بين ستة وثمانية ملايين، وعدد الناخبين المؤهلين منهم يقدر بأربعة ملايين ناخب. انظر: اللجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي، **انتخابات السُّودان**، ص 416، 692، 695.

(2) فيصل خالد، "الطريق إلى الحكم الرشيد ... ورقة ملاحظات: هل تكون انتخابات 2009م حُرّة نزيهة؟"، غير منشورة، ص 10.

(3) لمزيد من التفصيل عن مشاركة المغتربين، انظر: خطاب الأستاذ تاج الدين المهدي، الأمين العام لجهاز المغتربين (السابق)، إلى أعضاء المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية، 12 فبراير/ شباط 2008م، نداء الوطن لضمان حق المغتربين السُّودانيين في الانتخاب الذي أعدته نخبة من السُّودانيين المقيمين في الولايات المتحدة الأميركية، صحيفة **سودانيز أونلاين الإلكترونية** (http://www.sudaneseonline.com)؛ استشارة: 2008/3/23م؛ صحيفة **النيلين الإلكترونية** (http://www.alnillin.com)، استشارة: 2008/3/31م.

الطرف عن هذا المطلب المشروع، وحصرت مشاركة المغترب في انتخابات رئاسة الجمهورية دون غيرها، ويبدو أن الدافع كان دافعًا سياسيًّا، علمًا بأن معظم المغتربين حسب الإحصاءات المتداولة يقف في صف المعارضة، ويناصب المؤتمر الوطني الحاكم العداء.

وأخيرًا تداول المجلس الوطني مُسوّدة مشروع القانون في أربع قراءات متتالية، أفضت حصيلتها إلى إجازة القانون في السابع من يوليو/ تموز 2008م، في جلسة خاصّة، حضرها 366 نائبًا، صوَّت 350 منهم لصالح مُسوّدة القانون، وامتنع اثنان عن التصويت، وعارض أربعة عشر نائبًا من كتلة التجمع الديمقراطي، التي دعا أحد ممثليها، الأستاذ سليمان حامد، إلى "عدم الانصياع لصوت الأغلبية في البرلمان"، وقال: "إن شعب السُّودان في الخارج قد أصدر رأيه برفض القانون، وتأسّف لعدم إدراج عدد من الملاحظات في القانون، وحثَّ الحركة [الشعبية] على مراجعة موقفها"، المساند إلى إجازة قانون الانتخابات القومية[1]. وواضح من هذا العرض أن قانون الانتخابات القومية قد حاز أغلبية مطلقة داخل قُبَّة المجلس الوطني الذي كان يتكون من أعضاء معينين حسب معايير قسمة السُّلطة التي تنصُّ عليها اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، في حين أن بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عارضت بعض مواده القانونية الواردة في المسوّدة التي أعدتها المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية، ثم أعادت وزارة العدل صيغتها الفنية، وناقشها المجلس الوطني في أربع قراءات متتالية، ثم أجازها، وأخيرًا وقَّع رئيس الجمهورية عليها؛ لتصبح قانونًا ساري المفعول. وفي ضوء هذه الخلفية التاريخية نجمع القول: إن قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، لم يكن محل إجماع سياسي تامٍّ في بعض مواده القانونية، وهذا لا ينفي أن القُوى السياسية قد توافقت على سماته العامَّة التي سنناقشها في الفقرات اللاحقة؛ لأنها كانت بمثابة خارطة الطريق التي وجهت مسار الانتخابات القومية في إبريل/ نيسان 2010م.

(1) بهرام عبد المنعم، "الهيئة التشريعية تقر قانون الانتخابات بأغلبية ساحقة"، صحيفة **الأحداث**، 2009/7/7م، النور أحمد النور، "البرلمان يقر قانون الانتخابات، والمعارضة تعتبره كافيًا لضمان نزاهتها"، صحيفة **الحياة**، 2008/7/8م، "البرلمان يقر قانون الانتخابات بالأغلبية والتجمع يصوت ضده"، صحيفة **الصحافة**، العدد 4507، 2008/7/8م، "قانون الانتخابات يمر عبر بوابة البرلمان بالأغلبية الساحقة"، صحيفة **السُّوداني**، العدد 952، 2008/7/8م.

جدول رقم (1) النظام الانتخابي لسنة 2010م

	المؤسسة التنفيذية والتشريعية ودوائرها الانتخابية		النظام الانتخابي		
			الأغلبية		التمثيل النسبي
			المطلقة	البسيطة	
1	رئيس الجمهورية		√		
2	رئيس حكومة الجنوب		√		
3	الوالي			√	
4	المجلس الوطني	(أ) الجغرافية		√	
		(ب) الحزبية			√
		(ج) المرأة			√
5	مجلس الجنوب	(أ) الجغرافية		√	
		(ب) الحزبية			√
		(ج) المرأة			√
6	مجالس الولايات	(أ) الجغرافية		√	
		(ب) الحزبية			√
		(ج) المرأة			√

المصدر: قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م

انتخابات المناصب التنفيذية

يُقصد بالمناصب التنفيذية، رئيس الجمهورية، ورئيس حكومة جنوب السُّودان، وولاة الولايات. ويتمُّ انتخاب رئيس الجمهورية، أو رئيس حكومة جنوب السُّودان، على أساس نظام الجولتين الانتخابيتين؛ حيث يدلي كلُّ ناخب بصوت واحد، لصالح أحد المرشَّحين لمنصب رئيس الجمهورية، ويفوز في الجولة الأولى للانتخابات المرشَّح الحاصل على خمسين بالمائة من أصوات الناخبين الصحيحة، زائد صوت واحد أو أكثر، وذلك وفقًا لأحكام المادة 45، أو المادة 99 من الدُّستور الانتقالي لسنة 2005م، وذلك حسب مقتضى الحال. وفي حالة عدم إحراز أي من المرشَّحين النصاب القانوني تقوم المفوضيّة بتنظيم جولة انتخابية ثانية يتنافس فيها المرشَّحان اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الانتخابية الأولى، وذلك خلال ستين يومًا من تاريخ الاقتراع الأول، ويفوز في الجولة الثانية المرشَّح الحاصل على أعلى الأصوات. أما انتخاب ولاة الولايات فيتمُّ على أساس نظام الجولة الواحدة؛ حيث يدلي كل ناخب بصوت واحد لصالح أحد المُرشَّحين لمنصب والي الولاية،

ويفوز المرشّح الحاصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين الصحيحة.

وسنّ قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م حزمة من شروط التزكية والتأييد المرتبطة بالترشيح للمناصب التنفيذية الثلاثة المذكورة أعلاه؛ حيث حدَّد شروط تزكية المرشَّح لمنصب رئيس الجمهورية بالحصول على تأييد خمسة عشر ألف ناخب مسجل ومؤهل من ثماني عشرة ولاية على الأقل، وعلى ألا يقلَّ عدد المؤيدين من كل ولاية عن مائتي ناخب؛ والمرشَّح لمنصب حكومة جنوب السُّودان بالحصول على عشرة آلاف ناخب مسجل ومؤهل من سبع ولايات بجنوب السُّودان على الأقل، وعلى أن لا يقلَّ عدد المؤيدين في كلِّ ولاية عن مائتي ناخب؛ والمرشَّح لمنصب الوالي بالحصول على خمسة ألف ناخب مسجل ومؤهل من نصف عدد المحليات بالولاية المعنيَّة؛ بحيث لا يقلّ عدد المؤيدين في كلِّ محلية عن مائة ناخب. ويتمُّ إيداع مبلغ عشرة آلاف جنيه سوداني عند الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وخمسة آلاف جنيه سوداني في حالة الترشح لمنصب رئيس حكومة الجنوب؛ وألفي جنيه سوداني في حالة الترشح لمنصب والي الولاية، تأمينًا ماليًّا مدفوعًا للمفوضيَّة القومية للانتخابات، يُعاد سداده إلى المرشَّح إذا حصل على أكثر من 10٪ من أصوات الناخبين الصحيحة، أو سحب ترشيحه في أي وقت قبل خمسة وأربعين يومًا من تاريخ الاقتراع.

ويضاف إلى قائمة هذه الشروط الإجرائية شروط أخرى مرتبطة بأهلية المرشَّح من حيث الانتماء إلى السُّودان (أي الجنسية السُّودانية)، والسلامة العقلية، والفئة العُمرية، والإلمام بالقراءة والكتابة، وعدم الإدانة في أية جريمة تتعلق بالأمانة، أو الفساد الخلقي. وذلك فضلاً عن استيفاء الإجراءات الديوانية المرتبطة بتقديم أوراق اعتماد المرشَّح لأي من المناصب الثلاثة إلى المفوضيّة القومية للانتخابات حسب الوقت، والتاريخ، والمكان، المعلن عنهم عبر وسائط الإعلام الرسمية.

انتخابات المجالس التشريعية

نصَّ الدُّستور الانتقالي لعام 2005م على تأسيس ثلاثة مستويات من المجالس التشريعية، تشمل الهيئة التشريعية القومية (المجلس الوطني ومجلس الولايات)، والمجلس التشريعي لحكومة جنوب السُّودان، ومجالس الولايات، وحدد عدد أعضاء المجلس الوطني بـ 450 عضوًا، والمجلس التشريعي لجنوب السُّودان بـ 170 عضوًا، وترك تحديد عدد أعضاء المجالس التشريعية الولائية إلى الولايات نفسها مع مراعاة الضوابط التي تحددها المفوضيّة القومية للانتخابات. وأوضح القانون أن الانتخاب لعضوية المجالس التشريعية الثلاثة يكون عن طريق ثلاث بطاقات اقتراع؛

البطاقة الأولى لانتخاب 60٪ من أعضاء المجالس التشريعية الثلاثة عن طريق الدوائر الجغرافية؛ حيث يدلي الناخب بصوت واحد لصالح أحد المُرشَّحين الواردة أسماؤهم في ورقة الاقتراع الخاصَّة بالدائرة المعنية، ويكون الفوز للمرشَّح الحاصل على أعلى عـدد مـن أصـوات الناخبين الصحيحة في تلـك الدائرة. والبطاقة الثانية لانتخاب 25٪ من أعضاء المجالس التشريعية عن طريق القوائم النسائية المنفصلة، وفي هذه الحالة يدلي الناخب بصوت واحد، لصالح إحدى القوائم النسائية الواردة على ورقة الاقتراع الخاصَّة بالولاية المعنية، ويشمل ذلك القوائم المُرشَّحة من قبل الأحزاب السياسية، أو الأحـزاب المتحالفـة، أو المؤتلفـة، أو المـرُشَّحات المستقلات، ويجب أن يكون عـدد المـرُشَّـحين متطابقًـا مع عدد المقاعد المخصصة للولايـة المعنية. ويكون الفوز عن طريق تحديد قوة المقعد لكل قائمة من القوائم التي حصلت على عدد أصوات لا يقلّ عن 4٪ من مجموع أصوات الناخبين الصحيحة الخاصَّة بالقوائم الولائية المعنية. وتقوم المفوضيّة القومية للانتخابات بتوزيع المقاعد المخصصة لقوائم المرأة، وذلك استنادًا إلى العدد الذي حصلت عليه كل قائمة مقسـومةً على قوة المقعد بعد استبعاد القوائـم التـي لـم تحصل على النسبة المؤهلة للتنافس (4٪). وإذا لم تُفضِ عمليات القسمة إلى ملء المقاعد المخصصة للمجلس التشريعي المعني تقوم المفوضيّة بشغل المقاعد الشـاغرة عن طريق أعلى المتوسـطات التي حصلت عليها القوائم المتنافسـة. ويكون تصعيد مرشـحي القوائم الفائزة حسـب الترتيب التنازلي لأسـماء المرشـحين الواردة فيها. وتنطبق آلية هذا التقسـيم النسـبي على القوائم الحزبية المغلقة والمقدَّر عددها بـ 15٪ من مجموعة المقاعد المخصصة لكلّ مجلس تشريعي على المستويات الثلاثة المشار إليها أعلاه.

أمـا الترشـيح لعضويـة الدوائر الجغرافية فهو حـقٌّ أثبته قانون الانتخابات القومية لسـنة 2008م لأي حزب سياسـي، أو ناخب مستقل، أن يرشـح مَنْ يراه مناسـبًا في الدائرة المعنية لعضوية أي من المجالس التشريعية، ويجب أن يكون المرشَّح مستوفيًا للشروط القانونية المرتبطة بالجنسية، والعمر، والإلمام بالقراءة والكتابة، وعدم الإدانة في أية جريمة مرتبطة بالأمانة، أو الفساد الأخلاقي؛ فالمرشَّح لعضوية المجلس الوطني يجب أن يتمَّ تأييده بعدد لا يقلُّ عن مائة ناخب مسـجَّل في سـجل الدائرة الجغرافية المرشَّـح فيها؛ والمرشَّـح لعضوية المجلس التشـريعي لجنوب السُّـودان بعدد لا يقل عن خمسـين ناخبًا مسـجلاً في سـجل الدائرة الجغرافية؛ والمرشَّـح لعضوية المجلس التشـريعية الولائي بعدد لا يقل عن خمسـة وعشـرين ناخبًا مسـجلاً في سـجل الدائرة الجغرافيـة. ويجـب أن يُثمَّـن هـذا التأييد بإيداع تأمين مالي للمفوضيَّة يقدَّر بمائة جنيه

سوداني لعضوية المجلس الوطني، وخمسين جنيهًا سودانيًا لعضوية المجلس التشريعي لجنوب السُّودان، وخمسة وعشرين جنيهًا سودانيًا لعضوية المجلس التشريعي الولائي. ويكـون التأميـن المالـي قابلاً للاسـترداد إذا حصل المرشَّـح علـى ما لا يقل عن 10٪ مـن أصـوات الناخبيـن الصحيحة، أو إذا انسـحب المرشَّـح في أي وقـت قبل ثلاثين يومًا من تاريخ الاقتراع. أما في حالة طلب الترشـح عن طريق قوائم التمثيل النسـبي لعضوية المجالس التشريعية فيجوز لأي حزب سياسي مسجَّل أن يتقدّم بطلب لترشيح قائمة حزبية وقائمة للمرأة، ويجب أن يكون عدد المُرشَّحين في القائمة متساويًا مع عـدد المقاعـد المخصصـة للقائمـة المعنيـة، ومشـفوعًا بتزكيـة من الحزب السياسـي. وإلى جانب هذه التزكية يجب أن يكون المُرشَّـحون في كلِّ قائمة مسـتوفين لشـروط التأهيـل القانونيـة، مـع إيـداع تأميـن مالي إلـى المفوضيّة قدره مائة جنية سـوداني عن كلِّ عضو مرشَّـح لعضوية المجلس الوطني، وخمسـون جنيهًا سـودانيًا عن كل عضو مرشَّح لعضوية المجلس التشريعي لجنوب السُّودان، وخمسة وعشرون جنيهًا عن كلِّ عضو مرشَّح لعضوية المجلس التشريعي في الولاية. ويكون هذا التأمين المالي قابلاً للاسـترداد في حالة حصول القائمة الحزبية، أو قائمة المرأة، على ما لا يقل عن 4٪ مـن أصـوات الناخبيـن الصحيحة في انتخاب القوائم الحزبيـة، أو قائمة المرأة، أو إذا سحب الحزب السياسي تلك القائمة في أي وقت قبل ثلاثين يومًا من تاريخ الاقتراع.

وبهذا العرض نخلص إلى أن الناخب السُّوداني يحتاج إلى ثماني بطاقات اقتراع في شـمال السُّـودان، واحدة منها لرئاسـة الجمهورية، وواحدةٌ لوالي الولاية، وثلاث بطاقـات (جغرافيـة، حزبيـة، امـرأة) للمجلس الوطني، وثلاث أُخـرى مماثلة للمجلس التشريعي بالولاية. وصَنْوه في الجنوب يحتاج إلى اثنتي عشرة بطاقة، تشمل البطاقات الثمانـي المذكـورة أعـلاه، فضـلاً عـن بطاقة واحـدة لرئيس حكومة جنوب السُّـودان، وثلاث بطاقات أخرى للمجلس التشريعي لجنوب السُّودان. فلا عجب أن هذه العملية المعُقدة للاقتراع قد تشـكِّل تحديًا أساسـيًا أمام الناخب السُّـوداني، الذي لا يملك أي إرث انتخابي تاريخي متواصل، أو معرفة واسعة بثقافة الانتخابات الديمقراطية، تؤهله لأداء الدور الانتخابي المنوط به حسب الصورة التي يتوقعها مُشرعو قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م. وقد شَكَّلَ هذا الواقعُ تحديًا حقيقيًا للأحزاب السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني التي اشـتركت في السـباق الانتخابي، إلا أنها فشـلت إلى حدٍّ ما في توعيـة الناخـب السُّـوداني، وتأهيلـه للاقتـراع بصفة حضارية، وأفضـل دليل على ذلك هـو الارتبـاك الفنـي والإداري الذي حصل في الأيام الأولى للاقتراع. وسـنتطرق لهذه الإشكالية بالتفصيل عند مناقشة عملية الاقتراع والتداعيات السياسية المصاحبة لها.

المفوضيّة القومية للانتخابات

نصّت المادة 141/ 1 من دُستور جمهورية السُّودان الانتقالي لسنة 2005م على إنشاء مفوضيَّة قومية للانتخابات، وذلك خلال شهر واحد من تاريخ إجازة قانون الانتخابات القومية، وأن تكون عضوية هذه المفوضيّة من تسعة أشخاص، مشهود لهم بالاستقلالية، والكفاية، وعدم الانتماء الحزبي، والتجرد، ويُراعَى في اختيارهم اتساع التمثيل؛ ليشمل المرأة، والقُوى الاجتماعية الأخرى؛ وأن يُعيِّنهم كذلك رئيس الجمهورية، ويوافق على تعيينهم النائب الأول، وذلك وفقًا لأحكام المادة 58/ 2/ج من الدُّستور، فضلاً عن موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني على الاختيار والتعيين. وحدد الدُّستور أيضًا المهام العامَّة للمفوضيّة، والمتمثلة في إعداد السجل الانتخابي العام، ومراجعته سنويًّا، وتنظيم انتخابات رئيس الجمهورية، ورئيس حكومة جنوب السُّودان، والولاة، والهيئة التشريعية القومية، ومجلس جنوب السُّودان، والمجالس التشريعية الولائية، والإشراف عليها وفقًا للقانون، ثم تنظيم أي استفتاء وفقًا لأحكام الدُّستور والإشراف عليه، دون المساس بأحكام المادتين 183/ 3 و220/ 2 من الدُّستور. ثم جاء قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، وفصَّل المهام الموكلة للمفوضيّة، والشروط المرتبطة بعضويتها، واختصاصاتها الوظيفية، وإجراءاتها الإدارية، وكيفية إدارة الانتخابات عبر مراحلها المختلفة. بيْد أن الأحزاب السياسية المعارضة قد تحفظت على ما جاء في الدُّستور الانتقالي بشأن اختيار أعضاء المفوضيّة، وكيفية تعيينهم؛ ومن ثَمَّ اقترحتْ أن يكون ترشيح أعضاء المفوضيّة التسعة عن طريق الأحزاب السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني، وأن تقوم تلك الأحزاب والتنظيمات بتقديم قائمة من خمسة عشر مرشحًا، يختار رئيس الجمهورية منهم تسعة، ويتمُّ اعتماد تعيين كل منهم بعد حصوله على موافقة ثلثي أصوات أعضاء المجلس الوطني، وأن تضمَّ عضوية المفوضيّة ثلاث نساء على الأقل[1]. وبناءً على هذا المقترح قدَّمت اللجنة السياسية لأحزاب التحول الديمقراطي قائمة بأسماء مرشحيها لعضوية مفوضيَّة الانتخابات، وشملت تلك القائمة تسعة وعشرين مرشحًا[2]؛ ليختار رئيس الجمهورية تسعة منهم

(1) المصدر نفسه.

(2) شملت قائمة اللجنة السياسية لأحزاب التحول الديمقراطي سبع نساء وواحدًا وعشرين رجلاً، جاء ترتيبهم على النحو الآتي: "بلقيس بدري، ونفيسة أحمد الأمين، وسعاد إبراهيم عيسى، وحاجة كاشف، وعائشة الكارب، وصديقة أوشي، وست النفر محجوب، وأبيل الير، وأبو بكر عثمان محمد خير، وأمين مكي مدني، ومحجوب محمد صالح، وفؤاد عيد علي، وميرغني عبد العال حمور، ونبيل أديب عبد الله، وإبراهيم منعم منصور، وطه إبراهيم، وعبد الماجد حامد

لعضوية المفوضيَّة؛ إلا أن رئاسة الجمهورية طرحت أسماء أخرى، وعرضتها على المجلس الوطني لإجازتها. وبالفعل أجاز المجلس الوطني قائمة الرئاسة في جلسة خاصَّة، عُقدت في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008م، وحضرها 310 نائبًا، وافق عليها 298 نائبًا، بينما عارضها اثنا عشر نائبًا، برروا اعتراضهم بعدم مشاورتهم في اختيار أعضاء المفوضيَّة القومية، وطعن بعضهم في شرعية تكوين المفوضيَّة، وذلك استنادًا إلى النصَّ الدُّستوري الذي يقضي بتكوين المفوضيَّة القومية للانتخابات خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إجازة قانون الانتخابات؛ إلا أن النصَّ الدُّستوري لم يقف عائقًا أمام الأغلبية الميكانيكية في المجلس الوطني، والتي أجازت تشكيل المفوضيَّة القومية للانتخابات على النحو الآتي:

- مولانا أبيل ألير، رئيسًا
- بروفيسور عبد الله أحمد عبد الله، نائبًا للرئيس
- فريق شرطة عبد الله بله الحردلو، عضوًا
- دكتورة محاسن عبد القادر حاج الصافي، عضوًا
- دكتور محمد طه أبو سمرة، عضوًا
- بروفيسور مختار محمد مختار الأصم، عضوًا
- فريق شرطة الهادي محمد أحمد حسبو، عضوًا
- بروفيسور أكولدا مانتير، عضوًا
- دكتور فلستر بايا، عضوًا
- دكتور جلال محمد أحمد، أمينًا[1].

وواضح من هذا الاختيار أن مؤسسة الرئاسة قد حاولت أن تبعد نفسها عن اختيار الأسماء الصارخة سياسيًّا، فضلًا أن المادة الخامسة من قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م قد أعطت المفوضيَّة حيزًا مهنيًّا طيبًا؛ بحيث إنها "تكون مستقلة

خليل، وصلاح الزبير، والصادق سيدأحمد الشامي، وعبد الله حسن سالم، وعبد الله إدريس، وعبد الرحمن عبده، وفاروق أبو عيسى، والطيب حاج عطية، ومحمد إبراهيم خليل، وعبد الرحيم بلال، وعمر عبد العاطي، والطيب زين العابدين، ومحمد إبراهيم الطاهر". المصدر: ماهر أبو جوخ، "مفوضيَّة الانتخابات... ألير قاسم مشترك... وانقسام في التصويت"، صحيفة **الرأي العام**، العدد 22510، 18/11/2008م.

(1) **التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م**، الخرطوم: **المفوضيَّة القومية للانتخابات**، أغسطس/ آب 2010م، ص 6. الدكتور جلال محمد أحمد تمَّ تعيينه بقرار من رئيس المفوضيَّة القومية للانتخابات، مشفوعًا بموافقة أعضاء المفوضيَّة، وذلك وفقًا لأحكام المادة 15/1 من قانون الانتخابات القومية لعام 2008م.

ماليًّـا، وإداريًّـا، وفنيًّـا، وتمارس مهامها واختصاصاتها كافةً المخولة لها باسـتقلال تامٍّ، وحيادية وشفافية، ويحظر على أية جهة التدخل في شؤونها، وأعمالها، واختصاصاتها، أو الحد من صلاحياتها"[1]. ويبدو أن الهدف الأساس من وراء هذا الاختيار أن تكون المفوضيّة قـادرة علـى إدارة الانتخابات بكفاية مهنية عالية، وشـفافية ونزاهة ترقى بها إلى مصاف أداء اللجان الانتخابية السـابقة، التي أشرفت على انتخابات عام 1953م، و1965م، 1968م، ونفذت مهامها الوظيفية على أحسن ما يكون، دون أن تكون عرضة لانتقادات القُوى الحزبية المتصارعة، التي أجمعت على شفافية عطائها المهني.

لكن النـزاهة المهنية تحتاج إلى مناخ سياسي قوامه الحُريَّة بمعناها الشامل، ويبدو أن تلازم هذين المصطلحين لتحقيق أية انتخابات ديمقراطية قد كان واحدًا من الأسباب التـي دفعـت الأسـتاذ محجـوب محمد صالح لعقد مقارنة بين واقـع الانتخابات القومية لسنة 2010م والانتخابات البرلمانية الأولى التي أُجريت عام 1953م[2]، وحجته في ذلك أن أيًّا منهما ينطلق من اتفاقية تهدف إلى تقرير مصير ينشـده أهل الجنوب (السُّـودان) سواء كان ذلك في إطار علاقتهم مع مصر والحكومة البريطانية حسب ما جاء في اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لسنة 1953م، أو في إطار علاقة الجنوب مع الشمال وفق مقتضيات اتفاقية السـلام الشـامل لسـنة 2005م[3]. إذًا الانتخابات القومية ليست غاية في حدِّ ذاتها، بل وسـيلة لإعداد المسـرح السياسـي السُّـوداني تجاه خطوة مصيرية تقضي باسـتمرار وحدة السُّـودان المسـتدامة، أو انفصال الجنوب عن الشمال عبر استفتاء عام؛ فالوحدة المسـتدامة كانت تمثل الخيار المنشـود والأفضل، لكن لا يتمّ تحقيقها إلا في ظل حكومة منتخبة راشـدة ومدركة لسـلبيات الانفصال؛ والحكومة الراشـدة لا تؤسَّـس إلا في ظل مناخ سياسـي تسـوده الحُريَّة والاستماع إلى الرأي الآخر، وعدالة القسـمة في السُّلطة والثروة؛ فإذا كانت قضية السودنة، وجلاء القوات الأجنبية من السُّودان من متطلبـات إجـراء الانتخابـات البرلمانية الأولى لسـنة 1953م، فـإن إلغاء القوانين المقيدة للحريـات (قانـون الأمن الوطني، والإجـراءات الجنائية، وقانون الصحافة والمطبوعات، ورفـع حالـة الطـوارئ) مـن أولويـات المرحلـة الحاليـة؛ لأن إلغاءها أو تعديلها يُسـهم فـي إجـراء انتخابـات حُـرَّة ونزيهة، تعبّـر نتائجها عن الأوزان الحقيقية للقوى السياسـية

(1) انظر: قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م.

(2) مقتطفات من وقائع ورشة العمل التي عقدتها المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية بالتعاون مع شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، قاعة الشارقة، 14 مارس/آذار 2008م، صحيفة الأيام، العدد 9058، 15/3/2008م.

(3) قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، الفصل الرابع، الفرع الثاني، المادة 30.

المشاركة فيها، إلا أن مسودات القوانين المشار إليها التي سنتناولها أدناه كانت محلّ دفع وجذب بين الأحزاب الحاكمة والقُوى السياسية المعارضة التي طَرحتْ، إلى جانب تعديل القوانين المقيدة للحريات، فكرة قيام حكومة قومية تشرف على إدارة الانتخابات، بحجَّة أن هذه الخطوة ستوفر المناخ الصحي اللازم لإجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة؛ أما القوانين المقيدة للحريات فقد تمَّ تعديلها بعد جدلٍ عويص كاد يفضي إلى انهيار "حكومة الوحدة الوطنية" حسبما اصطلح لها الدُّستور الانتقالي، لكن معظمها تمت إجازته عن طريق المجلس الوطني الذي غضَّ الطرف عن تحفظات بعض القُوى السياسية. وأما فكرة قيام حكومة قومية للإشراف على عملية التحول الديمقراطي فلم تتبلور على صعيد الواقع؛ لأنها واجهت معارضة شديدة من حزب المؤتمر الوطني الحاكم، فضلاً عن أنها لم تحظَ باستحسان الحركة الشعبية لتحرير السُّودان.

الانتخابات والقوانين المقيدة للحريات

يُقصد بالقوانين المقيدة للحريات قانون الصحافة والمطبوعات، وقانون الأمن والمخابرات، وقانون الإجراءات الجنائية، والقانون الجنائي، وأية قوانين أخرى ذات صبغة أمنية تتعارض مع أحكام الدُّستور الانتقالي لجمهورية السُّودان لسنة 2005م. وقد أجمعت القُوى السياسية على ضرورة مواءمة تلك القوانين المقيدة للحريات مع أحكام الدُّستور الانتقالي لسنة 2005م، لأنها تمثل خطوة إجرائية مفصلية تجاه تحقيق التحول الديمقراطي، إلا أنها اختلفت في صياغة بعض المواد القانونية والمبررات السياسية والأمنية المصاحبة لها. وبدأ الجدل عصيًّا بمشروع قانون الصحافة والمطبوعات الذي أجازه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 19 مارس/آذار 2009م، وأشاد الدكتور عمر محمد، الناطق الرسمي باسم مجلس الوزراء، بإجازة المشروع، متعللاً بأنه يسهم في تحقيق حُريَّة الصحافة واستقلالها، وتأسيس ضوابط مشددة بشأن حظر الصحف ومصادرتها، وتوفير الحماية الشخصية للصحافيين، فضلاً عن أنه ينظم شروط الترخيص الصحافية، والتأهيل الصحافي، وصيانة مصادر المعلومات الصحافية[1]. وبعد مداولات اتَّسمت بالمد والجزر بين الحكومة والأحزاب المعارضة داخل قبة البرلمان، أجاز المجلس الوطني قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 2009م في جلسته المنعقدة في 8 يونيو/حزيران 2009م، والتي وصف فيها الأستاذ أحمد إبراهيم الطاهر، رئيس

(1) "مجلس الوزراء يجيز مشروعات قوانين الصحافة والمطبوعات الصحفية 2009 م، ومشروعي قانوني الإجراءات الجنائية والمدنية تعديل لسنة 2009م"، **نشرة أخبار سونا** (http://www.suna-sd.net)، استشارة: 19/3/2009م.

المجلس الوطني، القانون بـ"المتقدم على كثير من القوانين، ولا يُوجد له مثيل في المنطقة، وعبَّر [...] عن أمله في أن يكون القانون فرصة لتطوير العمل الصحفي بالبلاد، مهنئًا الصحافة والصحفيين بالقانون"[1]. وصبَّ في الاتجاه نفسه قول الأستاذ سليمان حامد، عضو المجلس الوطني عن الحزب الشيوعي، الذي وصف القانون بأنه "خطوة للإمام على طريق طويل لحُرِّيَّة الصحافة، وعدَّد الإيجابيات التي أقرَّها القانون، والمتمثلة في إيقاف قضية الرقابة القَبْلِيَّة، والبَعْدِيَّة، والجزاءات"[2]. وثَمَّنَ أيضًا الدكتور غازي صلاح الدين، رئيس كتلة نواب المؤتمر الوطني، الإجماع الذي حظي به قانون الصحافة والمطبوعات في مراحل قراءاته المختلفة داخل البرلمان، وإجازته القانونية بأغلبية مقدرة من أعضاء المجلس الوطني[3]، إلا أنَّ الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، الشريك الثاني في حكومة الوحدة الوطنية، انتقدت القانون المجاز بشدَّة، ووصفته على لسان رئيس هيئتها البرلمانية، الأستاذ ياسر عرمان، بأنه "أسوأ من سابقه"[4]، وسبق أن وثَّقت الحركة هذا الموقف المعارض ببيان صدر في 19 مايو/ أيار 2009م، جاء في إحدى فقراته: "الحركة الشعبية لتحرير السُّودان تؤكِّد التزامها التامّ بمواقفها المعلنة في قضايا الحريات، وتعديل القوانين المخالفة لجوهر ومضمون اتفاقية السلام الشامل، والدُّستور القومي الانتقالي؛ لأن المصلحة الحقيقية للوطن مرهونة بتلك الخطوات دون غيرها؛ إذ إن الفترة المتبقية من عمر الفترة الانتقالية تواجهها تحديات صعبة وعصيبة، تتطلب النظر مليًّا في الفرص التي أتاحتها الاتفاقية والدُّستور، مع السعي الجادّ لإتمام مطلوبات العملية الديمقراطية، والخروج من نفق الأزمات بالتنفيذ الجادّ للاتفاقية، وتعديل قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 2009م حتى نضمن نزاهة العملية السياسية في المستقبل العاجل"[5]. وإلى جانب موقف الحركة الشعبية المعارض، انتقد

---

(1) "البرلمان يجيز قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لسنة 2009 م"، نشرة أخبار سونا (http://www.suna-sd.net)، 2009/6/8م.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) عمار عبد الهادي، "انتقادات لمشروع قانون الصحافة الجديد في السُّودان"، الجزيرة نت (http://www.aljazeera.net/News)، استشارة: 2009/4/2م.

(5) في التاريخ نفسه الذي صدر فيه بيان الحركة الشعبية لتحرير السُّودان اعتصم نحو سبعين صحفيًّا داخل مقر المجلس الوطني (البرلمان) بأم درمان، احتجاجًا على مشروع قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 2009م، الذي كان من المقرر إجازته في جلسة ذلك اليوم. وانسحب من الجلسة حوالي 168 نائبًا برلمانيًّا، تضامنًا مع الصحفيين، وعقدوا مؤتمرًا صحفيًّا لتوضيح موقفهم من القانون. وبموجب هذه الاحتجاجات تمّ تأجيل إجازة مشروع

نفرٌ من الصحافيين القانون، ووصفوه بأنه يتعارض مع روح التحول الديمقراطي التي تشهدها البلاد، ونذكر في مقدمة هؤلاء الناقدين، رئيس اتحاد الصحافيين السُّودانيين، الدكتور مُحيي الدين تيتاوي، الذي أكّد أن القانون قد تجاهل كافة الملاحظات التي أبداها اتحاد الصحافيين، "ابتداء من اسم القانون، وانتهاء بالسجل الصحفي، وتدريب الصحفيين"، ووصف كلمة "مصادرة" الواردة في العقوبات المفروضة على الصُّحف والصحافيين بأنها "لا تُشبه الأوضاع الديمقراطية، بل هي من مصطلحات النظم الدكتاتورية"[1].

ويظهر من هذه الاقتباسات أن المزاج السياسي السُّوداني لم يُكوِّن رأيًا متفقًا على إجازة القانون، كما يرى الدكتور غازي صلاح الدين، بل الملاحظة الأرجح تؤكّد أن عملية الإجازة تمت في ظل حوار سياسي تدثر بالخصومة والتقابلية في المواقف، ولا عجب أن هذه التقابلية تقودنا إلى نتيجة مفادها أن قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 2009م قد وُلِد من رحم إسقاطات الفعل السياسي ومشاكسات الحكومة والمعارضة؛ ومن ثَمّ جاءت بعض مواده القانونية متعارضة مع روح اتفاقية السلام الشامل، وأحكام الدُّستور الانتقالي، وأدبيات التحول الديمقراطي الذي يشهده سودان ما بعد نيفاشا.

أما القانون الآخر الذي أثار جدلاً عاصفًا في الساحة السياسية فهو قانون الأمن والمخابرات لسنة 2009م، والذي استند في شرعيته الوظيفية إلى المادة 151/ 3 من الدُّستور الانتقالي لسنة 2005م، والقاضية بأن "تكون خدمة الأمن الوطني خدمةً مهنيةً، وتركز في مهامها على جمع المعلومات، وتحليلها، وتقديم المشورة للسلطات المعنية". وقد كان تفسير هذه المادة الدُّستورية محلّ جدل بين المؤتمر الوطني والمعارضة؛ إذ يرى ممثلو المؤتمر الوطني في الحكومة أن المادة الدُّستورية 151/ 3 تشير إلى جزئية من مهام جهاز الأمن الوطني والمخابرات، وتلك المهام يجب ألّا تُحصر في جمع المعلومات، وتحليلها، وتقديم المشورة للسلطات المعنية، بل تتعداها إلى سلطات الاعتقال التحفظي، والتفتيش، والمراقبة، وحجز الأموال والممتلكات، وإسباغ الحصانة القانونية على العاملين في الجهاز في إطار تنفيذ المهام الوظيفية الموكلة بهم، وذلك مراعاةً للمهددات التي تواجه السُّودان، حسب مدير عام جهاز الأمن والمخابرات، الفريق محمد عطا، والتي "أبرزها التطرف، والإرهاب، والعنصرية، والجهوية المسلحة،

القانون إلى يونيو/حزيران 2009م. لمزيد من التفصيل، انظر: "تقرير: العام 2009م مَرّ سيئًا على الصحافة والصحفيين في السُّودان"، **مركز حماية وحُريّة الصحفيين**، (http://www.cdfj.org)

(1) عمار عبد الهادي، "انتقادات لمشروع قانون الصحافة الجديد في السُّودان"، **الجزيرة نت** (http://www.aljazeera.net/News)، استشارة: 2/4/2009م.

والجرائم العابرة، والهجرة غير الشرعية"[1]. بَيْد أن المعارضين يرفضون تلك التبريرات الأمنية، ويحتجون بأن مشروع القانون يجب أن يؤسس على هدي المبادئ التي أرستها اتفاقية السلام الشامل، والتي قنَّنها الدُّستور الانتقالي لسنة 2005م، دون أن يكون قانونًا معضِّدًا بسُلطات الاعتقال التحفظي، والتفتيش، والمراقبة، والحصانة القانونية لأفراده والمتعاونين معهم من المساءلة الجنائية أثناء أداء مهامهم الوظيفية[2]. ولذلك يقترح الدكتور عبد الوهاب الأفندي على المشرِّع السُّوداني أن يختار بين جهاز أمن يحقّ له أن يمارس سُلطات الاعتقال، والتفتيش، والمراقبة، وحجز الأموال والممتلكات، وبموجب ذلك يجب أن يكون خاضعًا للمساءلة القانونية المستمرة، ويلتزم بالشفافية الكاملة في كل أعماله؛ أو أن يكون جهاز مخابرات مختصًّا بشؤون الأمن القومي، وبذلك يحقّ له أن يراعي السرية في تنفيذ عملياته الاستخباراتية، وتكون مساءلته أمام القانون مساءلة فنيَّة لا تخضع لإجراءات المساءلات القانونية العامَّة[3]. إلا أن مثل هذه المقترحات لم تُؤخذ في الحسبان، علمًا بأن الصراع بين الطرفين -حكومة ومعارضة-

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: "الفريق عطا يترافع عن قانون الأمن الجديد أمام قادة الصحافة والإعلام"، صحيفة الصحافة، 2009/10/19م؛ "الفريق أول محمد عطا يدلي بإفادات مثيرة لقيادات العمل الإعلامي حول مشروع قانون جهاز الأمن والمخابرات الوطني المثير للجدل"، صحيفة أخبار اليوم، 1430/10/30هـ؛ محجوب عروة، "قولوا حُسنًا"، صحيفة السُّوداني، 2009/10/14م.

(2) لمزيد من التفصيل عن الآراء المعارضة لمشروع قانون الأمن والمخابرات لسنة 2009م وسلطاته المقيدة للحريات، انظر: بارد صندل رجب المحامي، "قانون جهاز الأمن والمخابرات الوطني"، 1-2، صحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية، 25-2009/10/29م، علي السيد أحمد المحامي، "التحول الديمقراطي في مهب الريح"، صحيفة أخبار اليوم، 1430/11/28هـ، منصور خالد، "قراءة في أزمة وطن مزمنة .. قضية السُّودان إلى أين المصير؟ (11) الضلع الثاني: التحول الديمقراطي (1)"، صحيفة الرأي العام، العدد 42230، 2010/1/30م، سليمان سري، "اتساع دائرة الرفض لقانون الأمن وحملة واسعة لمناهضته"، صحيفة أجراس الحُريَّة، 2009/10/13م، آدم أبكر علي، (رصد)، الحملة الشعبية من أجل قانون أمن مطابق للاتفاقية والدُّستور"، صحيفة أجراس الحُريَّة، 2009/10/16م، رقية الزاكي، "قانون الأمن ... مأزق الشراكة"، صحيفة الرأي العام، 2009/10/25م، أبو ذر علي الأمين ياسين، "قانون جهاز الأمن ... شَنٌّ يجب أن يوافق حزبه!"، صحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2009/11/3م، نبيل أديب عبد الله المحامي، "حوار مع السيد وزير العدل حول سلطة الاعتقال في قانون الأمن السُّوداني"، صحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2009/11/3م.

(3) عبد الوهاب الأفندي، "السُّودان: عن الأمن والوطن وسلطة القانون من أجل نقاش هادئ حول موضوع ملتهب"، صحيفة القدس العربي، 2009/11/3م.

قد بلغ مداه داخل البرلمان، عندما فشل شركاء "الحكومة الوطنية" في الوصول إلى صياغات مُرضِية بشأن مشروع قانون الأمن والمخابرات لسنة 2009م المطروح للنقاش، وأضحت إجازة القانون مرهونة بموافقة الأغلبية الميكانيكية للمؤتمر الوطني في المجلس الوطني. وفي ظل هذا السباق السياسي المحموم "وجّه النائبُ الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب والحركة الشعبية، الفريق أول سلفاكير ميارديت، نوابَ الحركة بالتصويتِ ضدَّ مشروع قانون الأمن الوطني". واستنادًا إلى ذلك "حذّر رئيس الكتلة، ونائب الأمين العام للحركة، ياسر عرمان، المؤتمر الوطني من تمرير قانون يخالف الدُّستور الانتقالي واتفاق السلام الشامل، مشيرًا إلى أنّ التصويت ضد القانون بكامله هو سابقة في البرلمان منذ تكوينه بنصوص اتفاق السلام"[1]. وبالرغم من هذه الملاحظات والتحذيرات السياسية التي أشرنا إليها أجازَ المجلس الوطني قانون الأمن والمخابرات المثير للجدل في جلسته الطارئة والمؤرَّخة في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2009م، وذلك بأغلبية نوّاب المؤتمر الوطني الحاكم، بينما صوتت كتلة الحركة الشعبية لتحرير السُّودان والأحزاب الجنوبية ضدَّ القانون، وانسحب عشرون نائبًا ينتمون إلى التجمع الديمقراطي، وكتلة سلام دارفور، ونواب من شرق السُّودان من الجلسة، احتجاجًا على القانون الجديد، الذي يعارض من وجهة نظرهم الشرعية الدُّستورية، ويمنح جهاز الأمن الوطني والمخابرات سُلطات الاعتقال، والقبض، والتفتيش، والمراقبة، وحجز للأموال والممتلكات، الأمر الذي جعلهم ينعتون إجازته من قِبَل الهيئة التشريعية بأنّها "رِدَّة سياسية، وتهديد لعملية التحول الديمقراطي"[2]. وفي حوار مع صحيفة أجراس الحرِيَّة وصف الأستاذ كمال عمر عبد السلام، الأمين السياسي بالمؤتمر الشعبي، القانون المجاز بأنه "نسف للاستقرار السياسي في البلاد؛ لأنه وضع سُلطات واسعة بيد المؤتمر الوطني، وبالتالي أصبح المؤتمر الوطني، يتفوق على الجميع بإجراءاته القمعية والأمنية في مقابلة القُوى السياسية الأخرى، وأصبحت أجهزته الأمنية تتمتع بحصانات تعفيها من المساءلة أمام أجهزة العدالة، والقانون"، فضلاً عن ذلك فإن قانون الأمن والمخابرات المجاز "يعطي المؤتمر الوطني اليد الطُّولَى في الانتخابات القادمة، [...] وأن نتيجة الانتخابات القادمة بعد إجازة قانون الأمن الوطني أصبحت محسومة للمؤتمر الوطني، وهذا ليس انتصارًا شرعيًّا، بل انتصارًا عبر مواد

(1) "سلفاكير يوجه نوابه بالتصويت ضدَّ قانون الأمن بكامله ... عرمان: الوطني يتحمل مسؤولية مخالفة الدُّستور والاتفاقية، وما يوم الحساب ببعيد"، صحيفة أجراس الحريَّة، 2009/12/20م.
(2) النور أحمد النور، "المؤتمر الوطني يقر قانون الأمن رغم اعتراض الحركة الشعبية والمعارضة"، صحيفة الصحافة، 2009/12/21م.

القانون الذي أُجيز في ظروف قمعية، [...] وإجازة هذا القانون انتهاك واضح للدستور (المادة 151)، وأكّد أن المؤتمر الوطني حسم نتيجة الانتخابات من قبل أن تبدأ بإجازة هذا القانون، وأشار إلى التعديل الذي حدث للقانون بأنه بمثابة ضربة للاتفاقية وضربة للدستور، معتقدًا أنه لا مجال لقيام انتخابات حُرَّة ونزيهة في ظل هذه الظروف، [...] وعلى القُوى السياسية البحث عن خيارات"[1].

ربما تتفق مع رأي المعارضين، أو المؤيدين لإجازة قانون الأمن الوطني والمخابرات لسنة 2009م، لكن القضية المهمة هي أن القانون لم يحصل على إجماع قومي ووفاق سياسي، كما يزعم بعض المناصرين له، بل إن إجازته عن طريق الأغلبية الميكانيكية لحزب المؤتمر الوطني الحاكم شكّلت عاملاً مؤثرًا في تلويث البيئة السياسية، وخلق مناخ خانق للحريات في وقت كان يتأهب أهل السُّودان فيه لأداء استحقاق انتخابي، يمكّن أنّ يكون المخرج السياسي الوحيد لإحداث تحول ديمقراطي في السُّودان الذي يظلّ يعاني من رهق الحكم الشمولي (1989-2010م).

خاتمة

يرى المفاوضون المتمرسون في حلِّ النزاعات السياسية الشائكة أن الخلاف يكمن في التفاصيل، وتنفيذ مبادئ الاتفاقيات وبنودها على صعيد الواقع. ويبدو أن هذه الفرضية تنطبق على واقع الحال في السُّودان؛ إذ يرى الدكتور حيدر إبراهيم ما فحواه أن "اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م" كانت واحدة من الفُرص الضائعة في تاريخ السُّودان الحديث؛ لأن المبادئ الدُّستورية التي انبثقت منها لم يُروَّج لها بالصورة المرجوة في أوساط السواد الأعظم من أهل السُّودان، ولم تخضع للتقويم الموضوعي من قبل القطاعات المثقفة، ولم يقُمْ طرفا نيفاشا (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) بترجمتها على صعيد الواقع بنوع من الشفافية وروح المحاسبة[2]. وانسحابًا على ذلك يمكننا القول: إن مشكلة السُّودان الأساسية لا تكمن في صياغة الاتفاقيات والدساتير والنُّظم السياسية، أو تحديد المواطنة أساسًا للانتماء للدولة، وإنما تتبلور في عجز النُّخب الحاكمة عن إدارة الدولة ومؤسساتها إدارة تصبُّ في وعاء المصلحة الوطنية العامّة، والتمهيد للتحول الديمقراطي المنشود؛ وفي عجز

(1) آدم أبكر علي، "قانون الأمن الجديد عقبة كأداء في طريق الانتخابات القادمة"، صحيفة أجراس الحريّة، 2009/12/22م.

(2) حيدر إبراهيم علي، حوار صلاح شعيب، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 25/8/2009م.

المعارضة عن إدارة الصراع بطريقة حضارية تُسهم في تمكين الوعي الديمقراطي، وتفعيل الحوار السُّوداني-السُّوداني الذي ينعكس عائده المادي في إعداد الدراسات والخُطط الإستراتيجية الجادَّة لتنمية موارد السُّودان البشرية، والاقتصادية، والسياسية، دون أن يكون همُّ الحكومة والمعارضين لها مُنصبًّا على عقد التحالفات السياسية باهظة الكُلفة وقليلة العائد، أو في الاحتماء بالآخرين لوضع حلول آنية مدفوعة الأجر لمعالجة مشكلات السُّودان المزمنة. ولا شكّ أن هذا الواقع تجلّت معالمه في صياغة قانون الانتخابات القومية، والقوانين المقيدة للحريات العامَّة، والتي كانت محل جدل بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم والمعارضين له، وأن إجازتها تمت عن طريق الأغلبية الميكانيكية داخل البرلمان، الشيء الذي عَقَّد المشهد السياسي، وشَوَّهَ مُخْرَجات الانتخابية القومية في إبريل/ نيسان 2010م، والتي سنحاول أن نحللها تحليلاً هادفًا في الفصول القادمة.

الفَصْلُ الثّالِث

التعداد السكاني الخامس والانتخابات

تمهيد

تعـداد السـكان هـو تصوير رقمـي لأحوال المواطنيـن المنتمين إلـى قُطْرٍ ما، أو الأجانب المقيمين فيه، وذلك في حيز زمني معين، يُراعى فيه توزيع السكان الجغرافي، وتركيبتهم النوعية (الذكور والإناث)، وفئاتهم العُمرية، ومستوياتهم التعليمية، والأنماط المعيشية، والأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها، والمناسيب التنموية والخدمية في مناطق سكنهم وعملهم، وطبيعة التغيرات التي طرأتْ على واقعهم الديمغرافي بفعل العوامل الطبيعية أو البشرية. وبناءً على ذلك يُعد تعداد السكان عملية مهمَّة للغاية في دفع مسار التنمية المتوازنة والتخطيط العُمْرَاني لأي قُطْرٍ ما، حيث يُوصى بأن يُجرى كل عشر سنوات، ووفق معايير قياسية تناسب احتياجات كل دولة في تفاصيلها الدُّنيا. وقد شهد السُّودان أول تعداد سكاني له عام 1955/ 1956م، وتلاه التعداد السكاني الثاني عام 1973م، والثالث عام 1983م، والرابع عام 1993م. أما التعداد السكاني الخامس، والذي نُفذ في إبريل/ نيسان 2008م، فيُعَدُّ أهم هذه التعدادات السكانية، وأكثرها تعقدًا؛ لأنه يتصل بحزمة من القضايا الشائكة والمختلف فيها سياسيًا، وتأتي في مقدمتها قضية تقسيم الدوائر الانتخابية، وتحديد معايير تقسيم الثروة بين أقاليم السُّودان المختلفة، وتوزيع الخدمات طبقًا للكثافة السكانية، ومعرفة طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على التركيبة الديمغرافية في السُّودان بسبب النزاعات الأهلية والظروف الطبيعية، والهجرة إلى الخارج، ومردود العائد النفطي على المشهد الاقتصادي، وإجراء الاستفتاء العام الذي يُقرَّر بموجبه وضع جنوب السُّودان في دولة السُّودان الموحدة، أو انفصاله عنها. وانطلاقًا من هذه القضايا المحورية بدأ الصراع السياسي محمومًا قبل الشروع في عملية التعداد السكاني الخامس، وبعد الإعلان عن نتائجه الإحصائية؛ حيث شكك بعض الخبراء القانونيين والأحزاب السياسية في شفافية المسائل الإجرائية، والإدارية والفنية التي ارتبطت

بالتعداد، والظروف الأمنية التي أحاطت بتنفيذه، وإشكالية الإبطاء في ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، وواقع النازحين في المعسكرات، أو مواقع سكنهم المؤقتة. وكل هذه المسائل الخلافية ومثيلاتها سنناقشها في مواقعها؛ علمًا بأن الهدف الأساس لهذا الفصل هو تقديم مقاربة لانعكاسات نتائج التعداد السكاني الخامس على الحراك الانتخابي، وكيفية تقسيم السُّلطة بين الشمال والجنوب من طرفٍ، والمؤسسات الاتحادية والولايات من طرف ثانٍ، وإسقاطاتها الموجبة والسالبة على الاستفتاء الذي يحدد بموجبه وضع جنوب السُّودان في عصمة دولة السُّودان الموحدة، أو الاستقلال بكينونته السياسية في ظل دولة جديدة.

الإطار القانوني والإجرائي

بموجب أحكام المواد 58/ 1 و214/ 1/ 2 من دُستور جمهورية السُّودان الانتقالي لسنة 2005م أصدر رئيس الجمهورية المرسوم الجمهوري رقم (2) لسنة 2006م، والذي قضى بإنشاء مجلس الإحصاء السكاني، وتحديد مهامه الوظيفية في وضع الخطط العامَّة، والقواعد والمعايير للجهاز المركزي للإحصاء، ومتابعة الترتيبات التمهيدية، ومراقبة العملية الإحصائية الفعلية، ورفع التقارير الدورية لرئاسة الجمهورية بشأن الإحصاء السكاني[1]. وحدد الدُّستور أيضًا السنة الثانية من الفترة الانتقالية (يوليو/ تموز 2007م) لإجراء الإحصاء أو التعداد السكاني في كل أنحاء السُّودان، وتحت إشراف الجهاز المركزي للإحصاء[2]، ومفوضيَّة الإحصاء والتقويم لجنوب السُّودان؛ وذلك استنادًا إلى أحكام قانون الإحصاء لسنة 2003م، واللوائح التنظيمية المصاحبة له. وبناءً على المرسوم الجمهوري رقم (2)، الصادر بتاريخ 7 يناير/ كانون الثاني 2006م تمَّ تعيين الفريق بكري حسن صالح رئيسًا للمجلس، ومدير

(1) المشير عمر البشير، رئيس الجمهورية، مرسوم جمهوري رقم (2) لسنة 2006، إنشاء مجلس الإحصاء السكاني، 2006/1/7م.

(2) جهاز الإحصاء المركزي هو الجهاز الذي حلَّ محلَّ مصلحة الإحصاء سابقًا، وتعاقب على إدارته (أو إدارتها) المدراء الآتية أسماؤهم: أحمد عثمان إسحق (1955–1961م)، عبد المنعم مرسي (1961–1966م)، قاسم أحمد موسى (1967–1975م)، عمر أحمد التاي (1976–1990م)، الدكتور صديق ناصر عثمان (1991–1997م)، حسن عبد السلام سليمان (1998–2001م)، الدكتور عبد الرحمن محمد حسن (2001–2005م)، البروفيسور عوض حاج علي (2005–2008م)، الدكتور يس الحاج عابدين (2008م). ونلحظ أن الذين شغلوا منصب مدير الإحصاء في السنوات الأخيرة (1991–2008م) لم يكونوا من العاملين الذين تدرجوا في سلك الوظيفة، بل معظمهم من الأكاديميين الذين لهم انتماءات سياسية معلومة.

الجهاز المركزي للإحصاء عضوًا ومقررًا، ومدير جهاز الإحصاء والتقويم في جنوب السُّودان عضوًا ونائبًا للمقرر، وعضوية كل من وزير شؤون مجلس الوزراء، ووزير ديوان الحكم الاتحادي، ووزير المالية والاقتصاد الوطني، ووزير المالية بحكومة جنوب السُّودان، وممثل المجلس الوطني، وممثل مجلس الولايات، وأربعة من ذوي الكفاية والخبرة يعينهم رئيس الجمهورية[1]. وفور تعيينه أصدر رئيس المجلس الأعلى للإحصاء قرارًا وزاريًا يقضي بتكوين أربع لجان إدارية وفنية، تشمل اللجنة الفنية، واللجنة المالية، واللجنة العليا للإعلام، ولجنة المراقبة والمتابعة. وتحقيقًا للشفافية والنزاهة تكونت عضوية لجنة المراقبة والمتابعة من خمسة وستين عضوًا، خمسة وعشرين منهم يمثلون الولايات، فضلاً عن ممثلين للجامعات والمؤسسات الأكاديمية، والأحزاب السياسية، والوزارات المركزية، والوحدات الحكومية، وصندوق الأمم المتحدة، والجهاز المركزي للإحصاء بمصر، والبنك الدولي، والسفارة البريطانية، ومفوضيّة الاتحاد الأوروبي، وجهاز الإحصاء الأوغندي، والتعاون الفرنسي، والمعونة الأميركية، والوكالة الدنماركية للتنمية العالمية، والاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا. وتبلورت مهام هذه اللجنة في مراقبة مراحل تنفيذ عمليات التعداد على كل المستويات، والتأكُّد من استخدام المعايير الدولية، والتغطية الشاملة، والشفافية في التنفيذ، وتقديم التقارير الدورية والمقترحات والاستشارات الفنية لمجلس الإحصاء السكاني الخامس عند الضرورة. وأنشئت على مستوى الولايات لجان مراقبة ومتابعة مصاحبة للجان التعداد الولائية، وتتمركز رئاسة هذه اللجان في والي الولاية، ثم تتدرج هرميًا من الولاية، إلى المحليات، ثم اللجان الشعبية، وتخضع رأسًا للجهاز المركزي للإحصاء في الشمال ومفوضيّة الإحصاء والتقويم في جنوب السُّودان، ثم المجلس المركزي للإحصاء السكانيّ ولجانه الفنية والإدارية[2].

بلغت ميزانية التعداد السكاني الخامس 102.3 مليون دولار أميركي، ساهمت حكومة السُّودان فيها بـ 68.5 مليون دولار، وصندوق المانحين بـ 32.3 مليون دولار، والتمويل الثنائي من الاتحاد الأوروبي والعون الدنماركي والهولندي بنحو 12 مليون

(1) المشير عمر البشير، رئيس الجمهورية، مرسوم جمهوري رقم (2) لسنة 2006م، إنشاء مجلس الإحصاء السكاني، 7/1/2006م.

(2) لمزيد من التفصيل، انظر: خطاب رئيس لجنة المراقبة والمتابعة، الدكتور عبد الباقي الجيلاني أحمد، الجلسة الافتتاحية لمجلس الإحصاء المركزي، 4/12/2006م، الموقع الإلكتروني للمجلس القومي للإحصاء، 1/3/2010م؛ سنهوري عيسى حوار مع "الدكتور عبد الباقي الجيلاني رئيس لجنة المراقبة والمتابعة للتعداد السكاني الخامس"، صحيفة الرأي العام، العدد 22562، 15/1/2009م.

دولار، فضلاً عن الدعم الإضافي الذي قدمه مكتب الإحصاء الأميركي، وجهاز الإحصاء السويدي، ووكالة التعاون الفرنسية. وخُصصت مصروفات هذه الميزانية لأغراض التعداد الفنية والإدارية، وأنشطة التوعية والترويج الإعلامي، وتدريب العاملين ورواتبهم، ومكافآت الخبراء والفنيين الذين اشتركوا في عملية التعداد في مراحل مختلفة[1].

استأنس المجلس القومي للإحصاء بعدد من تجارب الدول الإفريقية في التعداد السكاني، شملت التجربة النيجيرية لتعداد عام 2006م، وتجربة جنوب إفريقيا لعام 2006م، والتجربة المصرية لعام 2001م، وإرث التعدادات الأربعة التي أجريت في السُّودان. وبناءً على هذه التجارب تمَّ تقسيم العملية الإجرائية للتعداد السكاني الخامس إلى ثلاث مراحل: شملت المرحلة الأولى جمع البيانات الأولية، وتصميم الاستمارة، والطباعة والترحيل، والتخزين والتأمين، والتخريط والتكشيف، والعدّ التجريبي. وبدأت المرحلة الثانية بتقسيم السُّودان إلى تسعة أقاليم (المديريات القديمة)، عُين لكل إقليم مراقب وطني وآخر أجنبي، أوكلت إليهما مهمة كتابة التقرير النهائي للإقليم المعني، وعلى مستوى الولايات تمَّ تعيين خمسة وعشرين مراقبًا وطنيًّا، كما تمَّ تعيين عدد مماثل من المراقبين الأجانب. وهذه الرقابة المركزية والولائية قُرِنَتْ بتعيين أربعة أفراد يمثلون ألوان الطيف السياسي ومنظمات المجتمع المدني في كل محلية؛ ليساعدوا لجنة الرقابة الولائية في تنفيذ مهامها الوظيفية. أما عملية التعداد الفعلية فقد أُوكلت إلى خمسين ألف معلم في كل أنحاء السُّودان، تمَّ تدريبهم على المسائل الفنية، والإجرائية المرتبطة بالإحصاء والتعداد السكاني[2]. وأُكملت هذه المراحل الثلاث بإعلان بداية التعداد السكاني الخامس في 15 إبريل/ نيسان 2008م، أي أن العملية الإحصائية تأخرت ثلاثة أعوام عن التاريخ المضروب لها في اتفاقية السلام الشامل لعام 2005م. وكان هذا التأخير مرتبطًا بجملة من الخلافات السياسية وتباين وجهات النظر بين طرفي الحكومة (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية)، فضلاً عن بعض الإجراءات الفنية والمالية التي ارتبطت بعملية التعداد السكاني نفسها. وأُجري التعداد على الأساس الواقعي (de facto)، أي إحصاء السكان حسب أماكن وجودهم في فترة زمنية محددة، وهو نظام يتسم بالبساطة؛ لأنه يتفادى عملية إعادة توزيع الأفراد الغائبين على أماكن إقامتهم المعتادة؛ إلا أنه في الوقت نفسه يفتقر إلى القدرة على حصر الغائبين (النازحين، والمهاجرين، والرُّحل) عن أماكن إقامتهم المعتادة لحظة

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

الإسناد التعدادي[1]. واستُخدم في التعداد استمارتان، إحداهما قصيرة، وأخرى طويلة. اشتملت الاستمارة القصيرة على عشرة أسئلة تقليدية، مثل الإسم، وصلة القرابة، والنوع، والجنسية، ومحل الميلاد، والحيازة الزراعية، والمهنة، وأُسقط منها سؤالان عن القبيلة والديانة، بحجة أنهما يثيران النعرات القبلية والدينية. أما الاستمارة الطويلة فتضمنت أربعة وخمسين سؤالاً، تناولت التعليم، والنشاط الاقتصادي، ومعدل الوفيات والمواليد، والهجرة، وقضايا التنمية والتخطيط الاجتماعي. ووُزِّعت الاستمارة الطويلة على سكان الحضر وبعض الأرياف، والقصيرة على أهل البادية والريف[2].

تحديات في طريق التعداد

واجه التعداد السكاني الخامس جملة من التحديات السياسية التي وقفت حجرة عثرة في سبيل تنفيذه حسب الميعاد المحدد له في اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، وكان لهذه التحديات انعكاساتها السالبة على تنفيذه استحقاقات الاتفاقية والمشهد السياسي بصفة عامّة. وجاء في مقدمة هذه التحديات طعن بعض القُوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تكوين مجلس الإحصاء السكاني ولجانه الفنية على أساس سياسي، أو غير قومي؛ بحجة أن رئاسة المجلس وعضويته أُوكلت لوزراء ومهنيين، عُرفوا بانتمائهم السياسي إلى حزب المؤتمر الوطني الحاكم. ويبدو أن التشكيك في حياد المجلس قد أثار حفيظة القائمين على أمره، ودفعهم إلى إصدار بيان يؤكدون فيه أن الإحصاء السكاني "عمل فني محايد، ينفذه محايدون محليون ودوليون بناءً على إجراءات قياسية ودولية، ولا علاقة له ألبتة بالحكومة، وأن لجنة المراقبة في مجلس التعداد السكاني تضمُّ أكاديميين وأحزاب تراقب العملية" الإحصائية[3].

(1) "محضر الاجتماع الثاني للجنة المراقبة والمتابعة"، قاعة المؤتمرات بمركز التدريب النفطي، الخرطوم، 4–5 ديسمبر/كانون الأول 2006م؛ عاطف الزين صغيرون، "بمناسبة اليوم العالمي للسكان 11 يونيو/حزيران 2006م، صحيفة **الأيام**، 11/6/2006م.

(2) بلقيس فقيري، "حوار مع مدير الجهاز المركزي للإحصاء السكاني، صحيفة **الوفاق**، 25/6/2009م؛ علي سليمان علي، مدير إحصاء ولاية القضارف، "تجربة السُّودان في إجراء تعداد السكان والمساكن"(http://www.css.escwa.org)؛ محمد إدريس، "تقرير"، صحيفة **الرأي العام**.

(3) لمزيد من التفصيل انظر: أحمد موسى عمر المحامي، "ثلاثة قوانين تحدد مستقبل السُّودان"، الموقع الإلكتروني **للحركة الشعبية قطاع الشمال** (http://www.splm-north.com)، 29/3/2008م.

انظر تحقيق ماهر أبو جوخ الموسوم بـ "مشوار التعداد السكاني الخامس"، صحيفة **السُّوداني الدولي**، العدد 841 و843، 15 و 17/3/2008م.

فلا شكّ أنهم محقون فيما ذهبوا إليه بشأن الضمانات الفنية من الناحية النظرية، لكن تلك الضمانات الفنيَّة التي أمَّنوا عليها لم تمنع بعض الجهات السياسية الحزبية النافذة من توجيه مسار الإحصاء لصالح حساباتها السياسية، وقد انعكس ذلك لاحقًا على تشكيك بعض الأحزاب السياسية في صدقيَّة نتائج التعداد السكاني الخامس، والطعن في شفافيتها ونزاهتها.

أما تصميم استمارة التعداد القصيرة فقد مثَّل التحدي الثاني الذي أثار جدلاً سياسيًّا كثيفًا بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية؛ إذ إن الحركة الشعبية أصدرت بيانًا يقضي بتأجيل تعداد السكان والمساكن الخامس في جنوب السُّودان إلى أجل غير مسمى، وعلَّلت حيثيات بيانها بعدم اشتمال استمارة التعداد القصيرة على سؤالي العرق والدين، بحجة أنهما سؤالان محوريان في قضية هُوية السُّودان التي تُعدُّ محلّ نزاع بين طرفي الحكم، وقضية الاستفتاء، وعضّدت ذلك أيضًا بإشكالية النازحين الجنوبيين الذين يقيمون في شمال السُّودان، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، والحرب في دارفور، وعدم الكفاية المالية لإجراء التعداد في الجنوب. وقد أحدث هذا البيان ربكةً سياسيةً في الخرطوم؛ لأنه صدر قبل يومين من بداية التعداد، وبموجب ذلك الإعلان اتهم نائب الرئيس، الأستاذ علي عثمان محمد طه، "جهات لم يسمها في حكومة الجنوب بعدم احترام المؤسسات العليا"، ويقصد بذلك مؤسسة رئاسة الجمهورية التي حددت بداية التعداد في 15 إبريل/ نيسان 2008م، ثم "أكَّد أن إصرار الحركة على عدم التراجع عن قرار التأجيل سيدخل البلاد في نفق صعب، ومن شأنه أن يعطل كثيرًا من الإجراءات التي نصَّتْ عليها اتفاقية السلام"، ثم أبدى استغرابًا واضحًا حول إصرار الحركة على تضمين سؤالي العرق والدين في استمارة التعداد، وسخر من هذا المطلب، متعللاً بأنه لا يتوافق مع حركة تحرير ترفع "شعار السُّودان الجديد"، وأن زعيمها الراحل، الدكتور جون قرنق، ظل ينادى بنبذ "العرقية والجهوية"، أما إشكالية النازحين الجنوبيين، والحرب في دارفور، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب فاعتبرها من القضايا التي لا يجوز الاحتجاج بها لتعليق عملية التعداد السكاني الذي يُعَدُّ محورًا أساسيًّا في عملية التحول الديمقراطي والانتخابات"[1]. وانطلاقًا من الحجج التي صاغها نائب الرئيس، دعا مجلس الوزراء إلى جلسة استثنائية أمَّن فيها على ضرورة مراجعة حكومة الجنوب لقرارها الذي يقضي بتعليق إجراءات التعداد، وفوَّض

(1) "طه: عدم التراجع سيدخل البلاد نفقًا صعبًا ... الحركة: الوطني يمارس الخلط"، صحيفة الأيام، إبريل/نيسان 2008م.

الأمر إلى مؤسسة رئاسة الجمهورية لتجاوز هذا "المطب الهوائي"[1]. أما المؤتمر الوطني فهدد "بإخطار الجهات الضامنة لاتفاقية السلام"، وأنذر بأن موقف الحركة الشعبية الذي يقضي بتأجيل التعداد السكاني سيفضي إلى نسف التحول الديمقراطي واستحقاقاته الانتخابية[2]. وفي إطار هذه المواقف الاحتجاجية جاء بيان المشرف العام على تعداد السكان والمساكن الخامس، الدكتور يس الحاج عابدين، والذي حاول أن يدحض فيه كلَّ الدعاوى التي أثارها بيان حكومة الجنوب، وتعلل بأن سؤالي الدين والعرق قد تمَّ إبعادهما بناءً على توصية اللجنة الفنية للأمم المتحدة، وموافقة حكومة الجنوب بموجب خطابها الصادر في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007م، وأن الاستعدادات الميدانية في دارفور قد بلغت أكثر من 93٪ لإجراء التعداد السكاني، فضلاً عن أن مفوضيَّة الإحصاء والتقويم بالجنوب قد استلمت كامل موازنتها البالغة 8.5 مليون دولار في شهر مارس/ آذار 2008م؛ لتغطية الفترة من 15 إلى 30 إبريل/ نيسان 2008م[3]. أما أقطاب الحركة الشعبية فطعنوا في مبررات الحكومة القاضية بحذف سؤالي الدين والعرق، وثمَّنوا ضرورة إدراجهما في استمارة التعداد؛ لأنهما يساعدان في وضع أي برامج تهدف إلى مخاطبة قضايا التنوع والتعدد في السُّودان[4]. وبهذه الكيفية ظلَّت قضية العرق والدين مثار جدل بين الحركة الشعبية والمؤتمر

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) "بيان المشرف العام على تعداد السكان والمساكن الخامس"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 12/4/2008م.

(4) لمزيد من التفصيل عن أزمة الاستمارة القصيرة وسؤال الدين والعرق، انظر: أبو ذر علي الأمين ياسين، "الإحصاء السكاني وعبقرية خلق الأزمات"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 9/4/2009م. علق أيضًا السيد بالي ليهوهلا (Pali Lehohla)، كبير المراقبين الدولية للتعداد السكاني في السُّودان، ومدير الإحصاء بجنوب إفريقيا، وممثل الأمم المتحدة، في مؤتمر صحافي عُقدَ في الخرطوم: بأن مسألة الدين والقبيلة تمَّ تجاوزها في الاستمارة بالاتفاق مع الأمم المتحدة، وأشار إلى أن الأخيرة نصحت بالبُعد عنها، واعتبرتها غير أساسية. انظر: "السُّودان: توقعات بإعلان نتائج التعداد السكاني خلال أسبوعين من دون حلايب"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 13/4/2009م. وفي الوقت نفسه يقول الدكتور عوض حاج علي، مدير الجهاز المركزي للإحصاء آنذاك: "إن اللجنة الفنية عقدت عدَّة اجتماعات في الخرطوم والولايات، ومن قراراتها المهمة الإبقاء على السؤال عن الإثنية في الاستمارة، كما كان في تعداد 1955-1956م". انظر: "محضر الاجتماع الثاني للجنة المراقبة والمتابعة"، قاعة المؤتمرات بمركز التدريب النفطي، 4-5 ديسمبر/كانون الأول 2006م.

الوطني إلى أن تمَّ حسمها بموجب القرار الذي أصدرته مؤسسة رئاسة الجمهورية، والذي يقضي بإجراء التعداد السكان الخامس في 22 إبريل/ نيسان 2008م في كل أنحاء السُّودان، وأن يُسمح لحكومة الجنوب بإدراج بطاقة منفصلة بشأن سؤالي العرق والدين(5). وردَّت حكومة جنوب السُّودان على هذا القرار الرئاسي ببيان صادر من مجلس وزرائها أكّدت فيه عدم ممانعتها لإجراء الإحصاء في موعده "إذا توفر التمويل اللازم، وتمت الاستجابة للاهتمامات التي أبدتها حكومة جنوب السُّودان"(6). علمًا بأن فترة التأجيل لمدة أسبوع تُعَدُّ قصيرة جدًا لتلبية جميع الاهتمامات التي أثارتها حكومة جنوب السُّودان. واقترح البيان على مؤسسة الرئاسة "أن تزيد من الفترة المخصصة للإحصاء في جنوب السُّودان على النحو الذي تراه مناسبًا"(7)، وتحفَّظ البيان على نتائج التعداد السكاني، متعللاً بأن "الظرف الحالي لا يناسب إجراء التعداد، وأن النتائج ستأتي بصورة غير مرضية، وستؤثر في الحصيلة الكلية لنتائج الإحصاء، الذي يُسهم في تحديد التنوع العرقي، والديني، والثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي في السُّودان، وتأكيد أو تعديل ترتيبات اقتسام السُّلطة والثروة على النحو الذي حددته اتفاقية السلام الشامل"(8). وفي ضوء هذه المحاذير وافقت حكومة جنوب السُّودان على إجراء التعداد في الفترة 22 إبريل/ نيسان و7 مايو/ أيار 2008م، لكنها رهنت قبولها بنتائج التعداد، حسب الناطق باسمها، قبريال تشانق سونق (Geberial Tishang Sung)، "بأن لا تستخدم النتائج في تحديد حدود الجنوب، أو كإطار للاستفتاء المزمع إجراؤه لتقرير مصير الإقليم، أو في تحديد اقتسام الثروات، أو السُّلطة، أو الهوية الثقافية للبلاد"، مصرحًا

(5) علوية مختار، "انطلاق عملية التعداد السكاني في نوفمبر المقبل"، صحيفة **الأيام**، 2008م. اعتمدت الصحافية علوية مختار على التقرير الذي أدلى به الفريق الركن بكري حسن صالح، رئيس مجلس الإحصاء، أمام المجلس الوطني عن الصعوبات التي تواجه انطلاقة التعداد السكاني الخامس والموازنة المرصودة لتنفيذ التعداد في الشمال والجنوب. نلحظ أن طرفي اتفاقية السلام الشامل أعادا النظر في الموعد الذي حددته الاتفاقية، والدستور الانتقالي لسنة 2005م، والذي كان مفترضًا أن يكون في يوليو/تموز 2007م، واتفقا للمرة الثانية على تأجيله إلى فبراير/شباط 2008م في ضوء الصعوبات المالية والفنية والأمنية التي أثارتها مفوضيَّة الإحصاء والمتابعة بجنوب السُّودان، إلا أن الخلافات السياسية بين شريكي الحكم أسهمت في إرجائه للمرة الثالثة إلى إبريل/نيسان 2008م.

(6) إسماعيل آدم، "حكومة جنوب السُّودان تضع شروطًا لإجراء التعداد السكاني في إبريل"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 10733، 17/4/2008م.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

بأنه سيكون لهم "رأي قوي للغاية فيما يتعلق بالنتيجة الإجمالية واستخدام النتائج"[1]. ويبدو أن موقف حكومة جنوب السُّودان المسكون بهاجس الشك في مصداقية المؤتمر الوطني ينطلق من إدراك راجح بأن نتائج التعداد السكاني ربما تقلص نسبة الجنوبيين في السُّلطة والثروة اللتين حصلوا عليهما على أساس تقريبي وفق بنود اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، التي نَصَّتْ على أن التعداد السكاني الخامس سيكون الفيصل في إعادة النظر في قسمة السُّلطة والثروة، وتحديد الدوائر الانتخابية، وتحديد أنصبة التوظيف في الخدمة المدنية، والاستفتاء العام.

ارتبط التحدي الثالث بتباين المواقف السياسية بشأن إجراء التعداد السكاني في إقليم دارفور، حيث عارض كبير مساعدي رئيس الجمهورية، ورئيس السُّلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، مني أركو مناوي، إجراء التعداد في درافور حسب الموعد المعلن (15-30 إبريل/ نيسان 2008م)، وطالب بتأجيله لوقت لاحق، متعللاً بأن نتائج التعداد "ستكون ... غير عادلة وقاصرة، لتأثر الإقليم بالأوضاع الأمنية غير المستتبة". وأضاف لدى مخاطبته الجلسة الافتتاحية لورشة العمل التي نظمتها الأمانة العامَّة للسلطة الانتقالية لدارفور عن البُعد التخطيطي، والسياسي، والتنموي للتعداد السكاني الخامس في دارفور، مركز الشهيد الزبير للمؤتمرات: "إن التوقيت الذي تمَّ فيه تحديد التعداد يكون فيه أهل دارفور من مزارعين ورعاة غير موجودين في ديارهم، وطالب سيادته بأن يتمَّ تنفيذ برامج التعداد السكاني في جوّ آمن ومستقر لوصول فرق التعداد إلى أية منطقة في السُّودان، دون أية تهديدات أمنية، وعودة اللاجئين والنازحين إلى قُراهم، وأن تكون مفوضيَّة التعداد قومية وحيادية، وتشمل عضويتها أطراف الاتفاقيات الموقعة". وأمَّن على ذلك الفريق إبراهيم سليمان، الذي كان يرى أن أسباب تأجيل التعداد السكاني عام 2003م لا تزال قائمة في دارفور؛ حيث الظروف الأمنية القاسية التي تعيشها ولايات الإقليم، وأن كثيرًا من أهل دارفور يعيشون بين معسكرات النزوح ودول اللجوء، "الأمر الذي جعل الإقليم شبه خالٍ من الناس". وأشار إلى أن بدء التعداد في إبريل لا جدوى منه، ثم دعا إلى تأجيل التعداد لأسباب عملية معروفة، مقترحًا اعتماد تعداد عام 1993م حلاً للمشكلة مع مراعاة الزيادة السكانية في الفترة المعنية. وأخيرًا أجمع الحضور في الورشة "على ضرورة تأجيل التعداد السكاني، لأسباب أمنية وطبيعية، مشيرين إلى أن فصل الخريف على

(1) علاء الدين بشير، "صراع الرؤى والإرادات في العملية: التعداد السكاني في أزمة الشك والتسييس"، "سلفاكير يوجه حكام الولايات للالتزام بإجراء التعداد"، صحيفة الأيام، العدد 9086، 21/4/2008م.

الأبواب، مؤكدين ضرورة إعطاء الأولوية لتحقيق الأمن والاستقرار، وعودة اللاجئين والنازحين، وتطبيع الأوضاع" في الإقليم"[1]. ودفع تجاهل الحكومة لهذه المطالب حركة تحرير السُّودان، فصيل مناوي بشمال دارفور، إلى عقد مؤتمر صحفي في مدينة الفاشر، نادى فيه الأستاذ إسماعيل حسين "بتحكيم المجتمع الدولي حول إمكانية إجراء التعداد في موعده المحدد"، واقترح الاعتماد على نتائج التعداد السكاني لعام 1993م بديلًا عن إجراء التعداد السكاني الخامس في ظل ظروف دارفور الراهنة[2]. وأما فصيل عبد الواحد نور فقد رفض إجراء التعداد لذات الأسباب المذكورة أعلاه، و"هدد بمهاجمة مراكز الإحصاء واعتبارها أهدافًا عسكرية"[3]. وأصدرت جبهة القُوى الثورية المتحدة أيضًا؛ قيادة قطاع شمال دارفور بيانًا عن التعداد، جاء في بعض فقراته: "نعتبر كلَّ مراكز التعداد بالولاية أهدافًا عسكريةً، ونحذر الإخوة المراقبين والعدادين من تعريض أنفسهم للخطر. نرفض إجراء أي تعداد سكاني قبل ترتيب الأمن وعودة المواطنين إلى قراهم الأصلية التي نزحوا منها؛ .. إننا في جبهة القوى المتحدة قيادة شمال دارفور الميدانية نكرر رفضنا التامّ للتعداد، وستتصرف مع هذا الأمر بشكل عسكري"[4]. وينطلق في الاتجاه ذاته موقف الحركة الشعبية المشاركة في الحكم، والذي يرى ضرورة تأجيل التعداد السكاني الخامس في كل السُّودان مراعاة للوضع الأمني في دارفور، وبعض القضايا العالقة في الجنوب، وأن الأولوية يجب أن تُعطى لإحلال السلام في الإقليم.

بَيْد أن موقف المؤتمر الوطني جاء متعارضًا مع هذه النداءات والمحاذير المعارضة لإجراء التعداد السكاني في دارفور؛ إذ شدد الدكتور نافع علي نافع، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني، على ضرورة إجراء التعداد السكاني وانعقاد الانتخابات في موعدها في كلِّ أنحاء السُّودان بما فيها دارفور، وزعم أن "الأمن مبسوط في 99٪" من أنحاء دارفور، وأن هذه "النسبة أكثر من كافية لإجراء الانتخابات" في الإقليم

(1) "دارفور تعارض إجراء التعداد السكاني في إبريل"، صحيفة **الأيام**؛ "مناوي وإبراهيم سليمان: التعداد في إبريل غير ممكن ... بدائل من دارفور للتعداد"، صحيفة **الأيام**، 17/4/2008م.

(2) إسماعيل آدم، "حكومة جنوب السُّودان تضع شروطًا لإجراء التعداد السكاني في إبريل"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 10733، 17/4/2008م.

(3) أحمد سيد أحمد، "الإحصاء السكاني لغم أمام اتفاق السلام في السُّودان"، صحيفة **الخليج**، 28/5/2009م.

(4) صدر هذا البيان باسم القائد مصطفى الشريف موسى، شمال دارفور، 20/4/2008م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 23/4/2008م.

المنكوب[1]. وانسحابًا على هذه الفرضية السياسية أعلنت الحكومة إجراء التعداد في كل أنحاء السُّودان بما فيها دارفور في الفترة من 22 إبريل/ نيسان إلى 7 مايو/ أيار 2008م، وأنذرت باتخاذ الإجراءات الصارمة ضدَّ أي نشاط تخريبي يسعى إلى تعطيل مسيرة التعداد السكاني الخامس؛ لأنها كانت مدركةً أن استثناء أي إقليم في السُّودان من العملية الإحصائية سيُسهم في تحويل نتائج التعداد السكاني إلى مجرد دراسة حالة، لا تصلح أن تكون أساسًا لقسمة السُّلطة والثروة، أو استيفاء استحقاقات التحول الديمقراطي.

ويرتبط التحدي الرابع باعتراض الحركة الشعبية على إجراء التعداد السكاني الخامس في جنوب كردفان قبل استيفاء الشروط التي نصَّتْ عليها اتفاقية السلام الشامل والدُّستور، وقد علل ذلك الرفض اللواء دنيال كودي، رئيس الحركة الشعبية بولاية جنوب كردفان، في حيثيات قراره بمقاطعة التعداد بناءً على تجاهل مؤسسة الرئاسة للمطالب التي رفعها بشأن التأجيل. وورد تلخيص تلك النقاط في تقرير الدكتور إسماعيل أبكر عن الإحصاء السكاني الخامس على النحو الآتي:

(1) عدم تضمين سؤالي الدِّين والإثنية.

(2) الخلل في الاستمارة، الذي أدَّى إلى تغييب ولاية جنوب كردفان واعتبارها جزءًا من كردفان الكبرى.

(3) عدم تفعيل جهود العودة الطوعية؛ مما أدى إلى فشلها.

(4) كثرة الانفلاتات الأمنية بالولاية.

(5) عدم تفعيل جهود نزع الألغام.

(6) عدم التمثيل الكافي للحركة الشعبية بولاية جنوب كردفان في المؤسسات القائمة بالأمر والإشراف على التعداد ورسم الحدود.

(7) عدم تدريب مشرفين باللغات المحلية.

(8) عدم إعداد أبناء المناطق المختلفة بالولاية للمشاركة في عملية الإحصاء عبر اللغات المحلية للمساعدة في ملء الاستمارات بصورة عملية[2].

وبالرغم من هذه المبررات أجري التعدادُ بشكل جزئي في جنوب كردفان، الأمر

---

(1) عمار عوض، "دارفور بين الانتخاب والانسحاب"، صحيفة الأحداث، العدد 139، 27/2/2008م.

(2) أبكر آدم إسماعيل، "جنوب كردفان ... والانتخابات في السُّودان (1): تقرير عن الإحصاء السكاني الخامس" (تدقيق: عمر مصطفى شريكان)، صحيفة سودانيز أولاين الإلكترونية، 8/3/2010م.

الذي دفع الحكومة إلى تأجيل الانتخابات في منطقة جنوب كردفان لمدة شهرين (ستين يومًا)، وطرحت بعض الحلول الخارجة عن النص الدُّستوري الذي يقضي بتوزيع الدوائر الانتخابية.

أما التحدي الخامس فتجسد في طرد المراقبين الذين عينتهم لجنة المراقبة والمتابعة للإشراف على عملية التعداد في مستوياتها الأربعة بجنوب السُّودان، واعتقال بعضهم في مناطق أبيي، وواراب، وشمال بحر الغزال، ثم ترحيلهم إلى جوبا. وعزا الدكتور عبد الباقي الجيلاني، رئيس لجنة المراقبة والمتابعة، هذا الإجراء إلى سوء التخطيط، وسوء وسائل الاتصال بين لجنة المراقبة ومفوضيَّة التعداد والتقويم بجنوب السُّودان، ووصف الإجراء بأنه يُمثل إحدى العقبات التي تواجه عملية التعداد في الجنوب. وتجاوزًا لهذه المعضلة أوضح أن لجنة المراقبة والمتابعة قد أوصت بسحب المراقبين، وحصر أعمالهم في المستوى الأعلى، أي مستوى الولايات، ليوفروا الحدّ الأدنى من الرقابة الفنية على إجراءات التعداد في جنوب السُّودان[1].

وتجلَّى التحدي السادس في مشكلة مثلث حلايب (حلايب، وشلاتين، وأبو رماد) التي اكتسبت زخمًا سياسيًّا بعد أن طالب مؤتمر البجا بضرورة إجراء التعداد السكاني في منطقة حلايب؛ حيث حذر القيادي بجبهة الشرق والنائب البرلماني عبد الله موسى، من أن إغفال حلايب من التعداد السكاني الخامس ستترتب عليه مجموعة من التداعيات؛ لأنه يحرم مواطنيها من حقِّ التمتع بالخدمات، ويحول دون مشاركتهم في العملية الانتخابية قوميًّا وولائيًّا"، وفيه أيضًا "إضعاف للموقف السُّوداني في حالة اللجوء للتحكيم الدولي لمعالجة النزاع حولها.. وبالتالي فإن شمول حلايب في التعداد السكاني الخامس هو قضية سيادة وطنية، وتثبيت للحقِّ السُّوداني فيها"[2]. وبالرغم من هذه المبررات الموضوعية من وجهة النظر السُّودانية إلا أن السُّلطات المصرية منعت فرق التعداد من دخول منطقة حلايب، بحجة أنها منطقة متنازع عليها حدوديًّا. وأكّد رئيس لجنة المراقبة والمتابعة، عبد الباقي الجيلاني ذلك، عندما ذكر لوسائل الإعلام المختلفة: "إن التعداد الخامس للسكاني الذي سيبدأ الثلاثاء القادم

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: "اعتقال مراقبي التعداد بأبيي وواراب"، صحيفة الأيام، العدد 9091، 26/4/2008م؛ حوار سنهوري عيسى مع "الدكتور عبد الباقي الجيلاني رئيس لجنة المراقبة والمتابعة للتعداد السكاني الخامس"، صحيفة الرأي العام، العدد 22562، 15/1/2009م.

(2) ماهر أبو جوخ، "مشوار التعداد الخامس: الحلقة الأخيرة"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 20/3/2008م.

[22 إبريل/ نيسان 2008م]، لن يشمل مثلث حلايب، بسبب منع مصر فرق التعداد من الدخول إليه"، وأوضح أمام جلسة استماع برلمانية، أنهم قد فشلوا في حلِّ المشكلة فنيًا وإداريًا، إلا أنهم يبحثون عن بعض المعالجات الفنية الأخرى التي لم يحدد كنهها. وبهذه الكيفية ظلَّت القضية معلقة في انتظار حلٍّ سياسي من قِبل الحكومتين المصرية والسُّودانية إلى أن انتهت الفترة المقررة للتعداد السكاني، وبذلك أضحت حلايب خارج قوائم التعداد.

تنفيذ التعداد السكاني

أعلنت مؤسسة الرئاسة يوم 22 إبريل/ نيسان 2008م عطلة رسمية لبداية التعداد في كل أنحاء البلاد، وحظرت التجوال في بعض المناطق الحضرية، وبذلك استطاعت أن تحقق استجابة حسنة للتعداد في معظم الولايات الشمالية، مع مراعاة التدني النسبي لإقبال المواطنين في جنوب كردفان، ودارفور، وجنوب السُّودان. تمَّت في جنوب كردفان مقاطعة التعداد في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، بينما كانت استجابة السكان حسنة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وبرر المقاطعون رفضهم للتعداد بفشل الحكومة في إعادة النازحين إلى مناطق جبال النوبة، وعدم الوفاء ببغض استحقاقات اتفاقية السلام التي أشار إليها اللواء دنيال كودي، رئيس الحركة الشعبية بولاية جنوب كردفان، أعلاه. وفي دارفور قاطعت بعض قطاعات النازحين التعداد السكاني، وخرج بعضهم في مظاهرات مناهضة للحكومة ومصاحَبة بأعمال عنف في ولاية غرب دارفور[1]. وفي معسكر أبوشوك للنازحين بالفاشر منع الناطق الرسمي باسم هيئة النازحين، حسين أبوشرتاي، دخول العدادين والمراقبين إلى أرض المعسكر، واحتج بقوله: "نحن كنازحين نرفض رفضًا قاطعًا دخول الحكومة المخيمات، وإننا لسنا معنيين بالانتخابات، ولا نريد التصويت لهذه الحكومة التي شرَّدت أهلنا، وارتكبت شتى أنواع الجرائم غير الإنسانية ضِدَّنا"[2].

بَيْدَ أن الدكتور عبد الباقي الجيلاني قلَّل من فاعلية هذه العقبات في تعطيل سير التعداد السكاني الخامس، ووصف العملية الإحصائية بأنها كانت ناجحة 100٪

(1) "اليوم الأول للتعداد السكاني في السُّودان: مشاركة كاملة في الشمال ومقاطعة جزئية في الغرب"، صحيفة الخليج، 22/4/2009م؛ "عمليات التعداد تنطلق في مختلف أنحاء البلاد"، صحيفة الأيام، العدد 9089، 24/4/2008م.

(2) "النازحون يرفضون التعداد السكاني"، صحيفة الأيام، العدد 9089، 24/4/2008م.

في معظم الولايات الشمالية، و90٪ في جنوب السُّودان، ودارفور، وجنوب كردفان، وعزا الفاقد التعدادي الذي يُقدَّر بـ 10٪ إلى سوء الأحوال الأمنية في شرق الاستوائية بجنوب السُّودان؛ حيث توجد معسكرات جيش الرب، والصراعات القبلية بين المورلي، والدينكا، والنوير. وفي دارفور حمَّل المسؤولية لبعض الحركات المسلحة المناهضة لحكومة الخرطوم، وفي جنوب كردفان وصف الدكتور عبد الباقي الجيلاني موقف نائب الوالي بالموقف السلبي تجاه التعداد السكاني؛ لأنه وجه المواطنين لعدم التجاوب مع العدادين، الأمر الذي أفضى إلى عدم تعداد بعض المحليات في منطقة كادقلي[1].

وفي ضوء هذه الملاحظات نصل إلى أن التعداد السكاني الخامس لم يكن عملاً فنيًا ومهنيًا صرفًا، كما هو مخطط له؛ لأنه تأثر بإسقاطات الفعل السياسي، التي أفرغت بعض جوانبه الفنية المهمة من محتواها، وجعلت بعض الجهات السياسية ترفض النتائج التي تمخض عنها دون أدنى تقدير للجوانب الإيجابية التي اتسم بها. وسنناقش في المبحث التالي نتائج التعداد حسبما عرضتها الجهات الرسمية، ثم نحلل مفرداتها تحليلاً موضوعيًا بعيدًا عن الغرض السياسي، وبعد ذلك نتطرق إلى المسوغات التي استندت إليها الجهات الرافضة للنتائج النهائية للتعداد والمشككة في نزاهتها، وإلى أي مدى أثَّر ذلك الرفض على المشهد الانتخابي وسيناريوهات الحراك السياسي في السُّودان.

نتائج التعداد السكاني الخامس في دائرة الضوء

أجاز مجلس الإحصاء السكاني في اجتماعه الثامن عشر، برئاسة الفريق بكري حسن صالح، رئيس مجلس الإحصاء، تقرير اللجنة الفنية للتعداد السكاني الخامس، تمهيدًا لرفعه إلى رئاسة الجمهورية لاعتماده وإعلانه. وفي الخامس من مايو/أيار 2009م اعتمدت مؤسسة رئاسة جمهورية السُّودان، المكونة من رئيس الجمهورية ونائبيه، النتائج الأساسية للتعداد السكاني الخامس لسنة 2008م، وذلك في اجتماعها الذي عُقد بالقصر الجمهوري، وحضره الفريق الركن بكري حسن صالح، والدكتور يس حاج عابدين، مدير جهاز الإحصاء المركزي، وأزايا شول، مدير عام مفوضيَّة التعداد والتقويم بجنوب السُّودان، والدكتور عبد الباقي الجيلاني، رئيس لجنة المراقبة والمتابعة، وممثلون للمفوضيَّة القومية للانتخابات، وممثلون للجنة المراقبة والمتابعة، وممثلون للجنة الفنية لترسيم الحدود بين شمال السُّودان وجنوبه. وبموجب ذلك

(1) المصدر نفسه.

الاعتماد الرئاسي كلف السيد رئيس الجمهورية المجلس القومي للإحصاء السكاني بأن يقوم بإجراء التحليلات الفنية للمؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية، للإفادة منها في التخطيط القومي الشامل، وأن تشرع المفوضيّة القومية للانتخابات في تقسيم الدوائر الانتخابية"[1]. وقبل أن تشرع المفوضيّة القومية للانتخابات في توظيف نتائج التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م في عملية توزيع الدوائر الجغرافية، وتحديد مقاعد القوائم الحزبية والمرأة، صادق المجلس الوطني في جلسته المنعقدة في 22 يونيو/ حزيران 2009م، برئاسة الأستاذ أحمد إبراهيم الطاهر، على بيان اللواء الركن بكري حسن صالح، رئيس مجلس الإحصاء السكاني، الذي أكّد فيه أن "التعداد السكاني الخامس بالبلاد [قد] وفَّر حصيلة غنية بالبيانات والمعلومات؛ حيث بلغ عدد سكان السُّودان 39 مليونًا و154 ألفًا و490 نسمة، فيما بلغ عدد الذكور منهم 20 مليونًا و73 ألفًا و977، مقابل 19مليونًا و8 آلاف و513 أنثى. وذكر أن نسبة الشمال 76.8٪ مقابل 21.9٪ للجنوب، [...]، وقال: [...] إن أسباب نجاح عملية التعداد ترجع إلى التنسيق التام، والخطة الإعلامية، والدور البارز للجنة المراقبة والمتابعة التي كانت تضمُّ خبراء من مختلف أنحاء العالم [...]، وأشار إلى أن نسبة التعداد كانت 94٪، وأن سواقط الجنوب، ودارفور، وحلايب، [...] ليست من مسؤولية المجلس، وتقع مسؤوليتها على جهات أخرى، وأكّد أن عملية التعداد عملية فنية بحتة، تمَّ التعامل معها بعيدًا عن أي عمل سياسي، وأن مجلس الإحصاء غير معني بذلك، وأشار إلى اعتماد نتيجة التعداد من قبل رئاسة الجمهورية"[2].

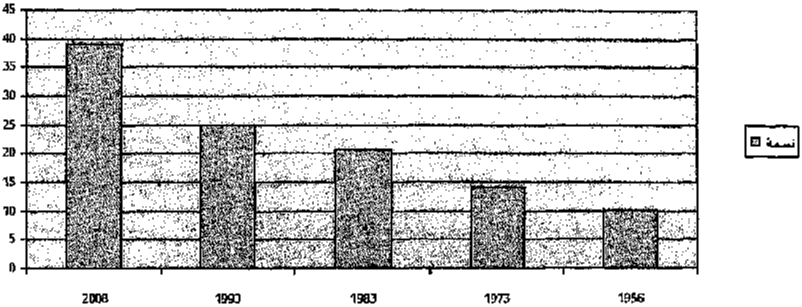
إذًا ما القراءات الإحصائية التي تقدمها نتائج التعداد السكاني الخامس؟ وما أوجه الشبه والاختلاف بينها ونتائج التعدادات السكانية السابقة لها؟ طبقًا للنتائج المعلنة فقد بلغ إجمالي عدد سكان السُّودان 39154490 نسمة، بزيادة متصاعدة تصاعدًا طرديًّا مع نتائج التعدادات السكانية السابقة لها، والتي جاءت على النحو الآتي: التعداد السكاني الأول لسنة 1955/ 1956م: 10262536 نسمة، والتعداد السكاني الثاني لسنة 1973م: 14113590نسمة، والتعداد السكاني الثالث لسنة 1983م: 20594197 نسمة، والتعداد السكاني الرابع لسنة 1993م: 24940680 نسمة[3]. والرسم البياني أدناه يعكس التناسب الطردي بين التعدادات السكانية التي أشرنا إليها أعلاه.

(1) إسماعيل آدم، "الرئاسة السُّودانية تعتمد النتائج الأساسية للتعداد السكاني الخامس المثير للجدل"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 11118، 7/5/2009م.

(2) نشرة وكالة السُّودان للأنباء (سونا) (http://www.sunanews.net)، استشارة: 22/6/2009م.

(3) أحمد محمد عبد العال، **المصادر الإحصائية لدراسة سكان في السُّودان**، ن.م، 2005م، ص 8.

رسم بياني رقم (2)   التعداد السكاني السودان (1955-2008م)



المصدر: أحمد محمد عبد العال، المصادر الإحصائية، ص 8.

إلا أننا إذا نظرنا إلى توزيع السكان حسب الأقاليم الشمالية ونتائج التعداد السكاني الرابع لعام 1993م، نلحظ أن بعض الأقاليم تقدم من حيث الكم السكاني، وبعضها تراجع، وبعضها حافظ على ترتيبه الرقمي. ويبين الجدول أدناه الزيادة المئوية في عدد السكان حسب توزيعهم في الأقاليم التسعة، وفي ضوء نتائج تعدادي عام 1993 وعام 2008م. ولا شكَّ أن هذه المقارنة تعيننا على تحليل رفض حكومة جنوب السُّودان لنتائج التعداد السكاني الخامس، ومدى فاعلية مقترحها الذي يقضي بالاحتكام إلى نتائج التعداد السكاني الرابع لسنة 1993م، بوصفه خيارًا بديلاً لنتائج التعداد السكاني الخامس المشكوك في نزاهتها وشرعيتها المهنية.

ونلحظ في ضوء الجدول التالي أن هناك ثلاثة أقاليم (الاستوائية، وأعالي، ودارفور) تقدمت في ترتيبها التنازلي في التعداد السكاني الخامس لعام 2008م مقارنة بترتيبها التنازلي في التعداد السكاني الرابع لعام 1993م، وثلاثة أخرى (الخرطوم، والشرقي، وكردفان) حافظت على مواقعها، والثلاثة الباقية (الأوسط، والشمالية، وبحر الغزال) تراجعت. ويمكننا أن نعزو التقدم الذي أحرزته الاستوائية، وأعالي النيل، ودارفور إلى ظروف الاستقرار الأمني التي شهدتها تلك الأقاليم بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل لعام 2005م، وسلام دارفور-أبوجا لعام 2006م، فضلاً عن أن التعداد السكاني الرابع لعام 1993م لم يغط كل أقاليم جنوب السُّودان. أما الأقاليم التي حافظت على مواقعها فهي أقاليم تنعم بالاستقرار الأمني النسبي مقارنة بالأقاليم التي أحرزت تقدمًا في التعداد السكاني الرابع. أما التراجع الذي شهده الإقليم الشمالي فيمكن أن يُعزَى إلى الهجرة الداخلية التي تعاظم نصابها بعد أحداث الفيضانات

جدول رقم (2) مقارنة بين التعداد السكاني الرابع والخامس

الإقليم	1993م/ الترتيب	2008م/ الترتيب	الزيادة ٪
الأوسط (الجزيرة، سنار، النيل الأبيض، النيل الأزرق)	(1) 5.433.000	(2) 7.423.038	٪36.6
دارفور (شمال، غرب، جنوب)	(2) 4.638.000	(1) 7.515.445	٪62.0
الخرطوم	(3) 3.512.000	(3) 5.274.321	٪50.1
كردفان (شمال وجنوب)	(4) 3.323.000	(4) 4.327.396	٪30.2
الشرقي (كسلا، القضارف، البحر الأحمر)	(5) 3.067.000	(5) 3.185.916	٪3.8
بحر الغزال (شمال، غرب، والبحيرات)	(6) 1.913.000	(8) 2.563.779	٪34.0
الشمالي (الشمالية ونهر النيل)	(7) 1.293.000	(9) 1.819.506	٪40.7
أعالي النيل (جونقلي، الوحدة، واراب)	(8) 1.258.000	(6) 2.908.756	٪131.2
الاستوائية (غرب، والوسطى، شرق)	(9) 1.150.000	(7) 2.628.747	٪128.5
العدد الكلي	25.588.000	39.154.490	٪20.9

المصدر: نتائج التعداد السكاني لعام 1993م و2008م[1]

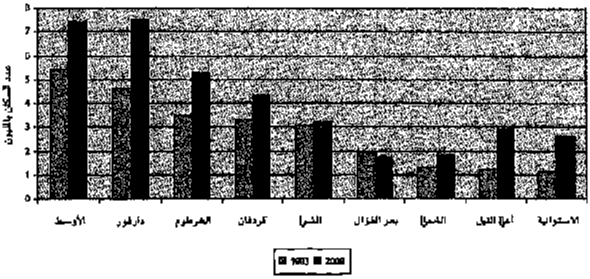
التي دمرت القطاع الزراعي في عامي 1988م وعام 1994م، وخصخصت المشاريع الزراعية الرئيسة في الإقليم. أما الإقليم الأوسط فقد تراجع عن موقع الصدارة لا لنقص في الزيادة التراكمية للسكان، ولكن نتيجة للطفرة السكانية التي حدثت في دارفور، لأسباب يعزوها بعض المراقبين لارتفاع معدل المواليد، وهجرة بعض القبائل الرعوية من الأقطار المجاورة إلى دارفور. أما واقع التدني الذي شهده إقليم بحر الغزال فيمكن أن يُعزَى إلى حالة عدم الاستقرار الأمني التي يعاني منها الإقليم بسبب الصراعات القبلية، وأنشطة جيش الرب العدائية في المنطقة[2].

ومن القراءات المهمة في نتائج التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م؛ تأثيرها

(1) لمزيد من التفصيل انظر: **الكتاب الإحصائي السنوي للعام 2008م**، الخرطوم: الجهاز المركزي للإحصاء، 2008م، ص 50-74م؛ **النتائج الأساسية للتعداد السكاني الخامس لعام 2008م**، الخرطوم: الجهاز المركزي للإحصاء، 2009م.

(2) محمد المعتصم أحمد موسى، "قبل أن يتحول تعداد السكان إلى قضية سياسية: قراءة أولى للنتائج"، **صحيفة سودانايل الإلكترونية** (http://www.sudanile.com)، استشارة: 20/7/2009م. في تحليله لمعادلة التقدم والتراجع والمحافظة، اعتمد الدكتور محمد المعتصم أحمد موسى على التقسيم الحالي لولايات السودان (خمس عشرين ولاية)؛ لذلك جاءت قراءته مختلفة شيئًا ما عن التحليل الوارد أعلاه.

رسم بياني رقم (3) مقارنة بين التعداد السكاني الرابع 1993 والخامس 2008م



المصدر: نتائج التعداد السكاني لسنة 1993م و2008م

المباشر على قسمة السُّلطة والثروة بين الشمال والجنوب، علمًا بأن النسب التقديرية التي وضعتها اتفاقية السلام الشامل لعام 2005م كانت تتراوح بين 66٪ للشمال، و34٪ للجنوب، ولكن نتيجة التعداد السكاني الخامس ربما تعيد النظر في هذه النسب؛ لأن إجمالي عدد السكان في الشمال قد بلغ 30.894.000 نسمة، وفي الجنوب 8.260.490 نسمة، وبذلك ارتفعت النسبة المئوية الخاصَّة بقسمة السُّلطة والثروة إلى 78.9٪ لصالح الشمال، بينما انخفضت نسبة الجنوب إلى 21.1٪، الأمر الذي يبرر رفض حكومة جنوب السُّودان لنتائج التعداد السكاني الخامس لعام 2008م، وتنصلها من اعتبارها معيارًا قياسيًّا لإعادة قسمة السُّلطة والثروة بين شطري القطر الواحد. فضلاً عن أن عدد الجنوبيين القاطنين في الأقاليم الشمالية كان أقل كثيرًا من توقعات حكومة الجنوب؛ إذ بيَّن التعداد السكاني الخامس أن مجموعهم يقدر بـ 518271 نسمة[1].

إذًا الأسئلة المحورية التي يجب أن تثار في هذا الشأن، هي: ما مُسوغات حكومة جنوب السُّودان في رفض نتائج التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م؟ وما البدائل التي طرحتها لمواجهة هذا المأزق السياسي؟ وعلى أي أساس شيدت حركة تحرير السُّودان جناح ماركو مناوي مفردات رفضها لنتائج التعداد السكاني الخامس؟

فور إعلان مؤسسة رئاسة الجمهورية لنتائج التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م وجهت الحركة الشعبية انتقادات شديدة لإعلان نتيجة التعداد السكاني، وقال الدكتور لوكا بيونق، وزير رئاسة حكومة الجنوب: "إن رئاسة الجمهورية لم تتوصل لإجماع حول إجازة النتائج النهائية حتى يتمَّ إعلانها"، وأوضح "أن بعض

(1) **النتائج الأساسية للتعداد السكاني الخامس لعام 2008م**، الخرطوم: الجهاز المركزي للإحصاء، 2009م.

الأرقـام الصـادرة فـي النتيجة تجافي المنطق، خاصّة الزيادة الكبيرة في عدد السـكان فـي دارفـور، والأرقـام الضعيفـة للجنوبييـن في الولايات الشـمالية". وأضاف الوزير بيونـق: "إن سـلفا كيـر اقتـرح علـى رئاسـة الجمهورية عدم اعتماد نتائـج التعداد في الانتخابـات المقبلـة، وفـي قسـمة السُّـلطة والثروة. وأشـار إلـى أن حكومة الجنوب سـتدرس الخطـوة قبـل اتخاذ أي موقـف نهائي"[1]. وثـمّن باقان أمـوم، الأمين العام للحركة الشـعبية، رفض حكومة جنوب السُّـودان لنتائج التعداد السـكاني الخامس، في المؤتمر الصحافي الذي عقدته الحركة في الخرطوم، وأسـس رفضه على ضوء النتائج المنخفضة لعدد الجنوبيين في العاصمة القومية والولايات الشـمالية حسـب وجهـة نظـره، والزيـادة الخرافيـة فـي عـدد سـكان ولاية جنـوب دارفـور مقارنة مع نتائج التعداد السـكاني الرابع لعام 1993م، وبناءً على ذلك شـكّك في نتائج التعداد السـكاني الخامـس، ورفـض الاعتمـاد عليها معيارًا قياسـيًّا لقسـمة السُّـلطة والثروة، وتحديد الدوائر الانتخابية، وترسـيم الحدود بين الشـمال والجنوب. وفي مقابلة مع سودان راديو سيرفس وصف باقان أموم زعم الحكومة بأن الفريق سلفا كير ميارديت، النائب الأول لرئيس الجمهورية، وافق على نتائج التعداد في اجتماع مؤسسة الرئاسة بأنه "إحدى أكاذيب المؤتمر الوطني [...]؛ لأن النائب الأول قدم لاجتماع الرئاسة الملاحظـات نفسـها التـي تحدثنـا عنهـا في المؤتمـر الصحافي، وقدمناهـا في وثائق مكتوبـة، وطالـب النائب الأول في الاجتماع نفسـه بتكويـن لجنة للأخذ بملاحظات الحركـة الشـعبية؛ إلا أن المؤتمـر الوطنـي سـارع بعقد مؤتمر صحافـي ادّعَى فيه أن النائـب الأول وافـق علـى الأرقـام التـي عرضت عليه. كيف يمكننـا التعامل مع هذه النوعية من البشـر التي تفبرك أي شـيء؟!"[2]. وصبَّ في معين هذا الاتجاه الرافض لنتائـج التعـداد السـكاني الخامـس موقف ياسـر عرمـان، نائب الأميـن العام للحركة الشعبية، الذي شنَّ هجومًا عنيفًا على المجلس المركزي للإحصاء، وقال: "إن تعداد الجنوبييـن فـي العاصمـة، وحصرهم فـي 250 ألف، فضيحة مؤكّـدة، وإن الجنوبيين

(1) نقلاً عن إذاعة مرايا إف إم (http://www.watchfomny.com/Video/Arabic-Radio/Miraya-fm/Miraya-fm.htm)، 7/5/2009م، انظر: أبكر آدم إسماعيل، "جنوب كردفان والانتخابات في السُّودان: تقرير عن الإحصاء السكاني"؛ قمر دلمان، "الحركة الشعبية ترفض نتائج التعداد السكاني"، صحيفة أجراس الحرية، 9/5/2009م.

(2) "الحركة: سلفا كير لم يوافق على نتائج التعداد"، صحيفة أجراس الحرية، 15/5/2009م. في مقابلة خاصّة مع الأستاذ علي عثمان محمد طه، نائب رئيس الجمهورية، أكّد أن السيّد سلفاكير، النائب الأول رئيس الجمهورية، قد وافق على نتائج الإحصاء السكاني في اجتماع الرئاسة، الذي دوّن محضره نائب الرئيس المشار إليه.

المسجلين في كشوفات الحركة الشعبية بالعاصمة القومية أكبر كثيرًا عن ما ورد في تقرير المجلس المركزي"[1]. أما موقف مفوضيّة التعداد والتقويم بجنوب السُّودان فجاء مطابقًا لموقف هؤلاء القادة السياسيين، وذلك في مؤتمر صحافي عقده أزايا شول، رئيس المفوضيّة، في جوبا عاصمة الجنوب، ووصف فيه "ما نشر عن نتائج التعداد في الإعلام غير صحيح"، واستغرب أيضًا "الزيادة التي طرأت على عدد سكان ولايات دارفور الثلاث"، والتي تقدر نسبتها بـ 62٪ مقارنة بالتعداد السكاني الرابع لعام 1993م، وأضاف: إن عدد الجنوبيين في الولايات الشمالية الخمس عشرة جاء أقل من المتوقع، وأكد أن مفوضيّة الجنوب لم يتسنَّ لها توثيق المعلومات الخاصّة بالشمال بسبب انعدام التعاون بين المفوضيّة والجهاز المركزي للإحصاء"[2]. وبناءً على هذه المواقف الرافضة لنتائج التعداد السكاني الخامس لعام 2008م نادى ين ماثيو، المتحدث الرسمي باسم الحركة الشعبية، "بتكوين لجنة متخصصة [...] للنظر في نتائج التعداد بصورة علمية ومنهجية. وناشد مفوضيّة الانتخابات العامّة عدم اعتماد النتائج الحالية أساسًا في تحديد الدوائر الجغرافية"، ومقاعد التمثيل النسبي للأحزاب والمرأة[3].

والغريب في الأمر أن الرفض الثاني لنتائج التعداد السكاني الخامس جاء من مني أركو مناوي، رئيس حركة تحرير السُّودان، وكبير مساعدي رئيس الجمهورية؛ إذ أصدر مذكرة بتاريخ 21 يوليو/ تموز 2008م، رفض فيها نتائج التعداد السكاني الخامس لعام 2008م، وحصر مُسوغات رفضه في النقاط الآتية:

1. وقف الحرب في دارفور أولاً، ثم الدخول في السلم وما تبع ذلك من إجراءات تضمن الاستقرار والأمان، كما حدث في جنوب السُّودان كسابقة ماثلة للعيان.
2. التعداد جاء مشوّهًا، وغير شامل، فهزم الأهداف الكلية لها [كذا]، باعتبار أن التعداد هو أول الأعمال التحضيرية للانتخابات العامّة والتحول السياسي المنشود.
3. خارطة الطريق لسلام مستدام في دارفور وعموم السُّودان، هي: السلام، ثم

(1) قمر دلمان، "الحركة الشعبية ترفض نتائج التعداد السكاني"، صحيفة أجراس الحرية، 9/5/2009م.
(2) إسماعيل آدم، "الرئاسة السُّودانية تعتمد النتائج الأساسية للتعداد السكاني الخامس المثير للجدل"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11118، 7/5/2009م.
(3) "الحركة الشعبية تتهم المؤتمر الوطني بتزوير نتائج التعداد السكاني"، صحيفة أجراس الحرية، 23/5/2009م.

العودة الطوعيّة للمواطنين بعد الإعداد الجيد وتوفير الأمن، ثم التعويض عن الأضرار والخسائر، ثم استخراج الوثائق الثبوتية، ثم تعداد السكان، ثم البدء في إعداد السجل المدني.

4. دمج اتفاق السلام لدارفور 2006م في دُستور جمهورية السُّودان، والتنفيذ الكامل لجميع بنوده وأحكامه هي مسألة ذات أولوية، بحيث لا تستقيم الأشياء بدونها، وتشكل الأساس المتين للسلام والتحول السلمي الديمقراطي نحو وطن يسع الجميع ويحلم به الجميع.
5. وعليه نرى المخرج من هذا الأمر في الآتي: (أ) اعتماد تعداد 1993م. (ب) إحداث المعالجات التقنية من واقع معايير النمو السكاني وغيرها من المعايير المعتمدة دوليًا[1].

وواضح من هذا الرفض المجمل لنتائج التعداد السكاني الخامس أن رئيس حركة تحرير السُّودان يحاول أن يحرك بعض القضايا العالقة بشأن تنفيذ اتفاق دارفور لعام 2006م، وأن يضع بعض ثوابت الاتفاق في نسق دُستوري يجعل حراكه السياسي مؤسسًا عبر قنوات حكومية ومؤسسات دُستورية، ويعطيه في الوقت نفسه وضعًا أفضل في نظر أنصاره الذين تعاظم شكّهم في وفاء المؤتمر الوطني بمواثيقه التي أبرمها معهم، ومدى جديته في تحويلها إلى واقع ملموس يستمدُّ شرعيته من بنود الاتفاق المبرم بين الطرفين. ومن المنطلقات ذاتها جاء رفض الطيب خميس، القيادي بحركة تحرير السُّودان، والذي شكّك في صحة نتائج التعداد السكاني في دارفور، زاعمًا أن معسكرات النازحين لم تُعَدّ، ومفترضًا أن حجم سكان أهل دارفور يجب أن يُقدَّر بثلث سكان السُّودان، بخلاف ذلك يكون التعداد مرفوضًا ومشاركتهم في العملية الانتخابية محلّ نظر[2].

وانضم أيضًا إلى ركب الرافضين لنتائج التعداد السكاني الخامس لعام 2008م مؤتمر البجا، الذي أعرب المتحدث الرسمي باسمه، صلاح باركوين، عن رفضه للنتائج في شرق السُّودان، وقال: إنها لا تعكس حقيقة الواقع السكاني في شرق السُّودان. وزعم أن عدد سكان الإقليم الشرقي يجب أن يفوق الأربعة ملايين نسمة، ووعد بأنهم

(1) "مذكرة السيد رئيس الحركة حول التعداد السكاني وقانون الانتخابات والحريات العامّة"، مكتب رئيس الحركة، الخرطوم، 21/7/2008م.
(2) زحل الطيب، "نتيجة التعداد السكاني ما بين الرفض والقبول"، صحيفة أجراس الحرية، 5/5/2009م.

سيدرسـون النتائج المعلنة للتعداد على مسـتوى الولايات الشـرقية الثلاث والمحليات لاتخـاذ قـرار مناسـب[1]. فضـلاً عـن أن العداديـن والمراقبين مُنعوا مـن دخول منطقة حلايـب مـن قبـل القوات الحكومية؛ وبذلك أضحت حلايـب وملحقاتها من المناطق التي لم يشملها التعداد السكاني الخامس.

وبهذه الكيفية تصاعدت وتيرة الرفض لنتائج التعداد السكاني الخامس في أوساط القطاعـات السياسـية المعارضـة لحكومة الإنقاذ في الجنوب والشـرق والغرب، وفي أوسـاط بعـض القـوى السياسـية في الوسـط؛ إلا أنها في معظمها لـم تكن قائمة على أرقـام إحصائيـة صحيحـة، تقـارب مخرجـات التعداد السـكاني الخامـس وتقارنها مع نتائج التعدادات السـابقة له؛ لتُسـهم في تقديم بعض المعالجات الموضوعية لإصلاح الوضع القائم. ولكنها في الوقت نفسـه قد أفلحت في إثارة شـكوك كثيفة حول نتائج التعـداد السـكاني الخامـس، التـي ربما تؤثر سـلبًا في عملية التحـول الديمقراطية التي تشكل الانتخابات عمودها الفقري. وفي ظل هذا الواقع السياسي المتأزم ظهرت عدة مبادرات لحلّ الأزمة، أبرزها مبادرة مبعوث الرئيس الأميركي في السُّـودان، سـكوت غرايشـن، الـذي حـاول أن يقـرب وجهات النظر بين الشـريكين فـي الحكم (المؤتمر الوطني والحركة الشـعبية)، ويدعو إلى إعادة التعداد السـكاني بواسـطة لجنة محايدة مـن خـارج السُّـودان في المناطق المتنـازع حولها؛ إلا أن قادة المؤتمر الوطني رفضوا مبادرته، وتعللوا بصعوبة توفير الدعم المالي لإعادة التعداد، وتعللوا أيضًا بشهادة خبير الأمـم المتحـدة الـذي أكّـد أن التعداد قد تمّ بشـفافية ومهنية عاليـة، فضـلاً عن مباركة رئيس الحركة الشـعبية والنائب الأول لرئيس الجمهورية، الفريق سـلفا كير ميارديت، لنتائج التعداد في اجتماع مؤسسـة رئاسـة الجمهورية الذي عُقد في السـابع من مايو/ أيار 2009م، وبموجبه أعلنت النتائج الأساسية للتعداد السكاني الخامس لعام 2008م على الملأ، وتناولتها وسائل الإعلام جرحًا وتعديلاً[2].

وأخيرًا جاءت التسوية السياسية لمعضلة التعداد السكاني الخامس من خارج نصّ اتفاقية السـلام الشـامل ودُسـتور جمهورية السُّـودان الانتقالي لسنة 2005م؛ حيث اتفق الشريكان (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) على منح الجنوب أربعين مقعدًا إضافيًا فـي المجلـس الوطنـي، وأربعة مقاعد أخرى في جنوب كردفان، ثم تأجيل الانتخابات

(1) كمال الصادق، "نتيجة التعداد الفتنة القادمة"، صحيفة أجراس الحرية، 23/5/2009م.
(2) "الوطني يرفض مقترحات غرايشن لإعادة التعداد"، صحيفة الرائد، 22/6/2009م.

الولائية والتشريعية الاتحادية لمدة ستين يومًا في ولاية جنوب كردفان[1]. وبهذه التسوية أفرغ الشريكان نتائج التعداد السكاني من مضمونها الخاص بإعادة النظر في تقسيم السُّلطة التقريبي الذي أقرَّته اتفاقية السلام الشامل. ولا جدال أنها تسوية لها مسوغاتها السياسية الحزبية، لكن لا يسندها أي مسوغ دُستوري أو قانوني. وسنتطرق إلى هذه المشكلة القانونية ومثيلاتها في الفصل الخاص بتوزيع الدوائر الانتخابية (الجغرافية والنسبية)[2].

خاتمة

إن الصراع السياسي الكثيف الذي أُثير حول نتائج التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م قد حصر نفسه في جدل المخرجات الإحصائية المرتبطة بتقسيم السُّلطة والثروة بين الشمال والجنوب، وصرف النظر عن الجوانب المهمة في التعداد، والتي تتجسد في القاعدة الإحصائية التي تساعد في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وتحديد معايير تقسيم الثروة بين أقاليم السُّودان المختلفة، وتوزيع فرص العمل والمؤسسات الخدمية، ومعرفة التحولات التي أحدثتها الحروب والنزاعات الأهلية والظروف الطبيعة في تغيير التركيبة الديمغرافية للسودان. كل هذه الجوانب الإيجابية طمس معالمها صراعُ السُّلطة ونزاع الولاءات الحزبية اللذان أثَّرا سلبًا على عملية التعداد في مراحلها الأولية، وأفرغا بعض جوانبها المهنية من محتواها الوظيفي. ولعل الملاحظات الآتية تبرز معالم الإشكالية الأساسية التي تَجسَّد فيها هذا الصراعُ السياسي، وتعكس أيضًا مدى موضوعية الحجج والمبررات التي صاغها المعارضون لنتائج التعداد السكاني الخامس، وكذلك المؤيدون لها، وطبيعة الربط بين نتائج التعداد السكاني، ومعطياتها الانتخابية.

أولاً: يلحظ القارئ المتمعن في متون حوارات القطاعات السياسية وحواشيها أنَّ أسَّ المشكل يكمن في اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، التي حددت أنصبة

---

(1) تأجلت انتخابات المجالس التشريعية الولائية ومنصب الوالي بولاية جنوب كردفان فترة تزيد عن الستين يومًا المشار إليها، حيث أجريت في 2-4 مايو/أيار 2011م، وحصل المؤتمر الوطني على منصب الوالي وثلاث وثلاثين دائرة تشريعية، وبقية الدوائر الإحدى والعشرين كانت من نصيب الحركة الشعبية لتحرير السودان.

(2) لمزيد من التفصيل، انظر: الطيب زين العابدين، "التسوية الانتخابية خارج النصّ"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5974، 28/2/2010م؛ علاء الدين بشير، "صراع الرؤى والإرادات في عملية التعداد السكاني في أزمنة الشك والتسييس"، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 26/4/2008م.

الشمال والجنوب في السُّلطة والثروة بنسب تقريبية، أعطت 66٪ للشمال، منها 52٪ للمؤتمر الوطني، و14٪ لبقية القوى السياسية في الشمال؛ فيما خصصت 34٪ لجنوب السُّودان، منها 28٪ للحركة الشعبية، و6٪ لبقية الأحزاب الجنوبية الأخرى. ويبدو أن طرفي الحوار في نيفاشا لم يكونا على اتفاق حول هذه النسب التقريبية، التي أعطت الشمال الثلثين والجنوب الثلث، ولكنهما، خروجًا عن المأزق التفاوضي، احتكما إلى التعداد السكاني الذي نص الدُّستور الانتقالي أن يُجرَى بعد عامين (أي يوليو/تموز 2007م) من توقيع الاتفاقية، ويكون أساسًا لإعادة النظر في توزيع أنصبة السُّلطة والثروة بين الشمال والجنوب. ويبدو أن الحركة الشعبية أدركت منذ فترة مبكرة أن نتائج التعداد السكاني الخامس لن تكون في صالحها، فأثارت قبل الشروع في التعداد بعض التحفظات الفنية والإجرائية، ثم طعنت طعنًا مبطنًا في نتائج التعداد السكاني المتوقعة. وأصدق شاهد على ذلك حديث غابرييل تشانجسون، وزير الإعلام في حكومة الجنوب، لصحيفة الأيام: "لن يكون لدينا اعتراض على إجراء الإحصاء"، ولكن "يجب ألا يُستخدم الإحصاء في اقتسام الثروات، أو السُّلطة، أو الهُوية الثقافية في البلاد"، وأردف قائلاً: "سيكون لنا رأي قوي للغاية فيما يتعلق بالنتيجة الإجمالية، واستخدام النتائج"[1]. وفي سياق صحافي مقابل اعتبر الدكتور غازي صلاح الدين، رئيس الكتلة البرلمانية لنواب المؤتمر الوطني، أن إجراء التعداد من النصوص الجوهرية لاتفاقية السلام، وأنه الأساس الذي ستقوم عليه معدلات قسمة السُّلطة والثروة، وأكَّد على ضرورة التزام جميع القوى السياسية بإجراء التعداد في موعده الجديد، الثاني والعشرين من إبريل/ نيسان الجاري، ضمانًا لتنفيذ الاتفاقية، وقيام الانتخابات، وتحقيق القسمة العادلة للسلطة والثروة"[2]. إذًا هذه التقابلية في مواقف الشريكين تعكس قيمة من قيم شك المؤتمر الوطني وريبه في عدالة النسب التقريبية التي استندت إليها اتفاقية السلام الشامل في قسمة السُّلطة والثروة بين الشمال والجنوب، وتبين طرفًا من المطاعن التي أثارها بعض قادة المؤتمر الوطني، عندما بخسوا كيل اتفاقية نيفاشا، ووصفوها بالإجحاف في حق المواطن الشمالي.

ثانيًا: تتبلور الملاحظة الثانية في استفهام محوري يرتبط عضويًّا بالملاحظة الأولى، وهو: هل هناك أية أرقام إحصائية تبرر تخوف الحركة الشعبية من نتائج التعداد السكاني وما يترتب عليه من إعادة نظر في قسمة للسلطة والثروة بين الشمال

(1) "الإحصاء يؤكد اكتمال كافة تحضيراته الفنية ... حكومة الجنوب: نحن ضدَّ استخدام التعداد في تحديد كيفية اقتسام الثروة والسُّلطة"، صحيفة الأيام، العدد 9085، 17/4/2008م.

(2) المصدر نفسه.

والجنوب؟ أو أرقام تطمئن المؤتمر الوطني أن نتائج التعداد السكاني الخامس ستعطي الشمال وضعًا أفضل في قسمة السُّلطة والثروة مقارنة بالأنصبة التي حصل عليها في اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م؟

من خلال قراءات فاحصة في الدراسات الإحصائية المتوفرة لدينا، يمكننا أن نجيب عن هذا السؤال التقابلي بالإيجاب؛ لأن الدراسات الإحصائية التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء في الأعوام 2005، و2006، و2007م توضح أن النسبة المئوية لسكان الشمال تقدر بـ 84.9٪ والجنوب بـ 15.1٪ من المجموع الكلي للسكان[1]. إذًا هذه الدراسات الإحصائية تعطي مؤشرات لكلا الطرفين (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) على أن النسب المعيارية التي حددت أنصبة السُّلطة والثروة في اتفاقية السلام الشامل، لم تعكس حقيقة الواقع السكاني في السُّودان، بل إنها أعطت أهل الجنوب جُعلاً أوفر، يجب أن يعاد النظر فيه حسب مخرجات التعداد السكاني الخامس. وهنا تكمن الإشكالية التي جعلت الحركة الشعبية تشكك في نتائج التعداد السكاني قبل إجرائه، وترفض اعتماد النتائج المعلنة بوصفها أساسًا لتقسيم السُّلطة والثروة بين الشمال والجنوب. وعليه نلحظ أن خطاب الحركة يركِّز على الزعم السياسي الذي يفرض أن عدد سكان الجنوب يجب أن يكون أكثر من ثلث سكان السُّودان، لكن الغريب في الأمر أن هذا الزعم لا تسنده أي بيانات إحصائية.

ثالثًا: إن الفريق سلفا كير، النائب الأول لرئيس الجمهورية، اقترح اعتماد نتائج التعداد السكاني الرابع لعام 1993م لتكون أساسًا معياريًا لتقسيم السُّلطة والثروة بين الشمال والجنوب، بدلاً من التعداد السكاني الخامس لعام 2008م، دون أن يدرك أن نسبة الجنوبيين في التعداد الرابع أقلّ من نسبتهم في التعداد الخامس، علمًا بأن عدد سكان الجنوب في تعداد عام 1993م يُقدَّر بـ 4.321.000 نسمة (16.8٪)، وعدد سكان الشمال بـ 21.266.000 نسمة (83.2٪). نعم، إن هذا الرقم لا يستثني العدد الكلي للجنوبيين الذين كانوا يقطنون في الشمال آنذاك، لكن لو افترضنا جدلاً أن عددهم كان يُقدَّر بمليوني نسمة، فهذا الرقم المقترح لا يؤهلهم للحصول على نسبة الثلث في قسمة السُّلطة والثروة، بل إلى 21.7٪ من مجموع السكان[2]. إذًا مقترح الفريق سلفا كير لا يُقدِّمُ حلاً مرضيًا لأهل الجنوب الذين يطمعون في الحصول على الثلث في قسمة السُّلطة والثروة، بل ربما يكون بمثابة حلٍّ هروبي من النتائج التي أفرزها التعداد السكاني الخامس، والتي يجب أن تكون أساسًا معياريًا لإعادة النظر

(1) النتائج الأساسية للتعداد السكاني الخامس لعام 2008م.

(2) الكتاب الإحصائي السنوي للعام 2008م، ص 50–74م.

في تحديد أنصبة السُّلطة والثروة حسبما جاء في اتفاقية السلام الشامل لعام 2005م.

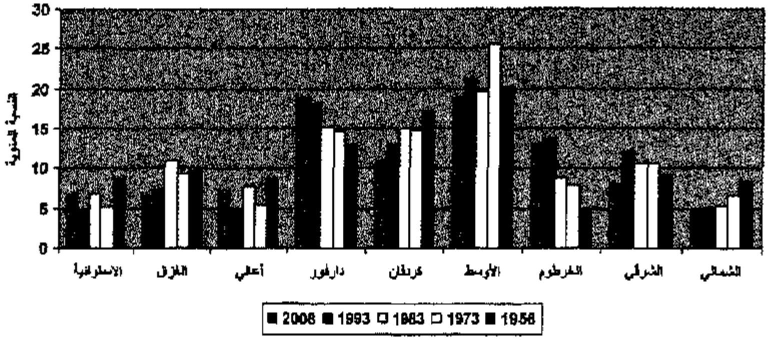
رابعًا: إن معدلات الزيادة في التعداد السكاني الخامس لعام 2008م مقارنة بالرابع لعام 1993م يجب أن ينظر إليها في إطار أقاليم السُّودان التسعة، علمًا بأن أعلى مناسيب الزيادة سجلها إقليم أعالي النيل (131.2٪) يليه إقليم الاستوائية (128.5٪) ثم دارفور (62.0٪)[1]؛ ومن ثم إذا كانت الزيادة بالنسبة المئوية هي المعيار الذي بموجبه يتمُّ رفض التعداد في الإقليم المعني، أو قبوله، فإن الزيادة المفاجئة في إقليم الاستوائية يجب أن تدفعنا للتشكيك في نتائج التعداد السكاني في الجنوب. وبذلك نصل إلى أن القضية في مجملها تحتاج إلى معالجات فنية ومهنية، بعيدًا عن افتراضات شريكي الحكم (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) التي لم تؤسَّس في كثير من الأحيان على أرقام صحيحة[2].

خامسًا: إن الزيادة في عدد الرُّحل كانت زيادة ملحوظة في التعداد السكاني الخامس لعام 2008م؛ لأنَّ عدد الرُّحل قفز في الولايات الشمالية من 695.518 نسمة في تعداد عام 1993م إلى 2.758.588 نسمة في تعداد 2008م، أي أن معدل الزيادة المئوية يقدر بـ 296.6٪، وليس 324٪ كما زعمت بعض التقارير الصحافية؛ إلا أن الشيء اللافت للنظر هو الزيادة التي حدثت في ولايات دارفور الثلاث؛ إذ يُقدَّر حجمها في تعداد عام 2008م بـ 58.3٪ (1.610.023 نسمة)، مقارنة مع العدد الكلي للرحل في الولايات الشمالية، البالغ 1.148.565 نسمة. وفي داخل إقليم دارفور حققت ولايات جنوب دارفور ارتفاعًا رقميًا واضحًا مقارنة مع مجموعة الرحل في

(1) **النتائج الأساسية للتعداد السكاني الخامس لعام 2008م.**

(2) تقول صحيفة الشرق الأوسط نقلاً عن باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية: إن "هناك زيادة غير طبيعية في نسبة النمو للسكان في ولاية جنوب دارفور؛ حيث بلغت 90.22% مقارنة بالإحصاء الذي تم في عام 1992م [كذا]، فإن نسبة النمو أصبحت ضعف المتوسط لكل السُّودان. وتساءل أموم: لماذا هذا النمو الخرافي؟ وقال: إن عدد العرب الرحل في تعداد عام 1993م كان 595 ألف مواطن، وأصبحوا في التعداد مليونين و950 ألف مواطن بنسبة زيادة بلغت 300% في الوقت الذي يقول فيه الاتجاه العام: إنَّ هناك تناقصًا في عدد الرحل، وسأل أموم: هل هناك هجرة عكسية؟ ومضى [في القول:] لا توجد إجابة عن السؤال مع الملاحظة للنمو السلبي في جنوب دارفور". انظر: "الحركة الشعبية ترفض نتائج التعداد السكاني في السُّودان وتعتبرها فضيحة"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 11120، 9/5/2009م. هذه واحدة من نماذج التعليقات السياسية التي لا تستند إلى إحصائيات علمية. انظر أيضًا:
"5th Population and Housing Census in Sudan: An Incomplete Exercises", Geneva: Darfur Relief and Documentation Centre, February 2010, 16–17.

رسم بياني رقم (4): النمو السكاني في أقاليم السودان (1956-2008م)



المصدر: نتائج التعداد السكاني (1956-2008م)

سادسًا: لا تدفعنا القراءة التحليلية أعلاه إلى القول بأن التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م كان صحيحًا 100٪، بل تميل كفتها إلى الاعتراف بأنَّ هناك أوجه قصور عديدة تحتاج إلى معالجات فنيّة، ونذكر منها السواقط التعدادية في غرب دارفور، وجنوب كردفان، وبحر الغزال، وحلايب، فضلاً عن ضرورة إعادة النظر في عدد الجنوبيين الذين يقطنون في الولايات الشمالية.

(1) لمزيد من التدقيق، انظر: النتائج الأساسية للتعداد السكاني الخامس لعام 2008م؛ الكتاب الإحصائي السنوي للعام 2008م.

الفَصْلُ الرَّابع

الدوائر الانتخابية والسجل الانتخابي

تمهيد

أوضحنا في الفصل الثاني أن الدُّستور الانتقالي لجمهورية السُّودان لسنة 2005م قد حدد أربعة مستويات للانتخابات التنفيذية والتشريعية، ونصَّ على ترتيب الانتخابات التشريعية في مستوياتها الأربعة وفق نظام الانتخاب المختلط الذي يجمع بين نظام الأغلبية البسيطة ذي الدوائر الجغرافية، ونظام التمثيل النسبي. ثم قسَّم قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م المقاعد البرلمانية التشريعية بنسبة 60٪ للدوائر الجغرافية، و40 ٪ لمقاعد التمثيل النسبي، موزعة إلى 25٪ لقوائم النساء، و15٪ للقوائم الحزبية المغلقة. وسنناقش في الجزء الأول من هذا الفصل المعايير التي استندت إليها المفوضيَّة القومية للانتخابات في تقسيم الدوائر الانتخابية بشقيها الجغرافي والنسبي، ونصطحب في مناقشتنا موقف القُوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني من تلك المعايير، ثم نحلل إلى أي مدى أثَّرت تلك المعايير إيجابًا وسلبًا في تحديد كسب القُوى السياسية المتصارعة في رهانات العمل الانتخابي. ونخصص الجزء الثاني لتقديم مقاربة عن إجراءات التسجيل، وإعداد السجل الانتخابي، والكيفية التي أدارت بها المفوضيّة القومية للانتخابات المراحل المختلفة لإعداد السجل الانتخابي، وطبيعة الطعون التي عُرضت عليها، والنتائج التي ترتبت على ذلك.

تحديد مقاعد المجلس الوطني في الولايات

تأسيسًا على نتائج التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م، التي تسلمتها المفوضيّة القومية للانتخابات من مؤسسة رئاسة الجمهورية في السادس من مايو/ أيار 2009م، وعملاً بأحكام قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، أجازت المفوضيّة في اجتماعها رقم (27)، المؤرخ في السادس من يوليو/ تموز 2009م، توزيع الدوائر الجغرافية، ومقاعد قوائم التمثيل النسبي للأحزاب السياسية والمرأة في كل ولاية، وذلك وفقًا

لأحكام المادتين 33 و35 من قانون الانتخابات القومية. وجاء توزيع الدوائر الجغرافية في الولايات، بعد قسمة عدد سكان كل ولاية على القاسم الوطني، الذي تمّ تحديده بقسمة عدد سكان السُّودان على 60٪ من جملة مقاعد المجلس الوطني، البالغ عددها 450 مقعدًا. وبناءً على عدد الدوائر الجغرافية في كل ولاية على حِدة تمّ تحديد عدد مقاعد قوائم المرأة النسبية (25٪) وقوائم المقاعد الحزبية المغلقة (15٪). وبموجب ذلك أصدرت المفوضيّة القومية للانتخابات قرارها رقم (30)، والذي يقضي بتحديد المقاعد الجغرافية، ومقاعد المرأة، ومقاعد الأحزاب السياسية لكل ولاية في المجلس الوطني على النحو الآتي.

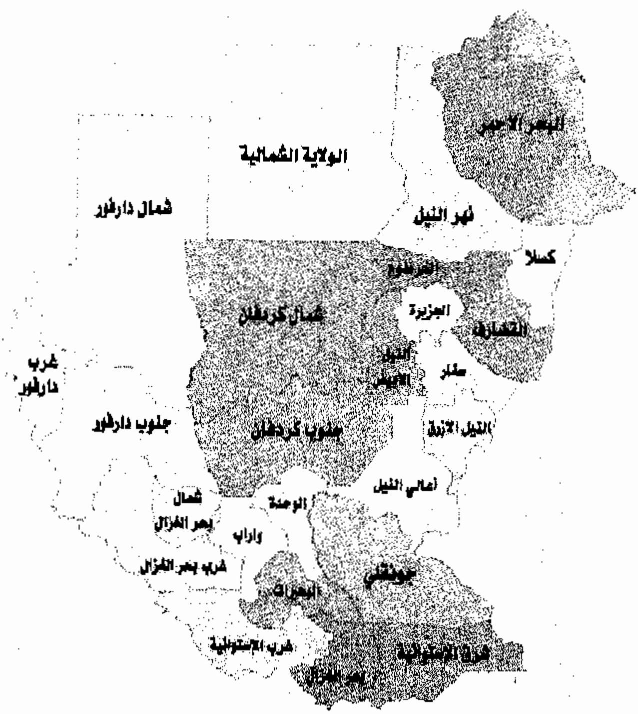
جدول رقم (3) توزيع السكان والدوائر الانتخابية للمجلس الوطني حسب الولايات

الرقم	الولاية	السكان	جغرافية	مرأة	حزبية	الجملة
1	الشمالية	699065	5	2	1	8
2	نهر النيل	1120441	8	3	2	13
3	البحر الأحمر	1396110	10	4	2	16
4	كسلا	1789806	12	5	3	20
5	القضارف	1348378	9	4	2	15
6	الخرطوم	1274821	36	15	9	60
7	الجزيرة	3575280	25	10	6	41
8	النيل الأبيض	1730588	12	5	3	20
9	سنار	1285058	9	4	2	15
10	النيل الأزرق	832112	6	2	2	10
11	شمال كردفان	2920962	20	8	5	33
12	جنوب كردفان	1406404	10	4	3	17
13	شمال دارفور	2113622	14	6	4	24
14	غرب دارفور	1308225	9	4	2	15
15	جنوب دارفور	4093594	28	12	7	47
16	أعالي النيل	964353	7	3	2	12
17	جونقلي	1358602	9	4	2	15

18	الوحدة	585801	4	2	1	7
19	واراب	972928	7	3	2	12
20	شمال بحر الغزال	720898	5	2	1	8
21	غرب بحر الغزال	333431	2	1	1	4
22	البحيرات	695730	5	2	1	8
23	غرب الاستوائية	619029	4	2	1	7
24	الاستوائية الوسطى	1103592	8	3	2	13
25	شرق الاستوائية	906126	6	2	2	10
	الجملة	39154490	270	112	68	450

المصدر: الموقع الإلكتروني للمفوضية القومية للانتخابات

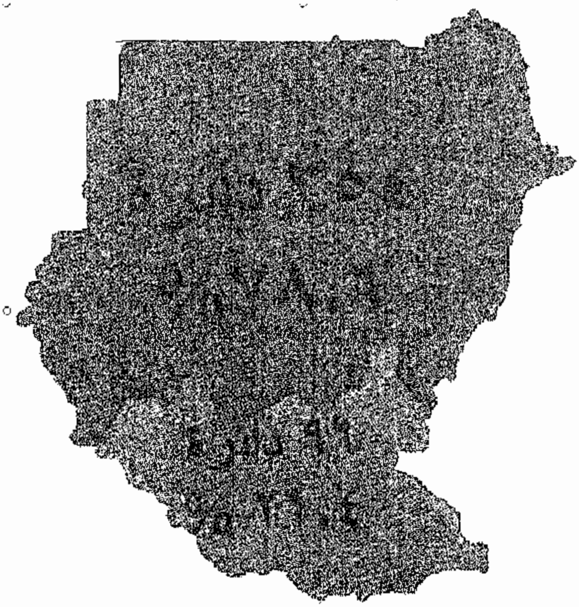
خريطة (1): التقسيمات الإدارية لولايات السُّودان



المصدر: الموقع الإلكتروني عودة ودعوة (http: / /www.awda-dawa.com)

ونلحظ أن الجدول أعلاه يبين أن ولاية الخرطوم، وجنوب دارفور، والجزيرة، وشمال كردفان، وشمال دارفور، والنيل الأبيض، قد حصلت على 50٪ من جملة مقاعد المجلس الوطني، فيما تقاسمت الولايات التسع عشرة الباقية النصف الآخر من المقاعد، والتي يقدر عددها بـ 225 مقعدًا. فيما بلغت جملة المقاعد المخصصة لولايات جنوب السُّودان العشر 96 مقعدًا، تقدر نسبتها المئوية بـ 21.3٪ من جملة مقاعد المجلس الوطني. وتصدرت ولاية جونقلي قائمة الولايات الجنوبية؛ إذ حصلت على خمسة عشر مقعدًا، بينما جاءت ولاية بحر الغزال في ذيل القائمة؛ محرزة أربعة مقاعد من جملة الستة والتسعين مقعدًا المخصصة لجنوب السُّودان.

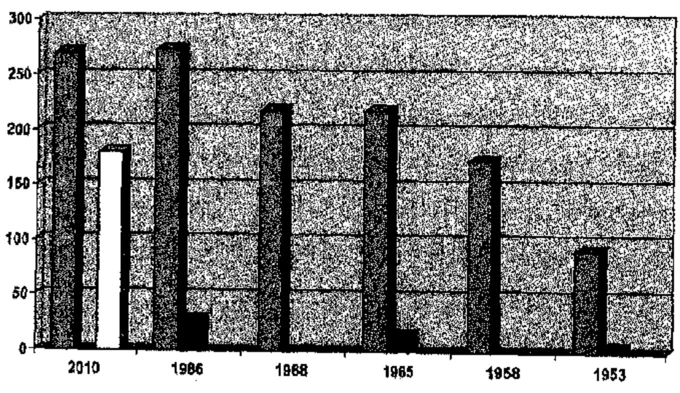
خريطة (2): تقسم الدوائر الجغرافية بين الشمال والجنوب



يعكس توزيع الدوائر الانتخابية الموضح أعلاه الزيادة المطردة في كم الدوائر الجغرافية مماثلة مع النمو السكاني، وذلك ابتداءً من أول انتخابات برلمانية عُقدت في السُّودان عام 1953م، وأعقبتها انتخابات 1958م. وبعد ذلك شهد السُّودان انهيار أول نظام ديمقراطي نتيجة لتدخل القُوات المسلحة الذي أفضى إلى قيام نظام حكم عسكري في السُّودان، استمر لمدة ستة أعوام (1958–1964م)؛ إلا أن المزاج السياسي السُّوداني لم يكن على وفاقٍ مع حكم العسكر؛ حيث عبَّر عن رفضه في ثورة أكتوبر/

تشرين الأول 1964م التي أسهمت في تبديل الحكم العسكري بنظام حكم ديمقراطي، استندت قاعدته الانتخابية إلى الدوائر الجغرافية ومقاعد الخريجين التي كانت ملجأ آمنًا للقُوى الحديثة في ظل سطوة الأحزاب التقليدية؛ إلا أن الصراع بين هذا القُوى السياسية المتقابلة أفضى إلى إلغاء دوائر الخريجين في انتخابات عام 1968م، وقيام حكومة ائتلافية، كانت من أقصر الحكومات الديمقراطية عمرًا، حيث أعقبها حكم عسكري، جثم على صدر البلاد قرابة ستة عشر عامًا (1969-1985م). وأزاحت ذلك الحكم العسكري انتفاضة شعبية، أسست لقيام ديمقراطية ثالثة، زاد فيها عدد الدوائر الجغرافية وتمثيل الخريجين على مستوى الولايات. بَيْدَ أن هذه الحقبة الديمقراطية لم تكن أسعد حظًّا من سابقاتها، لأنها راحت ضحية انقلاب عسكري ثالث، حكم البلاد عقدين ونيفًا من الزمان (1989-2010م)، لكنه تحت ضغط صراع السُلطة والثروة مع القُوى المعارضة في جنوب السُّودان اضطُّر للعودة إلى النظام الديمقراطي، بصيغ انتخابات أفضل من سوابقها؛ حيث إنها وسَّعت قنوات المشاركة الديمقراطية عبر نظام انتخاب مختلط، جمع بين نظام الدوائر الجغرافية التقليدي ونظام التمثيل النسبي. ويوضح الرسم البياني أدناه مراحل التطور التي شهدها توزيع الدوائر الانتخابية على المستوى القومي، ويعكس الجدول المصاحب له ترجمة ذلك التطور في شكل أرقام موزعة في تناغم بين مديريات السُّودان التسع القديمة.

رسم بياني رقم (5): توزيع الدوائر الانتخابية في الفترات الديمقراطية (1953-2010م)



جدول رقم (4) توزيع الدوائر الانتخابية البرلمانية القومية (1953-2010م)

المديرية	الانتخابات البرلمانية القومية					
	1953	1958	1965	1968	1986	2010
الشمالية	7	16	17	17	18	21
كسلا	8	16	23	23	28	51
الخرطوم	9	9	13	13	31	60
النيل الأزرق	18	35	45	45	50	86
كردفان	17	29	33	33	36	50
دارفور	11	22	24	24	39	86
أعالي النيل	8	15	18	18	20	34
بحر الغزال	7	16	22	22	24	32
الاستوائية	7	15	20	20	24	30
الخرِّيجون	5	–	15	–	28	–
التمثيل النسبي	–	–	–	–	–	180
المجموع	97	173	233	218	301	450

المصدر: التقارير الانتخابية (1953–2010م)

دوائر المجلس التشريعي لجنوب السُّودان

وفقًا لأحكام المادة 58 من الدُّستور الانتقالي لجمهورية السُّودان لسنة 2005م حددت حكومة جنوب السُّودان، بعد التشاور مع مؤسسة رئاسة الجمهورية، وبناءً على نتائج التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م، عدد مقاعد المجلس التشريعي لجنوب السُّودان بمائة وسبعين مقعدًا، 60٪ منها لمقاعد الدوائر الجغرافية، و25٪ لتمثيل المرأة، و15٪ لتمثيل القوائم الحزبية المغلقة. ثم قامت المفوضيّة القومية للانتخابات بتوزيع الدوائر الجغرافية في كل ولايات جنوب السُّودان، وذلك عملاً بموجب المادة 36/ 1 من قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، التي تقضي بتحديد عدد الدوائر الجغرافية لكلِّ ولاية في المجلس التشريعي لجنوب السُّودان بعد قسمة عدد سكان الولاية المعنية على القاسم الانتخابي لجنوب السُّودان، والذي تمَّ تحديده بقسمة عدد سكان جنوب السُّودان على 60٪ من مقاعد المجلس التشريعي لجنوب السُّودان. وبناءً على هذه المعادلة الرياضية أصدرت المفوضيّة القومية للانتخابات قرارًا يقضي بتوزيع مقاعد المجلس التشريعي لجنوب السُّودان بين الولايات العشر على النحو الآتي:

جدول رقم (5) توزيع السكاني والدوائر الانتخابية لمجلس تشريعي جنوب السُّودان

الرقم	الولاية	السكان	جغرافية	مرأة	أحزاب
1	أعالي النيل	964353	12	5	3
2	جونقلي	1358602	17	7	4
3	الوحدة	585801	7	3	2
4	واراب	972928	12	5	3
5	شمال بحر الغزال	720898	9	4	1
6	غرب بحر الغزال	333431	4	1	3
7	البحيرات	695730	8	4	2
8	غرب الاستوائية	619029	8	3	2
9	الاستوائية الوسطى	1103592	14	6	3
10	شرق الاستوائية	906126	11	5	3
	الجملة		102	42	26

المصدر: الموقع الإلكتروني للمفوضيَّة القومية للانتخابات

تحديد مقاعد المجالس التشريعية بالولايات

وفقًا لأحكام المادة 37/1 من قانون الانتخابات لسنة 2008م تمَّ تحديد الدوائر الجغرافية لكلٍّ ولاية من ولايات السُّودان الخمس والعشرين، وذلك بقسمة عدد سكان الولاية المعنية على 60٪ من جملة المقاعد المحددة في دستور الولاية، ثم تضاف إليها النسب الخاصة بمقاعد القوائم النسائية والحزبية السياسية المغلقة. واستنادًا إلى هذه المعادلة الرياضية جاء توزيع المقاعد الانتخابية لمجالس الولايات التشريعية حسب الجدول المذكور أدناه. وأشرفت على تحديد الحدود الجغرافية في الولاية لجان فنية على مستوى الولايات، كلّ لجنة كانت برئاسة كبير ضُبَّاط الانتخابات بالولاية المعنية، وعضوية ممثلين لجهات ذات صلة واختصاص، وتبلورت مهام تلك اللجنة الفنية في ترسيم حدود الدوائر الجغرافية وفق متوسط عدد السكان المحدد للدائرة الجغرافية، والذي يتم حسابه بقسمة عدد سكان الولاية المعنية على عدد الدوائر الجغرافية المحددة للولاية، وذلك مع مراعاة الضوابط التي حددتها قواعد السجل الانتخابي العام والدوائر الجغرافية لسنة 2009م، وهي كما يأتي:

(1) عدم تقاطع حدود الدوائر الجغرافية مع حدود الولاية.

(2) ألا يتجاوز عدد الناخبين في كل دائرة جغرافية القاسم الانتخابي المعمول به في كل حالة بأكثر أو أقل من خمسة عشر بالمائة (15٪).

(5) أخذ واقع حدود المحليات بعين الاعتبار في شمال السُّودان، وحدود المحليات بجنوب السُّودان، والحدود الإدارية في الولايات.

(8) أخذ الواقع الجغرافي وتوزيع المواطنين وإمكانيات التنقل بعين الاعتبار[1].

جدول رقم (6) توزيع السكان والدوائر الانتخابية في مجالس التشريعية الولائية

الرقم	الولاية	السكان	جغرافية	مرأة	أحزاب	الجملة
1	الشمالية	699065	29	12	7	48
2	نهر النيل	1120441	29	12	7	48
3	البحر الأحمر	1396110	29	12	7	48
4	كسلا	1789806	29	12	7	48
5	القضارف	1348378	29	12	7	48
6	الخرطوم	1274821	50	21	13	84
7	الجزيرة	3575280	50	21	13	84
8	النيل الأبيض	1730588	29	12	7	48
9	سنار	1285058	29	12	7	48
10	النيل الأزرق	832112	29	12	7	48
11	شمال كردفان	2920962	29	12	7	48
12	جنوب كردفان	1406404	32	14	8	54
13	شمال دارفور	2113622	29	12	7	48
14	غرب دارفور	1308225	29	12	7	48
15	جنوب دارفور	4093594	29	12	7	48
16	أعالي النيل	964353	29	12	7	48
17	جونقلي	1358602	29	12	7	48
18	الوحدة	585801	29	12	7	48
19	واراب	972928	29	12	7	48
20	شمال بحر الغزال	720898	29	12	7	48
21	غرب بحر الغزال	333431	29	12	7	48
22	البحيرات	695730	29	12	7	48
23	غرب الاستوائية	619029	29	12	7	48
24	الاستوائية الوسطى	1103592	29	12	7	48
25	شرق الاستوائية	906126	29	12	7	48
	الجملة	**39154490**	**770**	**320**	**188**	**1279**

المصدر: الموقع الإلكتروني للمفوضيّة القومية للانتخابات

(1) **قواعد السجل الانتخابي العام والدوائر الجغرافية لسنة 2009م**، الخرطوم: المفوضيّة القومية للانتخابات، يونيو/حزيران 2009م، ص 5.

السجل الانتخابي

بعد الفراغ من ترسيم حدود الدوائر الجغرافية، شرعت المفوضيّة القومية للانتخابات في إعداد السجل الانتخابي، والذي تفرع إلى ستة سجلات، شملت سجل الناخبين العام لانتخاب رئيس الجمهورية؛ وسجل الناخبين العام لجنوب السُّودان لانتخاب رئيس حكومة الجنوب؛ وسجل الناخبين العام للولاية، لانتخاب الوالي وممثلي القوائم النسبية؛ وسجل الناخبين للدائرة الجغرافية القومية؛ وسجل الناخبين للدائرة الجغرافية للمجلس التشريعي لجنوب السُّودان؛ وسجل الناخبين للدائرة الجغرافية الولائية. وبهذه الكيفية بدأت عملية التسجيل في الفاتح من نوفمبر/ تشرين الثاني، وانتهت في السابع من ديسمبر/ كانون الأول 2009م، وشملت 749 دائرة جغرافية ولائية، وكل دائرة كانت مزودة بستة عشر مركزًا للتسجيل بوصف ذلك حدًا أدنى، فضلاً عن المراكز الخارجية في بعض سفارات السُّودان، لتسجيل الناخبين المؤهلين لانتخاب رئيس الجمهورية[1]. وحدد قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م شروط التسجيل بأن يكون مقدم الطلب سودانيًا، ويبلغ من العمر ثمانية عشر عامًا، وأن يكون سليم العقل، وأن تكون مدة إقامته في الدائرة الجغرافية المعنية لا تقل عن ثلاثة أشهر. وتنطبق هذه الشروط أيضًا على المقيمين خارج السُّودان، مع استبدال شرط الإقامة في الدائرة الجغرافية بشرط جواز سفر سوداني، وإقامة سارية المفعول في الدولة التي يقطنها مقدم طلب التسجيل. وحددت قواعد السجل الانتخابي العامّ والدوائر الجغرافية لسنة 2009م عددًا من الضوابط الخاصة بعرض قوائم المسجلين، والطعن فيها، ونشرها، ثم اعتمادها سجلاً أساسيًا لضبط العملية الانتخابية.

وبناءً على إعلان المفوضيّة القومية للانتخابات بلغ عدد الناخبين المسجلين في داخل السُّودان وخارجه 16.281.841 ناخبًا من جملة 19.576.829 ناخب رصدتهم تقديرات التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م؛ أي أن نسبة المسجلين قد بلغت 83.1٪، وهي نسبة مقدرة حسب المعايير الدولية. وبلغ عدد المسجلين في الولايات السُّودانية بـ 16.176.142 ناخبًا، وجاءت ولاية الخرطوم في المركز الأول؛ إذ بلغ عدد المسجلين فيها 1.926.524 ناخبًا، وتلتها ولاية الجزيرة (1.490.229)، ثم ولاية جنوب دارفور (1.315.780)، بينما سجلت ولاية الاستوائية الوسطى أعلى نسبة في

---

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: مضابط الحوار الإذاعي الذي أجراه الأستاذ نجم الدين محمد أحمد مع الفريق الهادي محمد أحمد حسن، مسؤول السجل الانتخابي في المفوضيّة القومية للانتخابات، "برنامج منبر الرأي"، إذاعة جمهورية السُّودان (http://www.sudanradio.info/arabic/)، استشارة: 29/10/2009م،

جنوب السُّودان؛ إذ بلغ عدد المسجلين فيها 532.031 ناخبًا. أما بالنسبة للمسجلين خارج السُّودان فقد بلغ عددهم 105.699 ناخبًا، سُجِّل معظمهم في المملكة العربية السعودية؛ حيث بلغ تعدادهم 67.754 ناخبًا، أي بنسبة تعادل 64.1٪ من جملة المسجلين بالخارج، وتلتها دولة الإمارات العربية المتحدة التي بلغ تعداد سجلها الانتخابي 8.484 ناخبًا، ثم دولة قطر في المرتبة الثالثة؛ حيث حصلت على 6.777 ناخبًا. والجدول الوارد أدناه يقدِّم لنا أرقامًا تفصيلية عن عدد السُّودانيين المسجلين بمراكز التسجيل الخارجي التي غطت تسعًا وعشرين دولةً[1].

جدول رقم (7) توزيع مراكز التسجيل والمسجلين خارج السُّودان

الرقم	الدولة	المراكز	المسجلون	الرقم	الدولة	المراكز	المسجلون
1	مصر	2	5377	2	قطر	1	6777
3	ليبيا	4	9491	4	اليمن	1	695
5	الإمارات	4	8484	6	أوغندا	1	174
7	البحرين	1	532	8	كندا	1	128
9	إثيوبيا	1	231	10	أميركا	3	977
11	كينيا	1	256	12	ماليزيا	1	504
13	السعودية	14	67754	14	الكويت	1	400
15	عُمان	1	1330	16	بريطانيا	1	1354
17	جنوب إفريقيا	3	142	18	بلجيكا	1	1093
19	فرنسا	1	–	20	ألمانيا	1	–
21	إيطاليا	1	–	21	أسبانيا	1	–
23	هولندا	1	–	24	النمسا	1	–
25	السويد	1	–	26	سويسرا	1	–
27	أيرلندا	1	–				
الجملة							105.699

المصدر: التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م، ص 200- 201[2]

(1) عبود ميرغني، "حقائق وأرقام السجل الانتخابي"، صحيفة الرائد، 10/4/2010م.

(2) تختلف الأرقام المبدئية الواردة في الموقع الإلكتروني للمفوضيَّة القومية عن الأرقام الواردة في التقرير الأولي للمفوضيَّة، وعن الأرقام الواردة في اللجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي، انتخابات السُّودان، ص 694-695. لمزيد من التفصيل، انظر: **التقرير الأولي حول الانتخابات العامَّة 2010م**، ص 201. ويبدو أن التقرير الأولي قد دمج بعض المراكز في أوروبا في مركزين، هما: المملكة المتحدة وبلجيكا.

الناخب السُّوداني

بقراءة متأنية في نتائج التعداد السكاني لسنة 2008م وسجلات الناخبين المعتمدة من المفوضيّة القومية للانتخابات نلحظ أن الناخبين المؤهلين للاقتراع في انتخابات إبريل/ نيسان 2010م ينقسمون إلى مجموعتين رئيستين حسب فئاتهم العُمْرية وتجربتهم الانتخابية. تشمل المجموعة الأولى الناخبين الذين تقع أعمارهم بين سبعة عشر وتسعة وثلاثين عامًا، وتُقدَّر نسبة هؤلاء بـ 50٪ من جملة الناخبين المؤهلين، علمًا بأن تجربتهم الانتخابية السابقة ومعرفتهم بإرث الأحزاب التقليدية السياسية تعد ضعيفة بكل المقاييس؛ فالناشطون منهم أكثر ميلاً إلى حزب المؤتمر الوطني، صاحب السلطان والمال، أما البقية الخاملة سياسيًا فهي أقل اهتمامًا بقضايا الحراك الحزبي، إذا استثنينا منها نشطاء الأحزاب السياسية ذات النزعة العقدية (الحزب الشيوعي بأجنحته المختلفة، وحزب البعث)، ويجب أيضًا أن لا ننسى أن هذه الأحزاب العقدية قد فقدت قواعدها العريضة في وسط الطلاب والقطاعات العمالية، ويبدو أن هذا الانحسار يُعزى إلى التقوقع الذي شهدته مراكز الإشعاع الفكري لتلك الأحزاب العقدية، بعدما أفل نجم منظّريها في موسكو وبغداد، فضلاً عن قلة عطائها المنحسر في وسط المد الجماهيري السُّوداني. وتشمل المجموعة الثانية الناخبين الذين تربو أعمارهم على الأربعين عامًا؛ فنلحظ أن تجربتهم الانتخابية أحسن حالاً من تجربة الذين يصغرونهم سنًّا؛ لأنهم اشتركوا بدرجات متفاوتة في التجارب الانتخابية السالفة التي شهدها السُّودان قبل مجيء حكومة الإنقاذ الوطني عام 1989م. وأنهم أكثر تعاطفًا مع الأحزاب التقليدية، وأشد خصومة مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم، لكن العطاء المتدني لتلك الأحزاب السياسية، وخصوماتها الداخلية، وهجرة بعض رموزها إلى بلاط الحزب الحاكم قد جعلهم أقل حماسًا لمناصرة أحزابهم السياسية التي كانت تعتمد على سندها الجماهيري-الطائفي المنبسط في السُّودان. وهذا الشعور بالإحباط جعل معارضة هؤلاء للمؤتمر الوطني معارضة فاترة، تتفق في خصومة المؤتمر وتختلف في وسائل القضاء عليه. أما الناخبون الجنوبيون، في كلتا المجموعتين، فكان موقفهم موقفًا جهويًا واضحًا؛ حيث يميل سوادهم الأعظم إلى الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، والأقلية منهم تتوزع ولاءاتها السياسية بين الأحزاب الجنوبية الأخرى، وبعض الأحزاب العقائدية (المؤتمر الوطني، المؤتمر الشعبي). إذًا كفّة الناخب السُّوداني كانت راجحة لصالح حزب المؤتمر الوطني.

جدول رقم (8): التوزيع السكاني حسب الفئات العمرية والنوع

الفئة العُمرية	الجملة	الذكور	الإناث	ملحوظات
كل الأعمار	39.154.490	20.073.977	19.080.513	التعداد الخامس
4-0	5.845.991	3.005.746	2.840.245	غير مؤهلين للتصويت
9 – 5	5.801.776	3.023.603	2.778.173	
14 – 10	5.036.037	2.689.626	2.346.411	
19 – 15	4.176.355	2.151.401	2.024.954	– ما فوق ثمانية عشر عامًا مؤهلون للتصويت.
24 20	3.537.012	1.740.076	1.796.936	
29 – 25	3.114.966	1.466.418	1.648.548	
34 30	2.503.963	1.207.987	1.295.976	
39 – 35	2.314.365	1.134.069	1.180.296	– ما دون تسعة وثلاثين عامًا لم يصوتوا في انتخابات عام 1986م
44 – 40	1.773.831	905.533	868.298	– صوتوا بدرجات متفاوتة في الانتخابات التي جرت في الأعوام 1953م، 1958م، 1965م، 1968، 1986م.
49 – 45	1.303.680	689.233	614.447	
54 – 50	1.094.706	581.191	513.515	
59 – 55	635.801	350.041	285.760	
64 – 60	691.103	380.847	310.256	
69 – 65	396.288	227.674	168.614	
74 – 70	415.695	229.753	185.942	
79 – 75	193.068	112.065	81.003	
84 – 80	178.990	97.556	81.434	
89 – 85	65.235	38.504	26.731	– أكثر المجموعات إلمامًا بالعملية الانتخابية.
94 – 90	41.546	23.528	18.018	
95 ومافوق	34.082	19.126	14.956	

المصدر: نتائج التعداد السكاني الخامس 2008م

جدول رقم (9): عدد السكان والناخبين المؤهلين والناخبين المسجلين

الرقم	الولاية	التعداد السكاني الخامس		نسبة المسجلين المؤهلين	
		السكان	ناخبون مؤهّلون	ناخبون مسجّلون	٪
1	الشمالية	699065	349532	269180	77
2	نهر النيل	1120441	560220	431827	78
3	البحر الأحمر	1396110	698055	681877	98
4	كسلا	1789806	894903	759816	84
5	القضارف	1348378	674189	496549	74
6	الخرطوم	5274321	2637160	1926524	73
7	الجزيرة	3575280	1787640	1490229	86
8	النيل الأبيض	1730588	865294	645933	74
9	سنار	1285058	642529	513744	80
10	النيل الأزرق	832112	416056	351795	84
11	شمال كردفان	2920992	1460496	902189	62
12	جنوب كردفان	1406404	703202	732641	107
13	شمال دارفور	2113626	1056813	691869	65
14	غرب دارفور	1308225	653112	426444	65
15	جنوب دارفور	4093594	2046797	1315780	64
16	أعالي النيل	964353	482176	416471	86
17	جونقلي	1358602	679302	595901	88
18	الوحدة	585801	292900	522196	178
19	واراب	972928	486464	669053	137
20	شمال بحر الغزال	720898	360449	451789	125
21	غرب بحر الغزال	333431	166715	249848	150
22	البحيرات	695730	347865	386621	111
23	غرب الاستوائية	619029	309514	322801	104
24	الاستوائية الوسطى	1103592	551796	532031	96
25	شرق الاستوائية	906126	453063	393124	87
	الجملة	39154490	19576242	16176232	٪83
	المغتربون			105699	
	الجملة الكلية			**16281931**	

المصدر: التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م، ص 200- 201[1]

(1) يبدو أن هناك خطأ في تجميع المفوضية القومية للانتخابات؛ لأن جملة السكان بلغت 39154829 بدلاً عن 39154490، وعدد المسجلين 16176142 بدلاً عن 16176232 ناخبًا مسجلاً.

الطعون في الدوائر الجغرافية والسجل الانتخابي

تعتبر الطعون واحدة من أهم الأساليب المكفولة لصون نزاهة الانتخابات في كل مراحلها المختلفة، ابتداءً من المراحل الإعدادية، وانتهاءً بإعلان النتائج واعتمادها. وقد أخذت الطعون والاعتراضات في المراحل التحضيرية لعملية الانتخابات ثلاثة اتجاهات رئيسة، ارتبطت بالتشكيك في نتائج التعداد السكاني والدوائر الجغرافية المنبثقة عنها؛ وعدد الدوائر الجغرافية الولائية وترسيم حدودها؛ ثم الإجراءات الإدارية المرتبطة بإعداد السجل الانتخابي والنتائج المتمخضة عنه.

أولاً: الطعون في الدوائر الجغرافية

أوضحنا في الفصل الثالث أن الحركة الشعبية لتحرير السُّودان وبعض القُوى السياسية قد رفضت أن يكون التعداد السكاني الخامس معيارًا لتوزيع الدوائر الجغرافية؛ ومن ثَمَّ حاولت مؤسسة رئاسة الجمهورية أن تصل إلى حل توفيقي بشأن توزيع الدوائر الجغرافية الذي أعلنته المفوضيّة القومية للانتخابات في يوليو/ تموز 2009م. وتبلور مقترح الرئاسة في زيادة مقاعد جنوب السُّودان في المجلس الوطني إلى أربعين مقعدًا، وأربعة مقاعد لولاية جنوب كردفان، ومقعدين لأبيي، ثم أوصى القرار بإعادة التعداد السكاني في جنوب كردفان، مع استثنائه من الانتخابات المقبلة على مستوى الوالي والمجلس التشريعي الولائي[1]. ويصف الدكتور الطيب زين العابدين هذا المقترح الرئاسي بـ "التسوية خارج النص"؛ لأنه يتعارض مع الدُّستور الانتقالي لسنة 2005م، الذي حدد عدد مقاعد المجلس الوطني بـ 450 مقعدًا، فضلاً عن أن قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م لا يسمح بالتعيين، بل ينطلق من نتائج التعداد السكاني الخامس باعتبارها المرجعية الوحيدة لتحديد عدد الدوائر الجغرافية، ومقاعد التمثيل النسبي في أية ولاية من ولايات السُّودان الخمس والعشرين[2]. ويتساءل الصحافي الدكتور صديق تاور عن المعايير التي استندت إليها مؤسسة الرئاسة لتأتي بهذا المقترح، الذي يصفه بعدم الموضوعية. ثم يحاول الدكتور تاور أن يُرجع أصول المقترح الرئاسي إلى دعوة المبعوث الأميركي الخاص للسودان، سكوت غرايشن، التي تنادي بإضافة ستين دائرة جغرافية للبرلمان القومي، تكون سبعة وخمسين منها لجنوب السُّودان، واثنتين لجنوب كردفان، وواحدة لأبيي؛ إلا أن هذه الدعوة، حسب الدكتور تاور، كانت تقوم

(1) انظر صحيفة **الصحافة**، العدد 5969، 22/2/2010م، صحيفة **رأي الشعب**، العدد 1405، 22/2/2010م؛ صحيفة **آخر لحظة**، العدد 1272، 22/2/2010م.

(2) الطيب زين العابدين، "التسوية خارج النص"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5974، 28/2/2010م.

على "تقديرات جزافية ومزاجية، لا يسندها أي تفكير، أو عقل"[1]، ولا يعضّدها دُستور ولا قانون، كما يرى الدكتور الطيب زين العابدين؛ إلا أن هذه الانتقادات لم تمنع الشريكين (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية)، من اعتماد المقترح المشار إليه كحل مؤقتٍ للمشكلة النابعة من توزيع الدوائر الجغرافية، وفق نتائج التعداد السكاني الذي رفضته الحركة الشعبية، بوصفها أساسًا لتقسيم الدوائر الجغرافية.

أما بشأن ترسيم حدود الدوائر الجغرافية على المستويين القومي والولائي فقد استلمت المفوضيّة القومية للانتخابات 881 طعنًا، وأفاد البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله، نائب رئيس المفوضيّة القومية للانتخابات، بأن المفوضيّة قد نظرت فيها جميعًا، وقبلت 405 طعنًا، ورفضت 377 طعنًا[2]. ثم أوضحت المفوضيّة لأصحاب الطعون المتضررين أن القانون يكفل لهم حق الاستئناف أمام المحكمة العليا القومية في الفترة من 5 أكتوبر/ تشرين الأول إلى 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2009م. وبموجب ذلك بلغ عدد الطعون التي قُدِّمت إلى المحكمة العليا القومية 58 طعنًا، قبلت المحكمة منها ثلاثة طعون فقط[3]. وبناءً على هذا الإجراء القانوني تمَّ اعتماد التقسيم النهائي للدوائر الجغرافية القومية والولائية في 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2009م[4]. وبغضِّ النظر عن طبيعة الطعون التي رفعتها بعض الجهات السياسية إلى المفوضيّة القومية للانتخابات إلا أن الأرقام المشار إليها توضح عدم رضا تلك القوي السياسية عن ترسيم حدود بعض الدوائر الجغرافية القومية والولائية، وتعكس أيضًا مدى استجابة المفوضيّة القومية للطعون التي أثيرت في هذا الشأن، والنظر فيها وفق المعايير التي أُسست عليها مفردات الترسيم. وقد طُرح سؤال على البروفيسور مختار الأصم، رئيس لجنة السجل

(1) صديق تاور، "عورة الانتخابات الإنقاذية تنكشف في جنوب كردفان"، صحيفة الصحافة، العدد 5971، 24/2/2010م؛

(2) "مفوضية الانتخابات تفرغ من النظر في الشكاوى حول تقسيم الدوائر الجغرافية"، الموقع الإلكتروني للمفوضيّة القومية للانتخابات. الأرقام التي أوردتها المفوضيّة لم تكن متسقة مع بعضها؛ حيث ذكر البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله في المؤتمر الصحفي الذي عُقد بمباني المفوضيّة القومية للانتخابات أن عدد الطعون التي قُدِّمت بلغ 881 طعنًا، قبلت المفوضيّة 504 ورفضت 377 طعنًا، فضلاً عن ذلك فإن التقرير المنشور بموقع الإلكتروني للمفوضيّة بشأن الطعون التي فصلت فيها المفوضيّة القومية للانتخابات يعطي أرقامًا مختلفة عن الرقم الذي ذكرناه في المتن. وفي تقرير آخر تشير المفوضيّة إلى أن عدد الطعون بلغ 733 طعنًا، 465 منها دوائر ولائية، و413 دائرة قومية، و55 دائرة إقليمية (مجموع العدد المذكور هنا 933). الأرقام التي أوردناها في المتن حسب التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م، ص 17.

(3) التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م، ص 18.

(4) المصدر نفسه.

والدوائر الانتخابية، بشأن معايير القبول أو الرفض التي استندت إليها المفوضيّة في تسوية الاعتراضات التي قدمتها الأحزاب السياسية بشأن ترسيم حدود بعض الدوائر الجغرافية القومية، فأوضح الأصم بأن الترسيم تمَّ على أساس أن يكون متوسط الدائرة الجغرافية القومية 145 ألف نسمة، ويجوز أن يزيد هذا المتوسط بنسبة 15٪، فيصل الحدُّ الأعلى إلى 160 ألف نسمة، ويجوز أن ينقص 15٪، فيصل الحد الأدنى إلى 123 ألف نسمة، وذلك حسب الظروف الجغرافية والديمغرافية المحيطة بكل دائرة على حدة. وأن مجمل عملية ترسيم الحدود، حسب المفوضيّة القومية للانتخابات، قد أسس على نتائج التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م، وأي اعتراضات أسست خارج هذه المعطيات تمَّ رفضها[1]. وبذلك نصل إلى أن معظم الاعتراضات التي رفضتها المفوضيّة لم تستوف المعايير المشار إليها، ويبدو أن بعض الأحزاب السياسية استندت في رفضها إلى الترسيم السابق لحدود الدوائر الجغرافية دون مراعاة للمستجدات التي طرأت على الواقع الديمغرافي للسودان، أو طبيعة العملية الانتخابية القائمة على مستويين: ولائي وقومي من حيث ترسيم حدود الدوائر الجغرافية. ومثال لتلك الطعون، الاعتراض الذي قدمه نفرٌ من أهل الدائرة حلفا-دلقو-البرقيق رقم (1)، واحتجُّوا بأن ضمَّ منطقة البرقيق إلى الدائرة يؤثر سالبًا على تمثيل أهالي حلفا والسكوت والمحس في المجالس النيابية، وذلك علمًا بأن العدد الكلي لسكان الدائرة الجغرافية القومية قد بلغ 163083 نسمة، وأن 55٪ منهم يقطنون منطقة البرقيق، أي بمعنى آخر أن ثقل الدائرة الجغرافية قد تحول إلى منطقة البرقيق، بذلك قلَّصت فرص أهالي دائرة حلفا والسكوت والمحس التاريخية في التمثيل النيابي في المجلس الوطني والمجالس الولائية[2]، إلا أن المفوضيّة القومية رفضت هذا الطلب بحجة أن عدد القاطنين في منطقة حلفا والسكوت والمحس لا يتجاوز سبعين ألف نسمة، أي أن هذا النصاب السكاني لا يؤهل المنطقة لأن تكون دائرة جغرافية قائمة بذاتها.

لكن القضية التي تدعو للاستفهام هي عملية تقسيم الدوائر الجغرافية الولائية؛

---

(1) "البروفيسور مختار الأصم رئيس لجنة السجل والدوائر بمفوضية القومية للانتخابات"، **المركز السُّوداني للخدمات الصحفية** (http://smc.sd)، استشارة: 27/7/2009م.

(2) انظر نص الاعتراض المقدم من اتحاد أبناء المحس وصندوق السكوت الخيري ضد تقرير المفوضيّة القومية للانتخابات الخاص بترسيم حدود الدوائر الجغرافية القومية والولائية بالولاية الشمالية، الذي قدمه عنهم: توفيق السيِّد المحامي، وعبد الله عبد القيوم المحامي، وعماد ميرغني المحامي، وسامي عبد الحليم المحامي، والمؤرخ في يوم الأحد 13 سبتمبر/ أيلول 2009م، **صحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية**، (http://www.sudaneseonline.com)، استشارة: 18/9/2009م.

حيث نصَّت المادة (31) من قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م على أن يكون تحديد عدد الدوائر الولائية الانتخابية"، حسب عدد أعضاء المجلس الولائي المنصوص عليه في دستور الولاية المعنية بالأمر، وبناءً على العدد المنصوص عليه دُستورا تقسم دوائر الولاية إلى 60٪ للدوائر الجغرافية، و25٪ لتمثيل مقاعد المرأة، و15٪ لتمثيل المقاعد الحزبية المنفصلة أو المغلقة؛ فهذا الإطار الدُّستوري يدفعنا إلى إثارة تساؤلٍ عن قرار المفوضيّة الذي يقضي بتوحيد عدد المقاعد الانتخابية لكل ولايات السُّودان بتسعة عشرين مقعدًا، وذلك باستثناء ولاية جنوب كردفان التي مُنحت 32 مقعدًا، وولاية الخرطوم التي حصلت على 50 مقعدًا. إذًا ما المعايير التي أسست عليها المفوضيّة القومية للانتخابات هذا التقسيم؟ ولماذا رفضت الاعتراضات التي قدمها بعض نواب ولايات دارفور الثلاث، والتي نصَّت دساتيرها على عدد عضوية أعضاء مجالسها بثلاثة وسبعين عضوًا لكل مجلس. لا جدال أن هذا الواقع الضبابي قد دفع الأستاذ أحمد المصطفى، المستشار القانوني لمجلس جنوب دارفور، إلى القول: إن "المفوضيّة قد خالفت المادة 38 من قانون الانتخابات الذي ينصُّ على مراعاة الدساتير الولائية في عملية توزيع الدوائر الانتخابية... إن المفوضيّة تجاوزت المادة 41 من دُستور ولاية جنوب دارفور الذي ينص على وجود 73 دائرة انتخابية بالولاية [تمثل] مقاعد مجلس الولاية التشريعي". وصبَّ في الاتجاه ذاته قول السيد يوسف محمد الطيب، نائب رئيس مجلس تشريعي شمال دارفور، الذي أخطر صحيفة أجراس الحرية بأن لجنة شؤون المجلس الولائي قد اجتمعت، وشكّلت "لجنة قانونية للنظر في التضارب ما بين قانون الانتخابات، ودُستور الولاية"، ووصف ما تمَّ بأنه "خرق دُستوري [...]"، وحمَّل "عملية القصور للمفوضيَّة، التي لم تكلف نفسها "بزيارة دارفور، والوقوف على واقع المشكلة، "واعتبر الردود التي قُدِّمت لهم غير مقنعة، وأنها حجج غير منطقية، خاصة وأن دارفور قدمت اعتراضاتها وطعونها في حينها، ولكن المفوضيّة لم تحسمها، وحذر من حدوث أزمة إذا لم تتم المعالجة"[1]. وقال رئيس اللجنة القانونية، المهندس عيسى باسي: إن اللجنة سترفع القضية إلى جهات الاختصاص، "وتقدم طعنًا دُستوريًّا أمام المحكمة الدُّستورية، وأنهم متمسكون بنص المادة 41 من دستور الولاية المعدل في العام 2006م... وتوقع أن المحكمة الدُّستورية ستنصفهم، وأنهم سيقبلون بقرارها"[2]. وليس لدينا ما يفيدنا بأن هذه الدعاوى قد

(1) نور الدين بريمة، "صراع ما بين الإبقاء على أبوجا أو إلغائها"، صحيفة أجراس الحرية، 3/1/2010م.

(2) المصدر نفسه.

رُفعت إلى المحكمة الدُّستورية العليا، لكن الشيء المؤكد، بالرغم من وجاهة هذه الدعاوى القانونية، أن المفوضيّة القومية للانتخابات قد أبقت دوائر ولايات دارفور الثلاث على العدد نفسه المقترح للولايات الأخرى، وذلك باستثناء ولاية الخرطوم، وولاية جنوب كردفان، والعدد هو تسع وعشرون دائرة جغرافية ولائية. ولا ندري ما المبرر القانوني الذي استندت إليه المفوضيّة القومية للانتخابات في توزيع الدوائر الجغرافية الولائية، فالأمر يحتاج إلى مزيد من المراجعة والتدقيق.

جدول رقم (10): قرارات المفوضيّة القومية للانتخابات بشأن الطعون

		الدوائر الجغرافية		الطعون		
رقم	الولاية	قومية	ولائية	العدد	قبل	رفض
1	الشمالية	5	29	19	8	11
2	نهر النيل	8	29	25	16	9
3	البحر الأحمر	10	29	108	39	69
4	كسلا	12	29	62	36	26
5	القضارف	9	29	123	88	27
6	الخرطوم	36	50	59	19	40
7	الجزيرة	25	50	75	38	17
8	النيل الأبيض	12	29	14	2	12
9	سنار	9	29	13	6	7
10	النيل الأزرق	6	29	13	4	9
11	شمال كردفان	20	29	58	25	33
12	جنوب كردفان	10	32	22	15	7
13	شمال دارفور	14	29	38	6	32
14	غرب دارفور	9	29	3	0	3
15	جنوب دارفور	28	29	33	19	14
16	أعالي النيل	7	29	8	1	7
17	جونقلي	9	29	4	2	2
18	الوحدة	4	29	7	2	5
19	واراب	7	29	12	5	7
20	شمال بحر الغزال	5	29	3	1	2

21	غرب بحر الغزال	2	29	3	0	3
22	البحيرات	5	29	3	1	2
23	غرب الاستوائية	4	29	2	0	2
24	الاستوائية الوسطى	8	29	8	3	5
25	شرق الاستوائية	6	29	11	4	7
	الجملة	**270**	**749**	**726**	**340**	**358**

المصدر: الموقع الإلكتروني للمفوضيّة القومية للانتخابات[1]

ثانيًا: الاعتراضات على السجل الانتخابي

قبل أن تنشر المفوضيّة القومية للانتخابات السجل الانتخابي النهائي واجهت مجموعة من الاعتراضات المرتبطة بالإجراءات الإدارية الواردة في الجدول الزمني أدناه.

جدول رقم (11): إجراءات إعداد السجل الانتخابي

	التاريخ	العملية الانتخابية	المادة
1	الأحد 1/ 11/ 2009م الاثنين 7/ 12/ 2009 (37 يومًا)	فترة التسجيل	
2	الخميس 10/ 12/ 2009م	نشر السجل الأولي للناخبين	
3	الخميس 10/ 1/ 2009م الأربعاء 16/ 12/ 2009م (7 أيام)	الاعتراض على السجل	المادة 24 (1)
4	الأربعاء 16/ 12/ 2009م الأحد 20/ 12/ 2009م	النظر في الاعتراضات على السجل	المادة 24 (2)
5	الاثنين 21/ 12/ 2009م	نشر التعديلات على السجل	
6	الثلاثاء 22/ 1/ 2009م الثلاثاء 5/ 1/ 2010م	الاعتراضات على تعديلات في السجل	المادة 24 (3/ أ)
7	الأربعاء 6/ 1/ 2010م الجمعة 8/ 1/ 2010م (3 أيام)	النظر في تعديلات السجل	المادة 24 (4)
8	الاثنين 11/ 1/ 2010م	النشر النهائي للسجل	

المصدر: إعلان المفوضيّة، بالنمرة م ق أ/ 1/ أ/ 1، المؤرخ 23/ 1/ 2010م

(1) لا يتطابق مجموع الأرقام الواردة في الجدول أعلاه مع الرقم الكلي الذي أشرنا إليه من قبل وفقًا لما جاء في تقرير المفوضية الأولي، لكنها (أي الأرقام) في الوقت نفسه تقدّم للقارئ فكرة عن توزيع الطعون التي قُدمت إلى المفوضية من الولايات المختلفة.

وجاء في مقدمة هذه الاعتراضات، التي أفضت إلى التشكيك في نزاهة المفوضيّة القومية للانتخابات، الطعن الذي قدمته بعض القُوى السياسية في شرعية المنشور الذي أصدرته المفوضيّة بشأن تسجيل القوات النظامية، والذي يقضي بتسجيل "منسوبي القوات المسلحة، والجيش الشعبي، والشرطة الموحدة، وشرطة جنوب السُّودان، وشرطة الولاية، وجهاز الأمن، والمخابرات في أقرب مراكز التسجيل التي تتبع لها وحداتهم العسكرية، والحكمة في ذلك أن هذه القوات ستكون في حالة استعداد دائم حتى نهاية الاقتراع"(1). واعتبرت بعض القُوى السياسية أن في هذا الإجراء خرقًا فاضحًا للمادة 12/ 1 من قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، والتي تَعتبر أن "التسجيل في السجل الانتخابي حقٌّ أساس، ومسؤولية فردية لكلّ مواطن تتوفر فيه الشروط المطلوبة قانونًا"، ومن الشروط التي نص عليها القانون أن يكون المواطن "مقيمًا في الدائرة الجغرافية لمدة ثلاثة أشهر"(2). وتساءل الأستاذ ياسر عرمان، رئيس قطاع الشمال في الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، عن شرعية هذا المنشور بقوله: هل الدكتور جلال، الأمين العام، ... جزءًا من المفوضيّة؟ فهل لديه سُلطات خرق قانون الانتخابات؟ وفي ضوء هذه الأسئلة الاستنكارية طالب "بشطب تسجيل القوات النظامية وتسجيلها على أساس السكن"(3).

وتمثّل الاعتراض الثاني في عدم التزام بعض اللجان الولائية بتوفير ستة عشر مركزًا في كل دائرة انتخابية كحدٍ أدنى، حسب ما وصّت به المفوضيّة القومية

(1) جلال محمد أحمد، "منشور عاجل: الموضوع: تسجيل أفراد القوات النظامية"، النمرة م ق م/أ/10/أ-1، التاريخ 25/10/2009م، الخرطوم: مكتب المفوضية القومية للانتخابات.

(2) الأمين العام للجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي إلى رئيس المفوضية القومية للانتخابات، "الموضوع: مذكرة حول خروقات وتجاوزات التسجيل"، التاريخ 19/12/2009م، الموقع الإلكتروني لحزب الأمة القومي (http://www.umma.org/umma): استشارة: 5/5/2010م؛ عثمان إبراهيم عثمان، "المفوضيّة الوطنية للانتخابات... فاقد الشيء لا يعطيه"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 11/3/2010م؛ إسماعيل حسابو، "مذكرة سلمت لمفوضية الانتخابات: المعارضة تشكو من تجاوزات وتطالب بإعادة عمليات التسجيل"، صحيفة الصحافة، 10/11/2009م.

(3) مضوي محمد الخليفة، "في مؤتمر صحفي لأحزاب جوبا بدار الحركة"، صحيفة أخبار اليوم، 29/11/2009م.

للانتخابات، فضلاً عن عدم توفر المراكز المتنقلة التي تمكن المواطنين من تسجيل أسمائهم في أماكن إقامتهم، وفي بعض الحالات تمّ التسجيل في بيوت أعضاء المؤتمر الوطني كما حدث في منطقة الجاموس بولاية الجزيرة[1]، وفي ولاية كسلا قال رئيس اللجنة الإستراتيجية للانتخابات بالحركة الشعبية، جوزيف دينق إنكاو: "إن عددًا من المراكز بمحلية همشكوريب تمَّ نقلها لمنزل المعتمد، وتحول [المعتمد] بنفسه لأحد المسجلين، وبعد أن يقوم بتسجيل كل فرد، يقوم باستلام الورقة التي تُعطى لمن أكمل تسجيله! ويرى إنكاو أن ما يتم في همشكوريب هو امتداد لمسلسل التزوير الذي مُورس من قَبْل في التعداد"[2].

وكان الاعتراض الثالث يتبلور في اعتماد شهادات السكن الصادرة عن اللجان الشعبية بدلاً عن الأوراق الثبوتية في بعض المناطق الحضرية، الأمر الذي أفضى إلى تسجيل بعض الناخبين الذين لم تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها قانونًا، مثل المؤهل العُمري، والإقامة لثلاثة أشهر بوصفها حدًّا أدنى. والشاهد في تلك الحالة التي ذُكرت عن الدائرة 83 الشجرة؛ حيث سجلت لجنة مركز الرميلة رقم (1 و2) خمسة عشر ناخبًا من خلوة الشيخ التوم بدون أوراق ثبوتية؛ لأن ضابط المركز اكتفى بتحليفهم اليمين على أنهم مقيمون في المنطقة، وبالغو السن القانونية، رافضًا قبول أي اعتراض على ذلك الإجراء، بحجة أن الطلاب المتقدمين للتسجيل هم "حفظة قرآن، ومتدينون، وحلفوا على المصحف"[3].

وانتقد الاعتراض الرابع استلام بعض القوات النظامية، واللجان الشعبية،

---

(1) الأمين العام للجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي إلى رئيس المفوضية القومية للانتخابات، "الموضوع: مذكرة حول خروقات وتجاوزات التسجيل"، التاريخ 19/12/2009م، الموقع الإلكتروني لحزب الأمة القومي (http://www.umma.org/umma)، استشارة: 5/5/2010م؛ عثمان إبراهيم عثمان، "المفوضيّة الوطنية للانتخابات... فاقد الشيء لا يعطيه"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 11/3/2010م.

(2) صالح عمار، "مركز معتمد همشكوريب مركز لتسجيل الناخبين"، الموقع الإلكتروني كسلا الوريفة، (http://www.kassalaland.net)، استشارة: 16/5/2010م؛ آدم أبكر علي، "فشل أو نجاح التسجيل يعكس صورة الانتخابات القادمة"، صحيفة أجراس الحرية، 11/11/2009م.

(3) لمزيد من التفصيل انظر: كمال الجزولي، "السبت من الروزنامة"، صحيفة الأخبار، 9/11/2009م.

والناشطين في حزب المؤتمر الوطني لإشعارات التسجيل من الناخبين، علمًا بأن هذا الإجراء يقدح في نزاهة العملية الانتخابية؛ لأن الإشعار مستند رسمي يجب أن يحتفظ به الناخب ليثبت حقه في التسجيل أمام جهات الاختصاص، ولا يجوز أن يُستخدم كارت ضغط لتوجيه مسار العملية الانتخابية"[1]. وعلَّق على هذا الإجراء جيمس كوك، وزير التجارة الخارجية، واصفًا "ظاهرة تسجيل المعلومات من إشعارات المواطنين، أو سحب هذه الإشعارات"، بأنها ظاهرة تهدد "نزاهة الانتخابات"، وتُعَدُّ "تزويرًا واضحًا"، في الوقت الذي تأمل فيه القُوى السياسية المعارضة بقيام انتخابات حرة ونزيهة، تُسهم في تداول السلطة السلمي، وتُؤسس للتغيير الذي ينشده الساعون لقيام "سودان جديد"، يسع الجميع، ويضمن لهم حقوق مواطنة متساوية في السلطة والثروة"[2].

وارتبط الاعتراض الخامس بالمفارقات التي حصلت في بعض دوائر جنوب كردفان؛ حيث فاق عدد المسجلين عدد السكان المؤهلين للانتخاب؛ إذ بلغ العدد الكلي للسكان فوق سن الثامنة عشر عامًا 703202 ناخبًا، بينما بلغ عدد المسجلين 732641 ناخبًا، أي بزيادة 29439 ناخب، تُقدر نسبتُهم بـ 107٪[3]. ولا عجب أن هذا الفارق الكبير بين عدد السكان والناخبين المسجلين قد أثار بعض الاعتراضات التي تطعن في شرعية التعداد السكاني، وتشكك في مصداقية السجل الانتخابي للولاية المعنية. لكن الطريف في الأمر أن القُوى السياسية لم تُثِر هذه القضية بشأن بعض ولايات جنوب السُّودان التي تجاوز فيها عدد الناخبين المسجلين عدد الناخبين الذين تربو أعمارهم على سن الثامنة عشرة عامًا حسب ما جاء في الإحصاء السكاني الذي أُجرته مفوضيّة الإحصاء والتقويم التابعة لحكومة جنوب السُّودان. والجدول أدناه يوضح النسب المئوية للناخبين المسجلين مقابل الناخبين المؤهلين الذين أشارت إليهم نتائج الإحصاء السكاني الخامس التي أجرته المفوضيّة في إبريل/ نيسان 2008م.

(1) الأمين العام للجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي إلى رئيس المفوضية القومية للانتخابات، "الموضوع: مذكرة حول خروقات وتجاوزات التسجيل"، عثمان إبراهيم عثمان، "المفوضيّة الوطنية للانتخابات... فاقد الشيء لا يعطيه"؛ انظر تعليق بشير آدم رحمة، "مليون نسمة أدمجوا أسماءهم في السجل الانتخابي"، صحيفة الرأي العام، العدد 42147، 5/12/2009م؛

(2) "وفود من قيادات الحركة الشعبية والوزراء برئاسة كوك وعرمان"، صحيفة أخبار اليوم، 5/12/1430هـ.

(3) لمزيد من التفصيل انظر: التقرير الأولي للانتخابات العامة 2010م، ص 200.

جدول رقم (12): عدد السكان والناخبين المؤهلين والناخبين المسجلين

الرقم	الولاية	التعداد السكاني الخامس		نسبة المسجلين المؤهلين	
		السكان	ناخبون مؤهلون	ناخبون مسجلون	٪
1	الوحدة	585801	292900	522196	٪178
2	واراب	972928	486464	669053	٪137
3	شمال بحر الغزال	720898	360449	451789	٪125
4	غرب بحر الغزال	333431	166715	249848	٪150
5	البحيرات	695730	347865	386621	٪111
6	غرب الاستوائية	619029	309514	322801	٪104

المصدر: التقرير الأولي للانتخابات العامة 2010م، ص 200-201

وجاء الاعتراض السادس في شكل مرافعة باسم السُّودانيين المقيمين في الخارج ودول المهجر، تنطلق حيثياتها من بداية التسجيل المتأخرة، وعدم تناسب توزيع المراكز مع أماكن إقامة المهاجرين السُّودانيين، ثم تكليف بعض موظفي السفارات للقيام بعملية التسجيل، فضلاً عن عدم تسجيل اللاجئين السُّودانيين بحجة أنهم لا يحملون جوازات سفر سودانية[1]. ومن ضمن الجهات التي قدمت اعتراضًا في هذا الشأن ملتقى أيوا (Aiwa) لدعم التحول الديمقراطي والسلام والوحدة الوطنية في السُّودان، والذي طالب بزيادة عدد المراكز في الولايات المتحدة الأميركية، وطالب باعتماد أوراق اللاجئين السُّودانيين الذين لا يحملون جوازات سودانية سارية المفعول. وقدم أيضًا مجلس الجالية السُّودانية بكاليغاري (Calgary) بكندا التماسًا إلى المفوضيّة القومية للانتخابات، لزيادة عدد المراكز بكندا، علمًا بأن مركز التسجيل الوحيد يوجد في أونتاريو (Ontario)، في وقت أن ثِقَل المهاجرين السُّودانيين يوجد بولاية ألبرتا (Alberta)، وأن المسافة بين المركزين تقدر بثماني ساعات بالسفر جوًا. وكذا الحال بالنسبة للقارة الأوروبية التي يوجد فيها مركزان فقط، أحدهما في لندن (إنجلترا) والآخر في بروكسل (بلجيكا)، ولا يوجد مركز في أستراليا التي يُقدَّر عدد السُّودانيين

(1) الأمين العام للجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي إلى رئيس مفوضية الانتخابات، "الموضوع: مذكرة حول خروقات وتجاوزات التسجيل"؛ عثمان إبراهيم عثمان، "المفوضيّة الوطنية للانتخابات... فاقد الشيء لا يعطيه"، مصدر سابق.

بها بأكثر من جنوب إفريقيا التي فتحت فيها المفوضيّة ثلاثة مراكز[1]. وأمّن تحالف القُوى الوطنية المعارض بالخارج ودول المهجر على الاعتراضات المذكورة أعلاه، منتقدًا بشدةٍ ربط التسجيل بشرط الإقامة، بحجة أن بعض الدول، مثل مصر وليبيا، يقيم السُّودانيون فيها بموجب اتفاقيات مشتركة، فضلاً عن أن معظم اللاجئين في أميركا الشمالية وأوروبا يقيمون بموجب وثائق مؤقتة لحين البت في الطلبات المقدمة للجوء، وعليه اقترح على المفوضيّة القومية للانتخابات أن يتمَّ التسجيل في الخارج عبر أية وثيقة سودانية رسمية، سواء كانت جوازًا، أو جنسية، أو شهادة ميلاد، وكذا الحال بالنسبة للنازحين في دول الجوار[2].

ويتجلى الاعتراض السابع في احتجاج القُوى السياسية على المراكز الموازية التي أنشأها حزب المؤتمر الوطني لحصر المسجلين تحت قوائم أطلق عليها "دفاتر الولاء"[3]، والتي حسبها بعض المعارضين من الإجراءات المضللة للناخبين السُّودانيين الذين لم تكن لهم خبرة كافية بالإجراءات الانتخابية منذ فترة تُقدَّر بأكثر من عقدين من الزمان. ونستأنس في هذا الشأن بالشهادة التي أدلى بها الناخب حسام الدين بدوي، (الدروشاب)؛ إذ يقول:

> وفي مركز الدروشاب، وبعد خروج الناخب من غرفة التسجيل، يقابله أشخاص يدعونه لاصطحابهم لمكتب بجوار مقرّ التسجيل بدعوى إكمال عملية التسجيل. الملاحظة الأساسية أن هذه الظاهرة تكررت في جميع المراكز؛ حيث يوجد أولئك الأشخاص في تلك المراكز، ويقومون باصطحاب الناخبين لمقرات وأماكن لإكمال التسجيل حسب قولهم. وبوصفي من الأشخاص الذين قاموا بالتسجيل في ذلك المركز، وبعد إكمال إجراءاتي طلب مني أحد الأشخاص إعطاءه إشعار التسجيل، بحجة أن عملية التسجيل لم تكتمل بعد، وعند استفساري عن طبيعة الإجراء المتبقي والجهة التي يمثلها ذلك الشخص رفض الإدلاء بأية تفاصيل، واكتفى فقط بتوجيهي للدخول لمكتب يفتح في مواجهة مقر التسجيل. وفي داخل ذلك المكتب يصطف عدد من الطاولات التي يجلس عليها أشخاص وأمامهم أوراق يتمّ فيها تدوين البيانات المسجلة في البطاقة، بما في ذلك رقمه الانتخابي، وهو ما يجعل الأمر بمثابة عملية

(1) عادل حسون، "مراكز التسجيل بالخارج: كثافة السُّودانيين أم دواعي السياسة"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 16/11/2009م؛ مضوي محمد الخليفة، "في مؤتمر صحفي لأحزاب جوبا بدار الحركة"، أخبار اليوم، 29/11/2009م.

(2) عبد الرحمن العاجب، "تسجيل السُّودانيين بالخارج رحلة الظنون والطعون"، صحيفة السُّوداني، 5/12/2009م.

(3) كمال الصادق، "دارفور خارج الانتخابات"، صحيفة أجراس الحرية، 11/11/2009م.

تسجيل ثانية، ويحمل بعضهم إشعار التسجيل لعدد من الأشخاص الذين أكملوا تسجيلهم. وبعد دخولي طلب أحد الأشخاص الموجودين داخل هذا المكتب تسليم إشعار تسجيلي، وهو ما أدى لنشوب جدل بيني وبينه، وهو ما دفع أحد أعضاء اللجان الشعبية الموجودين للتدخل والقول: إن هؤلاء الأشخاص يقومون بحصر المواطنين الذين قاموا بالتسجيل. هذا الأمر بدا غير مقنع بالنسبة لي، لاسيما أن دور أعضاء اللجان الشعبية في التسجيل يتمثل في إخراج شهادات السكن، وهو ما أوضحته لأولئك الأشخاص، وعدنا للجدل مجدداً، وحينها قال لي أحد الحاضرين: "اسمع يا أخينا أنت ما حريص على حقك!"، وحقيقة هذا السؤال دفعني للتفكير مجدداً وملياً حول الحق الذي أهدرته، أو لا أرغب في الحفاظ عليه؛ حيث إنني لم أكن أعلم أن لي حقوقاً أخرى غير التسجيل في كشوفات المفوضية، وإعطائي إشعار التسجيل؛ ولذلك كان السؤال المنطقي الذي واجهته به: "طيب ما هو الحق الذي أهدرته بعدم تسجيل اسمي في الكشف الثاني؟"، ووقتها هزّ الرجل كتفه، وقال لي: "على العموم أعطيتك النصيحة وأنت اخترت خيارك بعدم التسجيل في الكشف الثاني"، وحتى خروجي فإن أولئك الأشخاص لم يحددوا لي بالضبط الجهة صاحبة التسجيل الثاني، ربما أستطيع أن أخمنها من واقع الرابط بين حزب سياسي معين واللجان الشعبية، والإمكانات المالية التي تجعلهم يؤجرون الدور والمقرات أمام مراكز التسجيل، "تعرفهم بسيماهم وصرفهم لأموالهم"، خرجت من المركز وأنا أسأل نفسي: "كم من الناس انطلى عليهم هذا الأمر، وسلّموا بياناتهم وأرقامهم الانتخابية لهذه المجموعة المجهولة التي تخدع الناس بقولها: إن هناك تسجيلا ثانيا للناخبين"؛ ولذلك أقول للناخبين الذين سيقومون بتسجيل أسمائهم لاحقاً من خلال التجربة العملية: "إن إجراءات تسجيل الناخبين في السجل الانتخابي تكتمل بمجرد منحك إشارة التسجيل التي تحتوي على بياناتك ورقمك الانتخابي، ولا يوجد أي تسجيل ثان، وتجنّب الوقوع في حبائل أية ادعاءات أخرى بأن هناك تسجيلاً ثانياً، واحتفظ بإشارتك وبياناتك لديك حتى لا يُساء استخدامها"[1].

ويجسد الاعتراض، أو الملاحظة الثامنة، ضعف الحملة الإعلامية الخاصة بالإعلام عن أماكن مراكز التسجيل وأوقات العمل فيها؛ حيث اتصل عدد من المواطنين ببعض الصُحف السيارة مستفسرين عن مواقع مراكز التسجيل في دوائرهم الانتخابية. وقد رصد فريق صحيفة السُوداني المكون من عبد الرحمن العاجب وقسم ود الحاج، وحسان الدين البدوي، وخالد أحمد، تكرار هذه الظاهرة في أكثر من دائرة انتخابية[2]. وعلّق الرائد شرطة (م) حسين الطيب يس في حديث لـ(السُوداني) على هذه الظاهرة، وشنّ "هجوماً عنيفاً على المفوضية القومية للانتخابات لعدم قيامها بالدور الكامل تجاه المواطن، وتوجيهه لأماكن مراكز التسجيل حتى يتمكن

(1) حسام الدين بدوي، "وقائع تسجيل صحفي في السجل الانتخابي"، صحيفة السُوداني، 4/11/2009م..

(2) "تقرير فريق السُوداني: لليوم الرابع عقبات تواجه التسجيل"، صحيفة السُوداني، 2009/11/5م.

من تقييد اسمه في كشوفات التسجيل"، وأوضح إلى الفريق الصحافي لصحيفة السُّوداني أنه "يسكن في حي الطائف، وإلى الآن لم يتمكن من معرفة أقرب مركز للتسجيل بالنسبة له، وأشار إلى أنه ظل يبحث طيلة الأيام الثلاثة الماضية من بدء عملية السجل عن مركز للتسجيل، وأوضح أن كل من ظل يسأله إذا كان قد سجَّل اسمه يجيب عليه بـ"لا"، وقال: هذا دليل على ضعف الإعلام لدى المواطن من قبل المفوضيّة. وناشد القُوى السياسية والمفوضيّة القومية والأجهزة الإعلامية العمل على توعية المواطنين وإرشادهم، وتوجيههم إلى أماكن التسجيل، كل حسب مكانه"[1].

ويعضّد هذه الشهادة الصحافية قول الدكتور حسن بشير محمد نور الذي كتب مقالاً صحافياً، بعنوان "من الذي اختطف مراكز التسجيل؟" جاء فيه: أن "معظم سكان العاصمة بمن فيهم من أساتذة الجامعات والعاملين بها يجهلون مواقع مراكز التسجيل الخاصة بهم. على الأقل هذا ما توصلت إليه باستطلاعي لعدد كبير من الناس في العمل والسكن، وبالاعتماد على بعض التقارير الصحفية مثل ما جاء "**بالصحافة**" الغرّاء بتاريخ 2 نوفمبر/تشرين الثاني للصحفي الواضح الرؤية القذافي عبد المطلب، كذلك من شكاوى المواطنين، ومن التلفونات المستفسرة والمقارنة للأحوال. بسؤالي لعدد من الأشخاص في مجمعين سكنيين يضمان أكثر من مائة شقة سكنية لأساتذة جامعات (أكثر من ستين شقة بالمجمعين)، وعدد من شاغلي الوظائف القيادية بوزارة الزراعة وغيرهم أجابوا بأنهم لا يعرفون أين يقع مركز التسجيل الخاصّ بمربعهم الكائن بالمعمورة (أركويت مربع 71). الحال نفسها بجامعة النيلين؛ فقد سألت أساتذة من الخرطوم والحاج يوسف وأم درمان عن مواقع مراكز التسجيل الخاصة بسكنهم فلم يستطع أي منهم تحديد الموقع الذي من المفترض أن يسجل به"[2].

وارتبطت بقية الاعتراضات بعجز المفوضيّة ولجانها الولائية العليا عن نشر السجل الانتخابي الأولي في مراكز التسجيل، لتمكين الناخبين من مراجعته، وتقديم الاعتراضات اللازمة بشأن الذين سجلوا أسماءهم دون استيفاء شروط الأهلية، أو الذين سقطت أسماؤهم من السجل بالرغم من أنهم يحملون إشعارات التسجيل التي حصلوا عليها من مراكز التسجيل التابعين لها، أو الذين حصلت أخطاء مطبعية بشأن بياناتهم الشخصية[3]. ويبدو أن المفوضيّة لم تتمكن من نشر السجلات حسب

---

(1) خالد أحمد ونبيل سليم، "تقرير: مفوضية الانتخابات اعدلي"، صحيفة السُّوداني، 4/11/2009م.

(2) حسن بشير محمد نور، "من الذي خطف مراكز التسجيل؟"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 5/11/2009م، 10/11/2009م، لمزيد من التفصيل انظر: خالد أحمد، "سابع يوم تسجيل... شبهات وتزوير"، صحيفة السُّوداني، 8/11/2009م؛

(3) "ملاحظات عامة عن فترة التمديد لعملية التسجيل، وإجراءات النشر الأولي، والاعتراضات على بيانات الناخبين"، **المنبر السُّوداني لمنظمات المجتمع المدني**، 25 ديسمبر/كانون الأول 2009م، موقع المنبر العام لمنظمات المجتمع المدني، (http://shamsnetwork.blogspot.com)، استشارة: 5/1/2010م. يتكون المنبر السُّوداني لمنظمات المجتمع المدني من: مركز

التاريخ المعلن في العاشر من ديسمبر/كانون الأول 2009م؛ لذا فقد نُشرت عدة اعتراضات في هذا الشأن، ونذكر منها ما جاء في المؤتمر الصحافي الذي عقده السيد بيرق أدروب مصطفى، رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، بولاية كسلا؛ حيث انتقد تأخر نشر الكشوفات الأوليّة في كلّ مراكز الولاية، واحتجّ بأن هذا الإجراء يُعدُّ مخالفة صريحة للمادة 23/ج من قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، والتي تنصُّ على: "إتاحة السجل الانتخابي للجميع لمراجعة تفاصيل الناخبين، والاعتراض على التسجيل"، وأن حزبهم قد خاطب المفوضيّة في هذا الشأن ولم يحصل على رد شاف؛ إلا أن السيد عوض طه، كبير ضباط الانتخابات باللجنة العليا للانتخابات بولاية كسلا، قد صرح لصحيفة **التيار** بأن عملية تأجيل نشر السجل الانتخابي الأولي للولاية تُعزى لضخامة الكشوفات، وأن لوحات الإعلانات المتوفرة بالمراكز لا يمكن أن تستوعبها[1]. وقد أصدر الحزب الشيوعي السُّوداني بيانًا في هذا الشأن، جاء في إحدى فقراته:

حتى تاريخ هذا البيان لم تصدر المفوضيّة الكشوفات الأولية، وبالتالي لم تتمكن القُوى السياسية جميعها، وكذلك كلّ الناخبين المسجلين من الحصول على السجل المبدئي، لتقديم الطعون والاعتراضات على بيانات السجل، ولما كانت الطعون والاعتراضات على بيانات السجل من المراحل المفصلية في حملة العملية الانتخابية، ولما كان عدم نشر السجل المبدئي حتى الآن يمثل خرقًا واضحًا للقانون وللقواعد الصادرة من المفوضيّة، ولما لم يتم تعديل فترة الطعون المحددة وارتباط ذلك بنشر الكشوفات الأولية؛ فإن كل ذلك ينذر باستمرار عمليات التزوير في السجل، ويمثل مرحلة من مراحل التزوير، فإننا ندق ناقوس الخطر، ونحذر من مغبة السير في طريق مخالفة قانون الانتخابات، ونحذر من نتائج ذلك على سير عملية الانتخابات جميعها[2].

الألق للخدمات الصحفية، وجمعية التعايش والتنمية، ومركز الجندر للتدريس والبحوث، ومركز الشرق للثقافة والعون القانوني، وجمعية التعايش والتنمية، وجمعية البيئيين، ومركز المستقبل- مبادرة المجموعة السُّودانية لمراقبة الانتخابات، والمركز السُّوداني لثقافة السلام، والفعل الثقافي، وجمعية جسر السلام، وجماعة الفيلم السُّوداني، ومنظمة المعلم قبل الجميع (علم)، ومجموعة متعاونات، ومركز أندونا التعليمي، ومركز الدراسات السُّودانية، ومجموعة المبادرات النسائية، ومنبر القانونيات، والمركز السُّوداني للحقوق النقابية وحقوق الإنسان. وهذه جمعيات منظمات معارضة للحزب الحاكم، وبعضها ذو توجهات يسارية.

(1) حامد إبراهيم، "الاتحادي الديمقراطي الأصل بكسلا يرصد مخالفات في عملية نشر كشوفات الناخبين"، صحيفة التيار، 15/12/2009م.

(2) "بيان إلى جماهير الشعب السُّودان"، الحزب الشيوعي السُّوداني بالعاصمة القومية، 11/12/2009م.

ويبـدو أن لجـان الانتخابـات العليـا في معظم أنحاء السُّـودان قد واجهت عددًا من المشـكلات الفنية التي حالت دون نشـر السـجلات الأولية في الميعاد المضروب لها؛ ومن ثَمَّ آثرت تسليم الأحزاب السياسية كشوفات إلكترونية مدمجة تحوي أسماء الناخبين المسـجلين؛ إلا أن هذا الإجراء أسـهم في إحداث أخطاء كثيرة في السـجل الانتخابـي، فمثـلاً يُذكـر أن كشـف قريـة اللعوتة بولاية الجزيرة قد نُشـر في السـجل الانتخابـي لمركـز الحـارة 13 الثـورة أم درمـان، ولايـة الخرطوم[1]، وأن كشـف حي الميرغني بكسلا قد نُشر في السجل التابع لحلفا الجديدة[2]، فضلاً عن وجود أسماء مكررة، وأسـماء لم تسـتوف الشـروط القانونية في بعض الكشـوفات. وقد برزت هذه الإشـكالية بصـورة واضحـة في مرحلة الاقتراع، ونستشـهد في هـذا المضمار بالطعن الـذي قدمـه يوسـف آدم بشـر المحامـي عـن موكلـه الصـادق علـى حسـن المحامي (المرشـح المسـتقل للدائـرة الثانيـة أم درمـان برمـز العنقريب) إلى رئيـس المفوضيّة القوميـة للانتخابـات؛ حيـث التمـس مـن المفوضيّـة إيقـاف عمليـة الاقتـراع بالدائرة المذكورة، وذلك استنادًا إلى الوقائع المتمثلة في أن السجل الانتخابي الذي استلمه مرشح الدائرة، الصادق على حسن المحامي، من المفوضيّة القومية للانتخابات يحوي 41116 ناخبًا مسجلاً، بينما يحوي السجل الصادر من اللجنة العليا للانتخابات بولاية الخرطـوم، والـذي تمـت بموجبه إجراءات الاقتراع، 43944 ناخبًا، أي أن الفارق بين السـجلين يقدر بـ 2828 ناخبًا؛ وذلك مما دفع الأسـتاذ يوسـف آدم بشـر إلى اتهام جهات الاختصاص بتزوير السجل الانتخابي للدائرة الثانية أم درمان، وبموجب ذلك نادى بإلغاء الاقتراع في الدائرة المذكورة[3].

---

(1) الأمين العام للجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي إلى رئيس مفوضية الانتخابات، "الموضوع: مذكرة حول خروقات وتجاوزات التسجيل"؛ عثمان إبراهيم عثمان، "المفوضيّة الوطنية للانتخابات... فاقد الشيء لا يعطيه".

(2) حامد إبراهيم، "الاتحادي الديمقراطي الأصل بكسلا يرصد مخالفات في عملية نشر كشوفات الناخبين"، صحيفة التيار، 15/12/2009م.

(3) لمزيد من التفصيل، انظر الالتماس المقدم من يوسف آدم بشر إلى رئيس المفوضيّة القومية للانتخابات، "الموضوع: طلب إيقاف الاقتراع الخاص بالدائرة الثانية – أم درمان وسط: وتكوين لجنة للتحقيق في دبلجة وتزوير السجل الانتخابي للدائرة"، 11/4/2010م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 12/4/2010م؛ الصادق حسن علي المحامي، "بيان للرأي العام حول تزوير السجل الانتخابي للدائرة الثانية أم درمان وسط، وعدم نزاهة المفوضيّة"، التاريخ 21/4/2010م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 22/4/2010م.

دُفوع المفوضيّة القومية للانتخابات

وصل معظم الطعون والاعتراضات المذكورة أعلاه إلى طرف المفوضيّة القومية للانتخابات عبر وسائط مختلفة، شملت المذكرات التي أصدرها بعض القُوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى رئيس المفوضيّة وأعضائها، والأسئلة التي طرحها بعض الصحافيين في حواراتهم التي أجرَوْها مع أعضاء المفوضيّة القومية للانتخابات، فضلاً عن الاعتراضات التي قدمها بعض المواطنين بشأن ترسيم حدود الدوائر الجغرافية، أو إجراءات إدراج أسمائهم في السجل الانتخابي.

بالنسبة للطعون الخاصة بترسيم حدود الدوائر الجغرافية، أوضحنا من قبل أن المفوضيّة القومية للانتخابات قد نظرت في حوالي 881 طعنًا، قبلت 504 منها، ورفضت البقية التي لم تستوفِ المسوغات القانونية والموضوعية اللازمة. ويعتقد أعضاء المفوضيّة أنهم بذلك قد حققوا إنجازًا، بدليل أن عدد الطعون المستأنفة إلى الجهات القضائية لم يتجاوز ثمانية وخمسين طعنًا، قبلت منها ثلاثة طعون، ورفضت البقية. وحجتهم في ذلك أن لا تُربط عملية ترسيم حدود الدوائر الجغرافية بنتائج التعداد السكاني المتنازع حولها؛ لأن إشكاليات التعداد السكاني تقع خارج نطاق اختصاص المفوضيّة القومية للانتخابات؛ ومن ثَمَّ يجب أن يُقوَّم أداؤهم في ضوء نتائج التعداد السكاني الخامس التي أجازتها مؤسسة رئاسة الجمهورية، وأسست مفردات العمل الميداني عليها.

فيما يخصّ الاعتراض بتسجيل المفوضيّة القومية للانتخابات لمنسوبي القوات النظامية في مناطق عملهم، جاء ردُّ المفوضيّة على لسان الفريق الهادي محمد أحمد، رئيس دائرة السجل الانتخابي بالمفوضيّة، والذي علّق بقوله: إنهم لم يتقيدوا "بقانون الانتخابات في شرط الإقامة القَبليَّة للناخب لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر بالدائرة المعنية للقوات النظامية، وعزا الأمر لكون القوات خُصِّص جزءٌ منها لحماية الانتخابات نفسها، ولن تبارح أماكنها حتى نهاية العملية، بجانب وجود معسكرات دائمة بالعاصمة كان يتم التسجيل فيها سابقًا، فضلاً عن الثكنات المخصصة للقوات (قشلاق) بمدن العاصمة"، وأوضح "أن المفوضيّة تعاملت مع الأمر كذلك لحماية حقوق القوات الدُّستورية"، وذلك قياسًا على معاملتها للرعاة الذين لا ينطبق عليهم هذا القانون، ولا يُشترط فيهم [شرط] الإقامة"[1]. وفي حوار مع صحيفة الشرق الأوسط أمَّن البروفيسور

(1) "مليون نسمة أدرجوا أسماءهم في السجل الانتخابي"، صحيفة الرأي العام، العدد 42147، 5/12/2009م.

عبد الله أحمد عبد الله، نائب رئيس المفوضيّة، على إفادة الفريق الهادي محمد أحمد، وأوضح أن بعض مقار العمل تحول إلى ثكنات للقوات النظامية بعد الهجوم على مدينة أم درمان عام 2008م، وبذلك أصبح "مكان العمل هو محل الإقامة للقوات النظامية في الخرطوم، وهذا ما لا يريد قادة الأحزاب فهمه. نحن سجلناهم في الدائرة الجغرافية المقيمين فيها، صحيح سجلناهم في مواقع العمل، ولكن مواقع العمل هي مواقع السكن"[1]. أما من حيث الوضع القانوني للجهة التي أصدرت المنشور، فيؤكد رئيس المفوضيّة، في رده على مذكرة الأحزاب، أن "الأمين العام للمفوضية يقوم بتنفيذ قرارات المفوضيّة، ولا تصدر منه المنشورات بصفته الفردية أو الشخصية. فهو التنفيذي الأول، ويعمل بمقتضى قرارات وتوجيهات المفوضيّة. ونؤكّد أن لا الأمين العام للمفوضيَّة، ولا حتى الأعضاء المفوضين يملك أي منهم صلاحيات ذاتية، ويعمل الجميع بمقتضى قرارات وتوجيهات المفوضيّة، والتي تُتخذ القرارات فيها بالإجماع، أو الأغلبية"[2]. وبذلك أكّدت المفوضيّة القومية للانتخابات سلامة الإجراء الإداري الخاص بالمنشور الذي يقضي بتسجيل منسوبي القوات النظامية في أماكن عملهم، وبرَّأت ساحة الأمين العام من الإجراء الفردي الذي نسبته إليه بعض القوي السياسية، أو التصرف الإداري خارج نطاق اختصاصاته الوظيفية.

أما بالنسبة لدور الإعلام المصاحب لفترة التسجيل فيعترف البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله بوجود بعض القصور، ويقول: "شأننا شأن أي بشر، هناك احتجاجات بأن بعض المواطنين لم يعرفوا أماكن التسجيل خاصة في ولاية الخرطوم؛ لأن الإعلام لم يكن كافيًا فيها؛ مما اضطرنا لتمديد أيام التسجيل لـ7 أيام أخرى لتعويض الناس. ولم يكن الأمر كذلك في الأقاليم. وهذه مسؤولية لجان الانتخابات العليا في الولايات، وليست مسؤوليتنا نحن. ونعتقد أن اللجنة الانتخابية العليا في ولاية الخرطوم قَصَّرت في هذا المجال"[3]. بَيْد أن الدكتور جلال محمد أحمد لا ينفي مسؤولية المفوضيّة القومية تجاه تفعيل العمل الإعلامي المصاحب للتسجيل؛ لأنه يقرّ بأن المفوضيّة قد أسندت عملية الإعلام بالتسجيل إلى بعض المنظمات العاملة في الخرطوم والولايات،

(1) حوار مع البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله أجراه عيدروس عبد العزيز، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11441، 26/3/2010م.

(2) أبيل ألير، "ردّ المفوضيّة القومية على مذكرة القُوى السياسية والمرشحين الصادرة في 3 مارس/آذار 2010م"، م ق أ، 1/أ/1، 10/3/2010م، الخرطوم: المفوضية القومية للانتخابات.

(3) حوار مع البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله أجراه عيدروس عبد العزيز، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11441، 26/3/2010م.

ويذكر منها منظمة فوكس (Focus)، ومنظمة الأصدقاء للسلام والتنمية، ومنظمة هيلا هُب في ولاية الخرطوم؛ ومنظمة الأبيض الطوعية، ومنظمة شبكة الشباب الإفريقي في ولاية شمال كردفان؛ ومنظمة التراث والثقافة، ومنظمة العكوش للسلام والتنمية، ومنظمة جبل مرة في ولاية شمال دارفور؛ ومركز السلام والتنمية بجامعة زالنجي؛ إلا أن عطاء هذه المنظمات التثقيفية يبدو أنه كان عطاءً محدودًا، ولم يرقَ إلى مستوى المبادرة الإعلامية التي كان يتوقعها الشارع السُّوداني الذي لم يكن مدركًا، أو كان متجاهلاً، لأهمية عملية التسجيل والنتائج المترتبة عليها"[1]. ومقصد هذه الاقتباسات يقودنا إلى القول بأن التضارب الوارد في تصريحات أعضاء المفوضيّة القومية للانتخابات يدُلّ على أن القصور الإعلامي كان واحدًا من المشكلات التي واجهت إجراءات التسجيل، وأثَّرت سلبًا في مخرجاتها المتوقعة.

تجاهلت المفوضيّة القومية للانتخابات أيضًا الطعن المرتبط باستلام بعض الجهات السياسية والنظامية لإشعارات التسجيل من الناخبين، واعتبرته إجراءً عقيمًا، ليس له أي تأثير على مسار العملية الانتخابية، وذلك حسب تعليق الفريق الهادي محمد أحمد، الذي أوضح "أن الإشعار تنتهي مهمته عقب نشر الكشوفات الأولية للناخبين، باعتبار أن البطاقة مستند من المفوضيّة تقدمه للمواطن حال سقوط اسمه من كشف الناخبين". وأضاف: إن فكرة الإشعار جاءت لتجنيب العملية الأغراض السياسية للأحزاب، التي كانت تتم في السابق بدفع الأحزاب المواطنين في بعض الدوائر التي يشعرون فيها بالضعف متعللين بسقوط أسمائهم دون أن يسجلوا أصلاً من قبل لزيادة ثقلهم فيها". ومن وجهة نظره أن "جمع الإشعار لا يتعدى كونه عبئًا إداريًا غير مبرر على من يجمعه، [...]، وحتى في حال ضياعه من الشخص فإن المفوضيّة ترجع إلى كشوفات المراكز التي تمَّ فيها تقييد الفرد". وبهذه الكيفية الذاهلة عن مآرب الإجراء الأخر حاول الفريق الهادي محمد أحمد أن ينفي شبهة التأثير السياسي لعملية جمع إشعارات التسجيل، ولا يدين الإجراء كفعل سياسي يقدح في نزاهة الانتخابات[2].

ومن جانب آخر أفاضت المفوضيّة القومية للانتخابات في دفع الطعن الخاصّ بعدم نشر السجلات الأولية للمراجعة والتحقيق؛ وذلك بقولها: "إن سجل انتخابات

(1) عمار الضو، "أحزاب القضارف تتحالف لإنجاح التسجيل الانتخابي"، صحيفة الصحافة، العدد 5878، 5/11/2009م.

(2) "مليون نسمة أدرجوا أسماءهم في السجل الانتخابي"، صحيفة الرأي العام، العدد 42147، 5/12/2009م.

إبريل/ نيسان 2010م سجل مركَّب، فهو يشتمل على دوائر ولائية، ودوائر قومية، وقوائم نسبية؛ ثم إن التسجيل قد بلغ رقمًا كبيرًا؛ إذ سجّل لهذه الانتخابات أكثر من ستة عشر مليون سوداني، بما تجاوز ثلاثة أضعاف آخر سجل لانتخابات تعددية في السُّودان. طباعة هذا السجل في أوراق تتطلب أطنانًا من الورق والترحيل؛ لذلك اختارت المفوضيّة أن تعتمد الأسلوب الحديث [بنشر السجل الانتخابي] على الشبكة العنكبوتية، حتى يستطيع كل مَنْ شاء أن يحمله في جهازه، كما قامت المفوضيّة بطباعة السجل في أقراص مضغوطة ملّكتها للأحزاب وقُوى المجتمع المدني مجانًا. علاوة على ذلك قامت المفوضيّة بطبع سجل كلّ دائرة على الورق، ووزعتها على مراكز التسجيل بالدوائر الجغرافية. في رأينا أن ما قامت به المفوضيّة في مجال نشر السجلات إلكترونيًّا هو الأفضل"[1]. بالرغم من وجاهة هذا الرد من الناحية النظرية؛ إلا أننا نلحظ أنه يتعارض مع قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، والذي يوصي بنشر الكشوفات الأولية، وجعلها متاحة للاعتراض والمراجعة في فترة زمنية معينة. أما الزعم بنشر كشوفات الدوائر الجغرافية بمراكز التسجيل في صور ورقية فهو محلّ نظر؛ لأننا رأينا من قبل أن بعض لجان التسجيل العليا بالولايات قد تعللت بعدم القدرة على نشر السجلات في صور ورقية، فضلاً عن أن بعض السجلات المعتمدة كانت تعجّ بالأخطاء المطبعية، وأسماء بعض الناخبين غير المؤهلين قانونيًّا.

علّقت المفوضيّة القومية للانتخابات أيضًا على تسجيل الناخبين في الخارج، وأوضحت أن عملية التسجيل جَرَتْ في تسعة وعشرين قُطرًا، وذلك بناءً على الإحصاءات والبيانات المرتبطة بكثافة السُّودانيين في الدول المضيفة، وأشارت إلى أن التسجيل تمّ داخل السفارات والملحقيات المعنية بوصفها أرضًا سودانية، وأجرى التسجيل بعض موظفي السفارات والسُّودانيون المقيمون في الدولة المعينة، وذلك بمساعدة مشرفي الانتخابات الذين أوفدتهم المفوضيّة لهذا الغرض؛ إلا أن ردّ المفوضيّة أغفل الدعاوى المرتبطة بانتماءات العاملين في تلك السفارات، بوصفهم من كوادر المؤتمر الوطني، ولم تُعلّق أيضًا على وضعية اللاجئين وكيفية تسجيلهم، ومآل الأقطار ذات الثقل السُّوداني التي لم تجرِ فيها عمليات تسجيل. لكن هذه الملاحظات لا تمنعنا من القول بأن المفوضيّة القومية للانتخابات استجابت إلى بعض النداءات المطالبة بزيادة عدد مراكز التسجيل الخارجي، وفعلاً قد زاد عدد الأقطار التي فتحت فيها مراكز تسجيل من اثني عشر إلى تسعة وعشرين قُطرًا؛ إلا أن هذا الإجراء جاء

(1) أبيل ألير، "ردّ المفوضيّة القومية على مذكرة القُوى السياسية والمرشحين الصادرة في 3 مارس/آذار 2010م"، م ق أ، 1/أ/1، 10/3/2010م، الخرطوم: المفوضية القومية للانتخابات.

متأخرًا، ومثقلاً ببعض الشروط القانونية للتسجيل، والتي أفرزت حصيلة تسجيل لا تتناسب مع عدد السُّودانيين المقيمين بالخارج، والذين يُقدَّرون بمليوني ناخب.

خاتمة

في ضوء هذه الحيثيات نصل إلى أن القصور الذي شاب عملية التسجيل وإعداد السجل الانتخابي يمكن أن يُعزى إلى ثلاثة مصادر رئيسة، أولها: المفوضيّة القومية للانتخابات، ولجانها العليا في الولايات، والتي كان من المفترض أن تكون صمام أمان لضمان نزاهة العملية الانتخابية في مراحلها التحضيرية والتنفيذية؛ إلا أن أداءها اتسم في بعض الأحيان بقلة المهنية، والحياد الإداري في تنفيذ بعض الإجراءات المرتبطة بعملية التسجيل، فضلاً عن أن الجفوة السياسية قد اتسعت بين المفوضيّة القومية للانتخابات وبعض القُوى السياسية المعارضة، وانكمشت الثقة، حسب مذكرة تحالف القُوى الوطنية، نسبة لتراكم "الملاحظات السالبة والخروقات الموثقة التي تمت في مختلف مراحل العملية الانتخابية السابقة، دون أن تجد الإصلاح المطلوب والممكن، وذلك ابتداءً من مرحلة ترسيم الدوائر، مرورًا بالتسجيل، والترشيح، ثم ما يدور الآن في مرحلة الحملة الانتخابية"[1].

ويتمثل المصدر الثاني في الأحزاب السياسية، التي يُقدَّر عددها بثلاثة وثمانين حزبًا مسجلاً، ويوصف أداؤها السياسي بالضعف الفاحش؛ حيث كرَّست جهدها في رصد التجاوزات التي حدثت في مرحلة التسجيل، وتتبع عثرات حزب المؤتمر الوطني الحاكم، بدلاً من أن تكون عنصرًا فاعلاً في دعم عملية التسجيل، ومراقبة إجراءاتها، علمًا بأن القواعد الإجرائية للتسجيل كفلت لوكلاء الأحزاب السياسية حقَّ البقاء داخل مراكز التسجيل لمراقبة الإجراءات، والاطلاع على السجلات والتقارير اليومية، والتوقيع على السجلات الأولية؛ إلا أن الأحزاب السياسية لم تفلح في إنجاز هذه المهمة بالصورة المطلوبة، بل اكتفى معظم وكلائها بأخذ البيانات اليومية من موظف التسجيل المختصّ، وبذلك تنازلت طواعية عن حقّها المشروع في الرقابة والإشراف اللصيق على إجراءات إعداد السجل الانتخابي. فضلاً عن ذلك فإن قول الأحزاب السياسية بأن اللجان الشعبية لجان تابعة للمؤتمر الوطني قول غير مبرر؛ لأن اتفاقية السلام لعام 2005م، نصَّت على انتخاب مؤسسات الحكم المحلي التشريعية والخدمية بنهاية العام الثالث للاتفاقية بوصفها خطوة مهمة تجاه إحداث التحول الديمقراطي؛

(1) "مذكرة تحالف القُوى الوطنية إلى رئيس وأعضاء المفوضيّة القومية للانتخابات، 4 مارس/ آذار 2010م"، صحيفة الصحافة، العدد 5979، 6/3/2010م.

إلا أن الأحزاب السياسية أظهرت زهدًا واضحًا في تكوين المجالس المحلية، "بل إن هناك قيادات من الأحزاب انتخبتها الجماهير، وأجبرتها أحزابها على تقديم استقالتها، فكان من الطبيعي أن تؤول قيادة اللجان [المحلية] لأحزاب حكومة الوحدة الوطنية"[1]. إذًا تقاعس الأحزاب السياسية بهذه الصورة قد دفع المفوضيّة القومية للانتخابات إلى تحميلها طرفًا من وزر القصور الذي شاب عملية التسجيل[2]؛ لأنها حسب التقارير الصحافية قد أخفقت في حثّ الناخبين على التسجيل، ولم تقدم الرقابة المطلوبة في مراكز التسجيل التي شهدت غيابًا تامًّا لممثلي الأحزاب الذين تركوا الساحة خالية لحزب المؤتمر الوطني يسرح ويمرح حسب مزاجه السياسي وتأمين مصالحه القطاعية. فكان حزب المؤتمر الوطني الحزب الوحيد الذي تابع عملية التسجيل عن كثب، وشكّل لجانًا موازيةً لجمع بيانات الناخبين وتحليلها، فالأحزاب الأخرى عجزت أن تقوم بدور موازٍ لتسجيل عضويتها ورصد بياناتها؛ لأنها كانت تشكو من ضيق ذات اليد، وضعف المؤسسات التنظيمية؛ فعِوَضًا عن هذا الواقع لجأت إلى القدح في بعض ممارسة المؤتمر الوطني، التي وصفها الصحافي عثمان ميرغني بالشرعية؛ لأنها من وجهة نظره كانت إجراءات ضرورية لأي "حزب جاد ينوي فعلاً الانخراط في المسابقة السياسية" التي تستند في المقام الأول إلى إعداد سجلات الناخبين، وتحليلها تحليلاً رقميًّا، يُسهم في توجيه مسارات الحملات الانتخابية، وتقديم القراءات الأولية بشأن النتائج المتوقعة من فرز الكسب الانتخابي لكل حزب سياسي[3].

أما المصدر الثالث الذي ساهم بجُعْلٍ مُقَدَّرٍ في القُصور الذي شاب عملية التسجيل فهو الناخب السُّوداني، الذي لا يملك وعيًا انتخابيًّا كافيًا، يؤهله للحفاظ على حقوقه الدُّستورية، بل لاحظ المراقبون الصحافيون أنه كان يعيش في حالة ذهول عن مقاصد العملية الانتخابية، وأبلغ تصوير في هذا الشأن هو قول الأستاذ محجوب عروة الذي لاحظ "عزوف عدد كبير من المواطنين عن التسجيل الفردي"، وعزا ذلك "لمواقف سياسية من الأحزاب جميعًا (حاكمة ومعارضة)، أو لأسباب أخرى عديدة منها الشكوى من الأوضاع المعيشية، أو ربما لإحساس عامّ بأن الانتخابات لن تقوم أساسًا بسبب الخلافات بين الشريكين، والمناخ السياسي العام"[4]. ويضاف إلى

(1) "حقيقة السجل الانتخابي"، صحيفة الحقيقة، 14/4/2010م.

(2) "تقرير فريق السُّوداني: اليوم الخامس للتسجيل نفس المشهد"، صحيفة السُّوداني، 6/11/2009م.

(3) عثمان ميرغني، "حديث المدينة: اقتراح لمفوضية الانتخابات"، صحيفة التيار، 15/11/2009م.

(4) محجوب عروة، "قولوا حسنًا: الانتخابات في كف القدر"، صحيفة السُّوداني، 2/12/2009م.

قائمة هذه المبررات التي ذكرها الأستاذ عروة "تلويح بعض القُوى السياسية بمقاطعة الانتخابات"[1]، فضلاً عن أن حالة البداوة التي يعيشـها معظم أهل السُّـودان، الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتيةً، تعينهم في عملية التسجيل وحفظ حقوقهم الدُّستورية، دون أن يكونوا عرضة لشهادات اللجان الشعبية التي تتسم بعدم الشفافية والنزاهة في كثير من الأحيان، أو إفادات العِرِّيفين التي تخضع إلى مؤثرات المزاج الشخصي، أو هوى الانحياز السياسي الذي يقدم كسب القُوى القطاعية على حساب المصلحة العامّة.

وبالرغم من أوجه القصور التي أشرنا إليها أعلاه إلا أن عدد المسجلين داخل السُّودان قد فاق تصور القُوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي وصفت عملية التسجيل بالمتدنية، إذ بلغ عددهم 16176232 ناخبًا مسجلاً، أي بزيادة تقدر بـ 127.8٪ مقارنة بالمسجلين في الانتخابات البرلمانية لعام 1986م، والذين يُقدَّر عددهم بـ 7099506 ناخبين مسجلين[2]، وبنسبة تقدر بـ 83٪ من مجموع الشريحة السكانية الناخبة المؤهلة حسب نتائج التعداد السكاني الخامس لعام 2008م؛ فمن حيث الكم فإن نسبة الناخبين الذين سجلوا أسماءهم داخل السُّودان تعتبر نسبةً عاليةً بكل المعايير الدولية؛ أما نسبة التسجيل خارج السُّودان فكانت متدنية؛ لأسباب ارتبطت بسوء توزيع مراكز التسجيل، وعدم استيفاء معظم اللاجئين السُّودانيين والنازحين في معسكرات دول الجوار لشروط التسجيل المنصوص عليها قانونًا، فضلاً عن عزوف بعض المهاجرين السُّودانيين عن التسجيل، بحجة أن العملية الانتخابية في مجملها تفتقر إلى الحرية والنزاهة في ظل نظام الحكم القائم. أما من حيث الكيف فالسجل الانتخابي يحتاج إلى مراجعةٍ دقيقةٍ، لتنقيته من الأخطاء المطبعية، والأسماء المكررة، فضلاً عن إدراج الذين سقطت أسماؤهم لأسباب غير موضوعية.

(1) **المنبر السُّوداني لمنظمات المجتمع المدني**، 25 ديسمبر/كانون الأول 2009م، موقع المنبر العام لمنظمات المجتمع المدني (http://shamsnetwork.blogspot.com/2010/12/blog-post.html)، استشارة: 5/1/2010م.

(2) **التقرير النهائي للانتخابات العامّة**، الخرطوم: اللجنة القومية للانتخابات، إبريل/نيسان 1986م، ص 10، 34-53.

الفَصْلُ الخامِسُ

الأحزاب السياسية والترشيحات

تمهيد

يُلقي هذا الفصل الضوء على الأحزاب السياسية المسجلة، التي يقدر عددها بثلاثة وثمانين حزبًا؛ يمكن أن تصنف في أربعة اتجاهات رئيسة، تشمل أحزاب الحركة الوطنية (الأمة والاتحادي)، والأحزاب العقدية، والأحزاب ذات النزعة العروبية، والأحزاب ذات المنطلقات الجهوية، وأحزابًا أخرى عَوَانًا بين هذه الاتجاهات الأربعة. وفي إطار هذا التصنيف الخماسي نتطرق إلى الوعاء القانوني الذي تشكلت فيه هذه الأحزاب السياسية، ونناقش السّمات العامّة لبرامجها الانتخابية، وطبيعة القضايا التي تناولتها، والحلول التي طرحتها في مقابل المشكلات السُّودانية المعقدة، ومدى استجابة الناخب السُّوداني لخطابها السياسي وشعاراتها الانتخابية أثناء الحملات الدعائية. ويقودنا هذا المدخل إلى تحليل التحالفات الحزبية التي شكّلت تضاريس الخارطة السياسية قُبَيل انطلاق الحملة الانتخابية وبُعَيْدها، وإسقاطاتها السياسية على قوائم المرشحين التي طرحتها الأحزاب على المستويين التنفيذي والتشريعي، وتأثير ذلك في منظومة الحراك الانتخابي، ومواقف الجهات الضمانة لنزاهة الانتخابات (المفوضيّة القومية للانتخابات)، وكفالة حُرِّية المنافسة فيها، وكيفية توظيفها في تحقيق التحول الديمقراطي الذي أسست له اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م؛ ليكون أداةً فاعلةً لتداول السُلطة السلمي في السُّودان.

قانون الأحزاب السياسية

أجاز المجلس الوطني قانون الأحزاب السياسية لسنة 2007م في جلسته المنعقدة في 22 يناير/كانون الثاني 2007م، والتي قاطعتها كتلة التجمع الوطني الديمقراطي، احتجاجًا على المادة 18، التي تقضي "بحرمان أي حزب سياسي من خوض الانتخابات، أو تجميد نشاطه، أو حله بقرار من المحكمة الدُّستورية، بناءً على دعوى يرفعها مجلس الأحزاب بأغلبية لا تقلّ عن ثلثي أعضائه، متى ما ثبت له أن الحزب السياسي المعني قد خالف أحد نصوص المواد التي تمنع معارضة اتفاقية

نيفاشا، أو السعي إلى تقويضها". وأعربت الهيئة البرلمانية لنواب التجمع الوطني عن رفضها لهذه المادة؛ لأنها تتعارض مع المادة 40 من الدُّستور الانتقالي لجمهورية السُّودان لسنة 2005م، والتي تكفل حقَّ "تكوين الأحزاب السياسية، والجمعيات، والنقابات، والاتحادات المهنية، وفقًا لما يتطلبه المجتمع الديمقراطي"، بشرط أن تكون عضويتها مفتوحة لأي سوداني بغض النظر عن الدين، أو الأصل العرقي، أو مكان الميلاد؛ وأن لا تتعارض برامجها مع نصوص الدُّستور"[1]. ويبدو أن هذا الاحتجاج قد أثمر في تعديل ذلك النصّ المثير للجدل، واستبداله بنصٍّ آخر يُقرأ: "يتمّ تجميد أي حزب سياسي إذا تقدم من تلقاء ذاته إلى المجلس، يفيد باتخاذ قرار بتجميد نشاط الحزب لمدة معينة بموجب نظامه الأساسي ولوائحه"، أو إذا "أصدرت المحكمة قرارًا بتجميده للفترة التي تحددها لإدانته بمخالفة هذا القانون، أو الإخلال بالشروط التي تمّ تسجيله بموجبها بناء على دعوى يرفعها المجلس بأغلبية لا تقل عن ثلثي أعضائه"[2].

واستن القانون أيضًا حزمة من الشروط لتأسيس أي حزب سياسي، أو استمرار نشاطه بأن:

(أ) تكون عضوية الحزب المعني مفتوحة لكل سوداني يلتزم بأهدافه ومبادئه.

(ب) ويكون لذلك الحزب برنامج لا يتعارض مع اتفاقية السلام الشامل والدُّستور القومي الانتقالي لسنة 5002م.

(ج) وتكون قياداته وقيادات مؤسساته على جميع المستويات منتخبة انتخابًا ديمقراطيًّا.

(د) وتكون له مصادر تمويل شفافة ومعلنة.

(هـ) ويكون له نظام أساس مُجاز من قبل اجتماع تأسيسي ومجلس منتخب.

(و) وألا يقلّ عدد المؤسسين للحزب السياسي عن خمسمائة شخص من الرجال والنساء.

(ز) وأن يلتزم الحزب المؤسس بالديمقراطية (الشُّورى) ومبادئها بوصفها وسيلة للممارسة السياسية والتداول السلمي للسلطة.

(ح) وألا تنطوي آلياته التنفيذية على تشكيلات عسكرية سرية أو علنية، سواء

(1) محمد جمال عرفة، "تأسيس أحزاب السُّودان بالإخطار فقط!"، إسلام أون لاين، نت (http://www.islamonline.net)، استشارة: 2007/1/12م.

(2) المصدر نفسه

بداخله، أو بداخل القوات المسلحة، أو أي من القوات النظامية الأخرى.

(ط) وألا يمارس، أو يحرض على العنف، ولا يثير النعرات والكراهية بين الأعراق والديانات والأجناس.

(ي) وألا يكون فرعًا لأي حزب سياسي خارج السُّودان"[1].

وفي ضوء هذه الشروط قسّم القانون الأحزاب السياسية السُّودانية إلى ثلاث مجموعات، تتكون المجموعة الأولى من الأحزاب المسجلة، وفقًا لقانون المنظمات السياسية لسنة 2001م؛ والمجموعة الثانية من الأحزاب التاريخية التي أُسست بعد تأسيس مؤتمر الخريجين العام (1938م)، والتي يمكن أن يُعتمد تسجيلها بمجرد إيداع المستندات الخاصّة بها لدى المجلس؛ وتشمل المجموعة الثالثة الأحزاب حديثة النشأة التي لم تكن مسجلة من قبل، وبموجب ذلك يتم تسجيلها خلال فترة تسعين يومًا من تاريخ إجازة رئيس جمهورية السُّودان لقانون الأحزاب السياسية في السادس من فبراير/ شباط 2007م[2].

واستنادًا إلى المادة (5) من قانون الأحزاب السياسية لسنة 2007م أصدر رئيس جمهورية السُّودان قرارًا بتكوين مجلس شؤون الأحزاب السياسية، برئاسة محمد بشارة دوسة عبد الرحمن، وعضوية: 1/ سيدنا سعيد حامد علي، 2/ إنجيل إسحق جرجس، 3/ حسين خرتوم دارفور، 4/ عثمان محمد موسى، 5/ حسن عابدين محمد عثمان، 6/ سيزر أركانجلو سلمان 7/ السيِّد دانيال كوت ماثيوس، 8/ أبويل برمينا. ثم حددت المادة (10) من القانون اختصاصات المجلس في تسجيل الأحزاب السياسية، وإصدار الشهادات الدالة على تسجيلها، وإعداد سجل بوثائق التسجيل وحفظها، ثم الفصل في القضايا المتعلقة بشؤون الأحزاب المختلفة. وفي 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008م أدّى أعضاء المجلس القسم الوظيفي أمام السيِّد رئيس الجمهورية لمباشرة أعمالهم الرسمية.

وفي احتفال رسمي عُقد بقاعة الصداقة بالخرطوم في يونيو/ حزيران 2009م، سَلَّم رئيس مجلس شؤون الأحزاب السياسية، الأستاذ محمد بشارة دوسة عبد الرحمن، سبعة وثلاثين حزبًا شهادات تسجيلها، لتلحق بركب الأحزاب المسجلة من

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: قانون الأحزاب السياسية لسنة 2007م.

(2) محمد جمال عرفة، "تأسيس أحزاب السُّودان بالإخطار فقط!"، إسلام أون لاين، نت، مصدر سابق.

قيل، والبالغ عددها اثنان وثلاثون حزبًا[1]. وبنهاية الفترة المنصوص عليها قانونًا بلغ عدد الأحزاب السُّودانية المسجلة في مجلس شؤون الأحزاب ثلاثة وثمانين حزبًا[2]، شمل الجدول أدناه سبعة وسبعين حزبًا منها؛ حيث تمَّ تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسة، ومجموعة خامسة عوان بينها. واشترك من هذا الكم الهائل من الأحزاب ثلاثة وسبعون حزبًا في العملية الانتخابية[3]، والقلة الباقية ظل وجودها حبرًا على ورق بمكتب مجلس شؤون الأحزاب السياسية.

جدول رقم (13): قائمة أسماء الأحزاب السياسية المسجلة

الرقم	اسم الحزب	اسم رئيس الحزب	اللون السياسي
1	الأمة الإسلامي	ولي الدين الهادي المهدي	الأمة
2	الأمة الإصلاح والتجديد	مبارك الفاضل المهدي	الأمة
3	الأمة الإصلاح والتنمية	الزهاوي إبراهيم مالك	أمة
4	الأمة القيادة الجماعية	الصادق الهادي المهدي	الأمة
5	الأمة الفيدرالي	بابكر نهار	أمة
6	الأمة القومي	الصادق الصديق المهدي	أمة
7	الأمة الوطني	عبد الله علي مسار	أمة
8	الوطني الاتحادي	يوسف محمد زين	اتحادي
9	الاتحادي الديمقراطي	جلال يوسف الدقير	اتحادي
10	مؤتمر وادي النيل	حسين سليمان أبو صالح	اتحادي

(1) "مجلس الأحزاب يلغي 50 تنظيمًا سياسيًّا"، صحيفة الأحداث، العدد 575، 1/6/2009م؛ بشير النور، "الطاهر: اعتماد 69 حزبًا يحرِّم الاستيلاء على السُلطة بالقوة"، صحيفة الأحداث، العدد 576، 2/6/2009م؛ علاء الدين محمود، "تسجيل الأحزاب: الشهادة" و"العمل الصالح" صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 6/6/2009م؛ "تسليم شهادات التسجيل للأحزاب السياسية المسجلة"، الضيوف الأستاذ محمد بشارة عبد الرحمن دوسة رئيس مجلس الأحزاب والأستاذ عبد علي مسار، رئيس حزب الأمة الوطني، مقدم البرنامج الأستاذ نجم الدين محمد أحمد، منبر الرأي، 1/6/2009م.

(2) التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م، ص 24.

(3) المصدر نفسه.

11	وحدة وادي النيل	عبد الحكيم محمد عثمان	اتحادي
12	الاتحادي الديمقراطي الأصل	محمد عثمان الميرغني	اتحادي
13	الاتحادي الديمقراطي الموحد	جلاء إسماعيل الأزهري	اتحادي
14	تنظيم الديمقراطيين الأحرار	السموءل حسين عثمان منصور	شيوعي
15	الشيوعي السُّوداني	محمد إبراهيم نقد	شيوعي
16	حركة القُوى الجديدة الديمقراطية	هالة محمد عبد الحليم	شيوعي
17	المؤتمر الوطني	عمر حسن أحمد البشير	إسلامي
18	الإخوان المسلمون	الحبر يوسف نور الدائم	إسلامي
19	الجبهة القومية الإسلامية	سليمان حسن عثماناب	إسلامي
20	المؤتمر الشعبي	حسن عبد الله الترابي	إسلامي
21	الطريق الإسلامي	محمد أحمد القلع	إسلامي
22	الوسط الإسلامي	يوسف الكودة	إسلامي
23	العدالة القومي	أمين بناني نيو	إسلامي
24	العدالة	مكي على بلايل	إسلامي
25	تنظيم المؤتمرات الشعبية	محمد صالح الطيب	عروبي
26	حركة اللجان الثورية	محمد عابدين	عروبي
27	البعث العربي الاشتراكي القومي	أحمد النعيم المعزول جبو	عروبي
28	البعث السُّوداني	محمد علي جادين	عروبي
29	البعث العربي الاشتراكي	التيجاني مصطفى يس	عروبي
30	البعث العربي الاشتراكي الأصل	علي الريح الشيخ السنهوري	عروبي
31	الوحدوي الديمقراطي الناصري	جمال عبد الناصر إدريس الكنين	عروبي
32	الاشتراكي العربي الناصري	مصطفى أحمد محمود	عروبي
49	الاتحاد الاشتراكي السُّوداني الديمقراطي	فاطمة أحمد عبد المحمود	مايوي
46	تحالف الشعب القومي	عثمان علي حسين أبو مجد	مايوي
47	الاتحاد الاشتراكي السُّوداني المايوي	فخر الدين أحمد الفكي	مايوي

48	تحالف قوي الشعب العاملة	خالد حسن عباس	مايوي
34	مؤتمر البجا	موسى محمد أحمد	جهوي
35	اتحاد عام شمال وجنوب الفونج	الهادي التجور فضل الله	جهوي
36	اتحاد الفونج القومي	بابكر الكناني	جهوي
37	الأسود الحرة السُّودانية	مبروك مبارك سليم	جهوي
38	المؤتمر الديمقراطي الاجتماعي لشرق السُّودان	الطاهر علي حمد	جهوي
39	الشرق الديمقراطي	آمنة محمد صالح ضرار	جهوي
40	النهضة القومي	موسى محمد عبد الله	جهوي
41	الشرق للعدالة والتنمية	عبد القادر إبراهيم علي	جهوي
42	القُوى الشعبية والحقوق الديمقراطية	هشام تورين محمد نور	جهوي
43	القومي السُّوداني الحر	مرسال عبد الله مرسال	جهوي
44	أنا السُّودان	إبراهيم محمود ماديو	جهوي
45	الإرادة الحرة	علي مجوك مؤمن	جهوي
46	القومي الديمقراطي الجديد	منير شيخ الدين جلاب	جهوي
47	جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة الأصل	جوزيف ملوال	جنوبي
48	جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة	قابرييل شانسون	جنوبي
49	العمل الوطني القومي السُّوداني	جيمس أندريا	جنوبي
50	القومي السُّوداني المتحد	باكوتالي رمبوي	جنوبي
51	التجمع الوطني القومي لجنوب السُّودان	أحمد الطيب حبيب الله	جنوبي
52	المؤتمر الوطني الإفريقي	جورج كنقور أروب	جنوبي
53	حركة العدالة الوطنية	صمويل منور	جنوبي
54	جنوب السُّودان المتحد	كلمانت جمعة أميقو	جنوبي
55	السُّوداني الإفريقي المتحد	جوزيف أويل	جنوبي
56	المؤتمر الوطني الإفريقي (سانو)	توبي مادوت بارك	جنوبي

57	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	سلفاكير ميارديت	جنوبي
58	المنبر الديمقراطي لجنوب السُّودان	مارتن إليا لمورو	جنوبي
59	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان-التغيير الديمقراطي	لام أكول أجاوين	جنوبي
60	الديمقراطي المتحد	نونق لوال ايات	جنوبي
61	الجبهة الديمقراطية لجنوب السُّودان	ديفيد ديشان	جنوبي
62	تحالف الجنوب الديمقراطي	عيسى كركون كرتون	جنوبي
63	الجبهة الديمقراطية المتحدة	بيتر عبد الرحمن سولي	جنوبي
64	الإصلاح الوطني	علي حمودة صالح	لم نعثر على تصنيف واضح
65	الجبهة القومية السُّودانية	عبود جابر سعيد	
66	التقدم والعدالة الاجتماعية	مختار عبيد مختار محمد	
67	تنظيم السُّودان الحديث	صديق أحمد مساعد	
68	السُّودان الجديد	كمال محمد عثمان حسب الرسول	
69	التحرر الوطني	محمد عبد الرحيم الخليفة	
70	حركة الوعي الديمقراطي	محمد يحيى صالح حسين	
71	الحقيقة الفيدرالي	فضل السيِّد عيسى شعيب صالح	
72	التحالف الوطني السُّوداني	عبد العزيز خالد	
73	قوى السُّودان المتحدة	حامد محمد على تورين	
74	المؤتمر السُّوداني	إبراهيم الشيخ عبد الرحيم	
75	اللواء الأبيض	بابكر خليفة جلي	
76	الديمقراطي الليبرالي الموحد	نور تاور كافي أبو رأس	
77	التضامن السُّوداني الديمقراطي	محمد الأمين أبوجديري	

المصدر: تمّ تجميع هذا الجدول من مصادر متعددة[1]

(1) صديق عبد الجبار، "تصنيف الأحزاب السياسية السُّودانية المسجلة"، صحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية، 27/1/2010م؛ اللجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي، **انتخابات السُّودان**، ص 216-219؛ أحمد محمد محمد صادق الكاروري، **الانتخابات السُّودانية 2010**، ص 178-180.

إذا نظرنا بعينٍ فاحصةٍ في قائمة هذه الأحزاب السياسية المسجلة يمكننا أن نقسمها إلى أربع مجموعات رئيسة، تشمل أحزاب الحركة الوطنية (الأمة والاتحادي الديمقراطي)، والأحزاب العقدية (الحزب الشيوعي السُّوداني، وجبهة الميثاق الإسلامي)، والأحزاب ذات التوجه العروبي (البعث، والحزب الناصري)، والأحزاب ذات النزعة الجهوية (مؤتمر البجا، والقومي السُّوداني، وحزب سانو)، وأحزاب أخرى يصعب تصنيفها مع أي من المجموعات السابقة. وفي إطار هذه القاعدة الخماسية نلحظ أن الأحزاب المسجلة في عام 2010م بتصنيفاتها المختلفة قد أعادت تشكيل بنيتها السياسية، وخرج بعضها بأسماء جديدة من حيث الشكل، وقديمة من حيث المضمون، أفرزها واقع الصراع السياسي داخل أوعية تلك التنظيمات القديمة التي عجزت عن استيعاب جدليات الصراع واختلاف وجهات النظر بين قياداتها المتصارعة حول النفوذ الاجتماعي والسُلطة السياسية. ونتفق مع الدكتور حيدر إبراهيم علي أن كثرة هذه الأحزاب "ليست دليل صحة وعافية"[1]؛ لأن نشأتها لا تعبر عن ظهور برامج سياسية جديدة، أو بروز قوى اجتماعية صاعدة أسهمت في تكوينها. ويتجلى هذا الزعم في قائمة أسمائها التي تدل على التشظي السياسي، وغياب الرؤية المؤسسية لتلك الأحزاب، ونذكر منها: الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والحزب الاتحادي الديمقراطي الموحد؛ وحزب الأمة القومي، وحزب الأمة الإسلامي، وحزب الأمة الإصلاح والتجديد، وحزب الأمة القيادة الجماعية، وحزب الأمة الإصلاح والتنمية، وحزب الأمة الفيدرالي؛ والإخوان المسلمين، والجبهة الإسلامية القومية، والمؤتمر الوطني، والمؤتمر الشعبي؛ وجبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة الأصل، وجبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة، والحركة الشعبية لتحرير السُّودان، والحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي. فلا عجب أن هذه النماذج المختارة تدل على عمق الأزمة السياسية التي تعاني منها الأحزاب السُّودانية. وواضح أن الصراع فيما بينها قد ارتكز في مفرداته على نوازع شخصية، دون أن تكون تلك الانشقاقات السياسية الحادثة في بنية الأحزاب مؤسسة على هدي مبادئ فكرية ثاوية، أو تطلعات جماهيرية تنشد التجويد والعطاء، فضلاً عن أن معظمها مجرد لافتات سياسية؛ إذ إن لجانها المركزية، وقياداتها السياسية، وجمعياتها العمومية تعبر عن وعاء سياسي واحد محدود السعة، وإن اختلفت أسماؤه، أي بمعنى آخر أنها

(1) جاء تعليق الدكتور حيدر إبراهيم في وقائع حوار هاتفي أجراه مع صحيفة **الصحافة**، ونقله التقي محمد عثمان في مقاله الموسوم بـ "الأحزاب المسجلة ... ما الحقيقة؟"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2/6/2009م.

لا تستند إلى قواعد جماهيرية، ولا إلى برامج سياسية واضحة المعالم. وهذا الزعم تعضّده نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1986م، التي انحصر كسبها السياسي في ثلاثة أحزاب رئيسة، بينما كان كسب بقية الأحزاب السياسية الأخرى دون المستوى، أو بالأحرى أن بعضها لم يحصل على مقعد واحد في البرلمان؛ فالجدول أدناه يعطينا صورة حيَّة لذلك الواقع في ضوء الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب السياسية، وعدد المقاعد التي نالتها في البرلمان، علمًا بأن عدد الأحزاب في ذلك الوقت كان يقلُّ بكثير عن الكم الهائل من الأحزاب التي تشظت عن أصولها القديمة.

جدول رقم (14) نتائج انتخابات عام 1986م

اسم الحزب	عدد الأصوات	المقاعد
الأمة القومي	1531216	100
الاتحادي الديمقراطي	1166434	63
الجبهة الإسلامية القومية	733034	51
القومي السُّوداني	88329	8
سابكو	27311	7
التجمع السياسي لجنوب السُّودان	23188	7
المستقلون	95532	6
الحزب الشيوعي السُّوداني	62617	2
حزب الشعب الفيدرالي	5042	1
المؤتمر السُّوداني الإفريقي	4416	1
مؤتمر البجة	14291	1
تضامن قوى الريف	38892	0
حزب البعث العربي الاشتراكي	35502	0
الحزب الوطني الاتحادي	33344	0
حزب الشعب التقدمي	30917	0
الأمة أنصار الإمام	30227	0

المصدر: تقرير لجنة الانتخابات العامة لسنة 1986م، ملحق رقم (26)[1]

(1) تقرير لجنة الانتخابات العامة لسنة 1986م، الخرطوم: المطبعة الحكومية، 1986م.

ويتعاظـم هـذا التصـدع إذا نظرنا بتجرد إلى نتائج الانتخابات القومية التي جَرَتْ فصولها في إبريل/ نيسان 2010م، بالرغم من اللغط السياسي الذي دار حول صدقيتها؛ حيث إن معظم الأحزاب التي اشتركت في الانتخابات لم تحصل على المؤهل الانتخابي (4٪)، الذي يكفل لها حقّ المشاركة في مقاعد التمثيل النسبي، التي كان من المفترض أن تكون حصانة لتمثيل الأحزاب ذات القواعد الجماهيرية الضامرة في العملية الديمقراطية.

جدول رقم (15) نتائج انتخابات المجلس الوطني لسنة 2010م

الرقم	اللون السياسي	المقاعد	ملاحظات
1	المؤتمر الوطني	324	الحزب الحاكم
2	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	99	الحزب الحاكم
3	المؤتمر الشعبي	4	منشق عن المؤتمر الوطني ومعارض
4	الاتحادي الديمقراطي	4	منشق عن الاتحادي الديمقراطي الأصل ومتحالف مع المؤتمر الوطني
5	الأمة الإصلاح والتنمية	3	منشق عن الأمة القومي ومتحالف مع المؤتمر الوطني
6	المستقلون	3	
7	الأمة الفيدرالي	3	منشق عن الأمة القومي ومتحالف مع المؤتمر الوطني
8	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان- التغيير الديمقراطي	2	منشق عن الحركة الشعبية
9	الإخوان المسلمون	1	متحالف مع المؤتمر الوطني
10	الاتحادي الديمقراطي الأصل	1	معارض
11	الأمة القيادة الجماعية	1	منشق عن الأمة القومي ومتحالف مع المؤتمر الوطني
12	الأمة الوطني	1	منشق عن الأمة القومي ومتحالف مع المؤتمر الوطني
	دوائر مؤجلة فيها الانتخابات	4	دائرتان في شمال دارفور، ودائرة في البحر الأحمر، ودائرة في القضارف
	الجملة	**450**	

المصدر: التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010، ص 33-34

ميثاق الشرف الحزبي (الانتخابي)

طرح الأستاذ محمد بشارة دوسة، رئيس مجلس شؤون الأحزاب السياسية، في الأسبوع الأول من سبتمبر/ أيلول 2009م مشروع ميثاق الشرف الحزبي (الانتخابي) على ممثلي الأحزاب السياسية المسجلة، ووجد الاقتراح استجابة من بعض الأحزاب، وتحفظًا من بعضها الآخر الذي وصف المشروع بأنه صورة من صور عقود الإذعان التي درجت الجهات الأمنية على صياغتها، ثم تمريرها عبر المؤسسات التي أنشئت لتحقيق التحول الديمقراطي. ويبدو أن المشروع الذي طرحه الأستاذ محمد بشارة دوسة قد صاغته بعض المؤسسات الأكاديمية، وتضمنت بنوده الالتزام باتفاقية السلام الشامل، والدُّستور الانتقالي لجمهورية السُّودان لسنة 2005م، وقانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، وبقية القوانين واللوائح المرتبطة بآليات التحول الديمقراطي، والتعهد بالتعاون مع المفوضيّة القومية للانتخابات لإجراء الانتخابات القومية في جميع مراحلها بحُرِّية وشفافية يكفلان العدالة والنزاهة في الترشيح والاقتراع دون عنف، أو إكراه، أو تدليس، أو أي ممارسات غير قانونية، والالتزام باحترام الرقابة الوطنية والدولية، والتعهد بعدم استعمال المال العام، أو السُلطة الحكومية المادية أو المعنوية، ثم الالتزام بنتائج الانتخابات التي تُجرى في ظل هذه التدابير الاحترازية[1]. وقد وجد هذا المشروع اهتمامًا من بعض الأحزاب السياسية التي قامت بدراسته، وقدمت ثلة من المقترحات الموازية في هذا الشأن، ونذكر منها مُسودة ميثاق الشرف الانتخابي التي عرضها حزب الأمة القومي على الأحزاب السياسية، والتي تضمنت معظم القضايا المرتبطة بنزاهة الانتخابات، وعدالة توزيع الفرص الإعلامية في الحملات الانتخابية، وعدم استغلال المال العام، أو السُلطة لمصلحة الأحزاب الحاكمة. بَيْدَ أن هذه المواثيق المقترحة ظلت حبرًا على ورق؛ لأنها لم تحظ بموافقة كلّ الأحزاب السياسية[2]. وقد علّق على هذا الواقع صديق إسماعيل، أمين عام حزب الأمة، عندما سأله الصحافي سهل آدم عن "تأخر التوقيع على الميثاق رغم انقضاء نصف مدة الحملة الانتخابية". فردَّ عليه بقوله: "في رمضان الماضي عرض رئيس مجلس الأحزاب، محمد بشارة دوسة، على القُوى السياسية الاتفاق على ميثاق شرف، لكن المبادرة لم تُفَعّل، نحن في حزب الأمة دفعنا بمشروع، وجَرَتْ مناقشته مع لجنة

(1) " استطلاع حول ميثاق الشرف الحزبي"، صحيفة أخبار اليوم، 19/9/2009م.

(2) لمزيد من التفصيل عن مسودة الميثاق التي طرحها حزب الأمة القومي، انظر: مريم الصادق المهدي، "دراسة في التجربة السُودانية الانتخابية وانتخابات 2010م"، ورشة عمل الانتخابات والديمقراطية في السُودان، كوالالمبور، 8-9 فبراير/شباط 2010م.

حكماء إفريقيا، برئاسة ثابو مبيكي، الذي كان يملك هو الآخر [مشروعًا]، كان منتظرًا أن يتمّ التوقيع على الميثاق في 18 فبراير/ شباط الماضي، لكن المؤتمر الوطني لم يستجب للطرح"[1].

وبعد فشل هذه المحاولات وقَّع واحد وعشرون حزبًا سياسيًّا على ميثاق الشرف الديمقراطي والانتخابي الذي قدَّمته هيئة الأحزاب والتنظيمات السياسية، والذي كان يتضمن ستة بنود عن الالتزام بالديمقراطية والشورى في المؤسسات الحزبية والوطنية، والعمل على ترسيخ التجربة الديمقراطية وتطويرها بجانب ضمان استدامتها، وتفعيل التعددية السياسية. وتضمن الميثاق أيضًا بنودًا تنصُّ على ضرورة العمل الجادّ؛ لإنجاح العملية الانتخابية، والالتزام بالسلوك السلمي والحضاري، ونبذ العنف أثناء عملية الاقتراع، والالتزام بقبول نتائج الانتخابات المعتمدة من المفوضيّة القومية للانتخابات. وبموجب ذلك أودع الأستاذان عبود جابر رئيس هيئة الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومحمد حسب الرسول الأمين العام للهيئة، هذا الميثاق لدى مجلس شؤون الأحزاب في 11 إبريل/ نيسان 2010م[2]. ووقَّعت أيضًا مجموعة من الأحزاب الجنوبية مع الحركة الشعبية لتحرير السُّودان على ميثاق شرف انتخابي آخر في 2 مارس/ آذار 2010م؛ وذلك تحت رعاية الاتحاد الإفريقي.

ويبدو أن هذا الواقع السياسي الرافض للتواضع على ميثاق شرف حزبي موحد قد دفع الدكتور عبد الوهاب الأفندي إلى طرح حزمة من الأسئلة الحائرة في دهاليز السياسة السُّودانية: "كيف أقبلت الأطراف السياسية على اتخاذ خطوة الدخول في عملية انتخابية أساسًا قبل أن تتوصل إلى توافق من نوع ذلك الذي دعت إليه لجنة الحكماء؟ وكيف يمكن أن تدخل البلاد في انتخابات يُنتظر أن تقرر مصيرها، ومستقبلها بدون أن يكون هناك اتفاق على مؤشرات عامة حول طبيعة هذا المستقبل وملامحه الأساسية؟ وكيف يمكن أن ينصرف الناس إلى نشاط انتخابي بدون الاتفاق على ضوابط السلوك الملزمة للجميع أثناء الانتخابات وبعدها؟ وكيف يتم خوض هذه العملية الانتخابية، بكل ما يتطلبه ذلك من جدل في قضايا الوطن الكبرى، وكيفية التصدي لها، بينما أكبر وأخطر قضية؛ ألا وهي قضية دارفور، معلقة بين المماحكة والنسيان؟ وكيف تُعقَد

(1) سهل آدم في حوار مع الفريق صديق إسماعيل، أمين عام حزب الأمة القومي، صحيفة أجراس الحرية، 18/3/2010م.

(2) "(21) حزبًا يوقعون على ميثاق الشرف الديمقراطي والانتخابي"، صحيفة آخر لحظة، 12/4/2010م؛ "واحد وعشرون حزبًا يُوقِّعون على ميثاق الشرف الديمقراطي"، صحيفة الوطن، 12/4/2010م.

الانتخابات وهناك خلاف حادّ حول طبيعة الدولة، ومستقبلها وطريقة تسييرها بين القوى الكبرى المتنافسة، بحيث إن فوز أية كتلة سيكون معادلاً للانقلاب العسكري؛ حيث ستشرع الكتلة الفائزة بتنفيذ أجندتها (رغم أنف) الآخرين؟"[1]، وذلك دون أن تجد هذه الأسئلة إجابات شافية من صاغة القرار السياسي في الخرطوم. دخلت الأحزاب السُّودانية غير مبالية في السباق الانتخابي، واعتمدت في ضبط شأنها السياسي والانتخابي على قانون الانتخابات القومية لسنة 2009م، وقوانين الأمن والنظام العام الأخرى، فضلاً عن القواعد التنظيمية التي أصدرتها المفوضيّة للقومية للانتخابات.

برامج الأحزاب السياسية

لم تكن البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية ذات أثر فاعل في توجيه مسار عملية الاقتراع في السُّودان؛ لأن الناخب في العادة يحدد موقفه السياسي وفق معايير مختلفة، ترتبط في مجملها بالانتماء الطائفي للمرشح، وعصبيته القبلية، ودرجة تفاعله مع المسائل الاجتماعية المرتبطة بشؤون دائرته الانتخابية، وفصاحة لسانه في إثارة عواطف الجماهير؛ فتوفُّر هذه المتطلبات الأربعة يجعل فوز المرشح أكثر رجحانًا دون الاستئناس بمفردات البرنامج الانتخابي للحزب الذي ينتمي إليه؛ فالبرامج الانتخابية، كما يرى البروفيسور الطيب زين العابدين، هي مجرد إجراءات تجميلية، متممة لمتطلبات الحملة الانتخابية، وتُصاغ في أغلب الأحيان بصورة عَجلة، وفي اللحظات الأخيرة التي تسبق انطلاق الدعاية الانتخابية[2]، ولا تكون مادةً للحوار في منتديات السياسة السُّودانية، أو استقطاب للناخبين؛ لأن الحراك الانتخابي يكون دائمًا محكومًا في كلياته بالمعايير التي أشرنا إليها أعلاه، وفي جزئياته بأدبيات الصراع المحلي، والشعارات السياسية والقضايا الشاغلة للرأي العام؛ إلا أن هذا الواقع لا يمنعنا من عرض برامج الأحزاب الانتخابية، وتحليلها وفق الأسباب التي ذكرها الدكتور الطيب، ويأتي في مقدمتها توعية الرأي العام بأهمية البرامج الانتخابية، ودورها في تطوير العملية السياسية والديمقراطية؛ وتلي ذلك في الأهمية العلاقة الوائقة بين تلك البرامج الانتخابية ونظام التمثيل النسبي الذي استنّه المشرّع السُّوداني لانتخابات عام 2010م، وبموجبه يتمُّ الاقتراع على أساس القائمة الحزبية دون الاهتمام بذكر أسماء المرشحين

---

(1) عبد الوهاب الأفندي، "قمة الأحزاب المتعثرة ومعضلة التحول الديمقراطي في السُّودان"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 25/2/2010م.

(2) الطيب زين العابدين، "برامج الأحزاب الانتخابية تحت المجهر (1-3)، صحيفة **الصحافة**، العدد 5988، 14/3/2010م.

فـي تلـك القائمـة. وعند هذا المنعطف تكمن أهميـة البرنامج الانتخابي بوصفه معيارًا لاختيـار القائمـة الأنسـب للناخـب، أي بمعنى آخر أن نظام التمثيل النسـبي قد أعطى فرصـة أفضـل لترويـج البرامـج الانتخابية الحزبيـة، خصمًا من المعاييـر التقليدية التي كانـت سائدة مـن قبـل. ويتمثل السبب الثالث في أن انتخابات إبريل/ نيسـان 2010م تُعدُّ انتخابات مفصلية في تقرير كثير من القضايا المصيرية التي وضعت لبناتها اتفاقية السـلام الشـامل لسـنة 2005م؛ ولذلـك يجـب أن يكون اختيار النـاخـب اختيارًا حاذقًا للحـزب الـذي يمثلـه فـي البرلمـان، والذي لديـه القدرة على تنفيذ مقـررات اتفاقيات السلام الشامل، والإسهام في حلٍّ مشكلات السُّودان المزمنة"[1].

وفي تحليلنا للبرامج الانتخابية نعتمد على سـتة برامج رئيسـة، كما فعل الدكتور الطيب زين العابدين، ومُسوغات هذا الاختيار ترتكز على ثلاثة ضوابط؛ يتمثل الضابط الأول منها في اختيار برنامجي الحزبين الحاكمين (المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السُّودان) اللذين وقَّعا اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، التي وضعت الخطوط العامّة للدستور الانتقالي لسنة 2005م، وقانون الأحزاب السياسية لسـنة 2007م، وقانون الانتخابات القومية لسـنة 2008م، ثم أسـهمت في توجيه مسـارات الحراك السياسـي والحمـلات الانتخابيـة. ويتجلـى الضابط الثاني في اختيار برنامجي الحزبين التقليديين (الأمة القومي والاتحادي الديمقراطي الأصل)، بحجة أنهما أعرق الأحزاب السُّودانية في الساحة السياسية، وأنهما يمثلان نواة "السُّودان القديم"، الذي تسـعى الحركة الشعبية لتحرير السُّـودان لاسـتبدال "سـودان جديد" به، يلبي طموحاتها السياسـية المشـروعة. ويتجسـد الضابط الثالث في اختيار الحزبين العَقَديين اللذين يمثلان طرفي الرحى في الصراع السياسي والأيديولوجي في السُّودان، وهما الحزب الشيوعي السُّوداني وحزب المؤتمر الشعبي. وفي إطار هذا الاختيار ذي الأبعاد الثلاثية يمكننا أن نعرض السـمات العامّة لبرامج الأحزاب المشار إليها، ثم نحللها حسب معطيات المشهد السياسي في السُّـودان، ونسـتأنس أيضًا ببرامج الأحزاب السياسـية الأخرى ذات القواسـم المشتركة التي تتقاطع مع البرامج التي أشرنا إليها، من حيث المبادئ العامَّة، والآليات التنفيذية، والمواقف السياسية تجاه اتفاقية السلام الشامل، والتداعيات المصاحبة لها.

وفـي ضـوء هـذه الخلفيـة نبـدأ بعـرض الملامح العامّـة لبرنامج حـزب المؤتمر الوطنـي، الـذي صدر في فبراير/ شـباط 2010م، في شـكل وثيقتيـن؛ تناولت إحداهما برنامج الحزب الانتخابي بصفة عامّة، مركزةً أيضًا على برنامج مرشح الحزب لرئاسة الجمهوريـة. ونلحـظ أن الوثيقتيـن مكملتـان لبعضهمـا البعـض، وليـس بينهما خلاف

(1) المصدر نفسه.

جوهري؛ لأنهما تبنيتا شعارًا واحدًا، ينادي بلسان الحاكمين: "معًا لاستكمال النهضة"، أي بمعنى آخر أن البرامج الانتخابي للمؤتمر الوطني هو امتداد طبيعي للإنجازات التي حققتها حكومة "الإنقاذ الوطني" في مرحلتها السابقة لاتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، والمرحلة اللاحقة التي تحولت بموجبها إلى "حكومة الوحدة الوطنية""[1]. وتؤكّد خاتمة البرنامج هذا الزعم، بقولها: "هذا هو البرنامج الانتخابي الذي نقدمه لمواطنينا بين يدي الانتخابات العامّة، لا يُرفع على شعارات جوفاء، ولا يُطلق تمنيات عصية على التحقيق، ولكنه ثمرة سجل ناصع في أداء المؤتمر الوطني، وتجربته الثرة في الحكم، الذي حقق به نقلة نوعية في مكانة الوطن، وفي حياة المواطنين، ويتطلع لمواصلة حمل الأمانة بتفويض الشعب، والقيام بحقِّها متطلعًا إلى آفاق رحبة من النهضة الشاملة في مجالات الحياة كافّة، ترفع من شأن السُّودان، وقدره بين الأمم بسواعد بنيه الفتية""[2]. وقد حصر البرنامج إنجازات تلك النهضة الشاملة في ثلاثة عشر بندًا، أطلق عليها "المكاسب القومية الكبرى"، المتمثلة في صون السيادة الوطنية؛ وتحقيق السلام الشامل؛ وسنّ دُستور للتعدد السياسي؛ والتمسك بالهُويَّة الغالبة لأهل السُّودان، التي تكفل مصدرية التشريع الإسلامي والعرف في الشمال، والعرف والدين في الجنوب؛ وتأسيس الحقوق على معيار المواطنة لا غيره؛ وإقامة نظام حكم يتوافق مع تنوع ثقافة أهل السُّودان في تركيبته الرئاسية ونظامه الانتخابي المختلط؛ وتوسيع مشاركة المرأة على المستويين التشريعي والتنفيذي؛ وتجاوز عقبات الحصار الغربي والتضييق الاقتصادي باستخراج الثروة النفطية، والانتقال من حالة الندرة والسوق السوداء إلى حالة الوفرة، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وتضاعف أرقام موازنة الدولة، وحجم الناتج الوطني الإجمالي؛ وإقامة "مشروعات البنى التحتية الكبرى، وعلى رأسها سدٌّ مروي (مشروع القرن)؛ ليُسهم في حلٍّ نهائيٍ لمشكلات الطاقة التي ظلت تعوق مسيرة التنمية ورفاهية المواطنين، وتبع قيام السد إنجاز المحطات الحرارية لزيادة التوليد الكهربائي بمعدلات محسوسة، وتمددت الشبكة القومية لتصل أصقاع السُّودان وأريافه النائية""[3]؛ فضلاً عن إعادة تأهيل القوات الدفاعية والأمنية في السُّودان. ثم بعد ذلك تعرَّض البرنامج إلى المكتسبات النوعية، المرتبطة بتنمية الموارد البشرية، وتوسيع المؤسسات الخدمية (الصحة والتعليم)، والأوعية

(1) "البرنامج الانتخابي للمؤتمر الوطني: معًا لاستكمال النهضة"، الموقع الإلكتروني لحزب المؤتمر الوطني، ص 1-2.
(2) المصدر نفسه، ص 9.
(3) المصدر نفسه، ص 3.

الاقتصادية بأشكالها المختلفة (الزراعية، والصناعية، والتجارية)، والاهتمام بقضايا المرأة، والشباب والرياضة، والدبلوماسية بشقيها الشعبي والرسمي. وانطلاقًا من هذه القاعدة الثنائية ذات المكتسبات الوطنية الكبرى والمكتسبات النوعية، رفع البرنامج الانتخابي للمؤتمر الوطني شعار "معًا لاستكمال النهضة"، ثم حثَّ الناخب السُّوداني على التصويت للشجرة، رمز حزب المؤتمر الوطني؛ ليُسهم سياسيًّا وعمليًّا في تحقيق النهضة الشاملة المرجوة في السُّودان[1].

أما البرنامج الانتخابي لحزب الحركة الشعبية لتحرير السُّودان فيبدو أكثر شمولاً، وأفضل إعدادًا من برامج الأحزاب السياسية الأخرى، علمًا بأنه يرفع شعار "الأمل في التغيير"، وينطلق من فرضية مفادها أن مشكلة السُّودان الرئيسة تكمن في تناقض سياسة الدولة مع حقائق الواقع ومصالح الشعب؛ لأنها تسعى لتركيز السُّلطة والثروة في أيادي جماعات وفئات عرقية-جهوية، تعتبر امتدادًا للاستعمار، وتهميشًا للآخرين. ولا تزال تلك الجماعات تفرض برامجها الأحادية الثقافية على أهل السُّودان، وتمارس الإقصاء، والاستعلاء، والتميز الديني، والعرقي، والجهوي من خلال أجهزة الدولة، وتعمل على تنفيذ ذلك عبر "أجهزة العنف النظامية على غالبية أبناء شعبنا"[2]. وبهذه الكيفية حاول برنامج الحركة، اتفقنا معه أو اختلفنا، أن يفصح عن معالم "السُّودان القديم" الذي يهدف إلى استبدال سودان جديد به، سودان يقوم على مبادئ اتفاقية السلام الشامل، ويستمد شرعية مؤسساته الحاكمة من إرادة الشعب، ويقرُّ بأهمية الديمقراطية والانتخابات القومية بوصفها أداةً فاعلةً لتداول السُّلطة إذا اتسمت بالحرية والنزاهة. وفي ضوء هذه المقدمة تمَّ تقسيم البرنامج الانتخابي للحركة الشعبية إلى قسمين؛ يعالج القسم الأول القضايا الآنية المرتبطة بتطبيق متطلبات اتفاقية السلام الشامل، وإزالة ثوابت السُّودان القديم، وتمهيد الطريق لتنفيذ برنامج السُّودان الجديد؛ وينطلق القسم الثاني من مشروع السُّودان الجديد الذي "يقوم على مبادئ الحرية، والعدالة، والمساواة، ويهدف إلى تحقيق الوحدة الطوعية، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، وإنهاء التهميش بالانتقال من مجتمع الفقر والتهميش إلى مجتمع الكفاية، ثم الانتقال من مجتمع الكفاية إلى مجتمع الرفاهية، وذلك عبر برنامج للتنمية الشاملة التي يكون هدفها الأول هو الإنسان"[3]. وبناءً على هذه المبادئ العامّة انتقل

(1) المصدر نفسه، ص 2-9.

(2) "البرنامج الانتخابي 2010م: الحركة الشعبية لتحرير السُّودان"، الموقع الإلكتروني للحركة الشعبية لتحرير السُّودان، ص 2.

(3) المصدر نفسه، ص 20.

مُنَظِّرو الحركة الشعبية إلى معالجة مشكلات الواقع السياسي التي يمكن تحقيقها بتعزيز السلام الشامل، وتحقيق الحرية السياسية والفكرية، وترسيخ الديمقراطية أساسًا لتداول السُلطة وضبط ديناميكية الحراك السياسي في السُّودان، ثم تتويج هذه الخطوات الإجرائية بإعادة هيكلة الدولة السُّودانية وفق نظام جمهوري رئاسي، يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، وتأكيد حكم القانون، والاحتكام إلى مهنية الخدمة المدنية والقوات النظامية، ثم تطبيق اللامركزية الحقيقية عبر خمسة أقاليم رئيسة، تشمل: 1/ الإقليم الشمالي: ولايتي نهر النيل، والشمالية. 2/ الإقليم الشرقي: ولايات البحر الأحمر، وكسلا، والقضارف. 3/ الإقليم الجنوبي: ولايات الجنوب الكبرى، وأعالي النيل، وبحر الغزال، والاستوائية. 4/ الإقليم الغربي: ولايتي كردفان الكبرى، ودارفور الكبرى. 5/ الإقليم الأوسط: بقية الولايات في النظام التُساعي القديم"[1]. وبعد ذلك فصَّل البرنامج الانتخابي لرؤية الحركة الشعبية تجاه الإصلاح الاقتصادي وتقسيم الثروة، والخدمات والتنمية، وقضايا الثقافة، والهُويَّة، والنوع، والدين، والدولة، والآداب والفنون، والرياضة والشباب، والسياسية الخارجية. ونلحظ أيضًا أن البرنامج الانتخابي للحركة الشعبية قد انتقل من محور التركيز على قضايا الجنوب والبُعد الجهوي الذي تعكسه برامج الأحزاب الجنوبية الأخرى إلى تقديم طرح شامل لمعالجة القضايا الشائكة في سائر أرجاء السُّودان. وقد أكَّد ذلك منظرو البرامج في مقدمتهم الزاعمة بأن: الانتخابات القومية لعام 2010م لن تكون "كالانتخابات السابقة شكلاً ومضمونًا؛ فالانتخابات السابقة كانت المنافسة فيها محصورة بين قوى المركز؛ إلا أن هذه الانتخابات قد دخلها عنصر جديد قادر على المنافسة، وببرنامج تغيير جذري منحاز للمهمشين، وهو الحركة الشعبية لتحرير السُّودان. [...] إن فوز الحركة الشعبية هو أكبر المؤشرات نحو وحدة السُّودان، كما أنه أكبر ضمان لاستقراره في المستقبل، في حال صوَّت أهل الجنوب للانفصال""[2].

أما حزب الأمة القومي فقد أجاز برنامجه الانتخابي المكون من عشرين صفحة في 13 فبراير/ شباط 2010م، أي في اليوم الأول لبداية الحملة الانتخابية، ووجَّه الخطاب فيه لأهل "السُّودان العريض"، ونعته بـ"طريق الخلاص"؛ حيث عزا تردي الأوضاع في السُّودان الذي وصل إلى "حافة الهاوية والتمزق" إلى ثلاثة عوامل مباشرة، حصرها في "الأيديولوجيات الواهمة، والديكتاتورية الباغية، والحرب

(1) المصدر نفسه، ص35-36.

(2) المصدر نفسه، ص 3.

الأهلية"[1]. ثم ثمّن الحزب في مقدمة برنامجه أدواره المهمة التي "شكّلت تاريخ السُّودان الحديث، ابتداءً من قرار السُّودان للسودانيين، إلى قبول التدرج الدُّستوري، إلى قرار الاستقلال"، وإلى جانب ذلك أشاد البرنامج بنضال الحزب "المستمر لإرساء قيم العدل، والمساواة، والحرية، والديمقراطية، وتوفيق الأصل بالعصر"[2]. وبعد هذه المقدمة انتقل البرنامج لرسم القيم والمبادئ العامَّة، التي تبلورت في احترام حقِّ المواطنة، والدعوة لسيادة الشعوب، والقومية، والتأصيل والتحديث، والتكامل والتوازن في إشباع حاجات الإنسان العشر (الروحية، والخُلقية، والمعرفية، والمادية، والاجتماعية، والفنية، والعاطفية، والبيئية، والرياضية، والترفيهية)، والعدل الاجتماعي، واحترام الأديان والمعتقدات، والالتزام بالهُوية القومية السُّودانية، والالتزام بالشرعية الدولية، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامَّة، والاهتمام بالبيئة، والحفاظ عليها من التلوث وتنمية مواردها، وتفعيل دور الشباب والمرأة، وإحلال السلام باعتباره مطلبًا وطنيًّا ودينيًّا، والتطور في الأطروحات السياسية، والتزام العمل المدني، ونبذ العنف. وعلى هدي هذه القيم والمبادئ العامَّة نادى البرنامج الانتخابي لحزب الأمة القومي بضرورة الإصلاح السياسي؛ حيث أقرَّ النظام الرئاسي الديمقراطي في الحكم، واللامركزية الفيدرالية مع "إلغاء الترهل الإداري الحالي، واستعادة عدد الولايات لعدد المديريات السابقة"، ثم قيام حكم رشيد يقضي بتصفية "قوانين وأجهزة الشمولية، وكفالة الحريات، [...]، ويحقق رباعية المشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون"[3]. وأعلن البرنامج أيضًا التزام الحزب باتفاقية السلام الشامل، وأبدى ملاحظات على القضايا الخلافية المرتبطة بالإحصاء، وترسيم الحدود، وتوزيع الثروة، ووضع العاصمة القومية، مناديًا ببروتوكول إخاء في حالة انفصال جنوب السُّودان، وفق مخرجات الاستفتاء المتوقع إجراؤه في يناير/ كانون الثاني 2011م. ثم تطرق البرنامج إلى قضية السلام في دارفور، طارحًا بعض الحلول والمقترحات. وعرض البرنامج أيضًا بعض المعالجات المرتبطة بإصلاح الشؤون الاقتصادية، والاجتماعية، والخدمية، والثقافية، وبعيدًا عن مناقشة تلك القضايا النمطية تفرَّد البرنامج عن غيره بتخصيص فقرة لسودان المهجر الذي يُقدَّر بخمس أهل السُّودان حسب إحصاءات حزب الأمة، وعرض حزمة من المقترحات بشأن إشراك المهاجرين في الانتخابات

(1) "حزب الأمة القومي: السُّودان العريض (سوداننا وطننا كلنا)، طريق الخلاص، البرنامج الانتخابي"، الموقع الإلكتروني لحزب الأمة القومي (http://www.umma.org/umma)، ص 3.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه، ص 5.

التنفيذية والتشريعية، وكيفية تهيئة المناخ في السُّودان لعودتهم الطوعية"[1].

والبرنامج الآخر الذي يمثل أحزاب "السُّودان القديم" هو برنامج الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، الذي يتكون من تسع صفحات، نعتها مُنظِّرو الحزب بـ"رؤية إستراتيجية لمستقبل إدارة السُّودان، تستلهم تراث الحزب، وإنجازاته، وتعمل على تطوير رسالته وأهدافه الإستراتيجية بما يتواكب مع المستجدات وتطلعات الشعب"[2]. وتتجسد المحاور الأساسية للبرنامج الانتخابي في خمسة عشر محورًا، شملت السلام، والوحدة، ونظام الحكم، والاقتصاد، والعدالة الاجتماعية، والصحة، والبيئة، والتعليم، والمرأة والأمومة والطفولة، والإعلام والثقافة، والشباب والرياضة، والأمن والدفاع، والمجتمع المدني، وإعادة هيكلة الدولة وإصلاح الخدمة المدنية، والسياسية الخارجية. وجاء طرح الاتحادي الأصل بشأن هذه القضايا طرحًا عامًّا، يفتقر إلى الدراسة المتعمقة، والرؤية الإستراتيجية الهادفة للتغيير. ويبدو أن البرنامج قد أعد بصورة متعجلة؛ ليكمل الصورة الشكلية للحملة الانتخابية. ويظهر ذلك جليًّا في المحور الخاصِّ بنظام الحكم الذي يُبرز "تمسك الحزب بدعوته إلى النظام البرلماني الذي يتيح الفصل ما بين مستوى الحكم السيادي والمستوى التنفيذي، وفي هذا الإطار سوف يعمل الحزب على قيام مجلس رئاسي يتم انتخابه عن طريق البرلمان؛ ويرى الحزب تقسيم البلاد إلى عدة أقاليم مع الاحتفاظ للإقليم الجنوبي بوضعه الخاصِّ؛ وإصدار قانون للحكم اللامركزي يفصل هياكل ومهام أجهزة الحكم في مستوياتها المختلفة؛ وإعادة الاعتبار للإدارة الأهلية وتطويرها لتؤدي دورها الإيجابي في تعزيز الوحدة الوطنية؛ واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون والفصل بين السلطات"[3].

ونلحظ أن برامج الأحزاب العقدية جاءت مشابهة لبرامج الأحزاب التقليدية في طرحها العامّ؛ إلا أنها اختلفت عنها من ناحية جرأتها في خصومة حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وضرورة إزاحته من سدة الحكم. ونستشهد في هذا المضمار بالبرنامج الانتخابي للحزب الشيوعي السُّوداني الذي أجازته اللجنة المركزية للحزب في ست صفحات، في يناير/كانون الثاني 2010م، ووصفته بـ"فتح الطريق لحلٍّ أزمة الوطن: ديمقراطية راسخة، تنمية متوازنة، سلم وطيد، وطن واحد، تقسيم عادل للسلطة

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص 5-21.

(2) "برنامج الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل"، الموقع الإلكتروني للجزيرة نت (http://www.aljazeera.net/portal)، استشارة، 13/3/2010م، ص 1.

(3) المصدر نفسه، ص 2.

والثروة"[1]. وشخَّصت مقدمة البرنامج أزمة الوطن بأنها تكمن في السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة؛ لأنها "أهملت مهام بناء مقومات الاستقلال، وانتشال البلاد من وهدة التخلف، والارتقاء بالوطن، فكانت النتيجة تكريس وإشاعة الفقر، وإحكام تبعية الاقتصاد لدوائر الاستعمار الحديث، حتى أصبح السُّودان يصنَّف ضمن أكثر بلدان العالم فسادًا وأقلها تنمية"[2]؛ ومن ثَمَّ قدَّم برامج الحزب الشيوعي الانتخابي الحلول الآتية لتجاوز الأزمة التي يعاني السُّودان منها:

أولاً: تفكيك الشمولية واستعادة الديمقراطية والحريات.

ثانيًا: العدالة والمصالحة الوطنية لتصفية جراحات وموروثات الماضي.

ثالثًا: إعداد برنامج إسعافي عاجل لوقف تدهور الاقتصاد، وتخفيف الضائقة المعيشية، ومحاربة الفقر.

رابعًا: المحافظة على البيئة.

خامسًا: الارتقاء بالصحة الوقائية والعلاجية.

سادسًا: زيادة الإنفاق على التعليم الأكاديمي والفني مع مراجعة المقررات والمناهج حسب متطلبات الوطن.

سابعًا: تحقيق وضع أفضل للنساء.

ثامنًا: حماية الطفولة.

تاسعًا: الارتقاء بقطاعي الشباب والرياضة.

عاشرًا: "إنجاز تحول ثوري ثقافي ذي محتوى وطني وديمقراطي عميق، يقتلع إرث النظامين المايوي والإنقاذي اللذين سعيا إلى إشاعة الانحطاط الثقافي، والإفقار الروحي، ونشر القيم الطفيلية في الكسب، وفرض أيديولوجية الكذب، وتملق الحاكم، وازدراء الجماهير".

حادي عشر: السياسة الخارجية القائمة على السيادة الوطنية ورفض التبعية والتدخل الخارجي. وفي إطار المحور السياسي قدم منظِّرو الحزب الشيوعي مقترحًا أقرب إلى طرح الاتحادي الديمقراطي الأصل، يقضي

---

(1) "البرنامج الانتخابي: الحزب الشيوعي السُّوداني"، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السُّوداني، يناير/كانون الثاني 2010م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 23/3/2010م؛ ص 1.

(2) المصدر نفسه.

بـ "اعتماد الجمهورية البرلمانية كنظام لحكم السُّودان، تمثل السُّلطة فيه ببرلمان منتخب، ومجلس سيادة خماسي لتحقيق أكبر قدر من التمثيل للأمة والمشاركة في السُّلطة في أعلى مستوياتها، كضمان لا غنى عنه لوحدة الأمة وتماسكها، ووفق دُستور يكفل الحقوق الأساسية المنصوص عليها في مواثيق حقوق الإنسان، والمساواة التامّة بين المواطنين، بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو الدين، أو العقيدة، أو الرأي السياسي، وحرية ممارستها"[1].

وعلى نسق الخصومة ذاتها جاء البرنامج الانتخابي لحزب المؤتمر الشعبي، الذي اشتمل على مقدمة، وسبعة أقسام رئيسة، ناقش فيها قضايا السياسة والحكم، والاقتصاد والتنمية، والخدمات الاجتماعية، وحركة المجتمع والثقافة، والأمن والدفاع، والعلاقات العالمية، والعلاقات السياسية. وجاءت مقدمة البرنامج قادحة في حكم الإنقاذ الذي وصفته بـــ"حكم الجبروت"[2]، واعتبرت الانتخابات القومية بشقيها التنفيذي والتشريعي الأداة الوحيدة المتاحة لرد "السُّلطة إلى أهلها الأحق"[3]، بالرغم من أنها ستُجرى في ظل ديمقراطية منقوصة، لكن القوى السياسية رضيت أن تخوضها على علاتها؛ لأنه لا سبيل للحرية إلا بالدفع في طريق إصلاح الوطن المتأزم. وفي ضوء هذه المقدمة ناقش البرنامج الانتخابي لحزب المؤتمر الشعبي السياسة العامّة والحكم؛ والاقتصاد والتنمية؛ والخدمات الاجتماعية؛ والمجتمع وحركته، وثقافته؛ والأمن والدفاع؛ والعلاقات العالمية؛ والعلاقات السياسية. وأفرد البرنامج في المحور الأول الخاصّ بالسياسة والحكم حيزًا مقدرًا للفساد الإداري الذي استشرى "في مَنْ تولوا السُّلطة على رصد المال العام، وتصريفه، والطغيان ممن يمارسون السُّلطة على الناس، وفُشُوّ الظلم والاحتماء وراء الحصانات، وتكبيل القضاء عن أن يحقق العدالة السوية على حرمات الأنفس وميزان الحكم الاتحادي". ولمكافحة الثراء الحرام لمسؤولي السُّلطة، أوصى برنامج المؤتمر الشعبي بوضع "أساس دُستوري، ثم قانون لمكافحة الفساد وخيانةً أمانة المال العام، ومعاقبة سوابقه وسد ذرائعه، وتجنب شبهاته التي قد يفرط مداه، وكذلك لجزاء وممارسة [كذا] السُّلطة بقوتها على الناس جورًا

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص 2-6.
(2) "البرنامج السياسي الانتخابي"، المؤتمر الوطني- لجنة الإعلام، 2010م، ص 2.
(3) المصدر نفسه.

فاحشًا، وفعلاً جانبًا وراء سوء السياسات التقديرية"[1]. وأشار البرنامج أيضًا إلى أزمة دارفور، مناديًا بضرورة الوقوف مع مطالب أهلها العادلة، وتعويض الضحايا، ومعاقبة الجناة.

وإذا انتقلنا من العرض النظري إلى التقويم الموضوعي لبرامج الأحزاب السياسية، نلحظ أنها برامج تعبر عن واقع مأزوم، ورؤية استراتيجية منقوصة؛ لأنها تحمل في طياتها حزمًا من المتناقضات والرؤى السياسية المتعارضة مع بعضها. فبرنامج الحركة الشعبية المشاركة في الحكم يطعن بصورة صريحة في الثوابت التي استند إليها البرنامج الانتخابي لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، ويصفها بالعوائق الرئيسة في سبيل تنفيذ اتفاقية السلام الشامل وتحقيق التحول الديمقراطي، وذلك دون أدنى مراعاة لوضع الحركة بوصفها شريكًا أساسيًّا في صياغة القرار السياسي داخل أروقة الحكومة الوطنية. وكانت (ولا تزال) هذه المشاكسة بين الشريكين واحدةً من الأسباب الرئيسة التي أسهمت في إفراغ بعض بنود اتفاقية السلام الشامل من محتواها؛ لأن موقف الشريك الثاني في كثير من الأحيان كان أقرب إلى موقف الأحزاب المعارضة لنظام حكم الإنقاذ. وكما يرى الدكتور لام أكول أجاوين أن الانتقادات التي أثارتها الحركة الشعبية لتحرير السُّودان ضد المؤتمر الوطني يمكن طرحها بالسياق ذاته على قادة الحركة الشعبية؛ لأن الحركة نفسها عجزت عن "تطبيق رؤيتها عن السُّودان الجديد في الجنوب بعد مضي أربع سنوات، وهي على سدة الحكم تستأثر بـ70٪ من السُّلطة، وتسلمت ما قيمته 7.3 مليار دولار أميركي من موارد البترول منذ قيام حكومة جنوب السُّودان عام 2005م حتى إبريل/نيسان 2009م، وعدم استطاعة الحركة الشعبية أن تشير إلى أي عمل صُرفت عليه هذه الأموال الهائلة في مجال تقديم الخدمات، ناهيك عن التنمية". حسب الاتهام الذي وجهه الدكتور لام أكول في مؤتمر تأسيس حزبه المنشق عن الحركة الشعبية "إن هذه الأموال قضى عليها الفساد المستشري؛ حيث [انتهت] إلى جيوب أفراد قلائل عن طريق المحسوبية والمحاباة"[2]. إذا صحّت رؤية لام أكول فإن هذا الواقع الماثل في جنوب السُّودان، الذي يخضع لحكم الحركة الشعبية، يؤكّد أن برنامج "السُّودان الجديد" الذي تبشر به الحركة الشعبية يصعب تطبيقه على صعيد الواقع، وربما يظل حبرًا على ورق. ومن زاوية أخرى نلحظ أن برنامج الحركة الشعبية والحزب الشيوعي السُّوداني يشككان بصورة واضحة في

(1) المصدر نفسه، ص 4.

(2) عادل حسون، "الحركة الشعبية جناح التغيير الديمقراطي يعلن ميلاده وتدشين أعماله"، **صحيفة سودانايل الإلكترونية** (http://www.sudanile.com)، استشارة: 6/6/2009م.

برامج الأحزاب التقليدية (الأمة القومي والاتحادي الديمقراطي الأصل) التي صنعت "السُّودان القديم"، ويقدحان في أهليتها لحكم سودان ما بعد نيفاشا. وإذا نظرنا من طرف ثالث نرى أن معظم البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية التي وقفنا عليها تتفق، بما في ذلك المؤتمر الشعبي، في خصومتها ضد حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وتسعى إلى تفكيك أوصال دولته التي أسسها خلال فترة التمكين الحزبي، وذلك من خلال مدخل ديمقراطي يؤمن بالتدافع مع الآخر، وينادي بنزاهة الانتخابات القومية التي يمكن أن تفضي إلى قيام حكم راشد، قوامه المشاركة الحرة، والمساءلة القانونية، والشفافية في الأداء الوظيفي، والاحتكام إلى سيادة القانون.

الرموز الانتخابية

عملاً بأحكام المادة (10/2/و) من قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م اقترحت المفوضيّة القومية للانتخابات على الأحزاب السياسية اختيار رموز تمثلها في الحملات الانتخابية والاقتراع، بشرط أن تكون الرموز المختارة غير خادشة للحياء، أو مثيرة للكراهية. وبعد استيفاء الرموز المختارة للمواصفات المطلوبة، يتم اعتمادها بوساطة المفوضيّة لتكون صالحة للتداول الحزبي. ويكون رمز الحزب رمزًا لمرشحيه في كلّ المستويات التنفيذية والتشريعية، وذلك بخلاف المرشحين المستقلين الذين يختارون رموزهم من القائمة التي تقدمها المفوضيّة، وفقًا لترتيب تقديم طلباتهم للترشيح[1]. وبناءً على طلبات الأحزاب السياسية المسجلة بلغت حصيلة الرموز التي اعتمدتها المفوضيّة القومية للانتخابات ثلاثة وسبعين رمزًا، تنوَّعت في دلالتها السياسية المستمدة من بعض الإيماءات الأيديولوجية، أو الكسب السياسي الموروث، أو التطلعات المطلبية، أو الواقع الجهوي وموروثاته المحلية؛ فحزب المؤتمر الوطني اختار رمز الشجرة، ولا شك أنه رمز زاخر بالمضامين الدينية التي تجسدها الآية الكريمة: ﴿شَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾، وفي الوقت نفسه يعكس رمز الشجرة طرفًا من برنامج الحزب المتدثر بشعار "معًا لاستكمال النهضة"، والمعضَّد بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ﴾. وفي المقابل اختار حزب المؤتمر الشعبي (الشمس) رمزًا لدعايته الانتخابية، وتوجيه أنصاره إلى صناديق الاقتراع؛ لأنها من وجهة نظر رئيس حزبهم، الدكتور الترابي، ترمز إلى آية النهار المبصرة، وذلك

(1) عبادة عبد الله، "الملف السياسي: الانتخابات السُّودانية"، الموقع الإلكتروني هيئة الإذاعة السُّودانية (http://www.sudanradio.info/arabic)، استشارة: 7/10/2009م.

استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾، وأشعتها ضرورية لحياة الإنسان والحيوان والنبات، بما في ذلك الشجرة، رمز خصمهم السياسي حزب المؤتمر الوطني الحاكم. أما حزب الأمة القومي فمال إلى الإرث التاريخي وموروثات السُّودان القديم؛ حيث جعل رمزه الانتخابي مكوّنًا من الهلال، والحربة (الكبس)، وعلم المهدية ذي الألوان الثلاثة (الأسود، والأخضر، والأحمر)؛ فالهلال يعبر عن الشمال المسلم، والحربة تعبر عن الجنوب لمكانتها في دياناته التقليدية، وألوان العلم تشير لأقاليم السُّودان المختلفة كما كانت في جيوش المهدية، وتجسد حاليًا الأنشطة الاقتصادية، المتمثلة في البترول، والتعدين، والصناعة، والتجارة، الزراعة، والثروة الحيوانية. أما الاتحادي الديمقراطي الأصل فاختار العصا رمزًا لحملته الانتخابية، فلا شكّ أنها رمز له دلالاته الدينية والسياسية، علمًا بأنها حققت نصرًا لسيدنا موسى عليه السلام على السحرة، وفيها شارة من شارات هيبة مرشد الطريقة الختمية، السيِّد محمد عثمان الميرغني، الذي ظل يتوكأ عليها دومًا دون أن يتجاهل مآربها الأخرى، وهتافات مريديه في وجه خصومهم السياسيين: "العصا لمن عصى". أما الحركة الشعبية لتحرير السُّودان فقد اختارت المثلث الأزرق وبداخله النجمة الصفراء. والنجمة باللون الأصفر، حسب قيادة الحركة، ترمز إلى دولة السُّودان الموحدة باختلافاتها السياسية والثقافية والعِرقية، والمثلث بلونه الأزرق يرمز إلى السماء والنيل مدللاً على الصفاء والتسامح والسلام الذي طوى حرب السنوات العجاف. فيما آثر الحزب الشيوعي السُّوداني اختيار المطرقة (الشاكوش) رمزًا لحملته الانتخابية، ومخاطبة أنصاره في أوساط الطبقات العاملة والبرجوازية التي يعدها أداة مهمة من أدوات التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في السُّودان.

التحالفات السياسية وانعكاساتها على المشهد الانتخابي

بعد أن أصبحت الانتخابات القومية حقيقة ماثلة في الأفق السياسي بدأت تظهر بعض التحالفات الحزبية، ونذكر منها "اتفاق التراضي الوطني" بين حزبي الأمة القومي والمؤتمر الوطني، والذي جَرَتْ مراسيم توقيعه بمنزل السيِّد الصادق المهدي بحي الملازمين في 20 مايو/ أيار 2008م. وحملت وثيقة التراضي الوطني سبع قضايا رئيسة، شملت الثوابت الوطنية والدينية والحكم الراشد، وبناء الثقة وتهيئة المناخ السياسي لإحداث تدافع ديمقراطي، وحلّ قضية دارفور في إطار قومي خالٍ من أية ارتباطات أجنبية، وإجراء انتخابات حُرَّة ونزيهة، وكفالة الحريات العامّة وتعديل القوانين المعارضة للدُّستور الانتقالي لعام 2005م،

والاعتراف باتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) ومكاسبها للجنوب، ثم إخضاع بعض بنودها للنقاش وتحويلها إلى اتفاق قومي، وتثقيف الاتفاق بين الحزبين المتراضيين تثقيفًا قوميًّا، يؤسس لقيام تراض سوداني شامل. ويبدو أن توجس بعض القوى السياسية المعارضة من اتفاق التراضي الوطني دفعها إلى الظن بأن التراضي الوطني ربما يكون مدعاة لقيام تحالف إستراتيجي بين الأمة والمؤتمر الوطني، يصبُّ في خانة المشروع الحضاري الإسلامي، الذي يمكّن لأدبيات "السُّودان القديم" حسب زعمهم، ويطرح الثقة في شعار "السُّودان الجديد" الذي رفعته اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا)، وبذلك يجمع المعارضون القول بأن مثل هذه الخطوة ستكون خصمًا من فاتورة الوحدة الوطنية، والديمقراطية التي يُنتظر أن تكون خطوة تجاه تأسيس نظام حكم يتواضع عليه الناس أجمعون. ولا شكّ أن هذا الواقع السياسي الطاعن في مرامي التراضي الوطني وغاياته المنشودة، قد وضع حزب الأمة القومي في موضع حرج، أفضى إلى تأزّم العلاقة بين الطرفين المتراضيين، وتعطيل مسيرة التواصل السياسي بينهما؛ لأسباب عزاها الأميون لعدم وفاء أهل المؤتمر الوطني بالمواثيق التي قطعوها معهم[1].

وبعد أن أفل نجم اتفاق التراضي الوطني سارت الأحداث السياسية في السُّودان بخطى سريعة تجاه استيفاء استحقاقات التحول الديمقراطي، التي أفضت إلى نشوب أزمة سياسية بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السُّودان من طرف، والمؤتمر الوطني والأحزاب المعارضة من طرف آخر. وتجسدت حصيلة هذه الأزمة في ميلاد مؤتمر جوبا في سبتمبر/أيلول 2009م، الذي دعت إليه الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، وحضره ممثلون لثلاثة وعشرين حزبًا مسجلاً، نذكر منها الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، وحزب الأمة القومي، وحزب الأمة الإصلاح والتجديد، والحزب الشيوعي السُّوداني، وحزب المؤتمر الشعبي، والحزب الوطني الاتحادي، وحزب البعث السُّوداني، وحزب المؤتمر السُّوداني. وقاطع المؤتمر أربعون حزبًا مسجلاً، يتزعمها حزب المؤتمر الوطني الحاكم، والأحزاب المتحالفة معه في حكومة الوحدة الوطنية، والحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، بالرغم من أن الأستاذ علي محمود

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: اللجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي، **انتخابات السُّودان: إبريل/نيسان 2010 في الميزان**، 726-741؛ أحمد إبراهيم أبوشوك، "اتفاق التراضي الوطني: حواش على متون"، **السُّودان: السُّلطة والتراث**، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2009م.

حسنين حضر وقائع المؤتمر واشترك فيه بفاعلية[1]. وبدأت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في 26 سبتمبر/أيلول، وانبثقت عنها خمس لجان محورية، وهي: اللجنة الاقتصادية برئاسة محمد إبراهيم كبج؛ ولجنة العلاقات الخارجية برئاسة مريم الصادق المهدي؛ ولجنة المصالحة الوطنية برئاسة أيزك كون أنوق؛ ولجنة التحول الديمقراطي برئاسة إدوارد لينو، ولجنة السلام برئاسة أمين مكي مدني[2]. ويعكس تكوين هذه اللجان الأجندة الرئيسة التي ناقشها المؤتمرون خلال فترة انعقاد المؤتمر (26-30 سبتمبر/أيلول)، وخلصوا إلى بيان ختامي، أطلقوا عليه "إعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني"، ونصبوا له شعارًا "نحو تنفيذ اتفاقيات السلام والتحول الديمقراطي"[3]. ومن أهم المحاور التي أثارها البيان، والتي تمثل نقاط الخلاف مع الحكومة، محور التحول الديمقراطي الذي يقضي "بتعديل كل القوانين ذات الصلة بالحريات والتحول الديمقراطي، لتتواءم مع الدُّستور الانتقالي، وعلى وجه التحديد قانون الأمن الوطني، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون نقابات العمال، وقانون الحصانات، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون الصحافة والمطبوعات، وقوانين النظام العام الولائية، وغيرها"[4]. ويتمثل التحدي الذي طرحه هذا البيان في القيد الزمني الذي اقترحه المؤتمرون لحكومة الوحدة الوطنية، وحددوا مداه الأقصى بـ "30 نوفمبر/تشرين الثاني 2009م"، وجعلوه شرطًا لضمان مشاركتهم في الانتخابات القومية. ومال المؤتمرون أيضًا مع إستراتيجية الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، التي تقضي برفض نتائج التعداد السكاني الخامس لسنة 2008م، واقترحوا استمرارية نسبة قسمة السُّلطة التي أقرتها اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م إلى أن تُحلَّ المشكلات

(1) طارق الجزولي، "مؤتمر جوبا يطالب بمنصب نائب للرئيس من دارفور وتبني كونفيدرالية حال انفصال الجنوب"، 30/9/2009م؛ صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 30/9/2009م؛ فيصل محمد صالح، "والتليفزيون زعلان مالو؟"، صحيفة الأخبار، 26/9/2009م؛ "البيان التوضيحي وخطاب مبارك إلي دكتور نافع"، صحيفة أخبار اليوم، 28/9/2009م؛ أمير الحبر، وهنادي عثمان، وكشة، "الوطني: مؤتمر جوبا محاكمة للإنقاذ ... سلفاكير يسعى لإقناع البشير بالمشاركة"، صحيفة الرأي العام، 25/9/2009م.

(2) رئس تحرير سودانايل، "مؤتمر جوبا يطالب بمنصب نائب للرئيس من دارفور وتبني كونفيدرالية حال انفصال الجنوب"، 30 سبتمبر/أيلول 2009م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 30/9/2009م.

(3) "البيان الختامي (إعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني): مؤتمر القوى السياسية جوبا 26-30/9/2009م.

(4) المصدر نفسه.

الناجمة عن التعداد السكاني الخامس. ووضع المؤتمر الشروط الآتية لتحقيق نزاهة الانتخابات وقوميتها:

أ. مواءمة القوانين المقيدة للحريات مع الدُّستور في الموعد المحدد في البند (3) أعلاه.

ب. حل مشكلة دارفور.

ج. ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب.

د. الاتفاق على معالجة مقبولة لمشكلة التعداد السكاني.

هـ. قومية أجهزة الدولة خاصة الإعلامية بوضعها قبل فترة كافية تحت إشراف المفوضيّة القومية للانتخابات لضمان عدالة الفرص فيما بين الأحزاب"[1].

وبالرغم من أن السيِّد سلفاكير ميارديت، النائب الأول رئيس الجمهورية، ورئيس حكومة جنوب السُّودان، قد أكَّد أن المؤتمر الذي دعت له الحركة الشعبية لتحرير السُّودان في جوبا ليس موجهًا ضد أي حزب، أو جماعة[2]، وأن غاياته المثلى تتجلى في مناقشة مشكلات السُّودان في فضاء سياسي واسع، وحلها في إطار قومي تتواضع عليه كل القُوى السياسية. وأن بعض الأوراق والكلمات التي طرحت في جلسات المؤتمر قد تأثرت بهذا التوجه العام؛ وبعضها الآخر مال إلى المواجهة السياسية مع المؤتمر الوطني، ونستشهد في هذا المقام بالفقرة الخامسة من خطاب الأستاذ علي محمود حسنين، التي تُقرأ: "إذا توفرت استحقاقات الانتخابات، فإن المصلحة الوطنية العليا تستوجب أن تُفضي الانتخابات لتحول ديمقراطي كامل، يقضي على الفكر الشمولي الذي ظل مهيمنًا على قيادة الوطن عشرين عامًا كاملاً. وبما أن مفاصل السُّلطة كلها ظلت في قبضة الفكر الشمولي الإقصائي لعقدين من الزمان، فإن إزالة ذلك الفكر لا تكون إلا بوحدة كل فصائل شعبنا؛ حيث إن المعركة الانتخابية القادمة ليست صراعًا بين القُوى السياسية، بل هي صراع بين الديمقراطية والشمولية، وبين الوطن الحر وجلاديه؛ ومن ثَمَّ فإن وحدة القُوى السياسية في الانتخابات العامّة على كل المستويات هي ضرورة مصير؛ لإعادة بناء دولة المواطنة والمساواة وسيادة حكم القانون. هذه الدولة هي التي تحقق الوحدة بين أقاليم السُّودان. إن تمزيق السُّودان

---

(1) المصدر نفسه.

(2) "خطاب النائب الأول لرئيس الجمهورية رئيس حكومة جنوب السُّودان"، (تعريب: أبوبكر المجذوب)، صحيفة أجراس الحرية، 30/9/2009م.

لا يضر بالكل فحسب، بل إنه بذات القدر يضر بالجزء أيضًا"[1]. ويبدو أن مثل هذه القضايا الساخنة قد تمَّ تداولها في الاجتماعات المغلقة التي شهدتها جوبا؛ لأن مؤتمر جوبا جاء بفكرة تشتيت الأصوات على مستوى انتخابات الرئاسة، أي أن يقدم كلّ حزب من أحزاب تجمع جوبا مرشحًا لرئاسة الجمهورية، وبموجب هذه الترشيحات تتم عملية تشتيت الأصوات، ويتعذر على مرشح المؤتمر الوطني أن يحصل على الأغلبية المقيدة (50٪ +1)؛ وفي الوقت نفسه تحدد آلية التشتيت أوزان الأحزاب السياسية المتنافسة، وفي الجولة الثانية للانتخابات يمكن أن تتحد أحزاب المعارضة وتقف صفًّا واحدًا خلف المرشح المنافس لمرشح المؤتمر الوطني، وبذلك يكون حظها في الفوز أوفر[2].

يبدو أن مثل هذه القضايا السياسية الملتهبة وطبيعة الصراع بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم وخصومه السياسيين قد دفعت الأول إلى مقاطعة مؤتمر جوبا، والتشكيك في توجهه القومي، ويظهر ذلك جليًّا في تصريحات بعض قادة المؤتمر الوطني الذين وصفوا مؤتمر جوبا بمؤتمر "الخيانة والارتزاق"[3]؛ لأن الحركة الشعبية، من وجهة نظرهم، قد تحالفت مع قوى المعارضة التي لها رأي سالب، وتحفظات فيما يتعلّق بتنفيذ اتفاقية السلام، فإذا كان "72٪ من القوى المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية خارج المؤتمر، وكذلك الأحزاب الجنوبية، فكيف تستطيع الحركة الشعبية وحلفاؤها الجدد من المعارضة أن تنفذ ما اتفقوا عليه من قرارات؟!"[4]، بل النتيجة الطبيعة هي "مزيد من الخصام والانشقاق بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني، وصبُّ الزيت على النار في القضايا السياسية"[5]. وبناءً على هذه المقدمات أكّد الدكتور محمد مندور المهدي، أمين العلاقات السياسية بالمؤتمر الوطني أن "الحوار بين الشريكين متوقف في هذه اللحظة، [...] ويحتاج إلى إبداء حُسن النوايا من الحركة الشعبية من جديد"، وأشار إلى أن مؤتمر جوبا سيقود "لمزيد من التعنت في القضايا المتعلقة

(1) "خطاب الأستاذ علي محمود حسنين"، مؤتمر جوبا، 26-30 سبتمبر/أيلول 2009م.
(2) الدكتور حسن عبد الله الترابي، مقابلة شخصية، باريس، نوفمبر/تشرين الثاني 2009م.
(3) الدكتور نافع علي نافع، نائب رئيس المؤتمر الوطني للشؤون التنظيمية والسياسية، نقلا عن مقداد خالد وهنادي عثمان، "مؤتمر جوبا .. دفتر الحضور والغياب "، صحيفة الرأي العام، العدد 42107، 25/9/2009م.
(4) الدكتور محمد مندور المهدي، أمين العلاقات السياسية بالمؤتمر الوطني، نقلا عن هنادي عثمان وأميرة الحبر، "الوطني: مؤتمر جوبا محاكمة للإنقاذ... سلفاكير يسعى لإقناع البشير بالمشاركة"، صحيفة الرأي العام، العدد 42107، 25/9/2009م.
(5) المصدر نفسه.

بقضايا السلام"[1].

إذًا توصيات مؤتمر جوبا ومقاطعة المؤتمر الوطني وأنصاره قد أسهمت في تعقيد المشهد السياسي؛ لأنها وسعت الشقة بين شريكي نيفاشا في الحكومة الوطنية، وأفضت في الوقت نفسه إلى قيام تحالف حزبي معارض ضدَّ المؤتمر الوطني الحاكم وأنصاره. وكان لهذه التطورات السياسية انعاكساتها السالبة على المسائل الإجرائية المرتبطة بالإعداد للانتخابات القومية وتحقيق التحول الديمقراطي. واتساع الشقة بهذه الكيفية دفع الدكتور عبد الوهاب الأفندي إلى القول بأن "أية نتيجة للانتخابات ستكون بمثابة 'انقلاب' عسكري: إما 'انقلاب' يعيد الإنقاذ إلى الحكم، أو آخر يأتي بمعارضة ذات توجه انقلابي إلى الحكم. وفي الحالين لابدَّ من أن تكون هناك عواقب ذات طبيعة غير ديمقراطية"[2]. وفي ظل هذا الواقع السياسي المتأزم تمت إجازة قانون الأمن الوطني، وقانون الصحافة والمطبوعات، والقوانين الأخرى ذات الصلة باستحقاقات اتفاقية السلام الشامل والتحول الديمقراطي، كما فصَّلنا في الفصل الثالث، وأُجريت الترشيحات الانتخابية، وأعدت الحملات الانتخابية، وصدرت قرارات انسحاب بعض الأحزاب السياسية المسجلة من الرهان الانتخابي، بعد أن فشلت في تحقيق دعوتها إلى تأجيل الانتخابات، وقيام حكومة قومية محايدة تشرف على إجراء الانتخابات القومية.

الترشيحات والمرشحون

في ظل هذا الواقع السياسي المتشعب أعلنت المفوضيّة القومية للانتخابات فتح باب تقديم طلبات المرشحين إلى المناصب التنفيذية والتشريعية في الفترة من 12 يناير/ كانون الثاني إلى 27 يناير/ كانون الثاني 2010م، وبعد استلام طلبات المرشحين، ومراجعتها حسب الشروط المنصوص عليه قانونًا، والنظر في الطعون المقدمة، أعلنت المفوضيّة القومية في 10 فبراير/ شباط 2010م الكشوفات النهائية المعتمدة للمرشحين؛ حيث بلغ عدد المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية اثني عشر مرشحًا، ومرشحين اثنين لمنصب رئيس حكومة الجنوب، و14.138 مرشحًا لبقية المناصب التنفيذية

(1) المصدر نفسه.

(2) عبد الوهاب الأفندي، "'قمة الأحزاب' المتعثرة ومعضلة التحول الديمقراطي في السُّودان"، **القدس العربي**؛ لمزيد من التفصيل عن مؤتمر جوبا، انظر: عبد الوهاب الأفندي، "موسم الحج إلى جوبا عاصمة السُّودان الجديدة" صحيفة **سودانايل الإلكترونية** (http://www.sudanile.com)، استشارة: 24/9/2009م.

(الولاة)، والتشريعية على مستوى المجلس الوطني، ومجلس تشريعي جنوب السُّودان، والمجالس التشريعية الولائية[1].

المرشحون لرئاسة الجمهورية

في يناير/كانون الثاني 2010م استلمت المفوضيّة القومية للانتخابات ثلاثة عشر طلب ترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، قبلت منها عشرة، ورفضت ثلاثة طلبات بحجة أنها غيّر مستوفية للشروط المنصوص عليها قانونًا، والتي عرضناها في الفصل الثالث. وشملت أسماء المرشحين الذين قُبلت طلباتهم:

1/ عمر حسن أحمد البشير، حزب المؤتمر الوطني.

2/ عبد الله دينق نيال، حزب المؤتمر الشعبي.

3/ ياسر سعيد عرمان سعيد، الحركة الشعبية لِتحرير السُّودان.

4/ مبارك عبد الله الفاضل المهدي، حزب الأمة الإصلاح والتجديد.

5/ الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي، حزب الأمة القومي.

6/ عبد العزيز خالد عثمان إبراهيم، التحالف الوطني السُّوداني.

7/ كامل الطيب إدريس عبد الحفيظ، مستقل.

8/ حاتم السر علي سكينجو، الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل.

9/ محمد إبراهيم نقد منور، الحزب الشيوعي السُّوداني.

10/ محمود أحمد جحا، مستقل.

فيما رفضت المفوضيّة القومية للانتخابات طلبات المرشحين عبد الله علي إبراهيم، مستقل؛ وفاطمة عبد المحمود محمد، الاتحادي الاشتراكي السُّوداني الديمقراطي؛ ومنير شيخ الدين منير جلاب، الحزب القومي الديمقراطي؛ إلا أن الأخيرين استأنفا قرار المفوضيّة القومية للانتخابات بشأن رفض طلبيهما، وفي 8 فبراير/شباط2010م نظرت المحكمة القومية العليا بالخرطوم في استئنافيهما، وأمرت

(1) التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م، ص 26؛ "أخبار سريعة"، صحيفة الصحافة، العدد 5957، 11/2/2010م. إلا أن صحيفة الصحافة قدرت العدد الكلي للمرشحين للمناصب التنفيذية (الولاة) والمجالس التشريعية بـ 14535 مرشحًا. أما توزيع هؤلاء المرشحين فجاء على النحو الآتي في التقرير الأولي: 177 لمنصب الولاة، 4096 المجلس الوطني، 662 مجلس تشريعي جنوب السُّودان، 9203 المجالس التشريعية الولائية في الشمال والجنوب، لمزيد من التفصيل انظر ص 196-199.

بقبول طلبيهما للترشيح، وبذلك ارتفع عدد المرشحين لمنصب رئاسة جمهورية السُّودان إلى اثني عشر مرشحًا، عشرة منهم حزبيون، واثنان مستقلان[1].

وبعد اعتماد طلبات المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية رسميًا بدأت مرحلة الطعون في أهلية المرشحين للمنصب، ومن أهم الطعون التي قُدمت في هذا الشأن الطعن الذي قدمه الدكتور معتصم دفع الله محمود، المسجل في كشوفات الناخبين بشمبات الغربية، إلى المفوضيّة القومية للانتخابات ضد عمر حسن أحمد البشير، مرشح المؤتمر الوطني، بتاريخ 31 يناير/ كانون الثاني 2010م، واستند الطاعن في وثيقة طعنه إلى الحيثيات الآتية:

1/ المشير م. عمر حسن أحمد البشير كان رئيسًا للمجلس العسكري لانقلاب يونيو/ حزيران 1989م. وقد قام بتضليل وخداع الشعب السُّوداني بأن الانقلاب قد قامت به القوات المسلحة، ولا يتبع لتنظيم الجبهة القومية الإسلامية آنذاك. ولكنه عاد واعترف بعد الانشقاق الذي حدث في حزب المؤتمر الوطني في العام 1999م بأنه كان منظمًا، وكان تابعًا للدكتور حسن الترابي. وقد قال في لقاء بينه وبين المشاركين في الملتقى الثاني للإعلاميين السُّودانيين العاملين بالخارج في الخرطوم، ردًّا على سؤال عن دور الترابي في جمع الحكومة بحركة العدل والمساواة، وحل مشكلة دارفور: "الترابي نحن أكثر ناس بنعرفو.. كنا حيرانو يمين يمين شمال شمال، وكنا بنحترمو، وكنا منضبطين في تنفيذ التعليمات". وهذا الاعتراف الصريح هو إثبات لكذبه. وبما أن الكذب من فساد الأخلاق، فإن ذلك يسقط حقه في الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية.

2/ المشير م. عمر حسن أحمد البشير سجَّل اعترافًا شفهيًا في لقائه مع الإعلاميين السُّودانيين العاملين في الخارج بتاريخ 13/ 5/ 2009م بوجود المعتقلات السرية التي تسمى بيوت الأشباح، كما وعد بانتهاء عهدها. وقد تمَّ توثيق هذا الاعتراف بواسطة الصحفي فتح الرحمن شبارقة في صحيفة الرأي العام 14/ 5/ 2009م، والصحفي طلحة جبريل في الشرق الأوسط 13/ 8/ 2009م، والأستاذ فتحي الضو في صحيفة الأحداث 28/ 5/ 2009م. هذا التصريح الخطير سوف يحمِّل المشير م. عمر البشير المسؤولية القانونية عن الممارسات غير الإنسانية التي جرت في هذه المعتقلات السرية، وتم سكوته عنها. وللتدليل على ذلك يمكن الرجوع إلى خطاب الدكتور فاروق محمد إبراهيم، الأستاذ بجامعة الخرطوم،

(1) التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م، المفوضيّة القومية للانتخابات، ص 25.

بتاريخ 13/ 11/ 2000م إلى الرئيس عمر البشير، عن تعذيبه وآخرين في تلك المعتقلات. ولأن المرشح المشير م. عمر البشير لم يرد الظلم عن أولئك المواطنين الذين تضرروا من التعذيب في المعتقلات السرية المسماة ببيوت الأشباح، والتي كانت تدار بواسطة جهاز الأمن الذي كان يتبع لسلطته العليا، فهو قد عجز عن نصرة المظلومين، وسكت عن إحقاق الحق، مما يجعله غير مؤهل للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

3/ المشير م. عمر حسن أحمد البشير، بصفته رئيسًا لحكومة الإنقاذ الوطني، مسؤول عما حدث من فصل تعسفي، وتشريد للعاملين بالدولة، دون الرجوع لمجالس المحاسبة، وديوان العاملين بالدولة. ويمكن التدليل على مشاركته المباشرة في هذا الفعل المنتهك لحقوق الإنسان بذكر فصل العالميْن الوطنيين المخلصين: بروفيسور سمير إبراهيم غبريال، والبروفيسور محمد الأمين التوم، واللذين كانا يعملان بجامعة الخرطوم حتى عام 1992م، وقد تم توثيق اعترافه بأن الإجراءات المطلوبة للفصل العام قد تم تجاوزها في حالات سابقة في صحيفة الصحافة بتاريخ 21/ 5/ 2000م. المرشح المشير م. عمر البشير قد أمر بفصل المذكورين أعلاه وآخرين مثلهما بصورة تدل على عدم الحياد، والاستغلال للسلطة للتخلص من المعارضين؛ ولذلك فإنه غير مؤهل للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

4/ المشير م. عمر حسن أحمد البشير كان رئيسًا لمجلس قيادة ثورة الإنقاذ عندما تمَّ إعدام ثمانية وعشرين ضابطًا من القوات المسلحة، بتهمة الانقلاب على نظام انقلابي، ولم توفر لهم المحاكمات العادلة؛ إذ لم تستغرق المحاكمات غير ساعات من يوم واحد. وكذلك لم يتم الوفاء بالعهود التي قُطِعت لهم بواسطة المتفاوضين. ويمكن أن نذكر هنا التفاوض الذي جرى مع الشهيد الضابط حسين الكدرو، والذين تفاوضوا معه أحياء يرزقون. المرشح المشير م. عمر البشير هو المسؤول الأول عن نقض تلك العهود، وعن إجراء تلك المحاكمات المتهورة؛ ولذلك فإنه غير مؤهل للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

5/ المشير م. عمر حسن أحمد البشير كان رئيسًا لمجلس قيادة ثورة الإنقاذ عندما تم إعدام مواطنين سودانيين، لامتلاكهم، أو متاجرتهم، في العملة الصعبة. وبعد ذلك تراجعت حكومة الإنقاذ عن إجراءاتها التعسفية، وسمحت بالتعامل العلني في العملة الصعبة. وراح نتيجة هذا الفعل الأخرق أبرياء ما زالت أرواحهم تنادي بالمحاسبة والقصاص. وتحديدًا يمكن الرجوع إلى واقعة إعدام المواطن المرحوم مجدي محجوب محمد أحمد، الذي أدين لوجود عملة صعبة في خزانة

المرحوم والده بمنزل الأسرة. المرشح المشير م. عمر البشير هو المسؤول الأول عن استغلال السُلطة والتطرف في العقوبة التي وصلت إلى حدِّ سلب مواطنين أرواحهم بما لا يتناسب مع أفعالهم، مما يُعدُّ إجراءًا مفرطًا في القسوة، وبعيدًا عن الحكمة، ومجافيًا للأخلاق؛ ولذلك فإنه غير مؤهل للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

6/ المشير م. عمر حسن أحمد البشير نُسبت إليه اتهامات بالضلوع في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وقعت في إقليم دارفور بواسطة المحكمة الجنائية الدولية في 4 مارس/ آذار 2009م، وأصدرت في حقه مذكرة دولية لاعتقاله. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مشاركاته بصفته الممثل الأول للسودان في المحافل الدولية محسوبة العواقب. وقد جاء في صحيفة أجراس الحرية بتاريخ 30/ 9/ 2009م أن مستشاره الدكتور غازي صلاح الدين أقرَّ "بأن مذكرة الاعتقال التي أصدرتها المحكمة قوَّضت خطط الرئيس للسفر، وأرغمته على دراسة مسار أي رحلة ينوي القيام بها إلى خارج البلاد". المرشح المشير م. عمر البشير تراجع عن زيارة أربع دول، هي: جنوب إفريقيا، وفنزويلا، وأوغندا، والولايات المتحدة، ولم يحضر اجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتحدة الأخيرة في نيويورك؛ ولذلك فإنه مقيد الحركة، وسيظل كذلك لأن أمر اعتقاله حسب قوانين المحكمة الجنائية الدولية لا يسقط بالتقادم، وهو الآن في نظر المحكمة يعتبر هاربًا من العدالة. ولأن هذا المرشح يمر بهذه الحالة الحرجة، التي سوف تتضرر منها سمعة البلاد، ومصالحها، فإنه لذلك يصير غير مؤهل للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

وبناءً على ما تقدم ذكره من اعتراضات على ترشيح المشير م. عمر حسن أحمد البشير لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات المقبلة في إبريل/ نيسان 2010م، فإني أطلب من لجنتكم الموقرة سحب ترشيحه من الكشف النهائي للمرشحين لهذا المنصب"[1].

استلمت المفوضيّة القومية للانتخابات هذا الطعن، ونظرت فيه، ثم رفضته في اليوم التالي دون إبداء أية أسباب، ثم أحالت الطاعن إلى المحكمة القومية العليا.

(1) الدكتور معتصم دفع الله محمود، "طعن في ترشيح المواطن المشير معاش عمر حسن أحمد البشير لمنصب رئيس الجمهورية"، منتديات النيلين الإلكترونية (http://www.alnilin.com/vb/)، استشارة: 2/2/2010. اللجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي، انتخابات السُّودان: إبريل/نيسان 2010 في الميزان، ص 864-877.

وفي 3 فبراير/ شباط 2010م قدَّم الدكتور معتصم استئنافًا ضد قرار مفوضيَّة القومية للانتخابات إلى السيِّد قاضي المحكمة القومية العليا، وأسس حيثيات استئنافه على النقاط الآتية:

(1) الردّ الذي اجتهدت في إخراجه مفوضية الانتخابات هو ردّ معيب قانونيًّا؛ لأنه لم يقدم أي أسباب تثبت أهلية المرشح المشير م. عمر البشير في مقابل نقاط الطعن الواردة في مذكرة الطعن.

(2) إحالتي إلى المحكمة العليا بواسطة المفوضيّة فيه تهرب واضح من مسؤولية الرد على مذكرة الطعن التي تقدمت بها إليها. وإني أرى أنه كان على المفوضيّة أن تقوم بذلك الواجب المشار إليه في قانون الانتخابات (2008م)، المادة 45 (1): "تقوم المفوضيّة بعد قفل باب الترشيح، بنشر كشف بأسماء الأشخاص الذين تقدموا بطلباتهم كمرشحين للانتخابات وفقًا لأحكام المادة 43 (1) وأسماء الذين رشحوهم واسم الحزب السياسي الذي ينتمون إليه، وما إذا كانوا مرشحين مستقلين، ويجب أن يكون هذا الكشف معلنًا لجميع الأشخاص والأحزاب السياسية المذكورة في الكشف، لمراجعتها وإبداء أي ملاحظات، أو اعتراضات عليها". أي أنه بعد إعلان الكشف الأولي للمرشحين يمكن لأي شخص أن يقوم بعملية مراجعة الكشف وإبداء ملاحظاته واعتراضاته عليه كما ورد في المادة المذكورة أعلاه.

(5) وكما هو موضح في المادة 45 (1) من قانون الانتخابات (2008م)، فإن الملاحظات والاعتراضات تُرفع لمفوضية الانتخابات، التي يجب عليها أن تردّ على الملاحظات والاعتراضات كما ورد في المادة 45 (3) من قانون الانتخابات (2008م): "تقوم المفوضيّة بنشر كشف طلبات الترشيح التي تمَّ قبولها، أو رفضها، والأسباب التي تم بموجبها رفض طلبات الترشيح في اليوم التالي لتاريخ الانتهاء من الفصل في الاعتراضات وفقًا لما حددته المفوضيّة"[1].

نظرت المحكمة القومية العليا المكونة برئاسة القاضي محجوب الأمين الفكي، وعضوية القاضيين سر الختم صالح علي وبنجامين باك دينق في الإستئناف المقدم ومرفقاته، ثم قضت بشطب الاستئناف من الناحية الإجرائية، وبذلك أسدل الستار على

(1) المصدر نفسه.

تلك الدعوى بموجب نصّ قرار المحكمة الوارد في الوثيقة المذكورة أدناه، والذي يعتبر قرارًا نهائيًا وملزمًا لأطراف الطعن، والمفوضيّة القومية للانتخابات، وبموجبه يجب أن تعد المفوضيّة القومية للانتخابات الكشف الجديد للمرشحين لمنصب رئيس الجمهورية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المحكمة القومية العليا

دائرة طعون الانتخابات

أمام السادة:

محجوب الأمين الفكي (رئيساً)

سر الختم صالح علي (عضواً)

بنجامين باك دينق (عضواً)

رقم الطعن: ط د ن/٤/٢٠١٠

اسم الطاعن وصفته: معتصم عبد الله محمود.

تاريخ تقديم الطعن: ٢٠١٠/٢/٣م

القرار المطعون فيه: الطعن في أهلية المرشح عمر حسن احمد البشير.

قرار المحكمة وأسبابه:

تقدم الناخب معتصم عبد الله محمود للمفوضية القومية للانتخابات بطعن في ترشيح المرشح عمر حسن احمد البشير معترضاً فيه على قبول ترشيحه لرئاسة الجمهورية، رفضت المفوضية القومية اعتراضه. ومن ثم تقدم بهذا الطعن لأسباب أبداها ملتمساً قبوله واستبعاد المرشح عمر حسن احمد البشير من قائمة المرشحين.

قدم الطعن خلال القيد الزمني المقرر.

نصت المادة ٦٠(١) من قانون الانتخابات القومية على الآتي:

يجوز للشخص الذي رفض طلب ترشيحه وفقاً لأحكام المادة ٥٠(٣) أو من رفضوه الطعن ضد قرار المفوضية برفض طلبه للمحكمة على أن يقدم ذلك الطعن خلال (٧) أيام من تاريخ نشر المفوضية لقرارها وفقاً لأحكام المادة ٥٠(٣).

ولما كان الطعن قدم من غير ما أشترطه يشطب الطعن شكلاً.

الأمر النهائي:

- يشطب الطعن شكلاً.

صدر تحت توقيعنا وختم المحكمة العليا

محجوب الأمين الفكي

قاضي المحكمة القومية العليا

رئيس الدائرة

سر الختم صالح علي

قاضي المحكمة القومية العليا

عضو الدائرة

بنجامين باك دينق

قاضي المحكمة القومية العليا

عضو الدائرة

حسين//

وإلى جانب هذا الطعن قُدِّم طعن آخر مشابه من حيث الهدف والمضمون بشأن ترشيح السيِّد عمر حسن أحمد البشير وشرعية أعماله الدُّستورية[1]؛ إلا أنه رُفض من جهات الاختصاص الفنية والقضائية، وبذلك أضحى ترشيح مرشح المؤتمر الوطني ساري المفعول، ويتصدر اسمه قائمة المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية.

(1) المصدر نفسه.

المرشحون لرئاسة مجلس الجنوب

استلمت المفوضيّة القومية للانتخابات طلبين للترشيح لمنصب رئيس حكومة جنوب السُّودان، قدَّم الطلب الأول السيِّد سلفاكير ميارديت ثيك أتيم عن حزب الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، والطلب الثاني من الدكتور لام أكول أجاوين، رئيس حزب الحركة الشعبية لتحرير السُّودان التغيير الديمقراطي. وقُدمت بشأن الطلبين طعون عن عدم أهلية المرشحين للمنصب؛ إلا أن المحكمة القومية العليا المكونة برئاسة القاضي محجوب الأمين الفكي وعضوية القاضيين سر الختم صالح علي وبنجامين باك دينق قد شطبت الطعن المقدم ضد سلفا كير، بحجة عدم وجود نص صريح في الدُّستور يمنع ترشُّح أي مواطن عسكري، وكذلك شطبت الطعن المقدم ضد المرشح لام أكول(1)؛ ومن ثَمَّ أضحى الصراع الانتخابي على منصب رئيس حكومة جنوب السُّودان محصورًا في مرشحي حزبي الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، دون وجود أية منافسة من خارج إطار ذلك النسق السياسي.

المرشحون للمناصب التنفيذية والتشريعية

تمَّ قفل باب الترشيحات للمناصب التنفيذية والتشريعية في 27 يناير/ كانون الثاني 2010م، وكان عدد المناصب التنفيذية المتنافس عليها يقدر بخمسة وعشرين منصبًا لولاة الولايات؛ أما مقاعد التشريعية فكان توزيعها على النحو الآتي: 450 مقعدًا للمجلس الوطني، و170 مقعدًا لمجلس تشريعي جنوب السُّودان، و497 مقعدًا للمجالس التشريعية الولائية؛ فالجدول أدناه يوضح عدد المرشحين لتلك المقاعد التشريعية، وتوزيعهم حسب انتماءاتهم السياسية، والدوائر الجغرافية التي تنافسوا عليها، ومقاعد المرأة التي تقدر نسبتها بـ 25٪ في كل من المستوى الوطني، والإقليمي، والولائي.

(1) أحمد دقش وخالد أحمد، "رفض الطعن ضد البشير وإعادة مرشحين للرئاسة ... المحكمة تعيد منير شيخ الدين وفاطمة عبد المحمود للترشيح للرئاسة"، صحيفة السُّوداني، 9/2/2010م. لم نقف على نسخة الطعن الذي قدمه لام أكول أجاوين.

جدول رقم (16) الترشيحات للمناصب التنفيذية والتشريعية

النوع	المقاعد	تنفيذية		تشريعية			الجملة
				جغرافية وقوائم حزبية		المرأة	
		حزبيون	مستقلون	حزبيون	مستقلون		
رئاسة الجمهورية	1	10	2				12
رئاسة الجنوب	1	2					2
الولاة	25	134	43				177
المجلس الوطني	450			2645	386	1065	4096
مجلس الجنوب	170			405	111	146	662
مجالس الولايات	1246			5796	1005	2402	9203
الجملة	**1144**	**146**	**45**	**8846**	**1502**	**3613**	**14152**

المصدر: التقرير الأولي للانتخابات العامة 2010م، ص 199

التأجيل الجزئي للانتخابات في ولاية جنوب كردفان

قبل أربعة أيام من قفل باب الترشيح في 27 يناير/ كانون الثاني 2010م أعلن الفريق عبد العزيز الحلو، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السُّودان ونائب حاكم ولاية جنوب كردفان، في مؤتمر صحفي عُقد بدار الحزب بالخرطوم (المقرن) مقاطعة الحركة الشعبية للانتخابات بولاية جنوب كردفان، وذلك انطلاقًا من موقفها الرافض لنتائج التعداد السكاني لسنة 2008م، وتوزيع الدوائر الجغرافية في الولاية. واتهم الفريق الحلو اللجنة العليا للانتخابات الولائية بالسعي إلى تفجير فتيل الفتنة في جنوب كردفان؛ لأنها لم تستجب للطعون التي قدمتها الحركة الشعبية بشأن التعداد السكاني، وتوزيع الدوائر الجغرافية، فضلاً عن أنها وزعت الدوائر الجغرافية "على مقاس المؤتمر الوطني للفوز بالانتخابات القادمة"، وتعطيل قيام المشورة الشعبية في جنوب كردفان، بدليل أن الدائرة 32 جنوب الدبب ارتفع فيها عدد الناخبين لأكثر من الضعف، وأن مدينة كادقلي التي كانت في السابق ثلاث دوائر جغرافية تمّ حصرها في دائرة واحدة لتحجيم نفوذ الحركة الشعبية في المنطقة[1]. وبناءً على هذه الحيثيات ومثيلاتها أعلن الفريق الحلو مقاطعة الحركة الشعبية للانتخابات، وسحب مرشحيها في ولاية جنوب كردفان إذا لم يعاد النظر في الإحصاء السكاني، وترسيم الدوائر الجغرافية

(1) نبيل سليم، "مقاطعة الحركة لانتخابات جنوب كردفان: مناورة أم موقف؟"، صحيفة السُّوداني، 24/1/2010م.

بشكل عادل في الولاية"[1]. وعندما تعقد الأمر على المستوى الولائي رُفعت القضية إلى مؤسسة رئاسة الجمهورية، التي تداولتها في اجتماعها المنعقد بتاريخ 21 فبراير/ شباط 2010م، وتوصلت إلى اتفاق يقضي بزيادة حصة جنوب كردفان في المجلس الوطني بأربعة مقاعد، ومقعدين لمنطقة أبيي، وتأجيل الانتخابات على مستوى الوالي والمجلس التشريعي في جنوب كردفان، مع إعادة إجراء تعداد السكان في الولاية لإجراء الانتخابات المؤجلة في وقت لاحق تحدده المفوضيّة القومية للانتخابات[2].

وبعد الاطلاع على مذكرة مؤسسة رئاسة الجمهورية عن الأوضاع السياسية والأمنية بولاية جنوب كردفان، والوعي "بالنتائج المترتبة على سحب ترشيحات الحركة الشعبية لتحرير السُّودان[...]، والآثار التي ستترتب على إجراء الانتخابات العامّة بدون مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السُّودان"، عقدت المفوضيّة القومية للانتخابات اجتماعًا طارئًا في العاشر من مارس/ آذار 2010م، وناقشت فيه قضية الأوضاع السياسية والأمنية والدُّستورية في ولاية جنوب كردفان، ثم خلصت إلى قرارها رقم 71، الصادر في 15 مارس/ آذار 2010م، والذي يقضي بالآتي:

(1) الاستمرار في انتخاب رئيس الجمهورية وانتخابات المجلس الوطني بمشاركة مرشحي الحركة الشعبية لتحرير السُّودان.

(2) الموافقة على إعادة ترشيح مرشحي الحركة الشعبية لتحرير السُّودان الذين سحبوا ترشيحاتهم.

(5) تأجيل انتخاب الوالي، وانتخابات المجلس التشريعي بولاية جنوب كردفان على أن تُجرى الانتخابات لتلك المناصب خلال ستين يومًا من التاريخ الذي كان مقررًا لإجراء الانتخابات[3].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) تمّت إعادة الإحصاء السكاني في ولاية جنوب كردفان عام 2010م، و جاءت نتائجه مخالفة للاحصاء الذي تمّ عام 2008م، حيث بلغ إجمالي السكاني 2508268 نسمة، مقارنة بـ 1406404 نسمة حسب إحصاء عام 2008م. أي أن معدل الزيادة في السكان يقدر بـ 78%. لمزيد من التفصيل، انظر: التعداد السكاني: ولاية كردفان 2010م، الجهاز المركزي للإحصاء، الموقع الإلكتروني للمفوضيّة القومية للانتخابات (http://nec.org.sd/new/new/index.php)، استشارة، 15/4/2011م.

(3) انظر النص الكامل "قرار بتأجيل الانتخابات جزئيًا بولاية جنوب كردفان رقم (71) لسنة 2010م" بتوقيع السيّد أبيل ألير، رئيس المفوضيّة القومية للانتخابات، الموقع الإلكتروني للمفوضيّة القومية للانتخابات (http://nec.org.sd/new/new/index.php)؛ استشارة: 10/10/2010م؛ إلا أن الانتخابات لم تجر حسب القرار المعلن، بل أُجلت إلى إبريل/نيسان 2011م.

إلا أن هذا القرار واجه معارضة صاخبة من بعض القُوى السياسية، وذلك قبل أن تصدره المفوضيّة القومية في صورته النهائية وبعدها، ونذكر منها حزب المؤتمر الشعبي الذي انتقد بشدة قرار التأجيل الجزئي للانتخابات في ولاية جنوب كردفان، ووصف المعايير الأمنية التي استند إليها بالازدواجية؛ لأن المفوضيَّة تأخذ بها لتبرر التأجيل في جنوب كردفان، وترفض الاعتداد بها في ولايات دارفور الثلاث، وتصر على قيام الانتخابات فيها"[1]. وعارض القرار أيضًا الأستاذ مكي علي بلايل، رئيس حزب العدالة الأصل، ووصفه بـ"مؤامرة شريكي اتفاقية السلام الشامل" التي تهدف إلى إحكام قبضتهما على الولاية دون انتخابات شرعية. وفي الاتجاه ذاته أعلن حزب الأمة القومي، بولاية جنوب كردفان، رفضه القاطع لتجزئة العملية الانتخابية وتأجيلها في الولاية، وعزلها عن بقية ولايات السُّودان الأخرى، وهدد بمقاومة قرار الشريكين (المؤتمر الوطني-الحركة الشعبية)؛ لأنه لا يسنده دُستور أو قانون. وأكَّد حسن شيخ الدين، رئيس الحزب بالولاية، أن الاتفاق لا يلامس أطراف تطلعات أهالي جنوب كردفان الذين تواضعوا على إجراء الانتخابات في مواعيدها. وفي حالة عدم الاستجابة لمطلبهم الشعبي المشروع، يوصي حسن شيخ الدين بتشكيل حكومة قومية ولائية، تشترك فيها القُوى السياسية بالولاية، ويكون لها الحقُّ في تحديد مدة التأجيل، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات في الولاية"[2].

ومن زاوية أخرى، اعترض الدكتور صديق تاور على قرار التأجيل الجزئي في ولاية جنوب كردفان؛ لأنه يرى أن نتيجة التعداد السكاني لسنة 2008م كانت إحدى المفارقات التي أسست لانفجار الأزمة، علمًا بأن عملية الإحصاء المشكوك في نزاهتها قد قدرت عدد سكان الولاية بـ 1406446 نسمة، بينما كان عددهم 1786460 نسمة حسب نتائج إحصاء سنة 1993م، فلا يستقيم معنًى أن يكون عدد السكان في أشد فترات الحرب الأهلية ضراوةً أكثر من عددهم في فترات السلم والاستقرار التي أعقبت اتفاقية السلام الشامل بثلاث سنوات. والمفارقة الأكبر من وجهة نظره تناقض نتيجة السجل الانتخابي مع التعداد السكاني بفارق يقدر بـ 112.3٪، فلا شكَّ أنها زيادة تثير شكوكًا موضوعية حول صدقية التعداد السكاني من طرف، ونزاهة السجل

(1) خالد سعد، "الشعبي يدافع عن رفضه تأجيل الانتخابات"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5995، 21/3/2010م.

(2) إيمان عبد الباقي، "الأمة القومي بجنوب كردفان يرفض تأجيل الانتخابات بالولاية"، صحيفة **آخر لحظة**، 3/4/ 2010م.

الانتخابي من طرف ثانٍ"[1]. وبناءً على ذلك نعت الدكتور صديق تاور قرار مؤسسة الرئاسة القاضي بزيادة حصة كردفان في المجلس الوطني إلى أربعة مقاعد "بالترقيع الأخرق"؛ لأنه لا يقوم على تقدير عملي ومنطقي، ولا يستند إلى مُسوغات دُستورية وقانونية"[2]. فضلاً عن أنه استند إلى "عقلية الاستفراد والإقصاء" التي طُبعت بها شراكة نيفاشا منذ يومها الأول، ويعني بذلك الدكتور تاور أن أهل جنوب كردفان أصحاب الحقّ لم يشتركوا في حلِّ الأزمة، أو طرح الحلول المناسبة لها"[3]. وبذلك يخلص إلى أن الأزمة القائمة في جنوب كردفان تقود "إلى نتيجة أساسية مفادها أن معالجة مؤسسة الرئاسة لا تعدو أن تكون ترقيعًا لعملية تحتاج إلى معالجة جذرية، تبدأ بتكوين لجان ومفوضيات مهنية محايدة، وتعاد عملية التعداد السكاني بشكل صحيح؛ ومن ثم يقدر عدد الدوائر حسب نتائج هذا التعداد، ويتمُّ ترسيمها وفق معايير جغرافية قائمة على أساس توزيع الكثافة السكانية، وفرص الموارد والتنمية والتخطيط، وليس على أساس قَبلي". وبموجب ذلك يقترح تاور إعادة النظر في السجل الانتخابي، وتوفير فرص التنافس الحر النزيه التي لا تتحقق إلا بعد "إلغاء قانون الأمن الوطني، وقانون النقابات، وقانون الصحافة والمطبوعات"[4]". لا جدال أن مقترح الدكتور تاور له وجاهته النظرية وأبعاده الإستراتيجية، لكن يصعب تطبيقه على صعيد الواقع في ظل الصراع السياسي والقبلي الدائر في المنطقة؛ ولذلك أضحى قرار مؤسسة الرئاسة الثنائي قرارًا سائدًا في ولاية جنوب كردفان، وقرار المفوضيّة القومية للانتخابات القاضي بالتأجيل الجزئي في ولاية جنوب كردفان سيدًا للأحكام.

الحملات الانتخابية والإعلام القومي

أعلنت المفوضيّة القومية للانتخابات بداية الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية المسجلة والمرشحين في 13 فبراير/ شباط 2010م، ونهايتها في 9 إبريل/ نيسان 2010م، أي لمدة ستة وخمسين يومًا، ووضعت حزمة من الضوابط التنظيمية التي تجسدت في توزيع الفرص للمرشحين في وسائل الإعلام الرسمية (الإذاعة، والتليفزيون، ووكالة سونا للأنباء)، وحددت محاور الأسئلة التي يمكن أن تُطرح على المرشحين في

(1) صديق تاور، "عورة الانتخابات الإنقاذية تنكشف في جنوب كردفان"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5971، 24/2/2010م.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

المقابلات والمناظرات التليفزيونية والإذاعية، ثم حضت الصحافة السُّودانية على الالتزام بميثاق الشرف الصحافي في إعلامها الانتخابي"[1]. وأصدرت المفوضيّة أيضًا منشورًا تنظيميًا، يقضي بإلزام الأحزاب السياسية والمرشحين بالحصول على تصاديق رسمية من جهات الاختصاص قبل اثنتين وسبعين ساعة من قيام أية حملة انتخابية، أو تسيير مواكب سياسية، أو ندوة عامة؛ ويجب أن يكون الطلب مقدمًا من قبل رئيس الحزب المعني، أو المرشح، أو من يفوضانه كتابةً، ويجب أن يقدِّم الطلب توصيفًا للنشاط المزمع تنظيمه، والمكان والزمان المحددين لانعقاده. ووجَّه المنشور بمنع استعمال الشعارات الحكومية في الإعلانات، أو الملصقات، أو المطبوعات الانتخابية، وأن لا يتضمن الخطاب الإعلامي للأحزاب السياسية أي تحريض، أو إساءة تجاه الأحزاب السياسية الأخرى أو المرشحين، ونادى بعدم خداع الناخب من خلال الحملات الإعلامية، وطالب وسائل الإعلام العامّة والخاصّة الالتزام بموقف الحياد التام تجاه بث الأخبار الانتخابية والدعائية. وأخيرًا طالب المنشور الأحزاب السياسية والمرشحين بعدم وضع أية ملصقات دعائية، أو لافتات انتخابية في الأماكن الخاصّة، والعمل على إزالة الملصقات الدعائية واللافتات الانتخابية خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين بعد انتهاء فترة الاقتراع[2]. بَيْدَ أن الأحزاب السياسية المعارضة انتقدت هذا المنشور التنظيمي الذي يهدف إلى "تقييد النشاط السياسي للأحزاب والمرشحين؛ [...] لأنه ينتقص من الحرية والحقوق التي كفلها الدُّستور، ويكرس للشمولية، ويدعو لتوجيه النقد للبرامج المستقبلية، وإغفال برامج الماضي التي لا يمكن السكوت عنها، و[أنه] جعل حزب المؤتمر الوطني الخصم والحكم، وذلك عبر رهن ممارسة النشاط [السياسي والحزبي] باستخراج إذن من الجهات التابعة لحزب المؤتمر الوطني"[3]. وبنفس هذه الروح الناقدة قدمت بعض الأحزاب السياسية المعارضة مذكرة إلى السيِّد رئيس المفوضيّة القومية للانتخابات في 4 مارس/آذار 2010م؛ حيث وصفت فيها المفوضيّة بعدم الحياد والشفافية، وطعنت في شرعية بعض القرارات التنظيمية التي أصدرتها، بحجة أنها تتعارض مع روح الدُّستور الانتقالي لجمهورية السُّودان، وقانون

(1) "السُّودان: الحملة الانتخابية تبدأ السبت وتستمر 56 يومًا.. والمفوضية تعلن ضوابط"، صحيفة الشرق الأوسط، 12/2/2009م.

(2) "مفوضية الانتخابات تطالب بعدالة الفرص للمرشحين في الإعلام...المفوضيّة تصدر منشورًا لتنظيم الحملات الانتخابية"، صحيفة السُّوداني، 22/2/2009م.

(3) أحمد سر الختم، "الميرغني يجتمع بمرشحي حزبه بالجنينة"، صحيفة أخبار اليوم، 9/3/1431هـ.

الانتخابات القومية لسنة 2008م، ومبادئ التحول الديمقراطي المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل، وأخيرًا ذيَّلت مذكرتها بعبارات فيها نوع من التحدي للمفوضيَّة، ومفادها: "المطلوب والمتوقع منكم الرد على هذه المذكرة بالاستجابة لمطالبنا خلال أسبوع، وما لم يحدث ذلك ستكون لنا خيارات أخرى ومواقف"[(1)].

وبالفعل استجابت المفوضيّة القومية للانتخابات حسب القيد الزمني الذي منحته لها القُوى السياسية، دون أن تدخل في موجهات سياسية لا داعي لها، فجاء ردُّها على المذكرة مؤرخًا في 10 مارس/ آذار 2010م. وفيما يتعلق بالبند الخاصّ بمنشور تنظيم الحملات الانتخابية، أوضحت المفوضيّة أن الهدف من المنشور "هو تهيئة المسرح السياسي لحملات انتخابية آمنة ومنظمة"، وأن المنشور "في جوهره توجيهي وإرشادي؛ لينبه الأحزاب السياسية لقوانين سارية وإجراءات يجب اتِّباعها عند ممارسة الأنشطة داخل دُور الأحزاب وخارجها، وهو منشور غير ملزم، وإن من يشاء ألا يعمل به يستطيع ذلك، ويتحمل تبعة قراره"[(2)].

وفي إطار تنظيم أنشطة الحملة الانتخابية أصدرت المفوضيّة القومية للانتخابات قرارها رقم (68)، الذي يقضي بتشكيل آلية مشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية من قبل الأحزاب السياسية وذلك خلال الفترة المحددة للحملات الانتخابية. وبموجب ذلك القرار تشكلت عضوية الآلية المشتركة من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- دكتورة محاسن عبد القادر حاج الصافي، عضو المفوضيّة، رئيسًا.
- بروفيسور أكولدا مانتير، عضو المفوضيّة، عضوًا.
- عبد الرحيم خليل، منسق تثقيف الانتخابات، عضوًا.
- أبو بكر وزيري، المستشار الإعلامي، عضوًا.
- عبد الدافع الخطيب، أمين عام وزارة الإعلام، عضوًا.
- معتصم فضل، مدير الإذاعة القومية، عضوًا.

(1) انظر النصّ الكامل لمذكرة القُوى السياسية للمفوضيّة القومية للانتخابية "الموضوع: علاقة المفوضيّة القومية للانتخابات بالقُوى السياسية والمرشحين"، 4/3/2010م، اللجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي، **انتخابات السُّودان: إبريل/نيسان 2010 في الميزان**، ص 909-915.

(2) ردّ رئيس المفوضيّة القومية للانتخابات علي مذكرة القُوى السياسية لمفوضية الانتخابية القومية "الموضوع: علاقة المفوضيّة القومية للانتخابات بالقوى السياسية والمرشحين"، 11/3/2010م، الموقع الإلكتروني **للمفوضيّة القومية للانتخابات** (http://nec.org.sd/new/new/index.php)، استشارة: 15/3/2010م.

- محمد حاتم سليمان، مدير التليفزيون القومي، عضوًا.
- عوض جادين، مدير وكالة السُّودان للأنباء، عضوًا.
- عبيد أحمد المروح، أمين عام مجلس الصحافة، عضوًا.
- بكري ملاح، مدير الإعلام الخارجي، عضوًا.
- بروفيسور علي شمو، خبير إعلامي، عضوًا.
- معاوية حسن فضل الله، خبير إذاعي، عضوًا.
- الدكتور حسن عابدين، نائب رئيس مجلس شؤون الأحزاب، عضوًا.
- ممثل الهيئة القومية للاتصالات.
- خمسة ممثلين للأحزاب السياسية[1].

وحدد القرار مهام الآلية المشتركة في الآتي:

- تلتزم الآلية بمبدأ توزيع الحصص المتساوية من الوقت للمرشحين والأحزاب، وفقًا لما جاء في المادة (66) والمادة (98) من قانون الانتخابات لعام 2008م، ووفقًا لورقة ضوابط وقواعد السلوك المهني لأجهزة الإعلام والصحافة خلال الانتخابات.
- تحدد الحصص الزمنية والتوقيت المناسب الذي ستتيحه أجهزة الراديو والتليفزيون -على المستوى الاتحادي والولائي- للأحزاب وللمفوضيَّة بعد معرفة عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات.
- تتيح الإذاعة والتليفزيون الفرصة للأحزاب والمرشحين لتسجيل برامجهم الانتخابية وفقًا لرسوم تقررها الآلية بالتشاور مع الإذاعة والتليفزيون. ويمكن للأحزاب والمرشحين أن يقوموا بتسجيل برامجهم الانتخابية في استوديوهات خاصّة على أن تراعى فيها مستويات الجودة العالية، وفنيات التسجيل المعمول بها في الإذاعة والتليفزيون.
- تسجيل برامج الأحزاب السياسية مسبقًا، ولا تبث على الهواء مباشرة، وتراعى فيها الضوابط التي وضعها قانون الانتخابات لعام 2008م (المادة 65) الخاصّة بحسن الكلمة والبعد عن المهاترة، وعدم الدعوة إلى العنف، أو الكراهية أو

(1) "قرار رقم (68) تكوين الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات"، صدر تحت توقيعي في يوم الأربعاء التاسع عشر من صفر سنة 1431 هـ الموافق الثالث من فبراير/شباط 2010م، أبيل ألير، رئيس المفوضية القومية للانتخابات، مكتبة المفوضية القومية للانتخابات.

العرقية.

- في حالة الإعادة للانتخابات الرئاسية تبث المناظرات الرئاسية على الهواء، وتُستثنى من شرط التسجيل المسبق.
- استخدام الرسائل النصِّيَّة في الحملة الانتخابية بالاتفاق مع الهيئة القومية للاتصالات.
- تُشرف إدارة الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام والاتصالات على الصحفيين الأجانب الذين يأتون لتغطية الانتخابات حسب إجراءاتها العادية.
- تلتزم الصحافة بموجهات ميثاق الشرف الصحفي في كل تغطياتها الخاصّة بالانتخابات.
- تبثُّ برامج الأحزاب والمرشحين مجانًا.
- أن تحسم الآلية أي خلاف قد ينشأ في هذا الشأن بأسرع ما يمكن"[1].

وبعد تسعة أيام من تكوين الآلية المشتركة أفادت الدكتور محاسن حاج الصافي بأن الآلية قد تمكنت من توزيع الزمن المتاح في الأجهزة الإعلامية الرسمية "بعدالة وحيادية على الأحزاب والمرشحين عن طريق القُرْعَة التي ارتضاها الجميع في ترتيب عرض البرامج"[2]. وأوضح الأستاذ معتصم فضل، مدير هيئة الإذاعة

(1) المصدر نفسه.

(2) الأحزاب التي اشتركت في سحب القرعة: 1/ حزب المؤتمر الوطني، 2/ حزب المنبر الديمقراطي لجنوب السُّودان، 3/ تنظيم الجبهة القومية السُّودانية، 4/ حزب اتحاد الفونج القومي، 5/ حزب الوسط الإسلامي، 6/ حزب السُّودان الإفريقي المتحد، 7/ الجبهة الديمقراطية المتحدة القومية، 8/ الحزب الاتحادي الديمقراطي الموحد، 9/ تنظيم الإخوان المسلمين، 10/ الحزب الوحدوي الديمقراطي الناصري، 11/ حزب الأمة الإصلاح والتجديد، 12/ حزب السُّودان الجديد، 13/ حركة القوى الشعبية والحقوق الديمقراطية، 14/ حزب الحقيقة الفيدرالي، 15/ حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، 16/ حزب التقدم والعدالة الاجتماعية، 17/ حزب التحرر الوطني، 18/ حزب الأمة القومي، 19/ الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، 20/ الاتحاد الاشتراكي السُّوداني المايوي؛ حزب الأمة الإسلامي، 21/ حزب العمل الوطني القومي السُّودان، 22/ حزب الأمة القيادة الجماعية، 23/ حزب التقدم والعدالة الاجتماعية، 24/ حزب وحدة وادي النيل، 25/ حزب تحالف الشعب القومي، 26/ تنظيم حركة اللجان الثورية، 27/ حزب سانو القومي، 28/ حزب الجبهة الإسلامية القومية، 29/حزب العدالة القومي، 30/ الحزب الوطني الاتحادي، 31/ حزب المؤتمر الشعبي، 32/ الحزب القومي الديمقراطي الجديد، 33/ حزب اللواء الأبيض، 34/ حزب التضامن السُّوداني الديمقراطي، 35/ حزب الإرادة الحرة، 36/ حزب الشرق للعدالة والتنمية، 37/ تنظيم الديمقراطيين الأحرار، 38/ حزب الجبهة الديمقراطية القومية، 39/ حزب اتحاد عام جنوب

القومية "أن الإذاعة قد حددت فترتين لعرض برامج الأحزاب والمرشحين، الأولى من السابعة والربع إلى الساعة الثامنة صباحًا، تُخصَّص لمرشحي رئاسة الجمهورية، ورئاسة حكومة جنوب السُّودان، بواقع عشرين دقيقة لكل مرشح، والفترة المسائية من العاشرة والربع إلي الحادية عشرة مساء لبرامج الأحزاب والمرشحين، وسيختار منهم ثلاثة كلّ يوم بواقع عشر دقائق لكلّ حزب. وعلى النسق ذاته أكّد أسامة علي أبو الحسن، مسؤول التليفزيون القومي، أن التليفزيون قد خصص ثلاثة عشر يومًا للدعاية الانتخابية، مقسمة إلى أربع مجموعات، تشمل مرشحي رئاسة الجمهورية يُمنح كلٌ منهم عشرين دقيقة، ومرشحو رئاسة حكومة جنوب السُّودان ثلاث عشرة دقيقة، والأحزاب السياسية والمرشحون عشر دقائق"(1).

إلا أن تنفيذ هذا التصور على صعيد الواقع قد واجه العديد من الإشكالات والجدل السياسي؛ حيث رفض الأستاذ ياسر عرمان، مُرَشَّح الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، إعلان برنامجه الانتخابي عبر التليفزيون القومي، متعللاً بأن وسائط البث الإعلامي القومي في السُّودان قد فقدت قوميتها؛ لأنها أضحت خاضعة لسيطرة المؤتمر الوطني، وأن الزمن الذي خصصته المفوضيّة للأحزاب السياسية غير عادل، بدليل أنها، حسب قوله، "أعطت المرشح 20 دقيقة لمدة أربع مرات، وأعطت المؤتمر الوطني يوميًا 23 ساعة و40 دقيقة من البث [المباشر]، وبذلك أكّدت هذه المؤسسات أنها "بوق من أبواق المؤتمر الوطني وقادته"، فضلاً عن أنها "لم تُسهم في توعية المواطن بتعقيدات العملية الانتخابية"، ولم تفتح منابرها "لقادة الرأي العام، والمجتمع

وشمال الفونج، 40/ الحزب الشيوعي السُّوداني، 41/ حزب الأمة الإصلاح والتنمية، 42/ الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، 43/ حزب المؤتمر الديمقراطي الاجتماعي لشرق السُّودان، 44/الحزب القومي السُّوداني المتحد، 45/ الحزب القومي السُّوداني الحر، 46/ تنظيم السُّودان الحديث، 47/ حزب النهضة القومي، 48/ حزب مؤتمر البجة، 49/ الحزب الوطني الاتحادي، 50/ حزب المؤتمر السُّوداني، 51/ حزب تحالف الشعب القومي، 52/ حركة التغيير الديمقراطي، 53/ الأمة الفيدرالي، 54/ أنا السُّودان، 55 / تنظيم تحالف قوى الشعب العاملة، 56/ الشرق الديمقراطي، 57/ الإصلاح الوطني، 58/ حركة الوعي الديمقراطي، 59/ حزب الحركة الشعبية لتحرير السُّودان-التغيير الديمقراطي، 60/ الاتحادي الديمقراطي، 61/ الحزب الديمقراطي المتحد، 62/ حزب الأسود الحرة السُّودانية، 63/ حزب جبهة الإنقاذ الديمقراطي-المتحد-الأصل، 64/حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الناصري، 65/ حزب الأمة الوطني، 66/ حزب قوى السُّودان المتحدة. نقلاً عن موقع وكالة سونا للأنباء-سونا (http://www.suna-sd.net)، استشارة: 2010/7/15م.

(1) محمد جادين، "تحديد"20" دقيقة لمرشحي الرئاسة بالتليفزيون والإذاعة"، صحيفة الصحافة، العدد 5958، 12 فبراير/شباط 2010م.

المدني، والمرشحين للحوار، والتحليل، والتعليق، والمناظرة"[1]. ومن زاوية أخرى، رفض السيِّد الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة القومي، بثَّ برنامجه الانتخابي عبر بوابة الإذاعة القومية؛ لأن هيئة الإذاعة القومية طالبته بحذف بعض العبارات الجارحة سياسيًّا، مثل "الإنقاذيين"، و"أن رأس الدولة ملاحق دوليًّا"، و"ضحايا الإعدامات التعسفية"، و"أن انفصال الجنوب تحت سياسات النظام الحالي حتمي"، بحجة أنها عبارات تثير الكراهية ضد الدولة، وذلك قبل اعتماد البرامج للبثّ الإذاعي[2]. ومن طرف ثالث، شنَّ الأستاذ حاتم السر، مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، هجومًا عنيفًا على وسائل الإعلام الرسمية، ومن بينها الإذاعة والتليفزيون، واتهمها بالانحياز الكامل لمن بيدهم السُلطة، وقال: إن الإذاعة تأخذ مقابلًا ماليًّا نظير بث البرامج الانتخابية للمرشحين لرئاسة الجمهورية، إلى جانب التناول الضار لأخبار حزبه، والحديث عن انسحاب مرشحه، مما أسماها بالصُحف التي ترتبط بطريق أو آخر بالمؤتمر الوطني، واعتبر أن فترة العشرين دقيقة التي خُصِّصت للمرشحين عبر التليفزيون القومي غير كافية إلى جانب كونها مفيدة، وأضاف: "إذا كانت حرة سيكون لها تأثير، وهي فيها وصاية، وبثّها غير مباشر، ويخضع لمراقبة من جهات غير معلومة"، ودعا القوى السياسية لاتخاذ موقف موحد من المقاطعة، أو الاستمرار في الظهور في التليفزيون والإذاعة، وضرورة إعادة برمجة التليفزيون، واختيار الوقت المناسب للبث، وزيادة الزمن المخصص للمرشحين حتى تكون عادلة وكافية، واعتبر أن قضية البث فيها قدر كبير من الإذلال للمرشحين، ورهن مشاركته في الإطلالة الثانية باستجابة المفوضيّة لمطالب حزبه، والجلوس معه لإزالة التحفظات القائمة الآن، وأضاف: إن "اللجنة الإعلامية للحزب تدرس القرار النهائي في قضية الإعلام الرسمي"[3].

ويبلغ هذا الصراع ذروته بين الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية

---

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: "بيان من ياسر عرمان مرشح الحركة الشعبية لتحرير السُّودان لرئاسة الجمهورية"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 20/2/2010م.

(2) "بيان حول منع إذاعة دعاية الإمام الصادق المهدي كمرشح رئاسي"، عبد الحميد الفضل عبد الحميد مدير الحملة القومية لترشيح الإمام الصادق المهدي للرئاسة، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 3/3/2010م. انظر: نصّ "كلمة مرشح حزب الأمة للدعاية الإذاعية لمرشحي الرئاسة التي رفضت الإذاعة السُّودانية بثها في 3 مارس/ آذار 2010م"، في: اللجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة، انتخابات السُّودان، ص 900-904.

(3) لمزيد من التفصيل، انظر: أحمد دقش، "حاتم السر يدعو "الوطني" لسحب مرشحه لرئاسة الجمهورية"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 22/4/2010م.

القومية والأحزاب السياسية عندما قدَّمت مجموعة من الأحزاب، شملت حزب الأمة القومي، والحركة الشعبية لتحرير السُّودان، والاتحادي الديمقراطي الأصل، والحزب الشيوعي السُّوداني، والمؤتمر الشعبي، وحزب تحالف الوطني السُّوداني، وحزب المؤتمر السُّوداني، مذكرة تطعن في شرعية تكوين الآلية من أعضاء تنفيذيين، والمعايير التي أسس عليها تمثيل الأحزاب السياسية، وبعض أنشطتها التي تمَّ تنفيذها دون مشورة الأحزاب السياسية. وبناءً على ذلك تقدَّمت الأحزاب المذكورة بحزمة من الاقتراحات التي تقضي بإصلاح الآلية والخطة الإعلامية الخاصّة بالدعاية الانتخابية، وتلك الاقتراحات يمكننا أن نُجملها في الآتي:

- "أن يعاد تكوين الآلية بحيث تكون رقابية على الإعلام، بشكل يمتد على كلّ خارطة البث بما يشمل طريقة تحرير الأخبار وكافّة البرامج التي تستبطن دعاية انتخابية. ولا يمكن أن تكون غالبية أعضاء الآلية بالتالي من مسؤولي الأجهزة المراد مراقبتها.
- أن يكون الأساس في عضوية الآلية الأحزاب العشرة التي لها مرشحون لكافّة المستويات بما فيها رئاسة الجمهورية (أي إضافة كل من حزب الأمة الإصلاح والتجديد - والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي السُّوداني - والحزب القومي الديمقراطي الجديد)، وفي اجتماع لمندوبي هذه الأحزاب مع المفوضيّة يتم اختيار أعضاء مكملين للآلية كالآتي: ثلاثة أعضاء يمثلون منظمات المجتمع المدني العاملة في حقل الإعلام، وثلاثة أعضاء يمثلون الخبراء الإعلاميين. مع إضافة ممثل كلّ من الإذاعة القومية، والتليفزيون القومي، ووكالة السُّودان للأنباء (سونا) أعضاء للآلية يساهمون بعرض خططهم والخارطة البرامجية لمؤسساتهم، كذلك إضافة عضو مجلس شؤون الأحزاب، لتسهيل مطالب الأحزاب المعني بها المجلس. أما بقية التنفيذيين فيمكن للآلية استضافة من تشاء في حالة نقاش أجندة متعلقة بالمؤسسة المعنية.
- لا مانع أن تكون رئاسة الآلية لدى المفوضيّة، على أن تختار الأحزاب السياسية مقررًا من بينها، كما تدار الآلية بعدل وديمقراطية، وبدون أي تحيز ضد الأحزاب سواء في الدعوة للاجتماعات، أو في توزيع فرص الحديث. ويمكن للآلية أن تتخذ لائحة لإلزام الأعضاء بوقت الحديث، ولتحدد أسس اتخاذ القرار، ولكن من المرفوض تمامًا أن يترك تقدير الوقت لإدارة الجلسة بشكل يحرم ممثلي الأحزاب من الإدلاء بآرائهم بحرية.
- أن تعاد خطة القسمة الإعلامية المعمول بها حاليًا حتى يزيد الزمن المتاح لكلٍّ

من مرشحي رئاسة الجمهورية وللأحزاب السياسية.

- أن يفتح الباب للأحزاب لإنتاج مادتها الدعائية بما ترى من إضافة مؤثرات سمعية وبصرية.
- أن يغير وقت بثّ دعاية مرشحي الرئاسة والدعاية الحزبية معًا، وذلك طبقًا لاحتياجات الناخبين في الولايات البعيدة، بحيث يكون الزمن المخصص في الإذاعة من الساعة الثالثة إلى الساعة الخامسة عصرًا، ويكون في التليفزيون من الساعة الثامنة إلى العاشرة مساءً. ويمكن تنفيذ هذه التعديلات في حزم البثّ القادمة.
- أن تضاف الموجات العاملة لإذاعة البرنامج العام في حالة بثّ الدعاية لمرشح الرئاسة والأحزاب.
- أن يعاد بثُّ دعاية مرشحي الرئاسة والأحزاب في التليفزيونات والإذاعات الولائية بطريقة مبرمجة.
- أن تضاف قناة النيل الأزرق للمؤسسات المراقبة والملزمة بخطة محايدة؛ فالهيئة القومية للإذاعة والتليفزيون تملك نصف أسهمها، ويمولها بالتالي دافع الضريبة.
- أن تتخذ معايير معينة لتغطية مناشط الأحزاب في الأجهزة الإعلامية كافّة، فتغطي انطلاقة الحملة مع انتخاب عدد من المناشط الأساسية بالحملة الانتخابية للأحزاب العشرة التي تخوض الانتخابات في مستوياتها كافّة"[1].

وشرطت الأحزاب مشاركتها في الآلية المشتركة بالاستجابة لمطالبها المذكورة، وفي حالة الرفض ستنسحب، وتحتفظ بحقِّها في الدعوة لتأسيس الآلية المطلوبة، واتخاذ ما تراه من إجراءات لاحقة؛ وبررت ذلك الموقف بقولها: لأنها ترى في استمرار الآلية بشكلها الحالي "ذبحًا لنزاهة الانتخابات، وتجييرا للإعلام المضلل"[2]. وبالفعل رُفضت المطالب، وانسحبت الأحزاب المذكورة من الآلية المشتركة، وبذلك

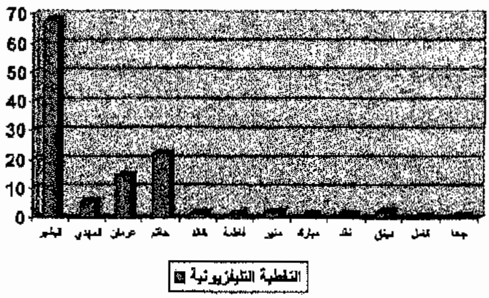
(1) لمزيد من التفصيل، انظر: "مذكرة الأحزاب داخل الآلية المشتركة، 23 فبراير/شباط 2010م" صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 1/3/2010م؛ اللجنة العليا للانتخابات-حزب الأمة القومي، انتخابات السُّودان، ص 893-897. تشمل قائمة الأحزاب الموقعة على المذكرة: حزب الأمة القومي، والحركة الشعبية لتحرير السُّودان، والاتحادي الديمقراطي الأصل، والحزب الشيوعي السُّوداني، والمؤتمر الشعبي، وحزب التحالف الوطني السُّوداني، وحزب المؤتمر السُّوداني.

(2) المصدر نفسه.

أضحت الآلية آلية مطعونًا في شرعية تكوينها، وحياديتها تجاه توظيف الإعلام القومي توظيفًا مهنيًّا، بعيدًا عن إسقاطات الفعل السياسي التي ألقت بظلالها السالبة على نزاهة العملية الانتخابية، وحرية التعبير المتوازي والعادل عبر وسائل الإعلام القومية.

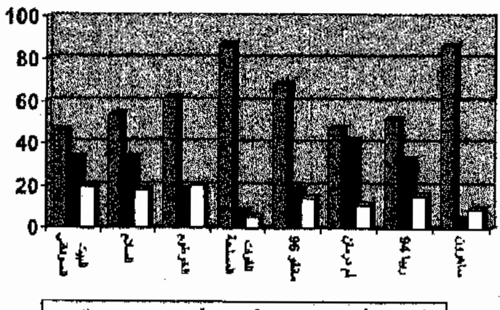
ويوضح الرسمان البيانيان أدناه التغطية الإعلامية لبرامج مرشحي رئاسة الجمهورية، التي كانت تُبثُّ في البرامج الإخبارية المسائية عبر القنوات التليفزيونية الأربع (تليفزيون السُّودان، تليفزيون الخرطوم، تليفزيون النيل الأزرق، وقناة الشروق)؛ وعن طريق الصحافة المطبوعة التي كانت تصدر في السُّودان أثناء فترة الحملات الانتخابية.

رسم بياني رقم (6): التغطية التليفزيونية لمرشحي الرئاسة



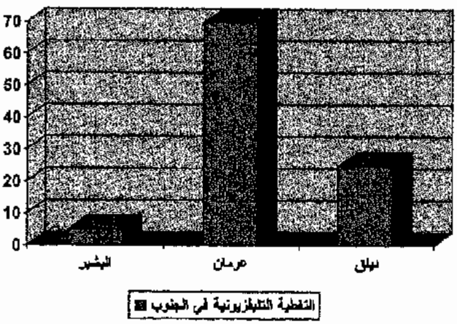
المصدر: التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي

رسم بياني رقم (7): التغطية الإذاعية للأنشطة الحزبية



المصدر: التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي

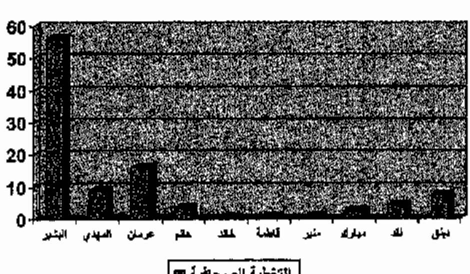
رسم بياني رقم (8): التغطية التلفزيونية لمرشحي الرئاسة في الجنوب



المصـدر: التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي

وإلى جانب هذه الوسائل الإعلامية القومية أدَّت الصحف المكتوبة والإلكترونية دورًا مهمًا في الدعاية الانتخابية؛ إذ اتسم عطاء الحزبية منها بتخصيص مساحات أوسع لبرامج أحزابها السياسية، والندوات السياسية، واللقاءات الجماهيرية، فضلاً عن قدحها الدائم في ممارسة الأحزاب المخاصمة لها. أما الصحف المستقلة، مثل: الأيام، والصحافة، والسُّوداني، والأحداث، فكانت أكثر موضوعية في عرض القضايا المرتبطة بالحراك الانتخابي، وتحليل مخرجاته السياسية من زوايا مختلفة، تسهم في ترسيخ ثقافة الرأي والرأي الآخر؛ إلا أننا إذا نظرنا في العطاء الكمي للصحافة المكتوبة، سنلحظ أن جلّه كان يصبُّ في مصلحة المؤتمر الوطني والترويج لبرنامجه الانتخابي، علمًا بأن المؤتمر الوطني استطاع أن يجذب إلى دائرة خطابه الإعلامي عددًا من الصحف المتعاطفة مع طرحه السياسي، علاوة على أن الرقابة الصحافية استطاعت أن تقلل من حدة النقد الصحافي اللاذع لأداء مؤسسات الدولة، وبرامج المؤتمر الوطني السياسية.

رسم بياني رقم (9): التغطية الصحافية لمرشحي رئاسة الجمهورية



المصـدر: التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي

ونلحظ أيضًا أن بعض المساجد قد قامت بدور سياسي مهم خلال الخُطب التي كان يقدمها أئمتها ذوو الميول الحزبية الصارخة، ويضاف إلى ذلك الخطاب الوعظي والفتاوى التي كانت تصب في أوعية الدعاية الانتخابية، ونذكر منها الفتوى التي أصدرها المجمع العلمي لجماعة أنصار السنة المحمدية في 17 فبراير/ شباط 2010م، والتي تُقرأ هكذا: "أصل العملية الديمقراطية غير شرعية؛ لأنها قائمة على أسس علمانية؛ فهي باطلة شرعًا بوصفها وسيلةً للوصول إلى الحكم، لكن الواقع المفروض هو المشاركة في هذه العملية أو تركها، وكلاهما مفسدة، ووفق قاعدة المصالح والمفاسد المفسدة الأكبر تُدرأ بالمفسدة الأقل، وتطبيقًا لهذه القاعدة المذكورة يظهر أن مفسدة ترك المشاركة أعظم من مفسدة المشاركة، فتكون هنا هي الخيار الأمثل تطبيقًا للقاعدة الشرعية. ونوع المشاركة يكون بإعطاء الأصوات للأصلح، وتُستبعد تمامًا دوائر المرأة عملاً بالفتوى الشرعية في عدم جواز ولاية المرأة مع العلم أنه يجوز للنساء المشاركة في التصويت أي إعطاء أصواتهن للأصلح، وتُستبعد كذلك القوائم الحزبية في حالة تحقق اشتمالها على عناصر غير مسلمة أو نساء"[1]. استنادًا إلى هذه الفتوى أصدرت جماعة أنصار السنة بيانًا إلى جماهير الشعب السُّوداني عامة، وجماهير أنصار السنة المحمديَّة خاصّة، يقضي بدعم "ترشيح السيِّد عمر حسن أحمد البشير لانتخابات رئاسة الجمهورية، وذلك بناءً على ما يقتضيه الاجتهاد الفقهي للمرحلة"، ثم أوصت المرشح "بتقوى الله وتطبيق الشريعة الإسلامية، والحفاظ على هُويَّة البلاد، والسعي الجاد لبسط العدل ورفع المظالم كافَّة، والسعي الجاد لحلِّ مشكلة دارفور حقنًا للدماء، ومنعًا للتدخل الأجنبي؛ ومحاربة مظاهر الشرك والبدع والفساد، وضبط الشارع العام، ومحاربة التبرج والسفور؛ وفتح باب المناصحة تأكيدًا لقول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "الدين النصيحة"[2]. ولا شك أن مثل هذه الدعاية المرتبطة بدور العبادات والمؤسسات الدينية كانت تُعد من قِبَل بعض الأحزاب السياسية استغلالاً للدين، وخرقًا صريحًا للمبادئ التي قام عليها اتفاق نيفاشا؛ لأن بعض المؤسسات الدينية وصفت عملية التصويت لغير المسلم بأنها حرام.

وإلى جانب هذا الخطاب الوعظي والفتاوى السياسية تدثرت الحملات الانتخابية ببعض الظواهر الفنية والرياضية؛ فمثلاً ظهر الفنان محمد وردي، والفنان محمود عبد

(1) " إجابة عن فتوى بخصوص الانتخابات العامّة"، المجمع العلمي لجماعة أنصار السنة المحمدية، 17/2/2010م.

(2) "بيان ومناصحة"، أبو زيد محمد حمزة، الأمين العام لجماعة أنصار السنة المحمدية بالسُّودان، صحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية، 20/2/2010م.

العزيز، والشاعر عمر محمود خالد في تدشين حملة الحركة الشعبية الانتخابية، وتصدَّر الفنان حمد الريح، والفنان جمال فرفور تدشين حملة المؤتمر الوطني الانتخابية، واشترك كورال الحزب الشيوعي، والشاعر محجوب شريف في تدشين حملة الحزب الشيوعي السُّوداني الانتخابية. وتجسد الحضور الرياضي في استغلال الملاعب الرياضية لإعلان الحملات الانتخابية، كما فعل حزب المؤتمر الوطني في ملعبي الهلال والمريخ، فضلاً عن ترشح بعض الرموز الرياضية في الدوائر الانتخابية، ونذكر منها ترشيح طه علي البشير عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل في الدائرة (4) الدبة، ومعتصم جعفر سر الختم عن حزب المؤتمر الوطني في الدائرة (4) الحصاحيصا الشرقية، وجمال الوالي عن حزب المؤتمر الوطني في الدائرة (11) مدني الغربية. وبذلك حاولت الأحزاب السياسية أن تخاطب جمهور الناخبين عبر الفنانين والرياضيين ذوي التأثير والحضور الكثيف في مخيلة الناخب السُّوداني، بغية أن تستغل النفوذ الفني والرياضي في تعضيد نتائج الكسب السياسي، علمًا بأن الناخب السُّوداني يتصاع ويستجيب أكثر للشخصيات المؤثرة في المجتمع أكثر من البرامج السياسية التي تطرحها الأحزاب. ويتجلّى ذلك في تركيز الإعلام المقروء والمرئي على الشخصيات الفنية والرياضية، أكثر من تركيزه على رموز الحركة السياسية الذين يسعون لتوظيف الرياضة والفن في حملاتهم الانتخابية[1]. إلا أن بعض الأحزاب السياسية استنكرت استغلال الملاعب القومية؛ لأغراض سياسية، ونستشهد في هذا المضمار بمناشدة السيِّد الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة القومي، "لإدارات فريقي الهلال والمريخ بالتكفير عن هذه الأخطاء، بتنظيم لقاءات حاشدة للاستماع لرأي الآخرين، واتهم المؤتمر الوطني باستغلال إستادات [أو ساحات ملاعب فريقي] المريخ والهلال لأغراض الدعاية لمرشحيه، داعيًا أن تظل هذه المنابر قومية ومستقلة، وأضاف: إن الدُّستور ينصُّ على استقلال وديمقراطية الاتحادات والفرق الرياضية، ولكن تغوُّل المؤتمر الوطني عليها ونجاحه في استغلالها سوف يجعل الرياضة السُّودانية غير مؤهلة للعضوية في الرياضة الدولية"[2].

ويلحظ المراقب للحملة الانتخابية أن الليالي السياسية واللقاءات الجماهيرية قد أسهمت في تفعيل الدعاية الانتخابية، وزادت من حدَّة التدافع السياسي بين الأحزاب،

(1) نقلاً عن: خالد سعد، "قارن بين صفوف الرغيف وطوابير الإنقاذ"، صحيفة الصحافة، العدد 5962، 16/2/2010م.

(2) حسن فاروق، "الحملات الانتخابية ... بداية تبحث عن تطور"، صحيفة الأحداث، 1/3/2010م

وبلورت مواقف الناخب السُّوداني. ومن أشهر اللقاءات الجماهيرية التي وجدت زخمًا سياسيًّا وصحافيًّا في تلك الفترة زيارة السيِّد محمد عثمان الميرغني إلى شرق السُّودان، والتي رافقه فيها عدد من القيادات السياسية المعروفة بخصومتها للمؤتمر الوطني، ويأتي في مقدمتها الأستاذ حاتم السر علي، مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية، الذي وظَّف حادث تأخير الطائرة في مطار الخرطوم توظيفًا سياسيًّا في تحريض جماهير الختمية والاتحادي الديمقراطي الأصل ضد حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وحذرهم من "الإصغاء للشائعات التي تُبثُّ بغرض إحداث فبركة داخل الحزب الذي أصبح جاهزًا للانتخابات في كل المستويات: رئاسية وتشريعية وولائية، وأن عملية ترشيحهم جاءت عبر وفاق كامل دون أي انقسامات أو تشرذم"، وطمأنهم بأن "الحزب قادر على أن ينازل المؤتمر الوطني في الانتخابات المقبلة"، وعلى الجميع أن يصوتوا لرمز العصا"[1]. ولا عجب أن هذه الزيارة أعطت الحزب الاتحادي الديمقراطي دفعةً سياسيةً قويةً، قادته إلى الاعتقاد بأن مرشحيه سيكتسحون الدوائر الانتخابية في أماكن ثقلهم التقليدية؛ إلا أن نتائج الانتخابات جاءت خلاف ذلك، كما سنرى في الفصل السادس من هذا الكتاب.

أما من الناحية الأمنية فتؤكد تقارير المنظمات الدولية المراقِبة والصحف السيَّارة أن الحملات الانتخابية اتسمت بنوع من الهدوء، وقلَّة أحداث الشغب، ولم تشهد سوى بعض المضايقات الأمنية التي لاحظها مراقبو الاتحاد الأوروبي في الولاية الشمالية، والبحر الأحمر، وسنار، وبحر الغزال، وأعالي النيل، والاستوائية الوسطى، والاستوائية الغربية[2]. ويبدو أن الوضع في جنوب السُّودان كان أشد توترًا من الشمال؛ لأن الأجهزة الأمنية للحركة الشعبية قد سبَّبت بعض المضايقات للمرشحين، ونذكر منها منع مرشح رئاسة حكومة جنوب السُّودان، الدكتور لام أكول أجاوين، من تدشين حملته الانتخابية في ولايات بحر الغزال الأربع، فضلاً عن تمزيق ملصقاته الانتخابية

---

(1) انظر: "التقرير النهائي للاتحاد الأوروبي، بعثة مراقبة الانتخابات في السُّودان، الانتخابات التشريعية والتنفيذية في السُّودان 2010م". صدر التقرير باللغة الإنجليزية، ثم تُرجم إلى اللغة العربية، إلا أن الترجمة العربية جاءت ركيكة، وحافلةً بالأخطاء المطبعية والأسلوبية.

(2) لمزيد من التفصيل، انظر: "بيان صحفي: الانتخابات في جنوب السُّودان زيف وخداع ومهزلة"، صادر عن: المنبر الديمقراطي لجنوب السُّودان، جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة، الحركة الشعبية لتحرير السُّودان–التغيير الديمقراطي، الحزب الديمقراطي المتحد، الجبهة الديمقراطية المتحدة، حزب العمل القومي السُّوداني، الجبهة الديمقراطية لجنوب السُّودان، سانو، يوساب(2). موقع الشلك الإلكتروني: (http://www.pachodo.org)، استشارة: 2010/4/30م.

في مدينة ملكال، واعتقال بعض الناشطين في حملته الانتخابية في كثير من مواقع التماس السياسي مع الحركة الشعبية الأم لتحرير السُّودان[1].

خاتمة

نصل بهذا العرض إلى أن المؤسسات التشريعية والإدارية والأمنية في الدولة قد ذهلت عن مقاصد التحول الديمقراطي الإستراتيجية، ومالت كفّة عدلها تجاه المصالح القطاعية الضيقة لأحزاب "حكومة الوحدة الوطنية"، وقد ظهر ذلك جليًا في النزاع السياسي الذي برز أثناء تكوين المفوضيّة القومية للانتخابات، وإجازة قوانين جهاز الأمن العام، والصحافة والمطبوعات التي كانت تتعارض في بعض جزئياتها مع الثوابت الدُّستورية والمبادئ التي أقرّتها اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، فضلاً عن التغطية الإعلامية غير المتوازنة للحملات الانتخابية، وعدم الوفاء بتمويل الأنشطة الانتخابية للأحزاب السياسية المعارضة التي كانت تشكو من ضعف قدراتها المالية. وأخيرًا تبلورت حصيلة هذا الغبن السياسي في مقاطعة بعض القُوى السياسية للانتخابات القومية، بحجة أنها تفتقر إلى النزاهة والشفافية. وأن بعض بعثات المراقبة الخارجية وصفت البيئة الانتخابية قبل الاقتراع بأنها غير مواكبة للمعايير الدولية لإجراء أية انتخابات ديمقراطية حقيقية؛ إلا أنها في الوقت نفسه (أي البعثات الرقابية) أمّنت على ضرورة إجراءات الانتخابات في مواعيدها المحددة في إبريل/ نيسان 2010م؛ لأنها كانت ترى فيها خطوة مهمة تجاه تحقيق التحول الديمقراطي، واستيفاء استحقاقات اتفاقية السلام الشامل.

(1) المصدر نفسه.

الفَصْلُ السَّادِسُ

الاقتراع ونتائج الانتخابات

تمهيد

كانت إجراءات الاقتراع تمثل الحلقة الأخيرة في مسلسل الانتخابات القومية السُّودانية، التي بموجبها تمَّ فرز نتائج الكسب الانتخابي الذي حققته الأحزاب السياسية المتنافسة على السُّلطة، وحُددت أوزان القُوى الحزبية داخل المؤسسات التنفيذية والتشريعية، ورُسمت معالم العلاقات الأفقية الجامعة بين الحكومة والمعارضة، والعلاقات الرأسية الواثقة لروابط التواصل بين الجماهير والقُوى السياسية؛ إلا أن نتائج تلك الانتخابات كانت عرضة للنزاع بين الذين وصفوها بالعدالة والحُرِّية والنزاهة، وأولئك الذين صاغوا الحجج والبراهين الطاعنة في نزاهتها والمشككة في عدالتها وحُرِّيتها؛ ومن ثَمَّ يجب أن يكون عُمدة الباحث الأكاديمي بين هذين الموقفين المتناقضين التحليل الموضوعي للنتائج التي أفرزتها العملية الانتخابية، وذلك بعد توطين تلك النتائج في إطار الواقع السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي أسهم في تشكيل مراحلها الأولية، وصياغة خواتيمها الرقمية المقدرة. وبناءً على ذلك تصبح مهمة هذا الفصل مهمة عسيرة؛ لأنه يهدف إلى تقويم نتائج تلك الانتخابات التي أعلنتها المفوضيَّة القومية للانتخابات تقويمًا كميًّا ونوعيًّا في ضوء مواقف الرأي والرأي الآخر منها، علمًا بأن البون شاسع بين الرأيين؛ لأنه يعكس مواقف القُوى السياسية المؤيدة لتلك النتائج والمعارضة لها، وقراءات الصحافة المحلية بألوان طيفها المختلفة، وتقارير مؤسسات الرقابة المحلية والدولية، والتحليلات الأكاديمية التي صدرت في شكل مقالات صحافية.

بطاقات الاقتراع وطباعتها

أشرنا في الفصل السابق إلى أن عملية الاقتراع تمَّت عبر ست مراحل، شملت رئاسة جمهورية السُّودان، ورئاسة حكومة جنوب السُّودان، وولاة الولايات، والمجلس

الوطني، والمجلس التشريعي لجنوب السُّودان، والمجالس التشريعية الولائية؛ علمًا بأن كلّ مجلس تشريعي على المستوى الوطني، أو الإقليمي، أو الولائي، يتكون من نسبة مئوية مقدَّرة من الدوائر الجغرافية (60٪)، وقوائم المرأة (25٪)، والقوائم الحزبية (15٪). أما ألوان بطاقات الاقتراع فقد حُددت وفق المراحل الست المذكورة؛ فاللون الأخضر لمنصب رئاسة الجمهورية، واللون البنفسجي القاتم لمنصب رئاسة حكومة جنوب السُّودان، واللون الأصفر لمنصب الوالي، واللون البُني للمجلس الوطني، واللون البنفسجي الفاتح للمجلس التشريعي لجنوب السُّودان، واللون الرمادي للمجلس التشريعي الولائي. وبعد أن حددت المفوضيّة القومية للانتخابات المواصفات الفنية لبطاقات الاقتراع، عرضتها على قسم الإسناد الانتخابي بمكتب بعثة الأمم المتحدة بالخرطوم، حيث جَرَى توزيعها إلى أربع مجموعات، ثم بعد ذلك تمَّ طرحها في عطاء عالمي، تنافست عليه إحدى وعشرون شركة عالمية وسودانية. وأسفر الفرز الأولي للعطاءات عن تقليص الشركات المتنافسة إلى تسع شركات، بينها شركتان سودانيتان، هما: مطابع شركة السُّودان للعملة، ومطبعة الحياة الجديدة. وعند الفرز النهائي وقع الاختيار على شركتين من جنوب إفريقيا لطباعة مجموعتين، وشركة بريطانية لطباعة المجموعة الثالثة، ومطابع شركة السُّودان للعملة لطباعة المجموعة الرابعة التي شملت كلّ البطاقات التنفيذية (رئاسة الجمهورية، ورئاسة حكومة جنوب السُّودان، والولاة).[1] بيْد أن الأحزاب السياسية المعارضة قد أثارت بعض التحفظات على إسناد عطاء طباعة بطاقات اقتراع مرشحي المناصب التنفيذية إلى مطابع شركة السُّودان للعملة، واعتبرت هذا الإجراء من المخالفات التي تقدح في نزاهة الانتخابات

(1) انظر نصّ الخطاب الذي نشره البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله، نائب رئيس المفوضيّة القومية للانتخابات، في صحيفة آخر لحظة، بتاريخ 24 فبراير/شباط 2010م، ردًّا على مقال نشرته الصحيفة بعنوان: "المفوضيّة ... لماذا طباعة البطاقات بلا رقابة؟"، 20/2/2010م. تختلف مضابط حوار البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله مع النصّ المذكور أعلاه بشأن الشركات التي وقع لها عطاء طباعة بطاقات الاقتراع؛ إذ يقول: "ثم اختيرت 3 شركات بريطانية، وأخرى من جنوب إفريقيا، وخامسة من سلوفينيا. وقد تمت هذه العملية تحت رقابة شركائنا في الأمم المتحدة، ثم أتضح لنا بمرور الزمن أن سلوفينيا لا تستطيع أن تلتزم بطباعة هذه البطاقات في موعدها، فتم استبدالها بالمطبعة الحكومية لطباعة العملة، الموجودة هنا في العاصمة لقربها، كما أنها كانت ضمن الشركات التسع التي اختيرت من ضمن عملية التصفية". انظر حوار عيدروس عبد العزيز مع البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله، "مفوضية الانتخابات السُّودانية: الانتخابات قائمة بمن حضر.. حتى لو انسحبت كل المعارضة"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11441، 26/3/2010م.

القومية؛ لأن مطابع شركة السُّودان للعملة، حسب زعمهم، يديرها "أحد كوادر المؤتمر الوطني، ووارد جدًا أن تقوم هذه الجهة، وهي متهمة أصلاً بالتفريط في طباعة العملة، بالتفريط أيضًا في عملية طباعة البطاقات الانتخابية""(1). واتهم تضامن مرشحي الرئاسة المفوضيَّة القومية للانتخابات بالتواطؤ مع المؤتمر الوطني، وقالوا: إنها "استدعت عطاءات لطبع بطاقات الاقتراع للمناصب التنفيذية، وإن سلوفينيا قدَّمت عرضًا بتكلفة ثمانمائة ألف دولار، فيما قدمت المطبعة الحكومية السُّودانية [أي مطابع شركة السُّودان للعملة] عطاءً بمبلغ أربعة ملايين دولار، ومُنح العطاء لسلوفينيا، ثم سُحب منها، ومنح للمطبعة الحكومية دون مبرر، ودون استشارة الجهات المعنية مما أثار" بعض الشبهات حول نزاهة الإعداد للاقتراع(2). وفي المؤتمر الصحافي، الذي عقده تضامن مرشحي الرئاسة، قدم السيِّد مبارك الفاضل المهدي، مرشح الرئاسة لحزب الأمة الإصلاح والتجديد، مستندات توضح سحب المفوضيَّة القومية للانتخابات لعطاء طباعة بطاقات الاقتراع من سلوفينيا، وتحويلها لمطابع شركة السُّودان للعُملة، بالرغم من الفرق الكبير في الأسعار، والذي قارب أربعة ملايين دولار، ودحض زعم المفوضيَّة بأن كلَّ إجراءات طباعة بطاقات الاقتراع تمَّت بعلم الأمم المتحدة، مستندًا في ذلك إلى الوثائق التي استلمها من المفوضيَّة، ووصف تعلل المفوضيَّة بضيق الزمن، تعللاً غير مقبول، علمًا بأن المفوضيَّة في الوقت نفسه أرسلت بطاقات اقتراع المجلس الوطني لتُطبع في جنوب إفريقيا. وأضاف: إن الشركة الأوروبية قدمت عرضًا بسبعمائة ألف دولار لطباعة بطاقات الاقتراع التشريعية، وثمانمائة ألف دولار لبطاقات الاقتراع التنفيذية، وإن مطابع شركة السُّودان للعُملة تقدمت بعطاء يُقدَّر بأربعة ملايين دولار لطباعة بطاقات الاقتراع التشريعية، وستة ملايين دولار لطباعة بطاقات الاقتراع التنفيذية، وإن بعثة الأمم المتحدة لم تستحسن الدفع للعرض الذي تقدمت به مطابع شركة السُّودان للعملة؛ إلا أن المفوضيَّة القومية للانتخابات رفضت العطاء الأدنى، وقبلت العطاء الأعلى، ثم دفعت الفرق من خزينة الدولة. وعليه يصف السيِّد مبارك الفاضل المهدي هذا الإجراء بأنه مدعاة لتبديد المال العام، وذريعة لتزوير الانتخابات

(1) حوار عيدروس عبد العزيز مع السيِّد الصادق المهدي "سنعلن الجهاد المدني إذا زُوِّرت الانتخابات"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 1151، 5/4/2010م؛ "المهدي: البشير يرفض تأجيل الانتخابات لحماية نفسه من الجنائية"، صحيفة الراية القطرية، 6/4/2010م.

(2) خالد البلولة إزيرق، "جدل النزاهة والفساد.. مرشحو الرئاسة: المفوضيَّة خرقت القانون"، صحيفة الصحافة، العدد 6004، 30/3/ 2010م.

علـى مسـتوى المناصـب التنفيذية[1]. وبالرغم من هـذه الاعتراضات الطاعنة في نزاهة الإجـراء إلا أن المفوضيّـة القوميـة للانتخابات لـم تعْدِل عن موقفها، وتعللت بسـلامة الإجـراء لأسـباب فنيـة وعمليـة، وظـل الأمـر محـل خلاف بيـن الطرفين إلـى أن أكَّد المهندس محمد حسن الباهي، مدير عام مطابع شركة السُّودان للعُملة، إلى مجموعة من الإعلاميين في الأسـبوع الأول من إبريل/نيسـان 2010م، أن المطبعة قد تمكنت مـن طباعـة تسـع عشـرة مليونًا وسـبعمائة وخمسـين ألف بطاقـة اقتراع باللغـة العربية لمرشـحي رئاسـة الجمهورية، وخمس ملايين وسـبعمائة وخمسـين ألف بطاقة اقتراع باللغتين العربية والإنجليزية لمرشحي رئاسة حكومة جنوب السُّودان، وأن جميع هذه البطاقات سُلمت إلى المفوضيّة القومية للانتخابات[2].

أمـا بقيـة بطاقـات الاقتراع التشـريعية فقد أُنجزت طباعتها فـي جنوب إفريقيا وبريطانيا، وشُحنت في طائرات مستأجرة من هيئة الخطوط البريطانية إلى الخرطوم، حيـث تـمَّ تسـليمها إلـى المفوضيّة القومية للانتخابات التـي أوكلت عملية توزيعها داخليًّـا إلـى قسـم الإسـناد الانتخابي بمكتب بعثـة الأمم المتحـدة بالخرطوم، بعد أن استبعدت عملية ترحيلها بطائرات القُوات المسـلحة السُّودانية[3]. وبهذه الكيفية المتنـازع حولهـا تـمَّ إعـداد بطاقـات الاقتـراع للانتخابـات القومية داخل السُّـودان وخارجه.

صناديق الاقتراع

حسـب إفـادة السـيِّد مهـدي محمـد مختـار، مدير المخـازن الرئيسـة للمفوضيَّة القوميـة للانتخابـات بالخرطـوم، فـإن صناديق الاقتـراع، البالغ عددها مائة وعشـرين ألـف صنـدوق، قـد تـمَّ تصميمها في الصين واليابان، وأنهـا وصلت على دفعات إلى مطار الخرطوم، وبعد إكمال الإجراءات الجمركية تمَّ تسليمها إلى المفوضيّة القومية للانتخابات، التي قامت بتوزيعها على المراكز الرئيسـة بالولايات، ومنها إلى المراكز

(1) المصدر نفسه.

(2) "وقائع لقاء الأجهزة الإعلامية بإدارة مطابع العُملة"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6010، 5/4/2020م؛ "الباهي: البطاقات طبعت بمواصفات عالمية تحد من فرص التزوير"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6010، 5/4/2020م.

(3) "مطبعة العملة تفرغ من طباعة أوراق مرشحي رئاسة الجمهورية"، الموقع الإلكتروني **للمفوضيّة القومية للانتخابات** (http://nec.org.sd/new/new/index.php)، استشارة: 4/4/2010م؛ علوية مختار، "المفوضيّة تعلن تولي الأمم المتحدة نقل بطاقات الاقتراع إلى الجنوب"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5998، 24/3/2010م.

القاعدية البالغ عددها 10160 مركزًا انتخابيًا داخل السُّودان. ونُقلت تلك الصناديق مع بعض مواد الاقتراع الأخرى إلى جوبا ورئاسة الولايات الشمالية جوًّا؛ حيث تم ترحيلها عبر ست عشرة طائرة مروحية للولايات الشمالية، وإحدى عشرة طائرة مروحية إلى جنوب السُّودان، وخمس طائرات مروحية إلى دارفور؛ وأن حجم المواد التي تمَّ ترحليها يقدر بـ 2800 طنًّ[1]. وأكَّدت المفوضيّة القومية للانتخابات أن صناديق الاقتراع مزودة بأشرطة بلاستيكية، تحمل أرقامًا مسلسلة لا تتكرر، وذلك لتحقيق احتياطات النزاهة المطلوبة في العملية الانتخابية. وأن المادة 45/ 5 من قواعد الانتخابات العامَّة قد أوصت رئيس لجنة الاقتراع في كلِّ مركز "أن يتأكَّد شخصيًّا أن صندوق الاقتراع خالٍ تمامًا من أية بطاقات قبل البدء بالتصويت، كما يجب عليه أن يُبين ذلك، ويثبت لضابط الاقتراع والمرشحين ووكلائهم للاقتراع والأحزاب السياسية، أو وكلائهم المعتمدين الحاضرين حسبما يكون الحال، ويجب عليه بعد ذلك قفل الصندوق بالطريقة التي تحددها المفوضيَّة، وختمه مع ترك فتحة الغطاء مفتوحة للاقتراع، ويجوز لأي مرشح أو وكيل اقتراع، إذا رغب في ذلك، أن يضع خاتمه على صندوق الاقتراع"[2]. ووصَّت المادة 45/ 6 بأن يكون صندوق الاقتراع "تحت مراقبة رئيس المركز ومساعديه، والمرشحين ووكلائهم المعتمدين الحاضرين بمركز الاقتراع، وعندما تنتهي عملية الاقتراع تُقفل فتحة الصندوق، وتُختَم بالطريقة التي تحددها المفوضيّة"، ثم يُسلِّم صندوق الاقتراع المختوم تحت حراسة مأمونة إلى كبير ضُبَّاط الانتخابات[3].

مراكز الاقتراع

وضع البروفيسور مختار الأصم، منسق لجنة التسجيل والدوائر بالمفوضيّة القومية للانتخابات، مقترحًا يقضي بتأسيس 21500 مركزٍ للاقتراع؛ وذلك لضمان إجراء عملية الاقتراع بسلاسة في كل أنحاء السُّودان، إلا أنَّ هذا العدد قد تم تقليصه إلى 10160 مركز اقتراع في مرحلة التنفيذ، وذلك لعدم وجود الكوادر الفنية والأمنية المؤهلة بالولايات، ولا شك أن ذلك التقليص كان يمثل تراجعًا كبيرًا في العدد الذي اقترحته

(1) خالد البلولة إزيرق، "تبدأ الانتخابات اليوم: مفوضية الانتخابات...لا انتخابات كاملة والأخطاء لن تكون بقصد" صحيفة الصحافة، العدد 6016، 12/4/2010م

(2) القواعد العامة للانتخابات، المفوضيّة القومية للانتخابات، 2009م، ص 32-33.

(3) المصدر نفسه.

المفوضيّة القومية للانتخابات[1].

وفي خارج السُّودان فتحت المفوضيّة القومية للانتخابات خمسة وخمسين مركزًا لانتخابات رئاسة الجمهورية، وأوكلت أمر إدارتها للبعثات الدبلوماسية والجاليات السُّودانية، وكانت تلك المراكز موزعة بين اثنتين وعشرين دولة، وهي جمهورية مصر العربية (3)، والجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية (4)، واليمن (1)، وقطر (2)، والمملكة العربية السعودية (19)، والإمارات العربية المتحدة (4)، وسلطنة عُمان (2)، والكويت (2)، والبحرين (1)، وإثيوبيا (1)، وأوغندا (1)، وكينيا (1)، وجنوب إفريقيا (1)، وماليزيا (1)، والولايات المتحدة الأميركية (2)، وكندا (1)، وهولندا (1)، وبريطانيا (3)، وبلجيكا (1)، وفرنسا (1)، وإيطاليا (1)، وألمانيا (1)[2].

الجدول الزمني للاقتراع

نلحظ أن المادة 216 من الدُّستور الانتقالي لجمهورية السُّودان قد حددت السنة الرابعة (9 يوليو/ تموز 2009م) للفترة الانتقالية (2005-2011م) حدًّا أقصى

(1) الرقم المشار إليه في مرحلة التنفيذ ورد في تقرير مركز كارتر. وفي الوقت نفسه نلحظ أن الفريق شرطة الهادي محمد أحمد، رئيس اللجنة الفنية، قد قدَّم أرقامًا مختلفة في تقريرين إخباريين نُشرا على موقع المفوضيّة القومية للانتخابات. في التقرير الإخباري الأول المؤرخ في 9/3/2010م، يقول: "إن المفوضيّة حددت سبعة آلاف وثمانمائة وثلاثة مراكز للاقتراع بالولايات الشمالية، وثلاثة آلاف وثمانمائة وعشرين مركزًا بالولايات الجنوبية... إن عدد لجان الاقتراع بتلك المراكز يبلغ عشرة آلاف وثلاثمائة وخمسًا وثلاثين بالشمال، وستة آلاف وسبعمائة وثماني وثلاثين بالجنوب"، أي أن مجموعها أحد عشر ألفًا وستمائة وثلاثة وعشرين مركزًا. وفي التقرير الثاني المؤرخ في 11/3/2010م، يقول: "إن عدد مراكز الاقتراع بالولايات الشمالية والجنوبية يبلغ ... ثلاثة عشر ألف مركز، فيما يبلغ عدد لجان الاقتراع بالشمال والجنوب سبع عشرة ألف". وأشار التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م في صفحة 31 إلى أن المفوضيّة القومية للانتخابات أعدت 17912 مركزًا ولجنة اقتراع في جميع ولايات السُّودان، إلا أن ملحق رقم (6) الجزء الرابع: مراكز ولجان الاقتراع والسجل في الولايات الشمالية والجنوبية جاء بأرقام مختلفة؛ إذ أوضح أن عدد مراكز الاقتراع 10160 مركزًا، وعدد لجان الاقتراع 16787 لجنةً. ونلحظ أن التضارب في الأرقام يظهر بصورة واضحة في تصريحات المسؤولين في المفوضية القومية للانتخابات، وعلى الموقع الإلكتروني للمفوضية، والتقرير الأولي حول الانتخابات. وكل هذه مؤشرات سالبة تقدح في أداء المفوضية.

(2) لمزيد من التفصيل، انظر: قرار المفوضيّة، الصادر بالرقم م أق، 30/أ/1/1، المؤرخ في 30/3/2010م، بتوقيع الدكتور جلال محمد أحمد، الأمين العام للمفوضية، الخرطوم: المفوضيّة القومية للانتخابات القومية.

لإجراء الانتخابات القومية في كلِّ مستويات الحكم في السُّودان"[1]، وتركت مهمة تحديد الجدول الزمني للمفوضيَّة القومية للانتخابات، وأن المادة (73/ 2-4) من قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م نصَّت على أن "تبدأ عمليات الاقتراع في كافَّة مراكز الاقتراع في الزمن وفي الوقت الذي تحدده المفوضيَّة، وتستمر دون انقطاع حتى انتهاء الوقت"؛ و"يبقى مركز الاقتراع مفتوحًا بعد حلول ساعة قفل باب الاقتراع رسميًا، لتمكين الناخبين الموجودين في ساحة المركز والمصطفين في طوابير الاقتراع من ممارسة حقِّهم في الاقتراع، ويقتصر ذلك على الناخبين الموجودين في المركز في تلك اللحظة، ولا يُسمح لأي ناخبٍ آخر يحضر للمركز بعد ذلك بدخول المركز والاقتراع، و"لا يجوز تمديد ساعات الاقتراع فيما عدا ما نصَّ عليه البند (3)، إلا بإذن من المفوضيَّة حسبما تنصُّ عليه القواعد". ونصَّت المادة (74/ 1) من القانون نفسه على "أن يتمَّ الاقتراع لأي انتخابات، أو استفتاء، في يوم واحد؛ إلا إذا رأت المفوضيَّة مدَّ الفترة لأسباب موضوعية، وبما يضمن للناخبين كافةً ممارسة حقِّهم في الاقتراع بحُرِّية وسرية تامتين"[2]. وفي ضوء هذه القواعد القانونية والتفويض المشروط أصدرت المفوضيَّة القومية للانتخابات أول نشرة رسمية تقضي بتحديد زمن الاقتراع في الفترة من 6 إلى 21 فبراير/ شباط 2010م، أي أن تكون مدة الاقتراع خمسة عشر يومًا، ولكنها أعادت النظر في هذا التاريخ المقترح نسبة لتأخير نتائج الإحصاء السكاني الخامس لسنة 2008م، وجاءت بتعديل يقضي بأن يبدأ الاقتراع في يوم 11 إبريل/ نيسان، وينتهي في 18 إبريل/ نيسان 2010م، وبذلك قُلِّصت فترة الاقتراع إلى ثمانية أيام مراعاة لبعض الجوانب الفنية والمالية. ثم جاء التعديل الثالث حسب قرار المفوضيَّة رقم (76)، والصادر بتاريخ 31/ 3/ 2010م والذي يقضي بتحديد مدة الاقتراع بثلاثة أيام، "تبدأ [...] داخل السُّودان وخارجه يوم الأحد 11/ 4، والاثنين 12/ 4 والثلاثاء 13/ 4، وتُفتح مراكز الاقتراع من الساعة الثامنة صباحًا حتى السادسة مساءً داخل السُّودان، ومن الساعة 11:00 صباحًا حتى الساعة 11:00 مساءً خارج السُّودان، وفي نهاية اليوم الثالث تُغلَق جميع المراكز وتُجرَى عمليتا الفرز والعدّ"[3].

وبعد تحديد الجدول الزمني وقبل الشروع في عملية الاقتراع واجهت المفوضيَّة

---

(1) الدُّستور الانتقالي لجمهورية السُّودان لسنة 2005م.

(2) قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م.

(3) قرار رقم (76)، بتاريخ 31/3/2010م، توقيع السيِّد أبيل ألير، رئيس المفوضيَّة القومية الانتخابات، المفوضيَّة القومية للانتخابات، الخرطوم.

القومية للانتخابات مشكلة انسحاب مرشحي الحركة الشعبية لتحرير السُّودان من الدوائر الانتخابية بجنوب كردفان، بحجة أن الإحصاء السكاني لم يكن صحيحًا في الولاية. وتجاوزًا لهذه المعضلة أصدرت المفوضيَّة قرارها رقم (71) الذي يقضي بتأجيل الانتخابات جزئيًا بولاية جنوب كردفان، وشمل التأجيل انتخاب الوالي، وانتخابات المجلس التشريعي بولاية جنوب كردفان وجبال النوبة، واشترط أن تُجرى الانتخابات لتلك المناصب خلال ستين يومًا من التاريخ الذي كان مقررًا لإجرائها. واستند قرار التأجيل على الإفادة التي وردت إلى المفوضيَّة القومية للانتخابات من رئاسة الجمهورية عن تأزم الأوضاع السياسية والأمنية بولاية جنوب كردفان. وفي الوقت نفسه أمَّن القرار على ضرورة إجراء انتخاب رئيس الجمهورية، وانتخابات المجلس الوطني حسب الجدول المعلن، ووافق القرار أيضًا على إعادة ترشيح مرشحي الحركة الشعبية لتحرير السُّودان الذين سحبوا ترشيحاتهم احتجاجًا؛ لعدم رضاهم بنتائج الإحصاء السكاني الذي أدَّى إلى حرمان شريحة مقدرة من المواطنين بالولاية من حقِّ الانتخابات، وتقسيم الدوائر الجغرافية بطريقة لا تتوافق مع الواقع الديمغرافي للولاية[1]. وبرزت في اليوم الأول للاقتراع جملة من الأخطاء الفنية والإدارية التي أفضتْ إلى قرار المفوضيَّة القومية للانتخابات بتمديد فترة الاقتراع إلى يومين، هما: الأربعاء والخميس في كل ولايات السُّودان؛ لتصبح أيام الاقتراع خمسة أيامٍ بدلاً من ثلاثة أيام[2].

لا شك أن التعديلات التي حدثت في الجدول الزمني للاقتراع وتأجيل الانتخابات في ولاية جنوب كردفان أعطت عدة إشارات سالبة؛ تدلُّ أولاً على عدم تهيئة البيئة السياسية للتحول الديمقراطي الذي رسمت معالمه اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، وتعكس ثانيًا ضعف الإعداد الفني للمفوضيَّة القومية للانتخابات، والجهات التي أُوكلت إليها مهمة طباعة بطاقات الاقتراع وتوزيعها؛ وتبرز ثالثًا ضمور الوعي الانتخابي للناخب السُّوداني، فضلاً عن التعقيدات الفنية التي صحبت عملية الاقتراع المكونة من ثماني بطاقات اقتراع في شمال السُّودان، واثنتي عشرة بطاقة في الجنوب.

(1) "قرار المفوضيّة رقم (71) لسنة 2010م، بتاريخ 15/3م2010م: تأجيل الانتخابات جزئيًا بولاية جنوب كردفان"، موقع المفوضيّة القومية للانتخابات، 15/3/2010م.

(2) "المفوضيّة القومية للانتخابات تمدد فترة الاقتراع ليومين"، موقع المفوضيّة القومية للانتخابات، 12/4/2010م.

الرقابة الدولية والمحلية على الانتخابات

نصَّت المادة 104 من قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م على قيام رقابة متعددة الأوجه، تشرف على إجراءات الاقتراع والنتائج المترتبة عليها، يتكون وجهها الأول من وكلاء المرشحين أو الأحزاب؛ والثاني من لجان المراقبة شبه الرسمية، المكونة من قُضاة، ومستشارين قانونيين من وزارة العدل الفيدرالية، ووزارة الشؤون القانونية والتنمية الدُستورية بجنوب السُّودان، وبعض موظفي الخدمة المدنية، ومنظمات المجتمع المدني، والصحافة والإعلام، وممثلي الأحزاب السياسية؛ والثالث من الدول الراعية لاتفاقية السلام الشامل والمنظمات الدولية والإقليمية. وأجملت المادة 105 من القانون نفسه مهام الجهات الرقابية المعتمدة من قِبل المفوضيَّة القومية للانتخابات في الاختصاصات الآتية:

(1) مراقبة عمليات الاقتراع والفرز والعدّ، والتأكُّد من نزاهة الاقتراع وإجراءات فرز الأصوات، وعدها.

(2) التأكُّد من حياد الأشخاص المسؤولين عن الاقتراع، والفرز، والعدّ، والتزامهم بأحكام قانون الانتخابات القومية، واللوائح والقواعد والأوامر الصادرة بموجبه.

(5) زيارة ومعاينة الدوائر الجغرافية ومراكز الاقتراع والفرز والعدّ في أي وقت دون إعلان مسبق عن تلك الزيارات.

(8) حضور مراحل الاقتراع، والفرز، والعدّ كافَّة، وعلى وجه الخصوص حضور ومراقبة فتح صناديق الاقتراع وقفلها.

(26) التحقق من حُرِّية وعدالة الانتخابات، وسرية الاقتراع، وكتابة تقارير عن ذلك حسبما تحدده اللوائح والقواعد[1].

وعملاً بالسلطات المخوَّلة لها بموجب أحكام المادة 112 من قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، أصدرت المفوضيَّة القومية للانتخابات قواعد المراقبة والسلوك في الانتخابات لسنة 2009م، التي تهدف إلى تنظيم سلوك المراقبين الانتخابيين والوكلاء المشار إليهم في الفقرة أعلاه، وتحدد طبيعة علاقتهم بالمفوضيَّة، والمعايير الرقابية التي يجب أن يعتمدوا عليها، وكيفية ضبط سلوكهم الرقابي. علّق الدكتور جلال الدين محمد أحمد، الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات، على الاختصاصات الوظيفية للجهات الرقابية قائلاً: إنها حقٌّ أصيل، يكفل لها القدر المناسب للقيام بعملها الرقابي

(1) قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م.

أثناء الاقتراع، وأوضح أنَّ الرقابة الدولية ذات أهمية بالغة؛ لأنها تقوم على معايير وأسس عالمية متعارف عليها؛ وبذلك تحقق الشفافية اللازمة والمصداقية المطلوبة، كما أنها تساعد في تدريب الكوادر العاملة في الانتخابات، وتُسهم في نقل التجارب الانتخابية بين الدول المختلفة؛ مما يتيح رصيدًا من المعرفة والخبرة الدولية. ثم ختم ذلك، بقوله: "نحن نريد انتخابات تحت ضوء الشمس، للخروج بمصداقية في النتيجة، كي لا نعود للحلقة الشريرة"[1]. فلا جدال أن الإطار القانوني الذي استنَّه قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، والقواعد التنظيمية التي وضعتها المفوضيَّة القومية للانتخابات كانا يمثّلان خطوة إيجابية تجاه تحقيق النزاهة والشفافية، إذا صحبهما توجه صادق من القُوى السياسية في الحكومة والمعارضة، والجهات الإدارية والأمنية والقضائية المكلفة بالإشراف على سير العملية الانتخابية على مستوى العاصمة القومية والأقاليم.

وفي ضوء هذه الإجراءات الرقابية صادقت المفوضيَّة القومية للانتخابات على 840 مراقبًا دوليًّا، يمثلون ثماني عشرة منظمة دولية، واعتمدت طلبات 20278 مراقبًا محليًّا، يمثلون 232 منظمة وطنية للمراقبة، وفضلاً عن ذلك دول الإيقاد التي أشرفت على مداولات اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، وكانت ممثلة في سفارتها بالخرطوم والبعثات التابعة لها[2]. ومن أبرز بعثات المراقبة الدولية مركز كارتر، الذي دعته السلطات السُّودانية عام 2008م لتقييم العملية الانتخابية، وبموجب ذلك

(1) جلال محمد أحمد، الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات، حوار مع صحيفة السُّوداني، 8 يونيو/حزيران 2008م. نقلاً عن صحيفة النيلين الإلكترونية.

(2) المفوضيَّة القومية للانتخابات، مؤتمر صحافي، الخرطوم: قاعة الصداقة، 2010/4/10م. نُشر ملخص المؤتمر على الموقع الإلكتروني للمفوضيَّة القومية للانتخابات. شملت المنظمات المحلية والمراكز: منظمة أنا السُّودان، ومنظمة العون الإنساني، ومنظمة الصيد والسياحة، ومنظمة رفيدة الصحية، ومنظمة سودانيون بلا حدود، ومنظمة العون الطوعية، ومنظمة النهضة، ومنظمة الإصلاح والتنمية، ومنظمة التنمية السُّودانية، ومنظمة المشرق الخيرية، ومنظمة الوطن الأم، ومنظمة آدم الخيرية، ومنظمة بشائر الخيرية، ومنظمة غزو النسوية، ومنظمة جسر السلام، ومنظمة المسار الطوعية لرعاية المنزل والأطفال، والمنظمة الإسلامية الطبية، ومنظمة عصماء، ومنظمة الزحف الأخضر، ومنظمة الثريا، ومجموعة سند، ومركز الدراسات والتنمية البشرية، ومركز دراسات المجتمع، والجمعية السُّودانية للولايات المتحدة الجنوبية، ومركز الخاتم عدلان، ورابطة المرأة العاملة، والجمعية السُّودانية للتنمية، والمركز القومي لتطوير العمل الإداري، والمنتدى المدني. ويرى بعض الباحثين أن معظم هذه المنظمات كانت عبارة عن لافتات للحزب الحاكم، ولم تقدم تقارير ضافية عن العملية الانتخابية. ومن المنظمات المحلية التي قدمت تقارير علميةً، نذكر المنتدى المدني القومي.

أرسل المركز اثني عشر مراقبًا طويل المدى في أواخر عام 2009م، وأردفهم بعشرين آخرين في فترة تسجيل الناخبين في شهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2009م، ثم سبعين مراقبًا قصير المدى لمراقبة الاقتراع وفرز الأصوات وعدها في كل ولايات السُّودان، البالغ عددها خمسًا وعشرين ولايةً[1]. ويماثل مركز كارتر في الأهمية الرقابية بعثة الاتحاد الأوروبي التي أشرفت على مراقبة المراحل النهائية للعملية الانتخابية، في الفترة من 27 فبراير/ شباط إلى 18 مايو/ أيار 2010م، وكانت تتكون من مائة وسبعة وأربعين مراقبًا معتمدًا، يمثلون خمسًا وعشرين دولةً عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وثلاث دول من خارج الاتحاد الأوروبي وهي سويسرا، والنرويج، وكندا، كما انضم للبعثة أعضاء من البرلماني الأوروبي برئاسة السيدة آنا جومز (Anna Gomes) أثناء فترة الاقتراع[2]. وإلى جانب هاتين البعثتين الرئيستين كانت توجد بعثات مراقبة من الاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والولايات المتحدة الأميركية، وهولندا، والسويد، ومصر، واليابان، وموريتانيا، وروسيا، والصين، والبرازيل، وتركيا[3]. وبذلك تكون الانتخابات القومية السُّودانية لسنة 2010م أول انتخابات في تاريخ السودان الحديث والمعاصر تشهد تعدد جهات الرقابة والمتابعة المحلية والإقليمية الدولية.

الأحزاب السياسية بين التأجيل أو المقاطعة

قبل نهاية الحملة الانتخابية توصلت مجموعة من الأحزاب المعارضة إلى أن البيئة السياسية والقانونية غير مهيأة لقيام انتخابات حُرّة ونزيهة، وعليه اقترحت تأجيل الانتخابات القومية إلى نوفمبر/ تشرين الثاني 2010م، ودعت إلى قيام حكومة قومية تقوم بالترتيبات الآتية:

1) حلّ قضية دارفور حلاً عادلاً وشاملاً، وتحقيق مشاركة أهلها في الانتخابات.

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: "بيان أولي"، بعثة مراقبة انتخابات السُّودان الرئاسية والولائية التشريعية، إبريل/نيسان 2010م، مركز كارتر، 17 إبريل/نيسان 2010م، ص 2، "للنشر الفوري"، بعثة مراقبة انتخابات السُّودان الرئاسية والولائية التشريعية، إبريل/نيسان 2010م، مركز كارتر (http://www.cartercenter.org/index.html)، 10/5/2010م، ص 3.

(2) "التقرير النهائي"، بعثة مراقبة الانتخابات في السُّودان، الانتخابية التشريعية والتنفيذية في السُّودان، 2010م، ص 4.

(3) لمزيد من التفصيل عن بعثات المراقبة، انظر: أحمد محمد محمد صادق الكاروري، الانتخابات السُّودانية 2010، ص 199-210.

2) التمسك بإنفاذ كامل لاتفاقية السلام الشامل، خاصّة بنودها الجوهرية المرتبطة بالتحول الديمقراطي، واستدامة السلام في الجنوب، والوحدة الطوعية، وإنفاذ كافّة الاتفاقات الأخرى (أبوجا- الشرق- القاهرة- جيبوتي) لخلق البيئة السياسية والقانونية اللازمة لإجراء الانتخابات الحُرّة النزيهة.

3) تعديل قانون الانتخابات الحالي بمعالجة الثغرات والنواقص التي برزت في التنفيذ.

4) تشكيل مفوضيّة قومية للانتخابات من شخصيات تتمتع بالكفاءة، والنزاهة، والاستقلالية، وتحظى بالإجماع الوطني.

5) تصويب الأخطاء التي صاحبت العملية الانتخابية الحالية (السجل الانتخابي - تقسيم الدوائر الجغرافية - وخروقات الإحصاء السكاني)؛ لإجراء انتخابات شاملة وحُرّة ونزيهة في موعد لا يتجاوز نوفمبر/ تشرين الثاني 2010م، مع اعتماد نسبة الثلث الواردة في اتفاقية السلام الشامل لتمثيل الجنوب في البرلمان القومي.

6) إجراء الاستفتاء على تقرير المصير في موعده المحدد في يناير/ كانون الثاني 2011م، والمشورة الشعبية لجنوب كردفان والنيل الأزرق[1].

وثمّن هذا المقترح الأستاذ ياسر عرمان، مرشح رئاسة الجمهورية عن الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، وأكّد أن المناخ السياسي لا يبشر بنزاهة الانتخابات، وداعيًا إلى "تصحيح الأوضاع الفنية والسياسية لإدارة انتخابات حُرّة ونزيهة، وذلك بالجلوس مع القُوى السياسية كافّة للحوار حول مطلبها بتأجيل الانتخابات"، موجهًا الدعوة إلى مؤسسة رئاسة الجمهورية للجلوس مع الأحزاب للحوار حول مطالبها[2]. وعلى

(1) انظر قرار القُوى السياسية الذي وقعت عليه الأحزاب والتنظيمات السياسية الآتية في الفاتح من إبريل/نيسان 2010م: حزب الأمة القومي، وحزب المؤتمر الشعبي، والحزب الاتحاد الديمقراطي، والحزب الشيوعي السُّوداني، وحزب الأمة الإصلاح والتجديد، وحركة القُوى الديمقراطية الجديدة، والاتحادي الموحد، وحزب العدالة، وحزب المؤتمر السُّوداني، والحزب الاتحادي الديمقراطي الموحّد، والتضامن النقابي، وحزب البعث السُّوداني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحزب البعث القُطر السُّوداني، والتحالف الوطني السُّوداني، والحزب الوحدوي الناصري، واتحاد العمال الشرعي، واللجنة التنفيذية للمفصولين، واللجنة القومية للمفصولين. انظر النص الكامل للقرار في: اللجنة العليا للانتخابات- حزب الأمة القومي، انتخابات السُّودان، ص 960-961.

(2) إسماعيل آدم، "3 سيناريوهات أمام الانتخابات السُّودانية في إبريل المقبل: نُذر مواجهة بين حزب البشير، وتحالف أحزاب جوبا"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11437، 22/3/2010م.

مستوى المنظمات الدولية المراقبة للانتخابات السُّودانية ثـمَّن مركز كارتر الدعوة إلى تأجيـل الانتخابـات إلـى نوفمبر/ تشـرين الثاني 2010م، معللاً ذلك بالأسـباب الواردة في مذكرة الأحزاب السياسية المعارضة. وحاول أيضًا الأستاذ فؤاد حكمت، مستشار مجموعة الأزمات الدولية، أن يُسـوِّق للتأجيل، في الحوار الذي أجراه معه الصحافي عارف الصاوي في نيروبي، مستندًا إلى المسوغات الآتية:

أولاً: الاتفاق على النقاط الخلافية في اتفاقية السلام الشامل، وخلق أرضية لقيام الاستفتاء والترتيبات السياسية والاقتصادية والأمنية اللاحقة.

ثانيًا: مراجعة بعض المستحقات الانتخابية المتنازع فيها، مثل: التعداد السكاني، وتوزيع الدوائر الجغرافية، والسجل الانتخابي.

ثالثًـا: حـل قضيـة دارفـور بالوصـول إلـى اتفـاقٍ شـاملٍ مـع الفصائل المسـلحة ومنظمات المجتمع المدني الدارفوري"[1].

ويبدو أن هذا الواقع السياسي النازع تجاه التأجيل قد دفع أستاذ العلوم السياسية، الدكتـور الطيـب زيـن العابديـن، إلى العدول عن موقفه المسـاند لإجراء الانتخابات القومية في موعدها، الذي حددته المفوضيّة القومية للانتخابات في الحادي عشر من إبريل/ نيسان 2010م؛ لأنه يرى أن الانتخابات إذا أُجريتْ في ذلك الظرف السياسي ستكون غير مكتملة في كل أنحاء السُّودان، بدليل أن الحزبين الحاكمين قد اتفقا على زيـادة مقاعـد جنوب السُّـودان وجنوب كردفان فـي المجلس الوطني، وذلك تجاوزًا للخلاف الذي حدث في نتائج التعداد السـكاني، ولم يوضحا السـند الدُّستوري أو القانوني لهذه التسوية الخارجة عن النص؛ ويطعن الدكتور الطيب أيضًا في استقامة ميسـم الاسـتعدادات اللوجستية للانتخابات، بحجة أن المفوضيَّة القومية للانتخابات قـد قلصـت "مراكـز الاقتـراع مـن 21 ألف مركـز التي خُطِّط لها ابتـداءً إلى 10320، أي بنسـبة تخفيض بلغت 50٪، وذلك بسـبب ضعف قدرة السُّـلطات الولائية على توفير العدد المطلوب من أفراد الشرطة وموظفي الاقتراع"؛ فضلاً عن ذلك حالات الانفـلات الأمنـي التـي تشـهدها بعض مناطق دارفـور والولايات الجنوبيـة، وحُرية التعبير المنقوصة التي أفرزها واقع حالة الطوارئ المعلنة في دارفور وبعض القوانين الأمنية المخالفة لروح الدُّستور، وفوق هذا وذاك يشكِّك الدكتور الطيب في حيادية المفوضيّة القومية للانتخابات. وبهذه الكيفية استطاع أن يعضِّد موقفه المساند لتأجيل

(1) عارف الصاوي، حوار مع فؤاد حكمت، مستشار مجموعة الأزمات الدولية، صحيفة الأخبار، 22-23/3/2010م.

الانتخابات إلى نوفمبر/ تشرين الثاني 2010م؛ مرجحًا كفَّة المقاصد التي يمكن أن تحققها الانتخابات من حيث "الشرعية السياسية لنظام الحكم، وتثبيت أركان التحول الديمقراطي، وتعزيز الاستقرار السياسي بعد عقود من الحرب الأهلية والاضطرابات السياسية والحكم العسكري"، دون التمسك الشكلي باستيفاء الاستحقاقات الدُّستورية والسياسية التي تضمنتها اتفاقية السلام الشامل"[1]. وفي المقابل أعلن حزب المؤتمر الشعبي برئاسة حسن الترابي، والمؤتمر السُّوداني برئاسة إبراهيم الشيخ، والتحالف الوطني السُّوداني برئاسة عبد العزيز خالد، تأييدهم لقيام الانتخابات في موعدها. وبرَّر كمال عمر عبد السلام، الأمين السياسي لحزب المؤتمر الشعبي، ذلك الموقف الخارج عن إجماع قوى تجمع جوبا، بسبب انفضاض منبر الدوحة لسلام دارفور دون التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، وتهيؤ الساحة السياسية للعملية الانتخابية، وإن خوض العملية يمكّنهم من كشف التزوير والخروقات التي ارتكبها حزب المؤتمر الوطني[2].

وفي ظل هذا الواقع السياسي المتأرجح أعلن حزب المؤتمر الوطني الحاكم رفضه الصريح لمقترح التأجيل، وقيام حكومة قومية لإدارة الانتخابات والاستفتاء، وأكَّد الدكتور نافع علي نافع، مساعد رئيس الجمهورية، أن المقترحات التي قدمتها الأحزاب المعارضة لا تقوم على مُسوغات موضوعية، بل إن هدفها الأساس هو "إحداث بلبلة وفوضى تقود لتغيير النظام"، ووصف الداعين لقيام حكومة قومية بأنهم "معتوهون أعماهم ظمأ السُّلطة"، وأوضح أن "ليس لهم خيار غير الانتخابات"[3]. وعضَّد هذا الموقف الأستاذ حاج ماجد سوار، أمين التعبئة السياسية بالمؤتمر الوطني، الذي وصف الدعوة إلى تأجيل الانتخابات بأنها دعوة غير مُبرَّرة،

---

(1) الطيب زين العابدين، "انتخابات مؤجلة خير من انتخابات معيبة"، صحيفة الصحافة، العدد 6002، 28/3/2010م.

(2) المصدر نفسه؛ انظر أيضًا المذكرة التي أعدها مختار الأصم إلى رؤساء اللجان العليا والأعضاء وضباط الدوائر الانتخابية، والتي اقترح فيها 21500 مركز للاقتراع في داخل السُّودان، و14300 مركز في الشمال، و7200 مركز في الجنوب، وذلك بناءً على عدد المسجلين في الشمال الذين يُقدَّر عددهم بـ 11680518 ناخبًا مسجلاً، وفي الجنوب بـ 452199 ناخبًا مسجلاً. المصدر: الموقع الإلكتروني للمفوضيّة القومية للانتخابات (http://nec.org.sd/new/new/index.php)، استشارة: 31/4/2010م.

(3) هنادي عثمان ويحيى كشه، "المفوضيّة: الأحزاب كانت (نائمة) ولم تستعد للانتخابات.. الوطني: التأجيل سيؤدي لإرجاء استفتاء الجنوب"، صحيفة الرأي العام، العدد 42266، 27/3/2010م.

وأن الحركة الشعبية بمساندتها لتجمع جوبا تكون قد ارتكبت خطأً كبيرًا بخرقها لاتفاقية السلام الشامل والدُّستور الانتقالي، علمًا بأن أي تأجيل سيؤدي لإرجاء موعد إجراء الاستفتاء لتقرير مصير جنوب السُّودان"[1]. ومن جانبه أكّد البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله، نائب المفوضيَّة القومية للانتخابات في حوار أجرته معه صحيفة **الشرق الأوسط**، أن "الانتخابات ستُجرى بِمَنْ حضر، حتى لو انسحبت كلُّ الكتل المعارضة من السباق"، مشيرًا إلى أن التأجيل الذي حدث في جنوب كردفان، كان لتفادي حدوث حرب أهلية جديدة، وأنه لا توجد مبررات للتأجيل في بقية المناطق السُّودانية، ومن بينها دارفور، باعتبارها منطقة آمنة. ووصف شكاوى قوى تحالف المعارضة بمحاولة "إلقاء أخطائها على شماعة المفوضيَّة"؛ لأنها ليست جاهزة لخوض الانتخابات"[2]. وصبَّ في الاتجاه ذاته موقف سكوت غرايشن، المبعوث الأميركي إلى السُّودان، الذي أبلغ القُوى السياسية، أن الإدارة الأميركية مع إجراء الانتخابات في موعدها، دون تأجيلٍ على الرغم من المشكلات التي تعترضها، مشددًا على أن التأجيل لن يقود إلى حلِّ القضايا العالقة، لكنه اقترح إجراء انتخابات جزئية في دارفور، يمكن أن تكمل لاحقًا"[3].

وبهذه الكيفية تعقد المشهد السياسي، وقاد إلى مقاطعة بعض الأحزاب السياسية للانتخابات القومية، مقاطعةً اتسمت بضعف التنسيق بين قُوى التحالف الوطني (تحالف جوبا)، وأفرزت نوعًا من غياب الرؤية الإستراتيجية بالنسبة للمتحالفين. ويظهر ذلك التذبذب في موقف الحركة الشعبية لتحرير السُّودان التي أعلنت مقاطعتها لانتخابات رئاسة الجمهورية، والانتخابات الولائية التنفيذية والتشريعية في ثلاث عشرة ولاية شمالية، وخوض الانتخابات في موعدها في جنوب السُّودان وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ بينما أعلن حزب الأمة الإصلاح والتجديد، والحزب الشيوعي السُّوداني مقاطعتهما للانتخابات على مستوياتها التنفيذية، والتشريعية كافَّةً، أما حزب الأمة القومي، والحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل فاتخذا موقفًا متأرجحًا بين القبول والرفض، وقبل ثلاثة أيام من بداية الاقتراع أعلن حزب الأمة

(1) المصدر نفسه.

(2) حوار أجراه عيدروس عبد العزيز مع البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله، "مفوضية الانتخابات السُّودانية: الانتخابات قائمة بمن حضر حتى لو انسحبت كل المعارضة"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 14442، 26/3/2010م.

(3) جعفر السبكي، "غرايشن يبلغ المعارضة تمسك واشنطن بإجراء الانتخابات في موعدها"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6002، 4/2/2010م.

القومي مقاطعته للانتخابات القومية في كل مستوياتها التنفيذية والتشريعية، وعلى النقيض قرر الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل خوض الانتخابات التنفيذية والتشريعية على المستويين القومي والولائي، وإعادة مرشحه، الأستاذ حاتم السر، إلى حلبة سباق رئاسة الجمهورية، بعد أن أعلن مقاطعته للانتخابات الرئاسية تضامنًا مع قُوى تحالف جوبا[1].

بداية الاقتراع وتداعياتها

قبل يوم واحدٍ من بداية الاقتراع أعلن الفريق شرطة الهادي محمد أحمد، رئيس اللجنةَ الفنية بالمفوضيَّة، في مؤتمر إذاعي، اكتمال إجراءات مراكز الاقتراع كافَّةً بجميع الولايات، وأكّد جاهزيتها لاستقبال الناخبين، مبينًا أنه قد تمَّ تعيين سبع عشرة ألف لجنة انتخابية، ومائة وخمسة آلاف موظف يديرون العملية الانتخابية، وأشار إلى أن المفوضيّة القومية للانتخابات قد أصدرت عدة ضوابط لمراقبة العملية الانتخابية، وأوضح أن أكثر من ستة عشر مليونًا وخمسمائة ألف ناخب سيتوجهون غدًا الأحد (11/ 4/ 2010م) إلى ثلاثة عشر ألف مركز للاقتراع في الشمال والجنوب، للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التي يخوضها اثنا عشر مرشحًا لرئاسة الجمهورية، ومرشحان لرئاسة حكومة الجنوب، و13850 مرشحًا للمناصب التنفيذية، والتشريعية، وأكَّد أن الانتخابات مؤمَّنةٌ بأربعة وخمسين ألف شرطي، ويراقبها مائتان وخمسون ألف مراقب محلي ودولي[2]. وفي المؤتمر الصحافي الذي عقدته المفوضيّة للقومية للانتخابات يوم 10 إبريل/ نيسان 2010م أكَّد البروفيسور مختار الأصم، عضو المفوضيَّة القومية للانتخابات، استحالة تزوير الانتخابات، أو التلاعب فيها، مشيرًا إلى الإجراءات التي اتبعتها المفوضيّة، وقلَّل من جدوى الحديث عن طباعة بطاقات الاقتراع في مطبعة محلية، وقال: لا مجال لتلاعب أي حزب سواء امتلك السُلطة، أو المال، في تزوير الانتخابات، نافيًا أن تكون المفوضيّة قد اتخذت قرارًا بتخصيص مراكز اقتراع للقوات النظامية، كما نفى

(1) علوية مختار، "حزبا الأمة والاتحادي الأصل يخوضان الانتخابات في كل مستوياتها" صحيفة الصحافة، العدد 6002، 2/4/2010م، جعفر السبكي، "أكّد مقاطعة حزبه للانتخابات بكافّة المستويات عدا مناطق التماس"، صحيفة الصحافة، العدد 6014، 9/4/2010م.

(2) "اختتام الحملات الدعائية استعدادًا للانتخابات ... أكثر من 16 مليون ناخب يتوجهون إلى صناديق الاقتراع غدًا"، صحيفة الصحافة، العدد 6015، 10/4/ 2010م. الأرقام الواردة في المتن لم تكن متطابقة مع الأرقام الموثّقة في التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م.

اتهامات المعارضة القائلة باستمرار عمليات التسجيل حتى اليوم السابق للاقتراع"[1].

وبالرغم من هذه التطمينات الإدارية إلا أن بعض الأحزاب السياسية المعارضة حثَّت أنصارها على المقاطعة؛ حيث برر السيِّد الصادق المهدي، مثلاً، هذا الموقف بقوله: "إن إجراء الانتخابات في ظل الأوضاع الحالية يعني استمرار التوتر بين النظام والأسرة الدولية حول المحكمة الجنائية"، ويجعل نتائج الانتخابات "جزءًا من مشكلات البلاد التي لا حلَّ لها"[2]. وطالب المهدي، القُوى السياسية التي قاطعت، أو التي اشتركت، الاعتراف بأن مشكلات السُّودان ستظل باقية، بما فيها مشكلة تنفيذ اتفاقية السلام، والعمل على زيادة فرص الوحدة، أو الجوار الأخوي، وطالب بمعالجة مشكلة دارفور، والحريات وضرورة إتاحتها، والتعامل مع الواقع السُّوداني والأسرة الدولية، بدلاً عمَّا وصفه بـ"الخط النعامي"، والإشارة هنا إلى المؤتمر الوطني وموقفه من المحكمة الجنائية الدولية، وإصراره على إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة[3]. ومن جهة أخرى، أبلغ الأستاذ ياسر عرمان، مرشح الرئاسة المقاطع، مركز كارتر بأن هناك عمليات تزوير واضحة سبقت الإعداد للاقتراع في الشمال، وناشد كارتر بأن لا يراقب مركزه الانتخابات في دارفور؛ لأن الوضع في الإقليم "مأساوي"، وأن أهل دارفور يريدون السلام والأمن قبل الانتخابات، ثم وصف الانتخابات بأنها "عملية عُملت على مقاس مظاهرة ضد محكمة لاهاي، وليست بوصفها استحقاقًا ديمقراطيا يمكِّن الشعب السُّوداني من أن يقول كلمته"، و"أن انتخابات الرئاسية لن تعزز السلام والاستقرار"، بل "ستفرز النسخة الثالثة لحكم الإنقاذ"[4]. وعلى صعيد الأحزاب المشتركة في الانتخابات ذكر السيِّد محمد عثمان الميرغني، رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، أن التصويت لرمز "العصا" سيكون "لمصلحة الوطن، وليس من أجل الحزب"، ودعا الناخبين للتصويت لمرشحي الحزب في كافّة المستويات، بما فيها مرشح رئاسة الجمهورية، الأستاذ حاتم السر، وجدد دعوته

---

(1) إسماعيل حسابو ومحمد جادين، "16 مليون ناخب يتوجهون اليوم لمراكز الاقتراع"، صحيفة الصحافة، العدد 6016، 11 إبريل 2010م.

(2) نهى .. سامي، "كارتر يأمل في منافسة خالية من التخويف والتزوير ... المهدي وعرمان يدعوان إلى مقاطعة الاقتراع، صحيفة الصحافة العدد 6016، 11/4/2010م.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه؛ جعفر السبكي، "عرمان: الانتخابات ستفرز النسخة الثالثة لحكم البشير"، صحيفة الصحافة، العدد 6015، 10/4/2010.

لوحدة البلاد، ورفضه لخيار الانفصال"[1].

في ظل المشهد السياسي المأزوم الذي شكّلته مواقف القُوى السياسية المتباينة بدأ الاقتراع في السُّودان في يوم الأحد الموافق 11 إبريل/ نيسان 2010م، بهدف أن يستمر لمدة ثلاثة أيام حسب الجدول المعلن، وأن يشمل كل المستويات التنفيذية والتشريعية، وذلك باستثناء ولاية جنوب كردفان على مستوى الوالي والمجلس الولائي التشريعي، وولاية الجزيرة على المستوى الولائي التشريعي. وكانت ضربة البداية حسنة من حيث الإقبال على مراكز الاقتراع؛ إلا أنها تدثرت ببعض المشكلات الفنية والإدارية والخروقات التي طعنت في نزاهة الانتخابات وشفافيتها؛ حيث ارتبطت تلك المشكلات بعدم وصول أوراق الاقتراع إلى بعض المراكز، وخلط أسماء بعض المرشحين وسقوط بعضها، وتبديل بعض الرموز الانتخابية، وسقوط أسماء بعض الناخبين الذين يحملون إشعارات تسجيل، وتباين بعض سجلات الناخبين مقارنة بالنسخة الصادرة عن المفوضيّة القومية للانتخابات.

وقد وثّقت الصُّحُف التي صدرت في الخرطوم في اليوم الثاني للاقتراع الارتباكات الإدارية والفنية التي شهدتها بعض مراكز الاقتراع في ولايات مختلفة في السُّودان، ونذكر على سبيل المثال شهادة الصحافية هدى علي، مراسلة صحيفة **الصحافة** بولاية النيل الأبيض، التي أوضحت أن الاقتراع "بدأ في مدينة ربك بعد الواحدة ظهرًا، فيما بدأت العملية في كوستي عند الثالثة بعد الظهر، ولم تصل بطاقات الاقتراع إلى الضفة الغربية من النيل الأبيض من كوستي إلى مناطق الطويلة، والحصى، والفاشاشويا، والشوافة، طيلة يوم أمس، وحملت بطاقات بعض المراكز رموزًا مكررة"[2]. وفي ولاية الخرطوم قاطع ستة مرشحين السباق الانتخابي، نسبة لسقوط أسمائهم من قوائم الاقتراع، وهم الهندي عز الدين (مستقل/ صحافي)، وعلي ميرغني (اتحادي ديمقراطي) وحسن فضل الله (اتحادي ديمقراطي) في الدائرة 13 الثورة الغربية؛ ومحجوب عروة (مستقل/ صحافي) في الدائرة 28 الخرطوم؛ وعثمان ميرغني (مستقل/ صحافي)، ومحمد علي عبد العاطي (مستقل) في الدائرة 12 الثورة الشنقيطي. وأجمع هؤلاء المقاطعون على "ضرورة إرجاء الانتخابات، وإجرائها في وقت آخر، بتسجيل جديد وموظفين جدد"، وذكروا بعض حالات التزوير المرتبطة

(1) خالد سعد، "دعا للتصويت لـ"العصا" من أجل الوطن وليس الحزب ... الميرغني يزور نهر النيل بعد أكثر من عشرين عامًا"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6015، 10/4/2010م.

(2) هدى علي، "بطاقات الاقتراع لم تصل مراكز بالنيل الأبيض"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6021، 12/4/2010م.

بإصدار شهادات السكن، وتبديل رموز بعض المرشحين في بعض الدوائر الانتخابية بالثورة، والفردوس، والخرطوم بحري، وشرق النيل، والحاج يوسف[1]. وفي ولاية البحر الأحمر أفاد علاء الدين علي عوض الكريم، كبير ضُبّاط الانتخابات بالولاية، أن المفوضيّة القومية للانتخابات "قررت وقف العمل في الدائرة 8 [بورتسودان الشمالية] القومية، وذلك لتطابق رمزي مرشح حزب الأمة القيادة الجماعية، عمر عسكر شقواب، مع رمز مرشح حزب الأمة القومي"، صلاح هارون عبد الرحمن آدم"[2]. وفي ولاية الخرطوم قدَّم عبد الرحمن الخضر، مرشح حزب المؤتمر الوطني لمنصب والي ولاية الخرطوم، شكوى إلى اللجنة العليا بولاية الخرطوم عن القُصور الإداري الذي حدث في ثمانية وخمسين مركزًا، وتمثل ذلك حسب شكواه في سقوط أسماء بعض الناخبين الذين يحملون إشعارات تسجيل من السجل الانتخابي. وعُضِّدت هذه الشكوى بشكاوى مماثلة قدّمها بعض المرشحين المستقلين، ومرشحو الحركة الشعبية الذين رفضوا الانصياع لقرار المقاطعة الذي تبناه قطاع الشمال، وقرروا الاستمرار في العملية الانتخابية[3]. وحدث في الدائرة 2 أم درمان وسط، ولاية الخرطوم، اعتراض مشابه في حيثياته لوقائع محلية قلع النحل؛ حيث التمس المحامي يوسف آدم بشر، نيابة عن موكله الصادق علي حسن، المرشح المستقل بالدائرة 2 أم درمان، من المفوضيّة القومية للانتخابات إيقاف الاقتراع في الدائرة المذكورة، وتكوين لجنة للتحقيق في دبلجة السجل الانتخابي وتزويره، مدعيًا بأن السجل الانتخابي الذي استلمه موكله من المفوضيّة القومية للانتخابات والخاصّ بالدائرة الثانية أم درمان وسط قد اشتمل على 41116 ناخبًا مسجلاً، بينما السجل الانتخابي الذي استلمه موكله من اللجنة العليا للانتخابات لولاية الخرطوم وباشرت به أعمال الاقتراع يحوي 43944 ناخبًا مسجلاً بالدائرة ذاتها، أي أن الفرق بين السجلين الانتخابيين 2828 ناخبًا، الأمر الذي يؤكد، حسب زعم محامي الموضوع، "وقوع دبلجة وتزوير في السجل الانتخابي للدائرة"[4].

---

(1) نبوية سر الختم، "ستة مرشحين بينهم ثلاثة صحفيين ينسحبون من السباق"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6021، 12/4/2010م.

(2) محمد عثمان، "إعادة الاقتراع في دائرتين بالبحر الأحمر بعد شهرين"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6021، 12/4/2010م.

(3) "بلاغ من الوطني حول سقوط أسماء بعض الناخبين"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6021، 12/4/2010م.

(4) المحامي يوسف آدم بشر إلى المفوضيّة القومية للانتخابات، "طلب إيقاف الاقتراع الخاص بالدائرة الثانية-أم درمان وسط، وتكوين لجنة للتحقيق في دبلجة وتزوير السجل الانتخابي للدائرة"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 11/4/2010م.

وفي ولاية نهر النيل أفادت متابعات وكالة السُّودان للأنباء (سونا) أن عمليات الاقتراع في الدائرة القومية رقم 2) بربر قد تمَّ تجميدها بسبب وجود خلط في رموز المرشحين، وحمَّل الأستاذ أبو بكر محمد أحمد عبد اللطيف، المرشح المستقل بدائرة بربر القومية رقم (2)، في تصريح لـ (سونا)، المفوضيّة القومية للانتخابات خطأ اختلاط الرموز، وطالب بإعادة عملية الاقتراع وفقًا لقانون الانتخابات، والتعويض بما لا يقلّ عن 500 ألف جنيه للقيام بحملة انتخابية جديدة، فيما أعلن كمال الضو، كبير ضُبَّاط اللجنة العليا للانتخابات بولاية نهر النيل، عن رفع القضية إلى المفوضيّة القومية للانتخابات، مشيرًا إلى أن قانون الانتخابات ينصُّ في مثل هذه الحالات على تأجيل عملية الاقتراع في الدائرة المعنية تأجيلاً جزئيًا، وإعادة عملية الاقتراع في مدة أقصاها ستون يومًا"[1]. وفي ولاية القضارف اضطرت لجنة الانتخابات بمحلية قلع النحل إلى تجميد الاقتراع في أحد مراكز المحلية؛ وذلك لاختفاء السجل الانتخابي الصادر من المفوضيّة القومية للانتخابات. وفي محلية الفاو التابعة لولاية القضارف تأخرت عملية الاقتراع إلى الحادية عشرة صباحًا بسبب سقوط أسماء بعض الناخبين الذين يحملون إشعارات تسجيل من السجل الانتخابي، وتصويت بعضهم على بطاقات اقتراع تخص ولاية شمال كردفان[2]. وفي الولايات الجنوبية ضبطت سُلطات ولاية أعالي النيل خمسة وعشرين صندوق اقتراع، منها واحد وعشرون صندوقًا مليئًا ببطاقات اقتراع، بينما حصل خلط في رموز المرشحين في ولايتي الوحدة والبحيرات، الأمر الذي دفع لوكا بيونق، وزير رئاسة حكومة الجنوب المكلف، إلى القول بأن "الأخطاء التي صاحبت عملية الاقتراع أكّدت عدم وجود آلية داخل المفوضيَّة لمراجعة الأخطاء في وقت كافٍ... لأن تلك الأخطاء كان يمكن أن تعالج بمراجعة دقيقة قبل أن تخرج للناس، ولم يستبعد أن يتكرر الخطأ في مرحلة إعلان النتائج"[3]. ومن ثم

(1) "تجميد الاقتراع بالدائرة القومية (2) بربر والمرشح المستقل يحمل المفوضيّة خطأ اختلاط الرموز"، موقع وكالة السُّودان للأنباء (سونا) (http://www.suna-sd.net)، استشارة: 2010/4/11م؛ "تأجيل الاقتراع على المستوى الجغرافي بالدائرة القومية (2) بربر"، صحيفة الصحافة، العدد 6021، 2010/4/12م؛ سارة جاد الله بله، "تغيير في رموز مرشحين مستقلين وتأجيل الانتخابات جزئيًا في بربر"، صحيفة الرأي العام، العدد 42302، 2010/4/12م.

(2) عمار الضو (القضارف)، "ناخبو الفاو يصوتون على بطاقات شمال كردفان"، صحيفة الصحافة، العدد 6017، 2010/4/12م.

(3) علوية مختار، "ضبط 21 صندوقًا مليئًا بالبطاقات في أعالي النيل"، صحيفة الصحافة، العدد 6017، 2010/4/12م.

رفعت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان شكوى للمفوضيّة القومية للانتخابات، تطالب فيها بتمديد فترة الاقتراع إلى سبعة أيام، بعد أن حمّلت المفوضيّة القومية للانتخابات المسؤولية، ثم دعت إلى إجراء تحقيق في شأن الأفراد الذين يقفون وراء هذه التجاوزات[1]. وفي ولاية واراب، محافظة التونج، أعلن بونا ملوال، المرشح بالدائرة 13، تجميد ترشيحه، "بسبب التجاوزات والمضايقات التي تعرض لها من قبل الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، واتهمها بعرقلة العملية الانتخابية في الجنوب عبر التزوير، والتلاعب، و[استخدام] القوة العسكرية". وانتقد ملوال أيضًا سياسة الحركة الشعبية، التي وصفها بأنها "مجرد اسم لا يمثل أي وجود أو تنظيم سياسي موحد"، وكشف عن مضايقات تعرض لها أفراد حزبه، قد وصلت لحد سيطرة الجيش الشعبي على مراكز التصويت بدائرته عبر ثلاثين سيارة، حاصرت المراكز بالمنطقة كافّة، ومنعت الناخبين من الدخول إليها، ومنعته وموكليه من الاقتراب لأي مركز، واتهم منسوبيها بالدخول مع الناخبين إلى حجرات الاقتراع، ومنعهم من التصويت للمؤتمر الوطني، مما دعاه إلى تجميد ترشيحه، وتقديم شكوى للمفوضيّة القومية للانتخابات؛ لأنه رأى أن انسحابه أفضل خيار، علمًا بأن المنطقة ستؤول عنوة للحركة الشعبية إذا انسحب، أو لم ينسحب[2].

إذًا هذه الحيثيات تقودنا إلى طرح الأسئلة الآتية: ما موقف القُوى السياسية المقاطعة للانتخابات والمشتركة فيها من التجاوزات الإدارية والفنية التي برزت في اليوم الأول من الاقتراع؟ وما رد فعل المفوضيّة القومية للانتخابات؟ وما الحلول التي طرحتها لتجاوز هذه المشكلات؟ وهل أثّرت هذه المشكلات في نزاهة العملية الانتخابية برمتها؟

فور ظهور هذه المشكلات طالبت قُوى الاجتماع الوطني المشتركة في الاقتراع (الاتحادي الديمقراطي الأصل، والمؤتمر الشعبي، والتحالف الوطني السُّوداني، والمؤتمر السُّوداني) المفوضيّة القومية للانتخابات بإيقاف الاقتراع في أنحاء السُّودان كافّة، حتى تتمكن المفوضيّة من معالجة الأخطاء الإدارية والفنية التي برزت في اليوم الأول للاقتراع، واعتبرت تمديد الاقتراع ليومين حلاً غير منصفٍ، وهددت بمقاطعة

(1) "تدافع كبير في أول أيام التصويت"، صحيفة الرأي العام، العدد 42302، 2010/4/12م.

(2) نهى عمر الشيخ، "اتهمها بعرقلة الانتخابات عبر التزوير والقوة العسكرية.... بونا ملوال يجمد ترشيحه بسبب مضايقات الشعبية"، صحيفة الصحافة، العدد 6018، 13/4/2010م.

الاقتـراع فـي حالـة عدم الاسـتجابة لمطالبهـا"[1]. ومن طرف آخر علّق الأسـتاذ فاروق أبـو عيسـى علـى التجـاوزات التـي حدثـت فـي اليـوم الأول للاقتراع بقولـه: "إن ما حدث بالأمس يؤكّد صحة ما ذهبت إليه قُوى الإجماع الوطني بمقاطعة الانتخابات، [...] نحن موقنون بأن الاسـتمرار في هذه الانتخابات هو اسـتمرار في الجريمة، وأن علـى المفوضيّـة والمسـؤولين لـو كانوا حريصيـن على أمن واسـتقرار الوطن وتحوله الديمقراطـي أن يُوقفـوا هـذه الانتخابـات، وتُشـكّل مفوضيَّـة قومية جديدة، تشـرع في الإعـداد للانتخابـات"[2]. وفـي الاتجاه ذاته جاء قـول الدكتورة مريم الصادق المهدي، مساعد الأمين العام للإعلام والاتصال الخارجي لحزب الأمة القومي، بأن "المفوضيّة غير مسـتقلة، وما قامت به بالأمس يفتقد للكفاءة فيها، وأعضاؤهـم مسـيَّرون من قبل أجهـزة الدولـة والحكومـة، [...] إن الدعوات من قبل بعـض قيادات المؤتمر الوطني لتمديـد الاقتـراع نرفضهـا؛ لأنهـا تمديد لعمليـة غير نزيهة، وندعـو لتأجيل الانتخابات لفترة لاحقة"[3].

وفي الاتجاه المعاكس جاءت تعليقات حزب المؤتمر الوطني الحاكم والمفوضيّة القوميـة للانتخابـات، حيـث ثـمَّـن الأسـتاذ علـي عثمـان محمـد طـه، نائـب رئيـس الجمهوريـة، "الإقبـال الجماهيـري العالـي على الاقتراع"، ووصفـه بأنه "يعكس إيمان السُّودانيين بالتجربة الديمقراطية"، ثم أشار إلى بعض المشكلات الفنية التي حدثت في بعض مراكز الاقتراع، وأكَّد أن "مفوضية الانتخابات قادرة على" معالجتها، وأن "قانون الانتخابـات كفيـل بـأن يجعل من هذه العملية عملية شـفافة ومرضيـة ومقبولة"[4]. أما ردُّ فعل المفوضيّة القومية للانتخابات فتجسـد في البيان الصحافي الذي أصدرته يوم 12/ 4/ 2010م، وأقرَّت فيه بوقوع "بعض الأخطاء الفنية التي صاحبت توزيع بطاقات الاقتـراع إلـى سـتة وعشـرين مركـزًا من مراكـز الاقتراع بولاية الخرطـوم البالغ عددها ثمانمائة وواحد وعشرين مركزًا؛ حيث جرى بعض الخلط في توزيع بطاقات الاقتراع المختلفة... وأوضح البيان أنّ الخلط الذي حدث في بطاقات ولاية النيل الأبيض قد

(1) جعفر السبكي، "قوى سياسية مشاركة في الانتخابات تهدد بالمقاطعة"، صحيفة الصحافة، العدد 6018، 2010/4/13م.

(2) خالد البلولة إزيرق، "المعارضة تدعو إلى إلغاء الانتخابات وتهاجم كارتر وغرايشن"، صحيفة الصحافة، العدد 6018، 2010/4/13.

(3) المصدر نفسه.

(4) خالد البلولة إزيرق، "المعارضة تدعو إلى إلغاء الانتخابات، وتهاجم كارتر وغرايشن"، صحيفة الصحافة، العدد 6018، 2010/4/13.

تمَّت معالجته بإعادة طباعة بطاقات الولاية في المطبعة الحكومية للعملة، وتحت مراقبة بعثة الاتحاد الأوروبي ومركز كارتر، وقد تمّ توزيعها بعد ظهر اليوم الأحد 11 إبريل/ نيسان 2010م على مراكز الاقتراع بالولاية؛ حيث باشرت تلك المراكز عملها بالفعل، ووصى البيان بتعويض الزمن الضائع نتيجة لتأخر الاقتراع بمراكز الولاية بزيادة ساعات الاقتراع خلال اليومين القادمين للاقتراع، وبخلاف تلك "الأخطاء الفنية العادية"، أمَّنَ البيان على أن "التقارير الواردة من ولايات جنوب السُّودان، ودارفور، وبقية الولايات الأخرى [...] تُشير إلى أن عملية الاقتراع تسير بصورة طبيعية ومستقرة"[1].

أما جهات المراقبة الدولية والمحلية فقد أوضحت أن عملية الاقتراع قد صحبتها بعض المشكلات الفنية والإدارية المرتبطة بتبديل الرموز، وسقوط أسماء بعض المرشحين والناخبين الذين يحملون إشعارات تسجيل، والانتهاكات الأمنية في الجنوب، وبعض الخروقات القانونية المصاحبة لعملية الاقتراع نفسها، لكنها اختلفت في الرأي حول مدى تأثير هذه المشكلات على عملية الاقتراع الكلية ونتائجها؛ فوصف مركز كارتر عملية الاقتراع بعدم "الدقَّة والشفافية المطلوبتين لبناء الثقة في مجمل العملية الانتخابية"، وأنها "لم تستوف المعايير الدولية، والتزامات السُّودان في إجراء انتخابات حُرّة ونزيهة"، لكنه في الوقت نفسه أمَّن على أنها خطوة أساسية إيجابية تجاه تطبيق اتفاقية السلام الشامل[2]. وثمَّنت بعثة الاتحاد الأوروبي عملية الاقتراع بأنها تمَّت بطريقة مرضيَّة في 70٪ من الحالات التي أشرفت على مراقبتها، واتسمت في 30٪ بالارتباك الفني والإداري، والخروقات القانونية التي أفقدتها الشفافية والنزاهة[3]. أما تقرير المنتدى المدني القومي فوصف عملية الاقتراع بعدم الالتزام بالمعايير الدولية للانتخابات الحُرّة والنزيهة، وعزا ذلك لأسباب ترتبط بالمناخ السياسي الذي جَرَتْ فيه الانتخابات، والتشريعات واللوائح والأنظمة الإدارية التي حكمت العملية الانتخابية في مراحلها المختلفة[4]. وفي الوقت نفسه شنَّت شبكة تحالف منظمات المجتمع المدني في الانتخابات (تمام) هجومًا عنيفًا على المفوضيّة القومية للانتخابات، ووصفتها بعدم النزاهة في تنفيذ مهامها الوظيفية التي نصَّ القانون عليها، وعلَّق رئيسها الدكتور الباقر العفيفي على مخرجات

(1) "تدافُع كبير في أول أيام التصويت"، صحيفة الرأي العام، العدد 42302؛ 2010/4/12م.
(2) الطيب زين العابدين، "الانتخابات: ولادة متعثرة"، صحيفة الأخبار، 2010/4/14م.
(3) التقرير النهائي، الاتحاد الأوروبي: بعثة مراقبة الانتخابات في السُّودان، 2010م، ص 31.
(4) تقرير مراقبة الانتخابات السُّودانية إبريل/نيسان 2010م، المنتدى المدني القومي، الخرطوم، 2010/10/11م، ص 53-58.

العملية الانتخابية بأنها "هزيلة"؛ لأن المفوضيّة، حسب زعمه، قد تخلّت عن دورها الأساس، ونصبت من نفسها أداةً من "الأدوات التي يحركها الحزب الحاكم شمالاً ويمينًا""[1]، إلا أن المفوضيّة وصفت تقرير شبكة تمام بأنه تقرير صحفي، "ذو طبيعة سياسية حول مجريات الانتخابات"، وأكّدت أن "تمام" "ليست من ضمن المنظمات المعتمدة لدى المفوضيّة لمراقبة الانتخابات"، بل إن تقريرها يعبّر عن "وجهة نظر سياسية، تفتقر إلى المنهجية والموضوعية التي تؤسس لتقارير مراقبي الانتخابات، علمًا بأن "مبادئ المراقبة والسلوك تحظر على المراقب إصدار الأحكام المطلقة حول الانتخابات، وإنما يتعين أن ينطوي تقريره على الملاحظات التي يجمعها من واقع ما يراه، ويسمعه أثناء عمليات المراقبة""[2].

وواضح من هذا العرض أن الجهات الرقابية والقُوى السياسية المعارضة قد اتفقت على وجود العديد من المشكلات الفنية والإدارية التي رافقت عملية الاقتراع، وعزت تلك المشكلات إلى المناخ السياسي والقانوني الذي جَرَتْ فيه الانتخابات، وألقت باللائمة على المفوضيّة القومية للانتخابات التي عيّرتها بالضعف الإداري وعدم النزاهة. ولا جدال أن ذلك الواقع جعل الاقتراع الأول أشبه بالولادة المتعثرة كما يرى الدكتور الطيب زين العابدين، الذي وصف "الأخطاء الفنية العادية"، حسب بيان المفوضيّة، بأنها "أخطاء جسيمة في العملية الانتخابية"؛ لأنها تؤكّد أن "موظفي المفوضيّة الذين سافروا إلى بريطانيا، وجنوب إفريقيا، وغيرها لمراقبة طباعة بطاقات الاقتراع، إما أنهم لم يأخذوا النموذج الصحيح للبطاقة، أو أنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء التدقيق في البطاقة المطبوعة حتى تكون مطابقة للنموذج الذي سُلّم إليهم في الخرطوم. وكلا الاحتمالين يدلان على إهمال شنيع لا يليق بموظف صغير، دعك من شخص مسؤول في جهاز المفوضيّة. ووصف الطيب سقوط عشرات الآلاف من أسماء الناخبين من السجل الانتخابي بالخطأ الفاحش، علمًا بأن "تقرير مركز كارتر الذي نُشر قبل أكثر من عشرين يومًا من بداية الاقتراع قد نبّه لهذه المشكلة، وطلب تأجيل الانتخابات لنحو عشرة أيام حتى تطمئن المفوضيّة لنقل أسماء الناخبين بصورة صحيحة من كشف السجل اليدوي إلى الكشف الإلكتروني الذي تتعامل معه لجان الانتخابات، ولكن تنبيه المركز وجد آذانًا صمّاء، بل لقي طلبه أشد التقريع من قمة

(1) "الانتخابات بعيون المراقبين: أخطاء فنية وإدارية وحالات مخالفة موثقة"، صحيفة الصحافة، العدد 6020، 2010/4/15م.

(2) "بيان حول تقرير منظمة تمام"، الموقع الإلكتروني للمفوضيّة القومية للانتخابات (http://nec.org.sd/new/new/index.php)، استشارة: 2010/4/19م.

المسؤولين في الدولة! وأقلّ مظاهر إهمال موظفي المفوضيّة حضورهم متأخرين عن موعد بداية الاقتراع في الثامنة صباحًا، مما أدّى إلى تأخير بداية الاقتراع والإجراءات الأولية لعملية التصويت"[1].

ولعلنا نتفق مع الدكتور الطيب زين العابدين في أن عملية الاقتراع كانت "ولادة متعثرةً"، ألقت بظلالها السالبة على نزاهة العملية الانتخابية، وأوضحت بجلاء عدم جاهزية المفوضيّة القومية للانتخابات، وقدحت في حيادها؛ لأنها رفضت مقترح التأجيل الذي طرحته بعض الأحزاب السياسية والجهات المراقبة للانتخابات. وبذلك ساندت المفوضيّة، بقصد أو دون قصد، موقف حزب المؤتمر الوطني الحاكم، الذي أصرّ على ضرورة إجراء الانتخابات في مواعيدها المعلنة دون أدنى تأجيل، فضلاً عن أنها أعلنت في الصحف السيارة أن الاستعدادات الإدارية والفنية قد بلغت ذروتها، وأن الانتخابات القومية "تُجرى بـمَنْ حَضر". ولا يدري أحد على أية حسابات فنية وإدارية، ولمصلحة مَنْ، أسست المفوضيّة إعلاناتها الصحافية المتكررة، التي كانت تبشر الناخب السُّوداني ببلوغ الاستعدادات الانتخابية غاياتها المنشودة، دون استجابة إلى إرشادات الخبراء والجهات المراقبة التي شككت في صدقية تلك الإعلانات؟! أضف إلى ذلك أنها ادعت أن الانتخابات حسب الضوابط الانتخابية التي وضعتها المفوضيّة لا يمكن تزويرها بأي حال من الأحوال، كما أوضح ذلك البروفيسور مختار الأصم في اللقاء الصحافي المشار إليه أعلاه؛ إلا أن واقع الاقتراع في اليوم الأول كشف زيف تلك التصريحات غير المدروسة، وجعل المفوضيّة القومية للانتخابات عُرضةً للاتهام، الطاعن في نزاهتها الاعتبارية وأهليتها المهنية.

---

(1) الطيب زين العابدين، "الانتخابات: ولادة متعثرة"، صحيفة الأخبار، 2010/4/14م. ويعني الطيب زين العابدين بتقريع المسؤولين في قمة الدولة السيّد رئيس الجمهورية، الذي حذر في لقاء جماهيري لتدشين حملته الانتخابية بمدينة بورتسودان، من تدخل المنظمات التي جاءت لمراقبة الانتخابات في شؤون الدولة، في إشارة إلى مركز كارتر الذي دعا إلى تأجيل الانتخابات، وقال: إن عليها الالتزام بالقانون والتفويض الممنوح لها ضمن مهامها، وهدد بطرد أية منظمة أو مؤسسة أجنبية تتدخل في شؤون الانتخابات، وقال: "نحن نرحب بكل المنظمات التي جاءت لتراقب الانتخابات، وسنحترم من يحترمنا، ولكن التي تدسّ أنفها وتطالب بالتأجيل ستُطرد اليوم قبل الغد؛ لأننا لا نقبل توجيهًا من أحد، وأي منظمة أو أجنبي يتدخل في شؤوننا حندوسهم بحذائنا". وتابع قائلاً: "من يحاول التدخل في شؤوننا الداخلية بأنفه سنقطعها، وبيده سنقطعها، وبرقبته سنقطعها.. نحن لا كبير لدينا إلا الله، ولن نركع أو نسجد إلا له". نقلاً عن: حسن البطري، "البشير: سنقطع أنف ويد وعنق من يتدخلون في شؤوننا"، صحيفة الصحافة، العدد 5997، 2010/3/23م.

كيف عالجت المفوضيَّة مشكلات الاقتراع؟

في ضوء البلاغات التي وردت إليها في اليوم الأول للاقتراع بشأن تبديل الرموز والخلط في أسماء بعض المرشحين قامت المفوضيّة القومية للانتخابية باتخاذ ثلاثة قرارات مهمة؛ إذ يقضي القرار الأول منها بتمديد فترة الاقتراع لمدة يومين، هما: الأربعاء، والخميس (14-15/ 4/ 2010م) في كلِّ ولايات السُّودان، وذلك لتعويض الزمن الضائع بسبب بعض المعوقات والأخطاء التي صاحبت الاقتراع في يومه الأول، وتمكين جميع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم بكلِّ سهولة ويسر"[1]. وتمثَّل القرار الثاني في إعادة طباعة بعض بطاقات الاقتراع التي حدث فيها خلط في مطابع شركة السُّودان للعُملة، ثم إعادة توزيعها على المراكز المتأثرة في منطقة النيل الأبيض وغيرها[2]. وفي اجتماعها الاستثنائي التاسع، الذي عُقد في 15/ 4/ 2010م، أصدرت المفوضيّة القومية للانتخابات قرارها الثالث الذي يقضي بتأجيل الانتخابات في ثلاث وثلاثين دائرة جغرافية قومية وولائية، وأن تُعاد الانتخابات في تلك الدوائر خلال ستين يومًا من تاريخ بداية الاقتراع في 11/ 4/ 2010م. وشملت الدوائر المؤجلة سبع عشرة دائرة جغرافية قومية من 270 دائرة، بلغت نسبتها 6٪؛ وست عشرة دائرة من 249 دائرة جغرافية ولائية، تُقدَّر نسبتها بـ 2٪. وكان توزيع الدوائر القومية المؤجلة على النحو الآتي[3]:

---

(1) "المفوضيّة القومية الانتخابات تُمدِّد فترة الاقتراع ليومين"، الموقع الإلكتروني للمفوضية القومية للانتخابات (http://nec.org.sd/new/new/index.php)، استشارة:، 12/4/2010م.

(2) "المفوضيّة تؤكِّد تصويب كلّ الأخطاء التي صاحبت العملية"، صحيفة الصحافة، العدد 6017، 12/4/2010م.

(3) قرار رقم (79): تأجيل الانتخابات في 33 دائر جغرافية ولائية، مكتب رئيس المفوضيّة، 15/4/2010م، الموقع الإلكتروني للمفوضيَّة القومية للانتخابات (http://nec.org.sd/new/new/index.php)، استشارة: 15/5/2010م.

جدول رقم (17): الدوائر الجغرافية القومية المؤجلة

الرقم	اسم الدائرة	الولاية	أسباب التأجيل
1	أم درمان شمال (1)	الخرطوم	- خلط في أوراق الاقتراع - سقوط رموز المرشحين - وفاة أحد المرشحين - الناحية الأمنية
2	أم درمان الثورة الشرقية (12)		
3	أم درمان الثورة الغربية (13)		
4	أم درمان الريف الشمالي (16)		
5	الخرطوم شرق (28)		
6	بربر (2)	نهر النيل	
7	بورتسودان شمال (8)	البحر الأحمر	
8	القنب والأوليب وسط (9)		
9	بورتسودان جنوب (10)		
10	غرب كسلا (3)	كسلا	
11	القضارف الغربية (2)	القضارف	
12	القلابات الشمالية (8)		
13	سنار الوسطى (2)	سنار	
14	الرهد (2)	شمال كردفان	
15	طويلة-كورما (4)	شمال دارفور	
16	مليط الصياح (5)		
17	كلبس سربا (1)	غرب دارفور	

المصدر: الموقع الإلكتروني للمفوضية القومية للانتخابات

وبهذه الكيفية استطاعت المفوضيّة القومية للانتخابات أن تعالج المشكلات الرئيسة التي واجهتها في اليوم الأول من الاقتراع، وتمهد الطريق لتكملة إجراءات التصويت خلال خمسة أيام بدلاً من ثلاثة أيام، وتؤجّل الاقتراع في ثلاث وثلاثين دائرة جغرافية قومية وولائية، لمدة ستين يومًا من تاريخ بداية الاقتراع. وقد عارضت هذا القرار بعض الأحزاب السياسية التي شككت في نزاهة العملية الانتخابات في مجملها؛ إلا أن الدوائر الرقابية الدولية اعتبرته خطوة إيجابية تجاه تكملة الانتخابات القومية والولائية، وتنقيتها من بعض الشوائب التي علقت بها. وفي مساء يوم الخميس الموافق 15/ 4/ 2010م تمّ قفل باب الاقتراع، بعد أن تجاوزت نسبة التصويت 70٪ من جملة 16336153 ناخبًا مسجلاً[1]. وأفادت المفوضيّة القومية للانتخابات أن جملة

(1) "المفوضيّة: نسبة التصويت تعدت 70%، والبشير يحصل على أكثر من 75% من الأصوات التي فُرزت"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11463، 2010/4/17م؛ ثناء عابدين، "المفوضيّة تقرر إعادة الانتخابات في 33 دائرة بالبلاد"، صحيفة آخر لحظة، 2010/4/16م.

الترشيحات النهائية بلغت 14152 مرشحًا للمستويات التنفيذية والتشريعية الستة، أربعة عشر منهم لرئاسة الجمهورية ولرئاسة حكومة الجنوب، و177لمنصب الولاة، مقسمين إلى 134 مرشحًا حزبيًا، 43 مرشحًا مستقلاً؛ فيما بلغ عدد المرشحين للمجلس الوطني 1829 مرشحًا حزبيًا و386 مستقلاً، وللمجلس التشريعي لجنوب السُّودان 278 مرشحًا حزبيًا، و111 مرشحًا مستقلاً؛ وللمجالس الولائية 3949 مرشحًا حزبيًا و1005 مرشحين مستقلين. وفي هذا الإطار العام لعدد المرشحين الحزبيين والمستقلين، جاء ترتيب المرشحات لقائمة المرأة في المجالس التشريعية الثلاثة، على النحو الآتي: المجلس الوطني 1065، المجلس التشريعي لجنوب السُّودان 146، والمجالس الولائية 2402، فيما بلغ عدد المرشحين للقوائم الحزبية المغلقة 816 مرشحًا للمجلس الوطني، و127 مرشحًا للمجلس التشريعي لجنوب السُّودان، 1847 مرشحًا للمجالس التشريعية الولائية. فيما تمّ سحب أسماء ستة مرشحين من قوائم الترشيح بسبب وفاتهم، أحدهم كان مرشحًا لإحدى دوائر المجلس الوطني بولاية البحر الأحمر، والباقون مرشحون لدوائر المجالس التشريعية الولائية.

فرزُ الأصواتِ وعدُّها

نظمت المادة 76 من قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م عملية فرز أصوات الناخبين وعدِّها بطريقة دقيقة، تبدأ في كل مركز بعد قفل باب الاقتراع، وتستمر إلى نهاية فرز الأصوات وعدها دون انقطاع بالمركز المعني، ويحقّ للمرشحين، ووكلاء المرشحين، والمراقبين الدوليين والمحليين المعتمدين من قبل المفوضيّة وممثلي الإعلام حضور جميع عمليات فرز الأصوات وعدها دون التدخل في مهام موظفي العد والفرز، أو التأثير عليهم حسبما فصَّلته قواعد المفوضيّة ولوائحها الصادرة في هذا الشأن. وأوضح القانون أيضًا عملية تنظيم فرز الأصوات وعدِّها حسب التسلسل الآتي:

(أ) رئيس الجمهورية.
(ب) المجلس الوطني.
(ج) رئيس حكومة جنوب السُّودان.
(د) الولاة.
(هـ) المجلس التشريعي لجنوب السُّودان.
(و) المجلس التشريعي في الولاية.

ثم بعد ذلك بيّن القانون أن على رئيس لجنة الفرز والعدّ في كلّ مركز أن يقوم بإعداد تقرير عن كلّ واحد من الصناديق الثلاثة الموجودة في المركز، ويذكر في تقريره

اسم الدائرة الانتخابية ورقمها، واسم المركز ورقمه، وعدد الناخبين المسجلين، وعدد المقترعين، وعدد الممتنعين عن الاقتراع، وبطاقات الاقتراع المستلمة، والبطاقات المستخدمة وغيرها، فضلاً عن عدد البطاقات التالفة. ثم بعد ذلك يجب أن يرصد رئيس اللجنة في تقريره النهائي عدد الأصوات الصحيحة وغيرها، وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في الدائرة الجغرافية المعنية، أو القائمة الحزبية، أو قائمة المرأة، ثم يوقع على ذلك التقرير. ويُسمح لكلٍّ مَنْ يرغب من المرشحين أو وكلائهم التوقيع على التقرير قبل إعلان النتائج. وبعد ذلك يتم تجميع نتائج الاقتراع بصفة تصاعدية من اللجان القاعدية إلى مراكز الاقتراع، ثم إلى اللجان العليا بالولايات، ومنها إلى المفوضيّة القومية للانتخابات؛ لتقوم بالإعلان الرسمي حسب الاستمارة المعدَّة لهذا الغرض.

وبهذه الكيفية استطاع قانون الانتخابات والقواعد التنظيمية المصاحبة له أن يضعا إطارًا نظريًّا منظمًا لعملية فرز أصوات الناخبين وعدها، ثم تجميع النتائج وإعلانها؛ إلا أن عملية التطبيق على صعيد الواقع قد شهدت بعض التجاوزات الفنية والإدارية التي شوَّهت مخرجات العملية الانتخابية. ويؤكِّد ذلك الزعم البيان الذي أصدره مركز كارتر عن العدِّ والتجميع في 10 مايو/أيار 2010م، والذي وصف عملية الفرز والعدِّ والتجميع بأنها "كانت فوضوية، وغير شفافة، وقابلة للتلاعب الانتخابي بشكل كبير"، علمًا بأن إجراءات الضمان والدقَّة التي وضعتها المفوضيّة "لم يتمّ تطبيقها بانتظام، وفي بعض المناطق جرى تجاوزها بصورة مكررة، وكذلك لاحظ المركز وجود مخاوف حقيقية حول وقوع العنف الانتخابي والترهيب في عديدٍ من الولايات، وخاصّة في بحر الغزال، والوحدة، وغرب الاستوائية"[1]، وعضّد البيان هذه

(1) "مركز كارتر يفيد بوجود مخالفات واسعة النطاق في تجميع الأصوات في الانتخابات السُّودانية، ويحثُّ بشدة على اتخاذ خطوات لزيادة الشفافية"، موقع مركز كارتر الإلكتروني (http://www.cartercenter.org/index.html)، استشارة: 2020/5/10م. حسبما جاء في الموقع الإلكتروني للمفوضيَّة القومية للانتخابات بتاريخ 2010/5/12م؛ فإن البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله، نائب رئيس المفوضيّة، قد وصف "تقرير مركز كارتر الصادر في العاشر من مايو الجاري بعدم الموضوعية والمهنية، وقال: إن المركز أطلق عبارات مبهمة ومرسلة على عواهنها، دون أن يذكر وقائع محددة، أو مراكز بعينها، مشيرًا إلى أن المفوضيّة سبق أن طلبت من مركز كارتر في وقت سابق الاستيثاق من المعلومات التي يجمعها، غير أنهم أمعنوا في سرد مثل تلك العبارات والاستنتاجات التي لا يمكن أن توصف إلا بأنها غير موضوعية، وغير مهنية. وأكّد البروفيسور عبد الله أن المفوضيّة ستعمل على دراسة تقرير مركز كارتر؛ لتبين مدى مطابقته لواقع العملية الانتخابية والاستفادة من جوانبه الايجابية في مقبل الأيام".

الحيثيات بجملة من أحداث العنف التي وقعت في ولاية الوحدة، وراح ضحيتها ثلاثة قتلى، وعدد من الجرحى، وأشار أيضًا إلى سرقة أجهزة الحاسوب واستمارات نتائج انتخابات الولاة من مقار اللجنة الولائية العليا بولاية الاستوائية الوسطى، وتحدث عن إساءة معاملة موظفي اللجان الولائية العليا من قبل قوات الأمن في شمال بحر الغزال وغرب الاستوائية. ومن زاوية أخرى عزا البيان عدم انتظام عملية العدّ والتجميع إلى محدودية كفاءة الموظفين العاملين في لجان الانتخابات، والشاهد في ذلك أن بعضهم لم يلتزم بالعمل بنظام التجميع الإلكتروني الذي وضعته المفوضيّة القومية للانتخابات، بل لجأ إلى التجميع اليدوي متجاهلاً التدابير الخاصّة بحماية البيانات، وأتباع ضوابط الشفافية المقررة من قبل المفوضيّة القومية للانتخابات[1]. وجاء أيضًا التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي متوافقًا مع بيان مركز كارتر بشأن العدّ والفرز والتجميع؛ حيث أفاد التقرير أن عدد أصوات الاقتراع كان غير متطابق مع عدد المقترعين في 30٪ من المراكز التي راقبتها البعثة في شمال السُّودان، وفي 46٪ في المراكز التي راقبتها في جنوب السُّودان، فإذا كانت هذه النسب محصورة في عدد الاثنين والأربعين مركزًا التي راقبتها بعثة الاتحاد الأوروبي فلا شكّ أنها نسب متواضعة، لكنها في الحقيقة ترسل إشارة إحصائية بأن هناك عددًا غير يسير من مراكز الاقتراع عانت من المشكلة نفسها؛ ولذلك أضحى حصادها حصادًا مبخوسًا من حيث دقّة النتائج والإحصاءات التي استندت إليها[2].

نتائج التنفيذية والتشريعية

بدأت عملية إعلان نتائج الانتخابات مُنجَّمة عن طريق مراكز الاقتراع، ثم جُمعت النتائج المعلنة على مستويات المراكز تجميعًا تصاعديًا إلى أن وصلت إلى المفوضيّة القومية للانتخابات بالخرطوم، والتي أعلنتها بصفة رسمية بعد انتهاء الفترة المقرر للطعون والنظر فيها من قبل المحكمة المختصة. وفي 19/ 4/ 2010م أعلنت المفوضيّة القومية للانتخابات أسماء المرشحين الفائزين بالتزكية في المجالس التشريعية، فكان عددهم سبعة وعشرين مرشحًا، خمسة منهم فازوا في المجلس الوطني، وأربعة في المجلس التشريعي لجنوب السُّودان، وثمانية عشر في المجالس التشريعية والولائية؛

(1) "بيان حول مراحل العدّ والتجميع في انتخابات السُّودان"، موقع مركز كارتر الإلكتروني (http://www.cartercenter.org/index.html)، استشارة: 10/5/2010م.

(2) التقرير النهائي، الاتحاد الأوروبي: بعثة مراقبة الانتخابات في السُّودان، 2010م، ص 31–32؛ وفي النسخة الإنجليزية، ص 42.

والجدول أدناه يوضح توزيعهم حسب الولايات والدوائر الجغرافية واللون السياسي.

جدول رقم (18): الفائزون بالتزكية في الدوائر الجغرافية القومية والولائية

رقم	الاسم	الولاية	الدائرة	اللون السياسي
المجلس الوطني				
1	أنجلو جيمس سيليرنو جامبيري	الاستوائية الوسطى	جوبا غرب (3)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
2	محمود علي بيتاى محمد	كسلا	دائرة همشكوريب (9)	المؤتمر الوطني
3	جونسون جونكيو كولانق	البحيرات	يرول غرب (1)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
4	ول دينق اليو ول	واراب	قوقريال غرب (3)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
5	أتيم قرنق دينق ديكويك	جونقلي	بور شمال(6)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
المجلس التشريعي لجنوب السُّودان				
1	أنقوريانق مارك لوتيدي لوشابي	شرق الاستوائية	كبويتا شمال (3)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
2	مارك لوشيبي لوشو لوبي	شرق الاستوائية	كبويتا جنوب (6)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
3	أنثوني لينو ماكانا	غرب الاستوائية	يامبيو (5)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
4	ديفيد دينق اثوربي ابار	البحيرات	يورول غرب (6)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
المجالس التشريعية الولائية				
1	محمد الأمين فضل الله الإعيسر	شمال كردفان	أم بادر ورحل الكواهلة (29)	مستقل
2	جون ماليش ديكي فينسنت	الاستوائية الوسطى	توري (15)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان

رقم	الاسم	الولاية	الدائرة	اللون السياسي
3	جورج أيكوم لوتيانق	شرق الاستوائية	لوتيمور (13)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
4	جيرومي قاما سرور بادا	شرق الاستوائية	موتقالي (26)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
5	جيمس إدو فوتوكي	غرب الاستوائية	بابيرو(28)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
6	أحمد حامد محمد موسى	كسلا	همشكوريب الجنوبية الغربية (28)	المؤتمر الوطني
7	آدم أبو طاهر محمود سعيد	كسلا	تلكوك الولائية (23)	المؤتمر الوطني
8	مابور اتير دهول كوك	البحيرات	ميوم (7)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
9	أنيار انيار دور	غرب بحر الغزال	ساركوينق (23)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
10	إبراهام ديمو سيريلو	غرب بحر الغزال	مابيل (18)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
11	مادوت دوت دينق	واراب	التونج شرق (25)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
12	ويليم كوت اتير ايوك	واراب	قوقريال (13)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
13	بونا بانق دهيل	واراب	أكون جنوب وغرب (11)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
14	مايار دينق مايار	واراب	رايو وألك شمال (10)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
15	دهيو بول دهيو	واراب	أكون شمال وجنوب (9)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
16	دينق أبيم باقات الور	واراب	أبيي وأجاك كواك (2)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
17	أروب دينق كول أروب	واراب	أبيي (1)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
18	ألير ميشيل ماليت أبات	جونقلي	أتوك جنوب (28)	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان

المصدر: الموقع الإلكتروني للمفوضيَّة القومية للانتخابات

وواضح من هذا العرض أن 85٪ من الفائزين بالتزكية كانوا من جنوب السُّودان، وينتمون سياسيًّا إلى حزب الحركة الشعبية لتحرير السُّودان. ويعكس هذا الفوز بالتزكية مدى سيطرة الحركة الشعبية على جنوب السُّودان، وضعف منافسيها من قِبَل الأحزاب الشمالية والجنوبية على حدٍّ سواء. وفي شمال السُّودان فاز المؤتمر الوطني بدائرة قومية واحدة وأخرى ولائية في منطقة همشكوريب، وثالثة ولائية في منطقة تلوك، وجميعها في ولاية كسلا التي كانت تُعدُّ من معاقل الحزب الاتحادي الديمقراطي، لكن يبدو أن ولاء آل علي بيتاي المشهورين من منطقة همشكوريب وبعض البيوتات القبلية قد تحول لصالح حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

نتائج الانتخابات التنفيذية

أعلن الأستاذ أبيل ألير، رئيس المفوضيَّة القومية للانتخابات، في مؤتمر صحفي عُقِد في 26 إبريل/ نيسان 2010م بقاعة الصداقة نتيجة انتخابات رئاسة الجمهورية، ورئاسة حكومة جنوب السُّودان. وأكّد أن المرشح عمر حسن أحمد البشير، رئيس حزب المؤتمر الوطني، قد فاز بمنصب رئيس الجمهورية، وحصل على نسبة 68.24٪، وبلغ عدد الأصوات التي حصل عليها 6.901.694 صوتًا، فيما حصل منافسوه الأحد عشر مرشحًا على نسبة 32.76٪، وبلغ عدد الأصوات التي حصلوا عليها 3.212.616 صوتًا. وأن السيِّد سلفاكير ميارديت، مرشح الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، قد فاز بمنصب رئيس حكومة جنوب السُّودان، وحصل على نسبة 92.99٪، وبلغ عدد الأصوات التي حصل عليها 2.616.613 صوتًا، فيما حصل منافسه الوحيد الدكتور لام أكول أجاوين، الحركة الشعبية لتحرير السُّودان التغيير الديمقراطي، على نسبة 7.01 ٪، وبلغ عدد الأصوات التي حصلها 197.217 صوتًا.

على مستوى المناصب التنفيذية الولائية فقد حصل المؤتمر الوطني على كلِّ مناصب ولاة الولايات الشمالية، وذلك باستثناء ولاية النيل الأزرق التي كانت من نصيب مالك عقار، مرشح الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، وولاية جنوب كردفان التي تمَّ تأجيل الانتخابات فيها لظروف أمنية، حسب ما ذكرت المفوضيَّة القومية للانتخابات. ويوضح الجدول أدناه نتائج انتخابات الولاة في الولايات الشمالية، وعدد الأصوات والنسب المئوية التي حصل عليه كلُّ مرشح، علمًا بأن مجموع الأصوات الصحيحة كان 6.989.756 صوتًا؛ إذ حصل المؤتمر الوطني منها على 5.399.651 صوتًا، أي بنسبة 77.2٪ من مجموع الأصوات الصحيحة. وكانت أعلى نسبة حققها

المؤتمر الوطني في ولاية الجزيرة؛ حيث حصل مرشحه الزبير بشير طه على 964.409 أصوات من 1.063.223 صوتًا صحيحًا، أي بنسبة 90.7٪، وأدنى نسبة أصوات حصل عليها المؤتمر الوطني كانت في ولاية جنوب دارفور؛ إذ حصل مرشحه عبد الحميد موسى كاشا كبور على 301.767 صوتًا من 719.532 صوتًا صحيحًا، أي نسبة 56.6٪، أما في بقية الولايات الشمالية فكانت النسب التي حصل عليها مرشحو المؤتمر الوطني الفائزون تتراوح بين 68.3٪ و 88.2٪.

جدول رقم (19): الفائزون بمناصب ولاة الولايات الشمالية

الرقم	أسماء المرشحين	الولاية	عدد المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات	٪
1	فتحي خليل محمد خليل	الشمالية	9	المؤتمر الوطني	184270	83.8
2	الهادي عبد الله محمد العوض	نهر النيل	5	المؤتمر الوطني	284547	81.4
3	محمد طاهر محمد أيلا	البحر الأحمر	4	المؤتمر الرطني	385273	88.2
4	محمد يوسف آدم بشير	كسلا	11	المؤتمر الوطني	539677	84.7
5	كرم الله عباس الشيخ	القضارف	13	المؤتمر الوطني	235377	74.0
6	عبد الرحمن أحمد الخضر التوم	الخرطوم	17	المؤتمر الوطني	1147602	87.3
7	الزبير بشير طه نصر	الجزيرة	11	المؤتمر الوطني	964409	90.7
8	أحمد عباس محمد سعد	سنار	8	المؤتمر الوطني	244932	68.3
9	مالك عقار اير قندوفا	النيل الأزرق	10	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	108119	42.5
10	يوسف أحمد النور الشنبلي	النيل الأبيض	8	المؤتمر الوطني	271041	70.8

الرقم	أسماء المرشحين	الولاية	عدد المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات	٪
11	معتصم ميرغني حسين زاكي الدين	شمال كردفان	7	المؤتمر الوطني	401462	73.4
12	أحمد محمد هارون آدم	جنوب كردفان	3	المؤتمر الوطني	201455	49.6
13	عثمان محمد يوسف كبر	شمال دارفور	5	المؤتمر الوطني	219647	84.6
14	جعفر عبدالحكم إسحق آدم	غرب دارفور	6	المؤتمر الوطني	147510	61.8
15	عبدالحميد موسى كاشا كبور	جنوب دارفور	6	المؤتمر الوطني	301767	56.6
	الجملة	15	123		5709225	

المصدر: التقرير الأولي حول الانتخابات العامة لعام 2010م

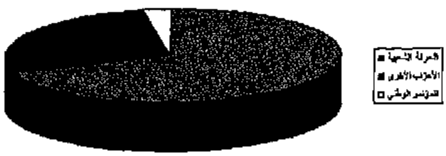
أما الحركة الشعبية لتحرير السُّودان فقد فازت بمناصب تسعة حُكام في الولايات الجنوبية العشرة، وذلك باستثناء ولاية غرب الاستوائية التي فاز فيها بنغازي جوزيف ماريو باكوسورو، بوصفه مرشحًا مستقلاً. ويوضح الجدول أدناه نتائج انتخابات حُكام الولايات الجنوبية، وعدد الأصوات والنسب المئوية التي حصل عليها كل مرشح، علمًا بأن مجموع الأصوات الصحيحة كان 2.937.656 صوتًا صحيحًا؛ إذ أحرزت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان 2.038.301 صوتًا، أي بنسبة 69.3٪ من مجموع الأصوات الصحيحة. وكانت أعلى نسبة حققتها الحركة الشعبية لتحرير السُّودان في ولاية واراب؛ إذ حصل مرشحها نيادنق مالك دليك على 517.159 صوتًا من 540.233 صوتًا صحيحًا، أي بنسبة 95.5٪، وأدنى نسبة أصوات حققتها في ولاية أعالي النيل؛ إذ حصل مرشحها سايمون كون فوج، على 117000 صوت من 260.613 صوتًا صحيحًا، أي بنسبة 44.9٪. أما في بقية الولايات الجنوبية فكانت النسب التي حصل عليها مرشحوها الفائزون تتراوح بين 58.2٪ و89.0٪.

جدول رقم (20): الفائزون في مناصب ولاة الولايات الشمالية

الرقم	أسماء المرشحين	الولاية	عدد المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات	٪
1	سايمون كون فوج	أعالي النيل	9	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	117000	44.9
2	كول منانق	جونقلي	3	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	165307	66.2
3	تعبان دينق قاي	الوحدة	7	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	137662	62.2
4	نيادنق مالك دليك	واراب	4	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	517159	95.5
5	بوول مالونج اوان انيي	شمال بحر الغزال	4	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	162209	62.2
6	رزق زكريا	غرب بحر الغزال	5	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	112839	76.0
7	شول تونق ماياي جانق	البحيرات	4	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	288080	89.0
8	لويس لوبونق لوجوري	شرق الاستوائية	2	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	369622	77.9
9	كلمنت واني كونقا قوولو	الاستوائية الوسطى	5	الحركة الشعبية لتخرير السُّودان	168423	58.2
10	بنغازي جوزيف ماريو باكوسورو	غرب الاستوائية	5	مستقل	78563	45.9
	المجموع		**42**		**2937656**	

المصدر: التقرير الأولي حول الانتخابات العامة لعام 2010م

رسم بياني رقم (11): توزيع القوى السياسية في جنوب السودان

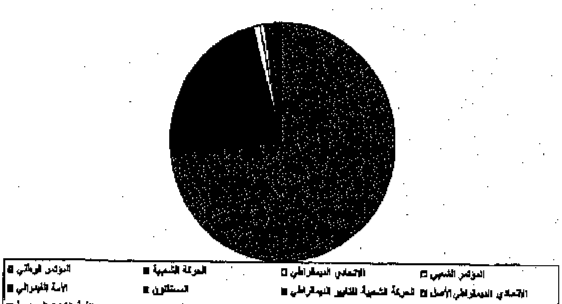


المصدر: التقرير الأولي حول الانتخابات
العامة لعام 2010م ص 207-208

نتائج انتخابات المجالس التشريعية

يُقصد بالمجالس التشريعية المجلس الوطني، والمجلس التشريعي لجنوب السُّودان، ومجالس الولايات التشريعية. وفي عرضنا وتحليلنا لنتائج الانتخابات التشريعية نركز على المجلس الوطني؛ لأنه يمثل وحدة قومية، تعطينا فرصة أفضل لتحليل نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمقارنة بينها من حيث الكم والكيف، وفي الوقت نفسه نستأنس بنتائج انتخابات المجلس التشريعي لجنوب السُّودان، والمجالس التشريعية الولائية عندما يكون الحديث عن أبعاد النفوذ المحلي، أو الجهوي للأحزاب السياسية، وموقف الناخب عندما تكون خياراته ذات صبغة جهوية وقومية في آن واحد. ونلحظ أن المؤتمر الوطني حصل على نسبة 74٪ من مقاعد المجلس الوطني البالغ عددها 540 مقعدًا، فيما أحرزت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان نسبة 22٪، وكان نصيب بقية الأحزاب السياسية نحو 4٪، ذهب معظمها إلى الأحزاب المتحالفة (الأمة الفيدرالي، والاتحادي الديمقراطي، والإخوان المسلمون) مع المؤتمر الوطني صاحب القسط الأوفر في المجلس الوطني. والرسم البياني أدناه يوضح توزيع مقاعد المجلس الوطني حسب النسب التي حصلت عليها القُوى السياسية.

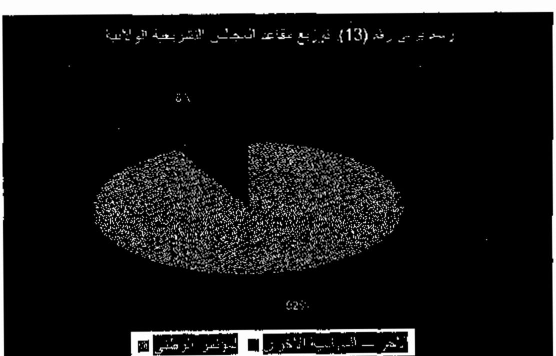
رسم بياني رقم (12): نتائج انتخابات المجلس الوطني



المصدر: التقرير الأولي
حول الانتخابات
العامة 2010م، ص 207-208

وعلى مستوى جنوب السُّودان حصلت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان على نسبة 94٪ من مائة وسبعين مقعدًا مخصصة لمجلس تشريعي جنوب السُّودان، و95٪ من ستة وتسعين مقعدًا مخصصة لجنوب السُّودان في المجلس الوطني، و86٪ من أربعمائة وثمانين مقعدًا مخصصة للمجالس التشريعية الولائية بجنوب السُّودان. ولا شك أن هذه النسب العالية قد أهَّلت الحركة الشعبية للفوز بالعشرين مقعدًا المخصصة للولايات الجنوبية في مجلس الولايات القومي.

وفي المقابل استطاع حزب المؤتمر الوطني أن يفوز بـ 93٪ من مقاعد المجالس التشريعية الولائية في الولايات الشمالية، وذلك باستثناء ولاية جنوب كردفان[1]، ويؤمِّن بذلك سيطرته على صناعة القرار السياسي والتشريعي في الولايات الشمالية، ويحكم قبضته على المجلسين القوميين، المجلس الوطني ومجلس الولايات. ولم يواجه المؤتمر أية منافسة تُذكَر على المستوى الولائي في الولايات الشمالية إلا في ولاية النيل الأزرق؛ حيث فازت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان بعشرة مقاعد، والحركة الشعبية لتحرير السُّودان-التغيير الديمقراطي بثلاثة مقاعد، وبقية الأحزاب السياسية بثلاثة مقاعد أخرى. والطريف في الأمر أن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل لم يحقق نصرًا يذكر من مناطق ثقله التقليدية (الشمالية والشرق)؛ حيث حصل على مقعد واحد في هيا الدائرة القومية رقم (6)، وأحد عشر مقعدًا موزعة بين ولايات الخرطوم، والجزيرة، وغرب دارفور؛ وكذلك المؤتمر الشعبي الذي حصل على أربعة مقاعد، ثلاثة منها في دوائر المرأة في جنوب دارفور.



المصدر: التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م، 207–208

(1) إذا أُضيفت نتائج انتخابات المجلس التشريعي لولاية جنوب كردفان تنخفض النسبة إلى 91%، علمًا بأن المؤتمر الوطني حصل على ثلاثة وثلاثين مقعدًا من مقاعد المجلس التشريعي البالغ عددها أربعة وخمسين مقعدًا، وذلك حسب نتائج الانتخابات المؤجلة التي أجريت في 2–4 مايو/أيار 2011م.

ما موقف الأحزاب السياسية من نتائج الانتخابات؟

كان موقف حزبي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السُّودان الحاكمين موقفًا إيجابيًّا تجاه نتائج الانتخابات القومية، التي وصفها كلٌّ فريق منهما بالنزاهة والشفافية في معاقل كسبه السياسي، وبالواقع النقيض في دوائر كسب شريكه الآخر في الحكم؛ إذ عزا الدكتور إبراهيم غندور، المسؤول السياسي بالمؤتمر الوطني، فوز حزبه إلى "التنظيم الجيِّد والكبير، والإعداد المبكِّر للعملية الانتخابية، في مقابل تقاعس أحزاب المعارضة، وترددها في المشاركة من عدمه، وتضييعها للوقت في تحالفات فشلت جميعها". وأضاف إلى ذلك ثقة الناخب السُّوداني في المؤتمر الوطني، الذي استطاع أن يحقق السلام الشامل، والاستقرار الاقتصادي. ورفض الدكتور غندور الاتهامات المثارة بشأن التزوير الواسع، وسخر منها قائلاً: "نحتاج إلى نصف مليون متآمر من المفوضيَّة والشرطة، لتزوير نتائج الانتخابات في 51 ألف صندوق اقتراع في السُّودان"، واصفًا الاتهامات بأنها "فِرية"، أُريد بها صرف الأنظار عن الانتصار الكاسح الذي سجله الحزب"[1]. وفي الاتجاه ذاته يرى الدكتور غازي صلاح الدين أن النصر الذي حققه المؤتمر الوطني نصر مستحق؛ لأنه "كان الحزب الأكفأ، والأكثر أهلية من جميع النواحي: التنظيم، والتشبيك، والحركية، ووضوح الرؤية، وفاعلية القيادة"، وفي المقابل عانى منافسوه من عدم وضوح الرؤية السياسية؛ فالحركة الشعبية لتحرير السُّودان "بقرارها عدم خوض الانتخابات في الشمال خذلت أنصار مشروع السُّودان الجديد، وأصدرت إقرارًا عمليًّا بكونها حركة إقليمية محدودة الأفق والتطلعات؛ أما الأحزاب التقليدية فظلت تصدر إلى آخر لحظة إشارات مربكة حول مشاركتها في السباق". وبناءً على ذلك فإن "انتصار المؤتمر الوطني معزو جزئيًّا إلى إخفاق تلك الأحزاب في أن تقدم بديلاً مقنعًا؛ فالسيكولوجية الجمعية تفضل -أمام الخيارات المرتبكة- أن تتعامل مع ما تعرفه وتفهمه، لا مع ما لا تفهم هويته، ولا تأمن مقاصده"[2].

أما الحركة الشعبية لتحرير السُّودان فكانت تنظر إلى نتائج الانتخابات في الجنوب بعين الرضا وفي الشمال بعين السخط التي تبدي المساويا، وأبلغ شاهد على ذلك رد الدكتور دينق ألور على سؤال طرحته عليه الصحافية رفيدة ياسين، مفاده: ما الفرق بين العملية الانتخابية الأخيرة في الشمال والجنوب؟ فردّ عليها قائلا: "في الشمال بالتأكيد

(1) عيدروس عبد العزيز: حوار مع الدكتور إبراهيم غندور "مسؤول الانتخابات في حزب البشير: الانتخابات بـ"النيَّة".. سليمة 100%"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11471، 25/4/2010م.

(2) غازي صلاح الدين، "السياسية السُّودانية وتحديات ما بعد الانتخابات"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11466، 20/4/2010م.

هناك حديث واتهامات عن تزوير، وعدم شفافية من كلِّ الجهات، على عكس [الوضع في] الجنوب. وأنا أرى أن الانتخابات تمَّت في الجنوب في جو أفضل، وأكثر شفافية من الشمال، حتى على مستوى الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الجنوب فقد كانوا أكثر من الناخبين في الشمال، وذلك رغم مقاطعة الحركة الشعبية للانتخابات على مستوى الرئاسة"[1]. وأجاب الدكتور منصور خالد عن السؤال نفسه بقوله: "أنا في رأيي أن انتخابات الجنوب كانت أكثر شفافية؛ ففي الشمال لا يوجد مسؤول واحد سقط في الانتخابات، أما في الجنوب فهناك عدد كبير جدًا من كبار القادة لم ينجحوا في الانتخابات، وأبرزهم جون لوك، وزير الطاقة، بالرغم من كونه عضوًا في المكتب السياسي، وياي دينق، وزير التعاون الدولي، ... مما يؤكد أن السُلطة لم تُستخدم لإنجاح مرشحي الحركة". ومن زاوية أخرى شكّك دكتور منصور في حيثيات الطعن الذي قدمه الدكتور لام أكول بشأن نزاهة الانتخابات في الجنوب، قائلاً: "لام أكول شخص مهزوم، وإذا رأيتِ [الإشارة هنا إلى الصحافية رفيدة ياسين] النتائج ستكتشفين لماذا هو يقول هذا الكلام؛ لأنه هُزِم في عقر داره، وفي مناطق عديدة كان يعتقد أن لديه فيها نفوذًا ومؤيدين"[2].

ويبدو أن التشكيك الذي طرحته الحركة الشعبية بشأن نزاهة الانتخابات في الشمال قد أثار حفيظة الحزب الحاكم في الخرطوم، ودفع السيِّد الرئيس عمر البشير إلى الطعن في نزاهة الانتخابات التي جَرَتْ في الجنوب، مشيرًا إلى ذلك بقوله: "كنا نأمل أن يُمنَح الناخب في الجنوب حقَّه في التصويت. ونحن نعلم تفاصيل التفاصيل بما حدث في مراكز الاقتراع في الجنوب"[3]. بَيْدَ أن هذه التلميحات الرئاسية الطاعنة في شرعية الانتخابات في الجنوب قد وصفها أتيم قرنق، القيادي في الحركة الشعبية، بأنها تصريحات "متناقضة، وتقدح في مصداقية المفوضيّة القومية للانتخابات"، وأضاف: "إن المؤتمر الوطني ورئيسه البشير ظلوا يتحدثون عن أن المفوضيّة مستقلة، والآن يشكِّك البشير في الانتخابات في الجنوب التي أشرفت عليها المفوضيّة نفسها". وهذا التشكيك من وجهة نظر الأستاذ أتيم قرنق: "يؤكِّد... أن الانتخابات تمَّ تزويرها

(1) رفيدة ياسين، "حوار مع الدكتور ألور دنيق"، صحيفة **الأخبار**، 8/5/2010م.

(2) رفيدة ياسين حوار مع الدكتور منصور خالد، "منصور خالد: انتخابات الجنوب كانت أكثر شفافية في الشمال"، صحيفة الراكوبة الإلكترونية (http://www.alrakoba.net)، استشارة: 1/5/2010م.

(3) مصطفى سري، "البشير يشكِّك في نزاهة الانتخابات في الجنوب.. والحركة ترد: هذه حرب نفسية"، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد 11478، 2/5/2010م.

في الشمال"، ويعكس نوعًا من "رد الفعل، والحرب النفسية". ثم تحدّى الأستاذ أتيم المؤتمر الوطني "أن يأتي باسم أي من قياداته قد خسر الانتخابات في الولايات، أو البرلمان، أو حتى المجالس التشريعية"، ووصف فوزهم "بالإجماع السكوتي"، وبناءً على ذلك أكّد: "أن الحركة الشعبية لم تتدخل في الانتخابات، وأن المواطن الجنوبي مارس حقّه بحُرِّية كاملة في الجنوب... على عكس مواطن الشمال الذي [كان ...] مقيدًا في حريته"[1].

لا عجب أن هذه المواقف المتناقضة بين طرفي الحكم في السُّودان تثير الريبة حول نتائج الانتخابات القومية في السُّودان، التي وصفتها بعض القُوى السياسية المعارضة بـ "المهزلة"، وشككت في نزاهتها جملة وتفصيلاً، ونذكر من هذه القُوى الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب المؤتمر الشعبي، اللذين اشتركا في الانتخابات، وأعلنا رفضهما لنتائجها باعتبارها لا تمثل الشعب السُّوداني. ووصف الأستاذ حاتم السر، مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، الانتخابات بأنها غير نزيهة، و"لا تعكس التمثيل الحقيقي لأهل السُّودان، كما أنها لا تعبِّر عن إرادة جماهير شعب السُّودان". وبناءً على ذلك صرَّح قائلاً: "أعلن رفضي التام، وعدم اعترافي بنتائج انتخابات رئاسة الجمهورية، وما يترتب عليها من خطوات لاحقة"[2]. وعضّد هذا الموقف البيان الصادر عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، الذي استند إلى حجج مشابهة لبيان مرشحه لرئاسة الجمهورية، وأوضح أن رئيس الحزب، السيِّد محمد عثمان الميرغني، قد "امتنع عن الإدلاء بصوته"؛ لأن الانتخابات من وجهة نظره ليست "حُرَّة، أو نزيهة، أو عادلة"، وأن النتائج التي أسفرت عنها "ليست تعبيرًا حقيقيًّا عن إرادة الشعب السُّوداني، كما أنها لا تعكس التمثيل النيابي الحقيقي لأهل السُّودان". واستنادًا إلى ذلك أعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل "رفضه التام، وعدم اعترافه بنتائجها جملة وتفصيلاً"، وطالب "بإعادة كاملة للانتخابات على كافة مستويات الحكم في البلاد"[3].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) لمزيد من التفصيل، انظر: "بيان هام من مرشح رئاسة الجمهورية حاتم السر علي سكينجو حول نتائج انتخابات الرئاسة السُّودانية"، 17/4/2010م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 18/4/2010م.

(3) لمزيد من التفصيل، انظر: "بيان إلى جماهير الشعب السُّوداني وجماهير الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل حول موقف الحزب من نتائج الانتخابات، الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، 19/4/2010م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 19/4/2010م.

أما حزب المؤتمر الشعبي المعارض فقد وصف الانتخابات بأنها "معلولة أساسًا، لانعدام الحُرِّية السويَّة العادلة، وللتمويل الحرام من خزينة الدولة، وأنها كانت معيبة في إدارة المفوضيّة الخرقاء، وفي التسجيل، ومراكز التسجيل عسيرة البلوغ [...]، وأنها انتهت بعد الاقتراع عند ضرورة حفظ الأوراق وحسابها إلى زور شين، وزيف فاضح". وأوضح الحزب أنه سيرفع الأمر للقضاء، علمًا بأنه يرجِّح عسر المعالجة، وسيعتزل كل ما ترتب على تلك الانتخابات من النيابة إلا في مواقع متأزمة، ولن يشترك في انتخابات الدوائر المعادة، أو في أي سُلطة "يسود فيها هؤلاء المتحكمون بالقوة، والمكر الباطل"[1]. ونيابة عن حزب المؤتمر الشعبي قدَّم المحامون بارود صندل رجب، وأبو بكر عبد الرازق، ومحمد العالم آدم أبو زيد طعنًا موثق الحيثيات ضد نتائج الانتخابات القومية إلى المحكمة العليا القومية، وشمل الطعن المخالفات المرتبطة بمراكز الاقتراع، ومواد الاقتراع، وعملية الاقتراع، وحراسة صناديق الاقتراع، وعملية العدِّ والفرز، والمخالفات الإدارية المتعلقة بأداء المفوضيَّة القومية للانتخابات. وطالبوا في خاتمة طعنهم بـ "1/ إلغاء نتيجة الانتخابات الكلية. 2/ الأمر بإعادتها بعد تهيئة الأجواء المناسبة لإجرائها. 3/ الأمر بتعويض الأحزاب عن الأضرار المادية والمعنوية التي أصابتها، وعن الضرر الذي وقع عليها. 4/ فتح تحقيق شامل في مسألة إدارة العملية الانتخابية، وما صاحبها من قصور، وإهدار للمال العام، وإساءة لسمعة البلاد"[2]. وبالرغم من وجاهة الاتهامات التي أُثيرت في الطعن والشواهد المعضّدة لها إلا أن المحكمة القومية العليا رفضت الطعن من ناحية إجرائية، بحجة أنه قُدِّم بعد القيد الزمني المنصوص عليه في المادة (81/ 2) من قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، والتي تُقرأ: "يُقدَّم الطعن... إلى المحكمة المختصة في مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ إعلان النتائج من قبل المفوضيَّة، وتنظر المحكمة في الطعن، وتتخذ قرارها فيه خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه، ويكون قرارها نهائيًّا"؛ فضلاً عن أن الطعن اشتمل على جملة من الوقائع التي ليست من اختصاص المحكمة القومية العليا النظر فيها. وكما نعلم أن نتائج الانتخابات أُعلنت منجمة، ابتداءً من

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: "بيان من الأمانة العامة لحزب المؤتمر الشعبي بخصوص تبديل الصناديق"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 17/4/2010م.

(2) انظر النصّ الكامل للطعن الذي قدمه المؤتمر الشعبي في: عبد الرحيم عمر محيي الدين، **مشاهد وشواهد على الانتخابات الأخيرة في السُّودان**، ص 112-127.

الأسبوع الأخير من إبريل/نيسان، وانتهاءً بالأسبوع الثاني من مايو/أيار 2010م؛ إلا أن المحكمة القومية العليا قد حسبت المدَّة الزمنية المنصوص عليها لتقديم الطعن من تاريخ إعلان أول نتيجة للانتخابات، وبناءً على ذلك رفضت الطعن، لكن هذا الرفض لا يمنعنا من القول بأنَّ قرارها النهائي محل نظر؛ لأن المدة القانونية كان من المفترض أن تُحسب من تاريخ الإعلان النهائي لنتائج الانتخابات، وليس من تاريخ إعلان النتائج بصفة ابتدائية.

وإذا أمعنّا النظر في مواقف بقية الأحزاب السياسية التي اشتركت في العملية الانتخابية أو قاطعتها، نجدها متشابهة من حيث المضمون مع موقفي الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، وحزب المؤتمر الشعبي، ونعضّد هذا الزعم، مثلاً، بالبيان الذي أصدره السيِّد الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة القومي، مؤكِّدًا عدم نزاهة الانتخابات السُّودانية؛ لأنها "جَرَتْ في مناخ غير صحي"، ووثّق زعمه بسلسلة من المخالفات الإدارية والقانونية المرتبطة بنتائج التعداد السكاني، وترسيم حدود الدوائر الجغرافية، وإعداد السجل الانتخابي، والحملة الإعلامية، وتمويل الأحزاب السياسية، وعملية الاقتراع، والحبر الفاسد، وعملية عدِّ الأصوات وفرزها. وبناءً على ذلك برَّ السيِّد الصادق المهدي مقاطعته للانتخابات القومية، ورفض حزبه للنتائج المترتبة عليها[1]. وقد أيدت هذا الموقف اللجنة العليا للانتخابات بحزب الأمة القومي، ووثقت له في كتابها الموسوم بـ **انتخابات السُّودان: إبريل 2010 في الميزان**.

تحليل نتائج الانتخابات القومية

طرح الدكتور الطيب زين العابدين سؤالين محوريين عن نتائج الانتخابات القومية التي جَرَتْ فصولها في السُّودان في إبريل/نيسان 2010م: هل هي نتائج حقيقية تعكس رغبة الناخب السُّوداني الحُرّة في اختيار مَنْ يمثله؟ أم أنها جاءت نتيجة عملية تزوير منهجية واسعة النطاق، شملت كلَّ المستويات التنفيذية والتشريعية الستة؟[2]

وقبل الإجابة عن هذين السؤالين نضيف إليهما سؤالين آخرين لتوسيع دائرة النقاش: ما الأسباب التي أسهمت في فوز المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: "بيان للمؤتمر الصحافي الذي عقده الإمام الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي لجمعية المراسلين الأجانب، القاهرة، 3/5/2010م، الموقع الإلكتروني **لحزب الأمة القومي** (http://www.umma.org/umma)، استشارة: 10/2/2010م.

(2) الطيب زين العابدين، "قراءة واقعية في نتائج الانتخابات"، صحيفة الصحافة، العدد 6030، 25/4/2010م.

لتحرير السُّودان في الجنوب بأغلبية ساحقة مقارنةً مع الكسب الذي حققته الأحزاب السياسية الأخرى التي خاضت الرهان الانتخابي أو قاطعته؟ وما الإشارات السياسية التي أعطتها نتائج الانتخابات بالنسبة لقضية الوحدة أو الانفصال في السُّودان؟

نلحظ أن القراءة الأحادية في مُسوِّغات السؤال الأول الذي طرحه الدكتور الطيب زين العابدين تدعنا نقف أمام تفسيرين متناقضين، كما يرى الدكتور عبد الوهاب الأفندي، ينطلق أحدهما من فرضية السند الشعبي الذي يتمتع به المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب، ويتبلور الآخر في فرضية التزوير الممنهج لكلِّ مراحل العملية الانتخابية"[1]. فلا شكَّ أن البون شاسع بين النقيضين؛ لأن الادعاء بأن السواد الأعظم من أهل السُّودان قد أضحوا أنصارًا خُلّصًا للمؤتمر الوطني في الشمال، والحركة الشعبية في الجنوب ادعاء غير قابل للتصديق، وفي المقابل فإن الزعم بإسناد فوز المؤتمر الوطني إلى التزوير الممنهج في كلِّ الدوائر والمستويات الانتخابية في الشمال زعم يصعب الارتكان إليه؛ لأن التزوير الممنهج يحتاج إلى كفاءة مهنية عالية في التزوير، وفاعلية في التنفيذ، وتواطؤ صريح من موظفي اللجان الانتخابية والشرطة، ثم غفلة تامة من المراقبين المحليين، والدوليين، ووكلاء الأحزاب السياسية؛ لذلك يصعب التصديق بأي من الفرضيتين، وعدم التصديق بهما لا يمنعنا من القول بأن بينهما أمورًا متشابهات. ويتبلور هذا الاشتباه في النقاط الآتية:

أولاً: الوعاء الدُّستوري والقانوني الذي قامت عليه الانتخابات القومية لسنة 2010م قد تأثر بالإسقاطات الثنائية لاتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، التي وضعت السُلطة تنفيذًا وتشريعًا وقضاءً في يد الشريكين، اللذين سيطرا عليها بشرعية الغلبة أو أهلية النضال العسكري؛ ومن ثَمَّ كانت نظرتهما إلى الإطار الدُّستوري والقانوني للانتخابات تتبلور في شرْعَنة وجودهما السياسي في السُلطة وفق نسق ديمقراطي، ليس بالضرورة أن يكون ذلك النسق مستوفيًا لكلِ المعايير الدولية. ولقد أوضحنا في الفصل الثاني كيف كان الحراك السياسي عنيفًا بين القُوى السياسية المعارضة من طرف والمؤتمر الوطني الحاكم من طرف آخر بشأن استيفاء استحقاقات التحول الديمقراطي. والعجيب في الأمر أن الحركة الشعبية لتحرير السُّودان كانت دائمًا تخرج عن أدب الخلاف مع شريكها في الحكم، وتعلن مناصرتها الصريحة للقُوى المعارضة، لكنها تقلع عن موقفها المعارض عندما تحصل على تسوية سياسية من المؤتمر الوطني، وأبلغُ شاهد على ذلك الأربعون معقدًا التي منحتها مؤسسة الرئاسة

(1) عبد الوهاب الأفندي، "السحابة البركانية الأخرى فوق سماء السُّودان"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2010/4/21م.

إلى الحركة الشعبية في المجلس الوطني دون أي مُسوِّغ دُستوري أو قانوني، وكانت تلك الصفقة مقرونة بموافقة الحركة الشعبية على نتائج التعداد السكاني أساسًا لتوزيع الدوائر الجغرافية. ويبدو أن التحول الديمقراطي الذي رفعت شعاراته كلّ القُوى السياسية لم يكن هدفًا إستراتيجيًّا في حد ذاته؛ لأن معظم الأحزاب السياسية الكبرى لا تتحدث عن الديمقراطية أو تمارسها بشفافية في نطاقها الحزبي، بل نلحظ أن عقلية القيادة الأبوية كانت طاغية في طبيعة العلاقات الأفقية التي نشأت بين شريكي الحكم والأحزاب السياسية الأخرى من طرف، وفي أنساق العلاقات الرأسية التي كانت ولا تزال قائمة بين الأحزاب السياسية وقواعدها الجماهيرية من طرف ثان. إذًا معايير الحُرِّية والشفافية السياسية كانت مفقودةً في مناسيبها الدنيا للحراك السِّياسي في السُّودان، ثم انعكس ذلك على ضياغة الإطار الدُّستوري والقانوني الذي أحاط بعملية التحول الديمقراطي والانتخابات القومية، وجعلها أقصر قامة من معايير النزاهة والشفافية المرعية في الدول ذات الإرث الديمقراطي الراسخ من حيث الشكل والمضمون.

ثانيًا: يجب أن يُنظر إلى المفوضيّة القومية للانتخابات من كُوَّة الواقع السياسي والقانوني المعقَّد الذي نشأت فيه، علمًا بأنها لم تنشأ في ظل نظام ديمقراطي كامل الدسم، بل نظام شمولي يسعى إلى إعطاء نفسه شرعية سياسية متوائمة مع سقف القيم الديمقراطية التي أرستها اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م. إذًا المناداة بخضوع الأجهزة الشُّرطية، والإعلامية القومية للمفوضيَّة القومية للانتخابات لضمان ممارسة النشاط السياسي على قدم المساواة مع الحزبين الحاكمين[1]، لم تكن مناداةً واقعيةً، إذا نظرنا بتمعن إلى الواقع الذي نشأت فيه المفوضيّة القومية للانتخابات، وطبيعة تكوينها العضوي، من أعضاء معروفين بعدم انتماءاتهم السياسية الصارخة، لكن لم يُشهَد لهم بنضال سياسي في سبيل إرساء دعائم القيم الديمقراطية في السُّودان، بل إن بعضهم تعاون مع حكومة الإنقاذ "إبان نسختها الشمولية المغلظة"، كما يرى الدكتور الطيب زين العابدين[2]. ولكن هذه الخلفية لا تدفعنا إلى أن نغمصهم حقَّهم في أنهم حاولوا جاهدين أن يلتزموا بالدُّستور والقوانين التي استنَّتها المؤسسات التشريعية "المعينة" بشأن الانتخابات القومية، وأن يضعوا حزمة من القواعد واللوائح الضابطة للعملية

(1) "بيان حول سير العملية الانتخابية"، تحالف منظمات المجتمع المدني العاملة في الانتخابات (تمام)، 2009/11/22م.

(2) الطيب زين العابدين، "قراءة واقعية في نتائج الانتخابات"، صحيفة الصحافة، العدد 6030، 2010/4/25م.

الانتخابية، لكنهم في بعض الأحيان ناصروا السُلطة الحاكمة في قضايا خلافية، ونذكر منها قضية تأجيل الانتخابات في جنوب كردفان، والبت في بعض الطعون والشكاوى التي رفعت إليهم، وذلك على خلاف ما كانت تتوقعه القُوى المعارضة. وأن تلك المناصرة سواء كانت مقصودة في ذاتها أو غير مقصودة قد أسهمت في اتهام المفوضيَّة القومية للانتخابات بعدم النزاهة والحياد اللازمين، الأمر الذي دفع بعض المنظمات والبعثات الدولية الرقابية إلى وصف العملية الانتخابية بعدم استيفاء المعايير الدولية.

ثالثًا: أن العمل التنظيمي المبكِّر الذي قامت به كوادر حزب المؤتمر الوطني عندما علمت بأن إجراء الانتخابات القومية قد أضحى استحقاقًا لازم التنفيذ في ظل اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م كان خطوة استباقية مهمة، مهدت الطريق لسيطرة المؤتمر الوطني على اللجان الشعبية في الأقاليم والحضر، وفي المقابل نلحظ أن مقاطعة الأحزاب السياسية المعارضة لانتخابات تلك اللجان الشعبية، بحجة أنها غير حُرَّة أو نزيهة، كان غفلة سياسية أعانت المؤتمر الوطني لاحقًا في تسهيل عملية التسجيل، واستخراج شهادات السكن للاقتراع. وفور توقيع اتفاقية السلام الشامل شرع حزب المؤتمر الوطني في تنظيم عضويته على مستوى القرى والأحياء، والمناطق، والولايات، وقد بلغ إحصاء الأعضاء المسجلين، حسب إفادة الدكتور أمين حسن عمر، ثمانمائة ألف عضو ملتزم، وكُلِّف كل واحد منهم بأن يقوم بتسجيل عشرة أعضاء في كشوفات الناخبين، ثم يتولَّى عملية إحضارهم للاقتراع[1]. وعقدت أمانة المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم، على سبيل المثال، أكثر من خمسين دورة تدريبية للقيادات القاعدية في السنوات الثلاث السابقة للاقتراع، وشملت موضوعات تلك الدورات التدريبية الخطاب السياسي، وطبيعة الانتخابات المختلطة، وقانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، والعملية الانتخابية، وطريقة الاقتراع، وكيفية استقطاب الشرائح الاجتماعية المختلفة[2]. وفوق هذا وذاك سعى الحزب الحاكم بشتى الوسائل والسبل إلى تجنيد الكوادر السياسية المتمردة على قياداتها التقليدية، واستقطاب بعض رموز

(1) أمين حسن عمر، مقابلة شخصية، كوالالمبور، أكتوبر/تشرين الأول 2010م. ذكر أمين حسن عمر في المقابلة التي أجريتُها معه أن عدد العضوية المسجلة في كشوفات المؤتمر الوطني والتي تحمل بطاقات عضوية يبلغ ثمانمائة ألف عضو؛ إلا أن الطيب زين العابدين قد حصر هذا العدد في ولاية الخرطوم، ويبدو أن العدد الذي ذكَره أمين في إطار حيزه الجغرافي هو الأقرب إلى الصواب.

(2) الطيب زين العابدين، "قراءة واقعية في نتائج الانتخابات"، صحيفة الصحافة، العدد 6030، 2010/4/25م. بشأن العمل التنظيمي في ولاية الخرطوم حصل الدكتور الطيب زين العابدين على بعض الإحصاءات المهمة في هذا الشأن من جهات تنظيمية.

الطُّرق الصوفية، ورجال الإدارة الأهلية، ووجهاء الأندية الرياضية، وأئمة المساجد، والفنانين، والشعراء، ثم أغدق عليهم في العطاء المادي، ووضع بعضهم في واجهات حملاته الانتخابية. وإلى جانب تلك العقلية التنظيمية كان استغلال المال العام، والإعلام القومي، واستثمار تبرعات الخزائن الخاصة المتحالفة مع النظام سببًا أساسيًا في نجاح الإعداد التنظيمي لنفير المؤتمر الوطني الانتخابي مقارنة ببقية الأحزاب السياسية المعارضة التي تشكو من العوز، والتصدع التنظيمي[1].

رابعًا: استطاع المؤتمر الوطني بفضل أغلبيته الميكانيكية في المجلس الوطني أن يجيز تشريعًا دستوريًا وقانونيًا يحصر مشاركة المغتربين في انتخابات رئاسة الجمهورية دون غيرها من المستويات التنفيذية والتشريعية الأخرى، ويبدو أن العلّة الكامنة وراء هذا الأثناء تتجسد في إحساس المؤتمر الوطني بأن معظم المغتربين معارضون للنظام الحاكم في السُّودان. لكن بالرغم من هذا الادعاء إلا أن المؤتمر الوطني حصل على 93.19٪ من أصوات الناخبين السُّودانيين في المهجر، ويعزي بعض الباحثين ذلك الفوز إلى أن السواد الأعظم من المغتربين المعارضين لم يُسجّلوا في السجل الانتخابي، وذلك لأسباب عديدة، ترتبط بمحدودية أماكن التسجيل في الخارج، ومقاطعة بعضهم لإجراء التسجيل، بحجة أن الانتخابات المزمع إجراؤها يستحيل أن تكون حُرّة ونزيهة في ظل النظام القائم، وعدم حصول بعض المغتربين على جوازات سفر سارية المفعول، فضلاً عن أن مقاطعة بعض الأحزاب السياسية للسباق الانتخابي أقعد بعضهم عن المشاركة في الاقتراع. ومقابل ذلك نلحظ أن أعضاء المؤتمر الوطني كانوا أكثر حرصًا على التسجيل والاقتراع، بدليل أن الرئيس عمر البشير حصل على 93.19٪ من الأصوات الصحيحة في الخارج، وقد بلغت نسبة المملكة العربية السعودية 67.3 ٪ من جملة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم.

خامسًا: أن المؤتمر الوطني ركّز في خطابه السياسي وحملاته الانتخابية على ما وصفه بالإنجازات غير المسبوقة في مجال التنمية، مدللاً على ذلك باستخراج البترول، وتنفيذ مشروع سدّ مروي الذي أُطلِق عليه "مشروع القرن"، والجسور والكباري، والطرق المسفلتة، ووسائل الاتصالات الحديثة التي ربطت معظم أجزاء السُّودان. فضلاً عن الترويج لاتفاقية السلام الشامل، التي يعدها المؤتمر الوطني أسّ التحول الديمقراطي وتحقيق الأمن والاستقرار في السُّودان. ويبدو أن هذه الإنجازات كانت دافعًا مهمًا لاستقطاب قطاع واسع من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح المؤتمر الوطني، الذي يحسبونه حزبًا فاعلاً مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى، دون أن يُنظر

---

(1) المصدر نفسه.

في إخفاقاته التي يصفها الدكتور الطيب زين العابدين بـ "الكبائر"، ويسرد طرفًا منها مقاله الموسوم بـ"الشيخ الغنوشي يعزف لحن الحُرِّية والديمقراطية"، قائلاً: في عهد الإنقاذ: "حارب أبناء الشمال لأول مرة مع حركة تمرد جنوبية يسارية كراهة في حكم الإنقاذ، وانقلبت الحرب ضد التمرد من حرب وطنية تحفظ وحدة السُّودان إلى حرب دينية جهادية ضد الكفَّار في الجنوب، أدَّتْ إلى مقتل أكثر من عشرين ألفًا من شباب الإسلاميين، وألَّبت علينا الحرب الدينية عداء دول الجوار والدول الغربية الكبرى، وانتهى بنا الأمر إلى انفصال الجنوب الذي ظل موحدًا مع الشمال لأكثر من 150 سنة، وقام تمرد آخر في دارفور، وجبال النوبة، والنيل الأزرق، وشرق السُّودان، وارتكبت الحكومة كثيرًا من الخطايا والموبقات ضد أهل دارفور؛ مما جرَّ عليها قضايا جنائية دولية، طالت حتى رئيس الجمهورية، وبعض كبار المسؤولين، واستطاع أحد فصائل تمرد دارفور أن يصل مدججًا بالسلاح إلى قلب العاصمة المثلثة دون أن يتعرض له جيش البلاد المكلف بحراستها وتأمينها، وتبنت سياسة خارجية خرقاء ضد دول الجوار العربي والإفريقي وصلت إلى حد دعم جماعات العنف والاغتيال السياسي؛ مما أدى إلى عداء مبرر من تلك الدول، وإلى عقوبات دبلوماسية اقتصادية دولية ضد السُّودان، واستشرى الشعور بالعرقية والقبلية في كل أنحاء السُّودان بصورة غير مسبوقة، وسعت الحكومة الإسلامية إلى تسييس الخدمة المدنية، والقوات النظامية، والقضاء، والمؤسسات الأكاديمية تحت شعار التمكين... وبلغ الفساد المالي والأخلاقي مداه في ظل حكومة الإنقاذ بممارسات لم نسمع بها من قبل في العهود العسكرية السابقة"[1].

سادسًا: الخطاب السياسي المعارض كان خطابًا مرتبكًا في كثير من الأحيان؛ لأنه يفتقر إلى الثبات، والديمومة، والموضوعية، وقلة التنظيم، وضعف شبكات العلاقات الرأسية الجامعة بين قيادات الأحزاب السياسية المعارضة وقواعدها الجماهيرية. ويُعزَى هذا الضعف من طرف إلى حزب الجبهة الإسلامية القومية الذي أجهض النظام الديمقراطي عام 1989م، ثم مارس عملاً ممنهجًا لتفكيك الأحزاب السياسية وإضعاف بنيتها التنظيمية؛ ومن طرف آخر يُعزَى هذا الضعف إلى أداء الأحزاب السياسية نفسها بعد الانفراج الديمقراطي الذي أعقب اتفاقية نيفاشا؛ لأنه لم يكن أداءً منظمًا بحجم متطلبات التحول الديمقراطي. ويبدأ التردد في الخطاب السياسي يطفو على السطح منذ فترة مبكرة، يرجع تاريخها إلى إبريل/ نيسان 2008م، عندما اقترحت بعض القُوى

(1) الطيب زين العابدين، "الشيخ الغنوشي يعزف لحن الحُرِّية والديمقراطية"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 13/3/2011م.

السياسية مقاطعة الانتخابات، متعللة بأن مسودة قانون الانتخابات قد تمَّت صياغتها القانونية لخدمة مصالح حزب المؤتمر الوطني الحاكم؛ إلا أن السيِّد الصادق المهدي وصف تلك الدعوة إلى المقاطعة بأنها "عبثٌ"، وقال: لن نقاطع في حالة "اللمم"، ولكن نقاطع في حالة "الكبائر"؛ لأننا "نحن الوحيدون الذين لنا مصلحة في تغيير الحكم؛ لأننا لسنا تشريعيين، أو تنفيذيين"[1]. وكان ذلك الموقف يمثل رأي الأغلبية الحزبية المعارضة، لكن تبدلت المواقف عشية الاقتراع، عندما أصرَّ المؤتمر الوطني على إجراء الانتخابات في مواعيدها، دون النظر في حيثيات المذكرة التي رفعها تجمع أحزاب جوبا المعارض، والتي كانت تنادي بتأجيل الانتخابات إلى نوفمبر/ تشرين الثاني 2010م؛ لتهيئة المناخ السياسي المناسب، بما في ذلك تشكيل حكومة انتقالية ذات طابع قومي تشرف على الانتخابات. وأخيرًا أسهم هذا الواقع السياسي في إفراز سيناريو المقاطعة الذي دعت إليه أحزاب المعارضة، اعتقادًا بأنه يمكن أن يُجبر المؤتمر الوطني على تثقيف المناخ الانتخابي وتنقيته من شوائب الشمولية، وفي حالة العدم ربما تفضي المقاطعة الشاملة إلى إفراغ العملية الانتخابية من محتواها السياسي وشرعيتها القانونية. وقبل أن يتبلور رأي القُوى السياسية في موقف محدد تجاه المقاطعة أو المشاركة أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان بصفة فردية في 31 مارس/ آذار 2010م مقاطعتها "لانتخابات الرئاسة، وولايات دارفور الثلاث، مع الاستمرار في الانتخابات على كافَّة المستويات التشريعية والتنفيذية، إلى جانب مستوى حكومة الجنوب"[2]. وبذلك أحدثت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان ربكة في الساحة السياسية؛ لأن قرارها بالمقاطعة الجزئية جاء مباغتًا لأحزاب قُوى الإجماع الوطني (تحالف جوبا) التي راهنت على موقف للحركة الشعبية المساند لتأجيل الانتخابات حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2010م، ريثما تتمُّ الاستجابة لشروط المعارضة ومطالبها الداعية لتثقيف مسار العملية الانتخابية، علمًا بأن الأحزاب المعارضة قد أرجأت قرارها النهائي بشأن المشاركة أو المقاطعة لصدور قرار موحد من المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السُّودان؛ إلا أن الحركة بإعلانها المقاطعة انفراديًّا قد أعطت إشارة مفاجئة إلى قوى التحالف الوطني بأنها قد غادرت معسكر المعارضة

(1) صحيفة الخرطوم، إبريل/نيسان 2008م.

(2) إسماعيل حسابو. علوية مختار، "الشعبية تسحب عرمان وتقاطع المنافسة بدارفور"، صحيفة الصحافة، العدد 6006، 2010/4/1م. لمزيد من التفصيل عن قرار الحركة المفاجئ وانعكاساته على الساحة السياسية، انظر: خالد التجاني النور، "الصفقات: ترسم الخريطة السياسية قبل الذهاب إلى صناديق الاقتراع"، صحيفة الصحافة، العدد 6013، 2010/4/8م.

بموجب صفقةٍ سياسيةٍ غير معلنةٍ مع شريكها الإستراتيجي في تسوية نيفاشا. بهذا الإعلان المفاجئ خلطت الحركة الشعبية حسابات المعارضة السياسية، وجعلتها تصدر مواقف ملتبسةً؛ حيث أعلن السيِّد مبارك الفاضل المهدي (حزب الإصلاح والتجديد)، والسيِّد محمد إبراهيم نُقد (الحزب الشيوعي السُّوداني)، والأستاذ حاتم السر (الاتحادي الديمقراطي الأصل) مقاطعتهم للانتخابات في كلِّ المستويات، إذا لم تتوفر الشروط المطلوبة لنزاهتها، ولاستقلالية المفوضيّة القومية للانتخابات، بينما طالب حزب الأمة القومي مهلة يوم واحد، لتحديد موقفه السياسي من المشاركة أو المقاطعة، ومن طرف آخر أعلن حزب المؤتمر الشعبي، والمؤتمر السُّوداني، والتحالف الوطني الديمقراطي مشاركتهم في السباق الانتخابي[1]. وفي اليوم التالي لذلك الإعلان أصدر حزب الأمة القومي بيانًا مكونًا من ثمانية شروط مخففة لخوض الانتخابات، وأهم تلك الشروط: الالتزام بكفالة الحريات، وعدم استخدام قانون الأمن القمعي ضد المرشحين ومندوبيهم، وإشراف الأحزاب المتنافسة على أجهزة الإعلام الرسمية لضمان إتاحة الفرصة لهم، ووضع سقوف مالية لصرف المرشحين والأحزاب، ودعم الحكومة للأحزاب السياسية، ووضع ترتيبات استثنائية لدارفور، وأخيرًا تأجيل مواعيد الاقتراع لمدة أربعة أسابيع بعد الأسبوع الأول من مايو/ أيار 2010م، وذلك لضمان تنفيذ الإصلاحات المقترحة لرفع مستوى نزاهة الانتخابات، "وإذا لم تُستَوْفَ هذه الشروط في مدة أقصاها الثلاثاء القادم الموافق 6 إبريل/ نيسان الجاري فإن حزب الأمة القومي سيقاطع المراحل المتبقية من الانتخابات، ويعلن عدم اعترافه بنتائجها"[2]. وفي اليوم نفسه أكَّد الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، بزعامة السيِّد محمد عثمان الميرغني، المشاركة في الانتخابات بمختلف مستوياتها، ما عدا رئاسة الجمهورية، بينما أهاب الأستاذ علي محمود حسنين، نائب رئيس الحزب، بأعضاء الحزب والمؤيدين له بمقاطعة الانتخابات في كلِّ المستويات، والامتناع عن المشاركة في أيٍّ من مراكز التصويت، وذكر أحمد علي أبو بكر، عضو المكتب السياسي للحزب الاتحادي الأصل، أن حزبه قرر المشاركة في العملية الانتخابية بكلِّ مستوياتها في

(1) علوية مختار، "قوى الإجماع الوطني تقرر مقاطعة الانتخابات والمهدي يقرر اليوم"، صحيفة الصحافة، العدد 6007، 2010/4/2م.

(2) إسماعيل حسابو، "الأمة القومي يرجئ قراره النهائي بشأن الانتخابات إلى الثلاثاء"، صحيفة الصحافة، العدد 6008، 2010/4/3م. لمزيد من التفصيل، انظر "نصّ قرار حزب الأمة القومي حول الانتخابات"، 2010/4/2م، سودانايل، 2010/4/2م؛ عيدروس عبد العزيز، "حوار مع السيِّد الصادق المهدي"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 1151، 2010/4/5م.

ولايات السُّودان، عدا رئاسة الجمهورية، مؤكّدًا أن سحب مرشح الحزب للرئاسة حاتم السر، "جاء بناءً على موقف القُوى السياسية، وليس لصالح أي جهة"[1]. وفي يوم 4 إبريل/ نيسان 2010م نقل المركز السُّوداني للخدمات الصحافية عن القيادي الشيخ حسن أبو سبيب، الاتحادي الديمقراطي الأصل، أن الحزب سيشترك في الانتخابات بمستوياتها كافةً دون تحالف مع أيٍّ من الأحزاب الأخرى، نافيًا تداول أجهزته لقرار سحب مرشحه لرئاسة الجمهورية حاتم السر، وقال: "إن حزبي لم يكن جزءًا من تجمع أحزاب جوبا التي تدخل الانتخابات كل على حدة، بدليل طرح كلٍّ حزب لمرشحيه على مستويات الرئاسة، والولاة، والدوائر الجغرافية". وأضاف أن حزبه يخوض الانتخابات من واقع جذوره التاريخية باعتباره حزب الحركة الوطنية، مشيرًا إلى أن الانتخابات هي الحسنة الوحيدة التي أبرزتها اتفاقية نيفاشا على حدِّ تعبيره[2]. وفي 5 إبريل/ نيسان 2010م أقرَّ السيِّد الصادق المهدي في حديث للتليفزيون بأن الحكومة استجابت إلى 90٪ من الشروط الثمانية التي رفعها حزبه، وأبرزها التعهد بعدم استخدام قانون الأمن الوطني في مواجهة المرشحين والناخبين، والالتزام بعدم استخدام السُّلطة وتسهيلات الحكومة في الانتخابات، وتشكيل لجنة إعلامية قومية، وتحديد سقف لبنود الصرف[3]، إلا أن المكتب السياسي لحزب الأمة القومي أصدر قرارًا حاسمًا في 7 إبريل/ نيسان 2010م يقضي بمقاطعة الانتخابات القومية في كل المستويات[4]. ومن جانب آخر رفض الدكتور آدم مادبو، رئيس التيار العام في حزب الأمة القومي، قرار المكتب السياسي للحزب بالانسحاب من الانتخابات في مستوياتها كافّةً، ودعا مرشحي الحزب في الدوائر والمناصب كافةً لعدم التعامل مع القرار، مؤكّدًا أن مرشحي التيار العام سيستمرون في حملاتهم الانتخابية وخوض العملية إلى نهايتها. ووصف مادبو، قرار المكتب السياسي للحزب، "بعدم الموضوعية وعدم الواقعية"، وأكّد أن القرار لا يعبِّر عن قواعد الحزب في العاصمة والولايات،

(1) "حسنين يدعو لمقاطعة كاملة للعملية... الاتحادي الأصل يؤكد مشاركته في الانتخابات التشريعية"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6008، 3/4/2010م.

(2) علوية مختار، "حزبا الأمة والاتحادي الأصل يخوضان الانتخابات في كل مستوياتها"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6009، 4/4/2010م.

(3) "أكّد الاستجابة لـ 90% من مطالبه ... المهدي: سنتخذ موقفنا من الانتخابات اليوم"، صحيفة الصحافة، العدد 6011، 6/4/2010م.

(4) لمزيد من التفصيل، انظر: الصادق المهدي، "كيف فقدت انتخابات السُّودان معناها؟ وما العمل؟"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 21/4/2010.

وأن أعضاء المكتب من التيار العام لم يشاركوا في اجتماع المكتب السياسي، وهم غير معنيين به. وأوضح أن عددًا كبيرًا من مرشحي الحزب ومجموعة التيار العام سيستمرون في العملية الانتخابية، على الرغم من إدراكهم أن حزب المؤتمر الوطني يستغل إمكانات الدولة ومواردها، وعلى الرغم من تحفظاتهم على أداء المفوضيّة القومية للانتخابات[1]. وزبدة القول: إن هذه الشواهد تدلُّ على أن الخطاب السياسي للمعارضة لم يكن خطابًا ناضجًا، بل اتسم بالارتباك السياسي الذي خلق نوعًا من الإحباط في نفوس الناخبين في المستويات القاعدية، ودفع بعضهم لتجاهل الدعوة إلى المقاطعة، بل المشاركة لصالح المؤتمر الوطني الحاكم، الذي استغل حالة ذلك الارتباك النفسي ليوظفها في مصلحة كسبه السياسي[2].

سابعًا: يتفق نفر من الباحثين على أن الأسباب المذكورة أعلاه قد شكلت الدافع الأساس وراء فوز المؤتمر الوطني في الانتخابات القومية، علمًا بأن إحصاءات المؤتمر الوطني الأولية كانت ترجِّح فوز الحزب بأغلبية تتراوح بين 57٪ و64٪ من جملة المقاعد التنفيذية والتشريعية في السُّودان[3]، إلا أن مناسيب الفوز التي حققها حزب المؤتمر الوطني كانت كاسحةً، وأطول قامة من توقعات السياسيين في الحكومة والمعارضة على حدٍّ سواء. إذًا هل يقودنا هذا الفوز الكاسح إلى القول بأن الانتخابات

---

(1) "التيار العام يرفض قرار المكتب السياسي بالانسحاب من الانتخابات"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6014، 9/4/2010م.

(2) لمزيد من التفصيل، انظر: رباح الصادق المهدي، "مسيرة تزوير"، 1-4، صحيفة **الأحداث**، العدد 1064، 16/5/2010م، العدد 1069، 23/5/2020م، العدد 1072، 26/5/2010م، العدد 1075، 30/5/2010م.

(3) أمين حسن عمر، مقابلة شخصية، كوالالمبور، أكتوبر/تشرين الأول 2010م. ذكر أمين حسن عمر في المقابلة التي أجراها الباحث معه أن عدد العضوية المسجلة في كشوفات المؤتمر الوطني وتحمل بطاقات عضوية يبلغ ثمانمائة ألف عضو، إلا أن الطيب زين العابدين قد حصر هذا العدد في ولاية الخرطوم، ويبدو أن العدد الذي ذكره أمين في إطار حيزه الجغرافي هو الأقرب إلى الصواب. وفي حوار أجراه الصحافي خالد البلولة أزيرق مع الأستاذ حاج سوار، مسؤول ملف الانتخابات بالمؤتمر الوطني مفاده: "بناء على قراءاتكم هذه، وعلى ضوء أرقام السجل الانتخابي كم من الأصوات تخططون لحصدها في الانتخابات؟ "، فجاء ردُّ الأستاذ سوار كالآتي: "نحن نتوقع أن نحصل في انتخابات رئاسة الجمهورية على أكثر من 70%، وفي مقاعد الولايات والولاة نضمن تمامًا كلّ الولايات الشمالية، ونضمن بعض الولايات في الجنوب، لا أريد أن أسميها، ولكن متأكّدين من أننا سنفوز بها، هذا بالإضافة لنسبة مقدرة في المؤسسات التشريعية على مستوى المركز والولايات. لمزيد من التفصيل، انظر: خالد البلولة إزيرق، حوار مع حاج ماجد سوار، صحيفة الصحافة العدد، 5944، 31/1م2010م.

القومية كانت مزوَّرة من الألف إلى الياء، كما ترى الناشطة السياسية الأستاذة رباح الصادق المهدي التي عضَّدت فرضيتها بجملة من الحجج والبراهين[1]، بما فيها الاستشهاد برأي الدكتور حسن الترابي الذي يعتقد جازمًا بأن المؤتمر الوطني دبَّر في الليلة الخاتمة للاقتراع "حملةً خفيةً في كلِّ مواقع صناديق الأوراق للمقترعين، وبُدِّلت محتويات أكثر الصناديق، ورتِّبت الأوراق لصالح الحزب الحاكم"؟[2] إلا أننا إلى تاريخ هذه اللحظة لا نمتلك البيانات الكافية التي تثبت أن المؤتمر الوطني قد زور الانتخابات القومية تزويرًا كاملاً لا دَخَنَ فيه، ولكننا نستطيع القول بأن الانتخابات لم تكن نزيهة حسب المعايير الدولية، وشهدت حالات تزوير لصالح المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السُّودان، وشملت تلك الحالات التسجيل في السجل الانتخابي بعد قفل باب التسجيل، وتسجيل القُصَّر في السجل الانتخابي والسماح لهم بالاقتراع، والاقتراع بأسماء آخرين، والاقتراع أكثر من مرة، وطرد مناديب الأحزاب السياسية في بعض مراكز الاقتراع، وتزوير بعض اللجان الانتخابية لأوراق الاقتراع لصالح المؤتمر الوطني، وممارسة العنف من قبل قوات الأمن في جنوب السُّودان ضد الناخبين المعارضين للحركة الشعبية. فلا شكَّ أن هذه الوقائع تقودنا إلى نتيجة مفادها

---

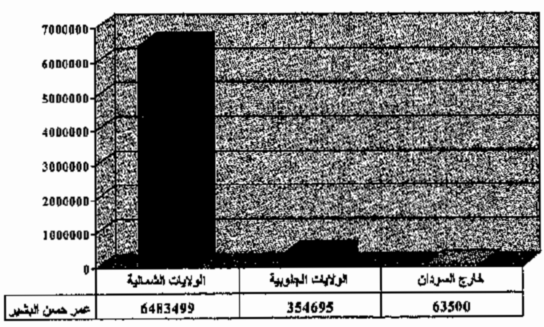
(1) رباح الصادق المهدي، "مسيرة تزوير"، 3/1، صحيفة الأحداث، العدد 1064، 2010/5/16م.

(2) "قرارات الأمانة العامة"، المؤتمر الشعبي، 2010/4/28م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2010/4/28م. جاء قرار الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي في شكل صيغة معدلة لحديث الدكتور الترابي بشأن التزوير في آخر حوار صحافي معه قبل اعتقاله في مايو/أيار 2010م؛ إذ يقول: "ما جرى أنه عندما تمت تهيئة الصناديق تمامًا وجاء وقت العدِّ ليلاً، هجمت على كلِّ السُّودان فرق أمنية من موظفين تمَّ تجنيدهم في نفس أماكن عملهم، وجاء عدد كبير من رجال الشرطة هم الذين دبّروا كلَّ عمليات التزوير التي تمَّت في كلِّ أرجاء البلاد عدا مناطق قليلة حرسها أهلها، وجاءتنا أخبارها سرًّا نسبة إلى علاقات قديمة تربطنا مع أشخاص في جهاز الأمن، وساسة أيضًا ما زالت قلوبهم تميل إلينا، ومع ما يرونه حقًا، ولكن مصالح الدنيا ورغباتها ورهباتها تضطرُهم لأن يكونوا هناك مع الجانب الآخر..!، وإلى الآن تأتينا حوادث مباشرة برؤية العين، لا لفرد محدد زُوِّر اسمه، ولكن من نمط اللعب بالصندوق كله وبالأوراق، ووُجِدَت بعض هذه الأوراق التي تَمَّ التلاعب بها، قد تُركت وأُهملت، كما شوهدت أيضًا سيارات الشرطة تأتي من ظهور الأبواب، فهم لا يأتون البيوت من أبوابها، كما طُرِد المراقبون كلهم ليلاً، وفُعِل بالصناديق ما لم يُفعل بها من قبل، ثم بعد ذلك فإن النتائج نفسها بدتْ شاذة وغير معقولة؛ فالأغلبية قد تحصَّلوا على بضعة وتسعين في المائة لأناس ليس لهم وضع، ولا انتساب، ولا تأييد، ولا أي وجود سياسي." لمزيد من التفصيل، انظر: رفيدة ياسين، "آخر حوار صحفي للترابي قبل اعتقاله"، 1-3، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 2010/5/21م؛ صحيفة الراكوبة الإلكترونية (http://www.alrakoba.net)، استشارة: 2010/5/21م.

أن معايير النزاهة والحُرِّية والعدالة كانت مُتَدنية في الانتخابات القومية التي جَرَتْ فصولها في إبريل/ نيسان 2010م، وتجعلنا نتفق مع الدكتور الطيب زين العابدين، الذي راقب الحراك الانتخابي عن كثب، وحلَّلَ نتائجه من منظور باحث أكاديمي كفؤ، بأن أنماط التزوير والأساليب الفاسدة التي اغترفها المؤتمر الوطني "تطعن في تمامِ نزاهة الانتخابات، ولكنها لا تدل على بطلان نتيجتها الكلية... أما انتخابات الجنوب فقد كانت أقوى منافسةً بين المرشحين مقارنة بالشمال، ولكنها جاءت أقل نزاهة، وعدلاً، والتزامًا بالقانون"[1].

وفي ضوء هذه الخلاصات التحليلية يبقي لنا سؤال محوري طرحناه من قبل، وهو: ما المؤشرات التي أفرزتها نتائج الانتخابات القومية بشأن وحدة السُّودان الفيدرالية، أو انفصاله إلى قُطرين متجاورين؟ لا غرو أن الانتخابات التي جَرَتْ على المستويين: الرئاسي، والتشريعي الوطني قد أعطت إشارات واضحة بأن خيار الوحدة كان أقلِّ الخيارات حظًا في السُّودان، علمًا بأن السيِّد رئيس الجمهورية حصل على 6.949.016 صوتًا في كلِّ ولايات السُّودان، أي بنسبة 68.24٪ من مجموع الأصوات الصحيحة البالغة 10.114.310 صوتًا، موزعة بين الشمال والجنوب والخارج حسب الأرقام الواردة في الرسم البياني أدناه.

رسم بياني رقم (14): أصوات البشير في الانتخابات الرئاسية



المصدر: التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م ص 204-205

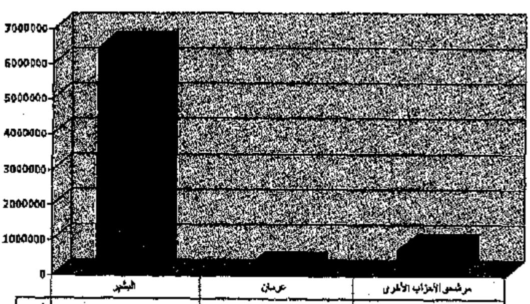
وإذا حاولنا أن نوطِّن للأصوات التي حصل عليها السيِّد عمر حسن البشير في الولايات الجنوبية، نلحظ أنه قد أحرز 354.695 صوتًا، أي بنسبة 13.8٪ من مجموع الأصوات الصحيحة في الولايات الجنوبية، والبالغ عددها 2.561.160 صوتًا.

(1) الطيب زين العابدين، "قراءة واقعية في نتائج الانتخابات"، صحيفة الصحافة، العدد 6030، 2010/4/25م.

وبكل المقاييس تُعدُّ هذه النسبة ضئيلة لدعم خيار الوحدة الفيدرالية الذي كان رئيس الجمهورية ينادي به، إذا قارن كسبه الانتخابي بالأصوات التي حصل عليها مرشح الحركة الشعبية لتحرير السُّودان المقاطع للانتخابات، الأستاذ ياسر عرمان، والبالغ عددها 1.961.158 صوتًا، أي بنسبة 76.5٪ من جملة الأصوات الصحيحة في جنوب السُّودان. ونلحظ أن بعض الباحثين حاول أن يفسر تصويت الجنوبيين للأستاذ عرمان بأنه خطوة تجاه خيار الوحدة، علمًا بأن مرشح الحركة الشعبية صاحب جذور شمالية، وفي الوقت نفسه حاز أصوات أكثر الناخبين في الجنوب مقارنة بالأصوات التي حصل عليها الأستاذ عبد الله دينق، مرشح المؤتمر الشعبي، وصاحب الأصول الدينكاوية؛ إلا أن الواقع في جنوب السُّودان يجب ألّا يفسر بمثل هذه السطحية المرتكزة على الانتماء الإثني؛ لأن التصويت للأستاذ عرمان كان يمثل توجهًا صريحًا للرأي العام الجنوبي تجاه خيار الانفصال، الذي مالت إليه كفَّة قيادات الحركة الشعبية لتحرير السُّودان.

وإذا نظرنا إلى نتائج انتخابات الرئاسة من طرف آخر نلحظ أن السيِّد عمر البشير أحرز 6.483.499 صوتًا في الولايات الشمالية، أي بنسبة 86.7٪، في وقت أن الأستاذ ياسر عرمان حصل على 232.396 صوتًا، أي بنسبة 3.1٪ من جملة الأصوات الصحيحة في شمال السُّودان. وتُبرز الإحصاءات التفصيلية أن السيِّد عمر البشير حصل على هذه النسبة العالية في الولايات الشمالية المستقرة، أما في ولايات دارفور الثلاث: ولايتي المشورة (النيل الأزرق وجنوب كردفان) فقد بلغت نسبة الأصوات التي حصل عليها 1.147.066 صوتًا، أي بنسبة 69.9٪ من جملة أصواتها الصحيحة البالغ عددها 1.688.757 صوتًا في الولايات الخمس المشار إليها.

رسم بياني (15): نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات الشمالية



المصدر: التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م ص 204–205

وتكررت هذه الصورة التقابلية بين الشمال والجنوب في انتخابات المجلس الوطني، والمجلس التشريعي لجنوب السُّودان، والمجالس التشريعية الولائية؛ حيث فاز المؤتمر الوطني بنسبة 92٪ من مقاعد المجلس الوطني، و92٪ من مقاعد المجالس التشريعية في الولايات الشمالية، فيما فازت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان بنسبة 95٪ من مقاعد المجلس الوطني في الولايات الجنوبية، و92٪ من مقاعد المجلس التشريعي لجنوب السُّودان، و86٪ من مقاعد المجالس التشريعية في ولايات جنوب السُّودان.

خاتمة

هكذا أفضت عملية الاقتراع إلى إعلان نتائج الانتخابات القومية لسنة 2010م، التي أعطت الحزبين الحاكمين شرعية سياسية في الشمال والجنوب، نقلتهما من خانة اتفاقية السلام الشامل الثنائية وإسقاطاتها السياسية إلى مرحلة الشرعية الانتخابية المتنازع فيها، والتي مهدت لهما الطريق إلى احتكار مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية؛ إلا أنها وضعتهما في محك سياسي حرج؛ إذ إنها أكّدت أن الاستفتاء في جنوب السُّودان سيكون لصالح الانفصال، وأن حظوظ الوحدة الفيدرالية أضحت ضئيلة، وفي الوقت نفسه أسهمت في زيادة الاحتقانات السياسية؛ لأنها همَّشت دور الأحزاب السياسية التي اشتركت في السباق الانتخابي، وخرجت منه بحصيلة فارغة أو قاطعته، ثم دفعتها إلى الطعن في نزاهة العملية الانتخابية وعدم الاعتراف بكل النتائج المترتبة عليها. وبهذه الكيفية لم تُسهم العملية الانتخابية بصورة فاعلة في تحقيق التحول الديمقراطي الذي بشّرت به اتفاقية السلام الشامل، وهلّلت له القُوى السياسية السُّودانية بألوان طيفها المعارضة. ولا عجب أن هذا الواقع السياسي المرتبك تجلّت بعض معالمه في تصريحات بعض قادة المؤتمر الوطني، صاحب الأغلبية المطلقة في المؤسسات التشريعية، بشأن تشكيل حكومة قومية جامعة[1]، وإمكانية الوصول إلى تفاهمات سياسية مع الأحزاب المعارضة بشأن القضايا الوطنية الإستراتيجية، لكن حصيلة هذه التكهنات تمخضت عن تشكيل حكومة جديدة في ثوب قديم، قوامه الحزبان الحاكمان وأحزاب "التوالي المتحالفة" مع المؤتمر الوطني، وبذلك أضحى خطاب الحكومة خطابًا مأزومًا ومنغلقًا على ذاته، وظلت الساحة السياسية المعارضة في المقابل كحالها ساحةً متشظيةً، ومفلسةً وغير قادرة على تقديم أي بديل أنسب للنظام الحاكم.

---

(1) غازي صلاح الدين العتباني،"السياسة السُّودانية وتحديات ما بعد الانتخابات"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11466 ، 20/4/2010م.

خاتمة الكتاب

ترتبط الانتخابات الديمقراطية من الناحية النظرية بأربعة ثوابت، تتمثل في متطلباتها الدُّستورية والقانونية، وحُرِّياتها الأساسية العامَّة، ومعاييرها المتعلقة بتحقيق النزاهة والشفافية، فضلاً عن مقاصدها الوظيفية المرتبطة بتداول السُّلطة سلمًا. ونلحظ أن هذه الثوابت تتداخل مع بعضها بعضًا، وتُساعد مجتمعة في تقويم أية تجربة انتخابية تقويمًا موضوعيًا؛ لأن الانتخابات في حدِّ ذاتها لا تؤهل أي نظام شمولي لأن يكون نظامًا ديمقراطيًا؛ علمًا بأن الديمقراطية يجب أن تستند في المقام الأول إلى دُستور، يُحدَّد بموجبه شكل نظام الحكم القائم على فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والإقرار بتداول السُّلطة وفق نسق انتخابي تنافسي معين، تراعى فيه الحُرِّيات السياسية العامّة، والمواطنة أساسًا للمشاركة السياسية وتقلُّد المناصب العامّة.

وبهذا الكيف تكون الانتخابات عبارة عن عملية اختيار متعددة البدائل من حيث الكم والكيف، ويُقصد بالكم تعدد المرشحين، وبالكيف تنوع برامجهم الانتخابية، فضلاً عن درجة وعي الناخب وثقافته الديمقراطية التي بموجبها يتمُّ تحديد مسار الحركة السياسية التعددية؛ ومن ثَمَّ يجب أن تقوم أية انتخابات ديمقراطية على منظومة ثلاثية، قوامها: الحُريّة، والنزاهة، والفاعلية. ويرتبط معيار الحُريّة باحترام حقوق الإنسان الأساسية، والحريات السياسية المرعية في المواثيق الدولية والدساتير القُطرية، التي تقضي بتطبيق مبدأ حكم القانون، وإقرار جدلية التنافس الانتخابي بشقيه الكمي والكيفي. أما النزاهة فترتبط بالحياد الإيجابي الذي يجب أن تمارسه الجهات المشرفة على إدارة الانتخابات في مراحلها المختلفة، بدءًا بإعداد السجل الانتخابي وانتهاءً بفرز الأصوات وعدِّها، ثم إعلان النتائج، والنظر في الطعون المقدَّمة من قِبل أصحاب الاعتراضات المستوفية للشروط القانونية. ويجب أن يكون الإشراف والتنفيذ الإداري لهذه المراحل وفق تطبيق عادلٍ للقوانين، والقواعد واللوائح المنظمة للعملية الانتخابية، وتعاملٍ شفافٍ مع القُوى السياسية المتنافسة وتنظيمات المجتمع المدني المراقبة لسير العَملية الانتخابية. وتوفر هذين الشرطين الأساسين يُسهم في تحقيق المقاصد العليا للانتخابية الديمقراطية، التي تتمثل فيما اصطُلح عليها بالفاعلية، أو الإقرار الصادق بأن الشعب هو مصدر السُّلطة مع مراعاة المرجعيات الدينية والسيادية المعتبرة في كلِّ مجتمع، وبذلك يتمُّ إسناد السُّلطة إلى ممثلي الشعب الذين لا يدَّعون حقًا إلهيًا، أو إرثًا مركوزًا، أو شرعية شوكة (غلبة)، بل يستمدون سُلطانهم وسُلطاتهم

من مرجعية التفويض الديمقراطي التي منحها إليهم الناخبون. وبذلك تعلو مقاصد الانتخابات الديمقراطية بنفسها، وتصطحب معها في آنٍ واحدٍ مبدأ تسوية الصراعات السياسية بالطرق السلمية المعهودة، وتجديد الشرعية السياسية بصفة دورية وفق قيم التعددية السياسية والمنافسة الحُرّة الداعمة لحقّ الناخبين في محاسبة منتَخبيهم، وتجديد العهد لهم، أو فسخه وفق خيارات متنوعة، يُراعى فيها فاعلية البرامج الحزبية المرتبطة بإدارة الدولة والمجتمع.

والانتخابات القومية التي تُجرى وفق هذه المعايير الدولية، حسب رؤية بروفيسور روبرت دال (Robert A. Dahl)، لا تمثل بداية الديمقراطية، بل ذروتها؛ لأن الديمقراطية في عُرفه تقوم على حزمة من الإجراءات القانونية والإدارية، التي تُسهم في تنظيم عمل مؤسسات الحكم، ودورها في اتخاذ القرارات السياسية، وتُمكّن المواطنين من المشاركة في صناعة تلك القرارات بحُريّة وشفافية، ثم تنظم علاقاتهم الرأسية مع مؤسسات الدولة الحاكمة، والأفقية مع تنظيمات المجتمع المدني. إذًا هذه التوطئة تدفعنا لطرح سؤال محوري، ربما ينسج خطًا ناظمًا بين فصول هذا الكتاب وخاتمته. والسؤال هو: هل الانتخابات القومية التي جَرَتْ في السُّودان عام 2010م كانت حُرّة، ونزيهة، وفاعلة؟

أولاً: إن القول بأن الانتخابات القومية التي جَرَتْ في السُّودان كانت حُرّة، ونزيهة، وفاعلة في كلِّ مراحلها وحسب المعايير المرعيّة دوليًا محلّ نظر؛ لأن الإطار الدُّستوري والقانوني الذي استندت إليه تلك الانتخابات وإجراءات الإعداد لها كانت متأثرة بواقع الصراع السياسي بين حزبي المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السُّودان خارج منظومة الدولة القُطرية من طرفٍ، وحزب المؤتمر الوطني والمعارضة الشمالية المستندة إلى الوضعية ذاتها من طرفٍ ثانٍ؛ لذلك أضحى دور المجلس الوطني المعيَّن وفق الأنصبة السُّلطوية التي حددتها اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م، دورًا هامشيًا في إجازة الدُّستور الانتقالي والقوانين المصاحبة له؛ لأن الفاصل الوظيفي بين المجلس الوطني بوصفه مؤسسة تشريعية راعيةً لمصالح العباد، والأحزاب الحاكمة بوصفها تنظيماتٍ سياسية متفاعلة مع مصالحها القطاعية كان فاصلاً واهيًا؛ علمًا بأن اتفاقية السلام الشامل قد أعطت الحزبين الحاكمين حقَّ الأغلبية المطلقة (52 + 28٪) في إجازة أي تشريع دُستوري، والأغلبية البسيطة للمؤتمر الوطني (52٪) في إجازة أي قانون يخدم تطلعاته القطاعية، سواء كان ذلك القانون ذا صلة بالحُرّيات العامّة، أو إجراءات التحول الديمقراطي، أو استقلالية الصحافة والمطبوعات. ولذلك لم تفلح المعايير القيمية (الدُّستور والقوانين المصاحبة له) في

تثقيف مسار التحول الديمقراطي تثقيفًا عادلاً وصحيحًا، في بلد يعاني من ضمور ثقافة الديمقراطية السياسية على مستويي المجتمع والدولة، بل نلحظ أن تلك المعايير القيمية قد انحرفت إلى تنميط ذلك المسار الديمقراطي حسب تطلعات الحزبين الحاكمين السُلطوية التي أفرزتها اتفاقية السلام الشامل؛ وبذلك اختلطت المعايير القيمية الثابتة بالمصالح القطاعية المتغيرة في الدولة السُّودانية، وبموجب ذلك اختلَّ توازن الرؤية الإستراتيجية للدولة، التي كان يُفتَرَض أن تنظم حركة الثابت والمتغير، وفق مدارات سياسية وإدارية معلومة، تحكم حركتها المصلحةُ الإستراتيجية العامَّة دون سواها.

ثانيًا: إن غياب تلك الرؤية الإستراتيجية كان واحدًا من المشكلات المزمنة في قاموس السياسة السُّودانية، وقد أشار إليها من قبل الدكتور جعفر محمد علي بخيت في مجموعة من المقالات التي نُشِرتْ منجَّمة في مجلة الخرطوم في النصف الأخير من العام 1968م والنصف الأول من العام 1969م، عن "السُّلطة وتنازع الولاء في السُّودان"[1]. وبلغ غياب هذه الرؤية الإستراتيجية منتهاه عندما لجأت حكومة الإنقاذ الوطني إلى تسييس مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية على حساب المنافسة المهنية الحُرَّة الشريفة، والتدافع الانتخابي النزيه، وتقديم الكفاءة على الولاء. ويقول الدكتور عبد الوهاب الأفندي في هذا المقام: إن حكومة الإنقاذ "اتبعت في أول أيامها سياسة تطهير شاملة، هدفها إبعاد المعارضين المحتملين، وإحلال الموالين محلهم. ولم تكن الأسس التي على أساسها يتمُّ الإحلال واضحة للجميع"[2]. وكانت "عمليات التطهير تتمُّ بدون حيثيات، وفي أحيان كثيرة تلعب الوشاية فيها دورًا كبيرًا. ولم تكن هناك مجالس محاسبة، أو محاكمات تواجه المتهمين بالاتهامات ضدهم، وتستمع إلى دفاعهم؛ ولهذا كان لهذه التغييرات أثر كبير في تدني الروح المعنوية في مؤسسات الحكومة، وكانت سببًا في انتشار الإشاعات، وغياب الطمأنينة، والاستقرار الضروريين لمناخ العمل السليم. إضافة إلى ذلك فإن التعيينات الجديدة كانت في أكثرها لشباب افتقدوا الخبرة، ولعناصر مؤهلها الأكبر الولاء"[3]. وبهذه الكيفية تمَّ اختزال الدولة في عباءة الحزب الحاكم تحت مظلة سياسة "التمكين"، التي سيَّست الخدمة المدنية، والقوات النظامية، والقضاء، والمؤسسات الأكاديمية... بصورة لم

---

(1) أعيد نشر مقالات الدكتور جعفر بخيت بمقدمات وخاتمة في: أحمد إبراهيم أبوشوك، السُّودان: السُلطة والتراث، ج1، أم درمان مركز عبد الكريم ميرغني، 2008م، ص 11-71.

(2) عبد الوهاب الأفندي، الثورة والإصلاح السياسي في السُّودان، لندن، منتدى ابن رشد، 1995م، ص 165.

(3) المرجع نفسه.

يسبق لها مثيل في تاريخ السُّودان الحديث"[1]. وبناءً على ذلك حاولت القُوى السياسية المعارضة من طرف والحركة الشعبية لتحرير السُّودان، بصفتها شريك حكم غير راض عن أداء الشريك الأكبر، من طرف آخر، أن تشككا في كثير من الإجراءات الإعدادية للانتخابات، مثل نتائج التعداد السكاني الخامس، وتوزيع الدوائر الجغرافية، وإعداد السجل الانتخابي، كما رأينا في فصول هذه الدراسة، وحُجتهما في ذلك أن تلك المراحل الإجرائية لم تتم إدارتها بالمهنية والشفافية اللازمتين في مؤسسات الدولة التي كان يُفترض أن تتوخى العدالة والإنصاف بين مواطنيها، بل إن قطاعات مقدَّرة من الجهاز التنفيذي، والأمني والقضائي في الدولة، من وجهة نظرهما، قد مالت إلى تطفيف العملية الانتخابية لخدمة مصلحة حزب المؤتمر الوطني على حساب المصلحة العامّة.

ثالثًا: لا شَّك أن هذه الاتهامات لها مُسوغاتها الموضوعية التي أشرنا إليها في متن هذه الدراسة، وأشارت إليها دراسات أُخر[2]، لكن ذلك لا يمنعنا من القول بأن الأحزاب السياسية نفسها تعاني من مشكلات مماثلة، جعلت عطاءها العام ضعيفًا في تحقيق التحول الديمقراطي؛ لأنها تعاني خارجيًا من ظلم السُلطات الحاكمة التي ضربت عليها سياجًا من القيود الأمنية والسياسية، وتشكو داخليًا من ضعف تنظيمها الحزبي، وتأثرها السالب بنفوذ القُوى التقليدية والرأسمالية، ومحدودية قنوات اتصالها العليا والدُنيا، فضلاً عن غياب أو ضعف ثقافة الديمقراطية في هياكلها القاعدية والقيادية، التي لا تحبذ التداول الوظيفي في المناصب التنظيمية بصفة دورية، بدليل أن رئيس الحزب في معظم التنظيمات الحزبية يمكث في منصبه إلى أن ينتقل إلى الرفيق الأعلى، أو يقعده المرض أو الكبر عن ممارسة دوره القيادي الأبوي. إذًا إشكالية التحول الديمقراطي في السُّودان لم تكن قاصرة على فشل مؤسسات الدولة التنفيذية، والتشريعية والقضائية التي تمَّ تسييسها لمصلحة الحزب الحاكم، بل تتعدى ذلك إلى تنظيمات المجتمع المدني، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية المعارضة التي لا تملك شبكة علاقات تنظيمية حاذقة تجمع بينها وقواعدها الجماهيرية، ولا تقوم معظم

(1) الطيب زين العابدين، "الشيخ الغنوشي يعزف لحن الحُريّة والديمقراطية"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 13/3/2011م.

(2) لمزيد من التفصيل، انظر، التجاني عبد القادر، **نزاع الإسلاميين في السُّودان: مقالات النقد والإصلاح**، ج1، د.م.ن، د.ت؛ المحبوب عبد السلام، **الحركة الإسلامية السُّودانية: دائرة الضوء وخيوط الظلام**، القاهرة: دار مدارك، 2010م؛ عبد الوهاب الأفندي، **الإصلاح السياسي في السُّودان**؛ عبد الرحيم عمر محيي الدين، **شواهد ومشاهد عن الانتخابات الأخيرة في السُّودان**.

برامجها الانتخابية والتنظيمية المرتبطة بتنمية ثقافة الديمقراطية على رؤية ثاقبة، أو رسالة واضحة المعالم لحل مشكلات السُّودان المزمنة، بل تعتمد في خطابها السياسي وتدافعها مع الآخر على تحديات الفعل، واستجابات الفعل المعاكس.

رابعًا: إن هذا الواقع الذي جعل العملية الانتخابية التي جَرَتْ في السُّودان تشكو من ضيق الحُريّة، وتطفيف الأصوات الانتخابية، وقلة فاعلية التعددية السياسية، إذا قيست بنظائرها في البلدان الديمقراطية، يقودنا إلى طرح حزمة من الأسئلة المفتاحية: هل يستحسن أن يبدأ القادة السياسيون بإعادة النظر في السياسات العامّة للدولة من القمة إلى القاع، أم من القاع إلى القمة؛ لتكون تلك المراجعة قادرة على تفعيل إجراءات التحول الديمقراطي وتعبيد مسارات التعددية السياسية؟ وهل يمكنهم أن يثقفوا مسار التعددية السياسية القائم الآن على مستويي الدولة والمجتمع دون أن يرهنوا مستقبل السُّودان بنتائج الانتخابات التي أضحت محلَّ نزاع بين الحكومة والمعارضة؟ وهل يمكن أن يستفيدوا من مخرجات الانتفاضات الشبابية التي انتظمت بعض بلدان العالم العربي في تثقيف مسار تجربتهم الديمقراطية الوليدة؛ لتكون أكثر استدامة مما عليه الآن، وأكثر استشرافًا تجاه رؤية إستراتيجية لحكم السُّودان، قوامها تقويم القواعد الدُّستورية والقانونية التي تشكل الإطار القانوني للسياسات العامَّة للدولة على مستوى التشريع، وتفعيل الأداء المهني على مستوى التنفيذ، والرقابة القضائية والإدارية النزيهة بشأن تقويم أداء المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصَّة على حد سواء؟

لا شك أن هذه الأسئلة يصعب الإجابة عنها بطريقة مستوفاة في خاتمة هذا الكتاب، وتطبيقها على صعيد الواقع، إذا لم يكن هناك تعاون جادٌّ بين أرباب السيف والقلم في السُّودان. ولكن نطرحها من منطلق أنها قضايا جوهرية ذات صلة بموضوع التحول الديمقراطي، وثقافة الديمقراطية التي يجب أن تشكل قوام العملية الانتخابية في السُّودان، وأن التعاطي معها يجب أن لا يكون حكرًا على أهل السُلطان والمتفعين منهم، بل تتسع دائرته لتشمل كلَّ الحادبين والمهتمين بالشأن السُّوداني، الذين ربما تتراكم جهودهم في شكل حلول موضوعية، ومرضية لأطراف النزاع السياسي، ثم تُسهم في إعانة الصادقين من أرباب السيف ليوظفوها في إعادة صياغة السياسات العامَّة للدولة السُّودانية، التي تشكو من رهق الضعف المؤسسي، وغياب الرؤية الإستراتيجية.

فإعادة النظر في السياسات العامّة للدولة يستحسن أن تبدأ من القمة إلى القاع، وذلك لمراجعة الأُطر الدُّستورية والقانونية التي تحكم عملية صناعة السياسات العامَّة؛ وتحليل أدوار الفاعلين الرئيسين في صُنعِها، سواء كانوا حكومةً، أو معارضةً؛ ثم

تحليل مضمون تلك السياسات العامَّة في ضوء أهدافها وأولوياتها المرعية التي أُسست عليها، وتقويم أداء الأجهزة المنفذة لها ومدى فاعليتها، وقياس معدلات نجاحها على صعيد التنفيذ، ومساءلة الأجهزة التي قصَّرت في ذلك ومحاسبتها. وبذلك يمكن الحدّ من تسييس السياسات العامَّة للدولة، وتوظيفها لخدمة النخبة الحاكمة في عديد من الحالات المرتبطة بمحاباة بعض الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على حساب فئات ومناطق أخرى أكثر استحقاقًا[1]. وبهذه الكيفية تستطيع الدولة أن تلبي مصالح القُوى الاجتماعية والتكوينات السياسية الرئيسة في المجتمع السُّوداني، وتنشئ عقدًا اجتماعيًا جديدًا، يُثبِّت مفهوم المواطنة بمعناه السياسي والقانوني في مخيلة المواطن العادي، ويرُسِّخ جذور الاحترام بين الحاكم والمحكوم، ويُمكِّن القُوى الاجتماعية من التعبير عن مصالحها عبر قنوات مؤسسية وشرعية، ويُوفِّر ضمانات تمثيلها في مؤسسات الدولة بصورة عادلة ومتوازنة، ويُمهِّد الطريق لتنظيمات المجتمع المدني لتكون حلقة وصل جاذبة بين الدولة والمجتمع، وكلّ ذلك يُسهم في إفساح المجال لتداول السُلطة طبقًا للإرادة الشعبية التي تعكسها نتائج الانتخابات الحُرَّة والنزيهة. فمثل هذه المراجعة يجب أن تصاحبها مراجعة مماثلة في تنظيمات المجتمع المدني (الأحزاب السياسية) التي تفتقر إلى المؤسسية في هياكلها التنظيمية، وتعاني من ضعف الرؤى الإستراتيجية التي يمكن أن توجّه مسارات علاقاتها الأفقية بين أعضائها، والرأسية مع مؤسسات الدولة الحاكمة.

وبعد أن أعلنت القُوى الجنوبية انحيازها إلى خيار انفصال جنوب السُّودان، يجب أن ينظر صاغة القرار السياسي في الخرطوم بجديَّة في النتائج التي أفرزتها العملية الانتخابيات القومية، ثم مراجعة مخرجاتها السياسية من جهات محايدة، تستند في مراجعتها إلى الأهداف الكامنة وراء تحقيق التحول الديمقراطي في السُّودان، وكيفية تجاوز الاحتقانات الحزبية الماثلة في الساحة السياسية، ثم الخروج برؤية إستراتيجية تخدم مصالح كل القُوى السياسية والكيانات الاجتماعية الرئيسة في المجتمع، دون اللجوء إلى سياسيات الترقيع الآنية، ومفاوضات تقاسم السُلطة التي لا تخدم أهدافًا مستدامةً بشأن السلام والاستقرار. وعند هذا المنعطف تلوح في الأفق الدعوة إلى قيام انتخابات مبكرة، يمكن من خلالها تجاوز الإخفاقات التي حدثت في انتخابات عام 2010م، وإعادة الثقة المفقودة بين الأحزاب الحاكمة التي تشبثت بحُريّة الانتخابات ونزاهتها، والأحزاب المعارضة والجماعات المسلحة في دارفور التي رفضت نتائجها

(1) لمزيد من التفصيل عن هذا المدخل الإصلاحي لمعالجة السياسات العامّة، انظر: حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية**، ص 294-297.

جملةً وتفصيلاً، وشككت في شرعيتها السياسية والقانونية، ثم آثرت العودة إلى طاولة الاستقطاب الحزبي والاستئناس بالعون الخارجي، وجميعها لا تخدم قضايا السُّودان المعقدة، ولا تسهم في وضع حلول مناسبة لها.

وربما يكون النظر في أولويات الشأن السُّوداني بهذه الكيفية مخرجًا مناسبًا، يبعد السُّودان عن تأثير الانتفاضات الشبابية التي انتظمت في بعض البلدان العربية؛ حيث اتسم بعضها بالموضوعية والسلمية عندما وجد استجابة صادقة من مؤسسات الدولة العُليا، ومال بعضها إلى العنف والعنف المضاد عندما رفض دعاة السُلطة الانصياع إلى صوت الجماهير، متشدقين بشرعية واهية رسموها لأنفسهم. فلا شكَّ أن هذه الانتفاضات الشبابية جعلتنا نعيد النظر فيما ذكرناه في الفصل الأول من هذا الكتاب، بأن الأجيال الصاعدة في العالم العربي، والسُّودان تحديدًا، ليست مؤهلة لإحداث أي تغيير إيجابي، واستأنسنا في الوصول إلى هذه النتيجة ببحث للدكتور برهان الدين غليون، وعضَّدناه ببعض مشاهدات الدكتور عبد الرحيم عمر محيي الدين عن واقع الطلائع الشبابية المتقوقع في السُّودان. ويبدو أن هذه النظرة تفتقر إلى التصور السليم لما يدور بمخيلة القطاعات الشبابية التي انتفضت في وجه الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة بطريقة حضارية، فاقت تصور الأجهزة الاستخباراتية والمؤسسات الإعلامية؛ ومن ثَمَّ لا نعتقد أن واقع السُّودان سيكون نشازًا عن واقع البلدان العربية المجاورة، وعليه نقترح أن يعاد النظر في هيكلية مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني، لتواكب المطالب والشعارات التي رفعتها انتفاضات التغيير الشعبي في تونس، ومصر، واليمن، والبحرين، وليبيا، وسوريا، مناديةً بترسيخ دعائم التسامح السياسي والفكري، واحترام القانون، وتداول السُلطة عبر انتخابات حُرّة ونزيهة، ومعالجة السياسات الاقتصادية التي وسّعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وجعلت مؤسسات الدولة بؤرًا للفساد المنظم، والاختلاس من خزائن المال العام.

وختامًا لا ندعي أن هذه التوصيات هي حلول ناجعة لمشكلات السُّودان، لكن نضعها على طاولة النقاش والحوار الجادّ، باعتبارها مجرد نتائج أكاديمية توصلت إليها هذه الدراسة المتواضعة بشأن الانتخابات القومية التي جَرَتْ في السُّودان؛ إلا أنها تحتاج إلى مزيد من التحليل والتدقيق، والتوسع الأشمل من ذوي الخبرة والاختصاص.

المـــلاحق

ملحـــــق

نتائج انتخابات المرشحين

الولاية	عمر البشير	ياسر عرمان	دينق	الصادق	مبارك	عبد العزيز
الشمالية	204291	616	1896	489	263	228
نهر النيل	321575	912	3149	659	276	205
البحر الأحمر	415618	1910	4825	946	768	775
كسلا	611913	2981	7967	1544	1126	873
القضارف	287562	5162	10960	2786	1559	1632
الخرطوم	1241260	17949	44128	5526	2708	2347
الجزيرة	1072151	6697	12476	8570	2421	1840
النيل الأبيض	373012	3417	6350	4882	1975	1367
النيل الأزرق	142260	82284	8108	6878	1734	1661
سنار	322607	2509	7392	2693	1098	841
شمال كردفان	48644	3954	16476	5864	2995	2410
جنوب كردفان	256677	68421	16908	11542	3172	2097
شمال دارفور	228665	13480	36742	10640	3233	2755
غرب دارفور	174847	8664	14754	5802	2418	2335
جنوب دارفور	344617	13430	96039	17397	6466	4731
أعالي النيل	11739	87859	13397	2575	1747	1391
جونقلي	24167	238367	8708	515	3230	296
الوحدة	61615	220583	11584	1143	2549	1175
واراب	7946	499927	3063	233	273	122
شمال بحر الغزال	6532	223493	8090	992	915	914
غرب بحر الغزال	21878	110400	12612	766	1795	522
البحيرات	65089	135268	15212	1374	1593	1693
شرق الاستوائية	18671	371231	7785	402	467	280
الاستوائية الوسطى	18639	166492	17797	1476	3552	1185
غرب الاستوائية	12761	127638	8963	950	1025	815
خارج السُّودان	63500	282	758	224	44	102
المجموع	6.901.694	2.193.826	396.139	96.868	49.402	34.592
النسبة المئوية	68.24	21.69	3.92	0.96	0.49	0.34

المصدر: التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م، المفوضية القومية للانتخابات، أغسطس/ آب 2010م، 204-205

رقم (1)

لمنصب رئيس الجمهورية

كامل	منير	فاطمة	جحا	حاتم السر	نقد	المجموع
958	200	163	384	11734	196	221.418
1531	144	205	115	20733	418	349.922
1497	558	383	284	7580	489	435.633
1625	1200	501	336	20418	654	651.138
1785	1464	800	482	11161	686	326.039
10556	2599	2206	1512	23958	1501	1.356.250
7111	1423	1682	1019	17649	1264	1.134.303
6509	1009	854	1150	4286	649	405.460
1567	2588	934	1125	1424	705	251.268
2250	947	604	509	18296	659	360.405
3714	3322	1507	1167	15274	1550	544.677
2047	4436	1120	820	2181	942	370.363
7282	3386	4479	1024	5661	1515	318.862
3556	1762	1124	839	19259	2082	237.442
6796	3785	3056	4691	7751	2063	510.822
1118	1316	1316	1037	1117	810	231.080
287	516	462	28329	358	328	195.463
8542	1957	1362	883	1257	806	203.456
127	233	97	173	100	89	512.383
1174	847	537	6171	581	565	250.811
600	1281	806	630	484	462	152.236
1518	1528	1480	511	701	628	226.595
245	386	296	132	169	101	400.165
2203	1869	2354	17457	1062	6722	240.808
1457	1394	2085	848	738	494	159.168
1077	127	149	80	1736	64	68.143
77.132	40.277	30.562	71.708	195.668	26.442	10.114.310
0.76	0.40	0.30	0.71	1.93	0.26	100

ملحق رقم (2)

نتائج انتخابات المرشحين لمنصب رئيس حكومة جنوب السُّودان

الولاية/ المرشح	سلفاكير ميارديت	لام أكول أجاوين	عدد الأصوات الصحيحة
أعالي النيل	199296	67309	266605
جونقلي	234897	15486	250383
الوحدة	149128	33932	183060
واراب	522126	2046	524172
شمال بحر الغزال	256208	7656	263864
غرب بحر الغزال	137070	14369	151439
البحيرات	247586	5740	253326
شرق الاستوائية	487090	9831	496921
الاستوائية الوسطي	227151	27258	254409
غرب الاستوائية	156061	13590	169651
المجموع	2616613	197217	2813830
النسبة	٪92.99	٪7.01	

المصدر: التقرير الأولي حول الانتخابات العامة 2010م، المفوضية القومية للانتخابات، أغسطس/ آب 2010م، ص 206.

ملحق رقم(3)
نتائج انتخابات المرشحين لمناصب الولاة

الولاية الشمالية

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	فتحي خليل محمد خليل	المؤتمر الوطني	184270
2	أبو الحسن فرح إسماعيل إدريس	الاتحادي الديمقراطي الأصل	15480
3	عبد الله الزبير حمد الملك	مستقل	12205
4	ناجي عبد الله الحاج عبد الله	المؤتمر الشعبي	2470
5	عثمان محمد علي عثمان	مستقل	1704
6	البشري عبد الحميد محمد عبد الحميد	حزب الأمة القومي	1508
7	علي عثمان محمد صالح	حزب الاتحادي الديمقراطي	1124
8	ازدهار جمعه سعيد أحمد	الحركه الشعبية لتحرير السُودان	927
9	عبد الرءوف أحمد حسن قرناص	حزب الأمة الإصلاح والتجديد	199
جملة الأصوات			219887
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪84

ولاية نهر النيل

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	الهادي عبد الله محمد العوض	المؤتمر الوطني	284547
2	البخاري عبد الله الجعلي	الاتحادي الديمقراطي الأصل	55844
3	محمد عبد الواحد علي الامين	المؤتمر الشعبي	6570
4	عوض الكريم بخيت سلمان إدريس	حزب الأمة القومي	1308
5	علي خليفة علي عسكوري	الحركة الشعبية لتحرير السُودان	1186
جملة الأصوات			349705
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪85

ولاية الخرطوم

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	عبد الرحمن أحمد الخضر التوم	المؤتمر الوطني	1147602
2	آدم الطاهر حمدون خاطر	المؤتمر الشعبي	53858
3	أحمد سعد عمر خضر	الاتحادي الديمقراطي الأصل	31368
4	إدوارد أبي لينو وور أبي	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	16621
5	عبد الرحيم عمر محى الدين أحمد	مستقل	12651
6	بدر الدين طه أحمد إبراهيم	مستقل	9231
7	أبو قرجة محمد كنتباى أبو قرجة	الأمة القومي	6324
8	نهى أحمد محمد النقر	الأمة الإصلاح و التجديد	6218
9	عثمان إبراهيم أحمد الطويل	مستقل	5364
10	عابدون محمد عابدون همد	مستقل	4762
11	أمين بناني نيو عياش	العدالة القومي	4093
12	أبشر محمد حسن رفاى	مستقل	3903
13	على أبو سليب على رقيق	العدالة	3363
14	محمد يعقوب اسحق شداد	الوطني الاتحادي	3323
15	يحى زكريا أبو أحمد	الإصلاح الوطني	2418
16	أبوبكر حمد عبد الرحيم حمد	مستقل	2293
17	أبوعبيدة عبد الرحيم الخليفة عبد الله	مستقل	2262
	جملة الأصوات		1315654
	النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز		٪87

ولاية البحر الأحمر

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	محمد طاهر محمد ايلا	المؤتمر الوطني	385273
2	عبدالله أبو فاطمه عبدالله محمد	مستقل	47628
3	جعفر بامكار محمد عبدالله	الحركه الشعبية لتحرير السُّودان	2273
4	ضرار أحمد ضرار عمر	مستقل	1531
جملة الأصوات			436705
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪88

ولاية كسلا

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	محمد يوسف آدم بشير	المؤتمر الوطني	539677
2	مجذوب أبو موسى مجذوب	الاتحادي الديمقراطي الأصل	41644
3	جلال الدين رابح أحمد	الحقيقة الفيدرالي	22146
4	محمود طاهر حاج محمد	الشرق الديمقراطي	9750
5	قاضي عمر رمبوي أجونق	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	5865
6	ناير طاهر اونور	المؤتمر الشعبي	5375
7	عبدالقادر إبراهيم علي	الشرق العدالة والتنمية	5233
8	صلاح الدين محمد الحسن	مؤتمر البجا	2376
9	الهادي علي النور	الأمة الإصلاح والتجديد	2234
10	مدينة محمود أدروب	مستقل	1135
11	عمر أبوبكر اونور	الأمة القومي	1061
جملة الأصوات			636496
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪85

ولاية القضارف

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	كرم الله عباس الشيخ	المؤتمر الوطني	235377
2	فضل السيد عيسى شعيب	الحقيقة الفيدرالي	23542
3	عبد الله أحمد حمد أبو سن	الاتحادي الديمقراطي الأصل	16310
4	الأمين حسين آدم	الأمة الإصلاح والتنمية	14012
5	حسن إبراهيم عبد الرحيم عبد الله	الأمة الفيدرالي	11596
6	سلوى آدم بنية	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	3086
7	الفاضل أحمد إسماعيل إسحق	المؤتمر الشعبي	2846
8	الباقر مالك محمد مالك	الوطني الاتحادي	2758
9	محمد المعتصم أحمد موسى	مؤتمر البجا	2445
10	أحمد آدم علي حماد	مستقل	2142
11	أحمد محمد أحمد الخير الدابي	الأمة القومي	1381
12	بابكر عباس أحمد العوني	مستقل	1291
13	عبد الهادي إدريس عمر حسب الله	الشرق الديمقراطي	1038
جملة الأصوات			317824
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪74

ولاية الجزيرة

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	الزبير بشير طه نصر	المؤتمر الوطني	964409
2	مالك حسين حامد حسين	مستقل	28560
3	عثمان عمر علي إسماعيل	الاتحادي الديمقراطي الأصل	20599
4	محمود عابدين صالح سالم	حركة اللجان الثورية	9365
5	الأمين الصديق عبد الرحمن الهندي	الاتحادي الديمقراطي	8374
6	محمد يوسف أحمد المصطفى	الحركة الشعبية لتحرير السّودان	7699
7	خلف الله أحمد الشريف أحمد أبو الحسن	حزب الأمة القومي	7249
8	الطريفي يونس إبراهيم إدريس	الحزب الوطني الاتحادي	5325
9	عبدالله عبد الرحمن محمد علي بركات	الأمة الإصلاح والتجديد	4893
10	عبداللطيف محمد الحسن محمد صالح	مستقل	3397
11	عبدالله محمد أحمد فضل المولي	مستقل	3353
جملة الأصوات			1063223
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			%91

ولاية سنار

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	أحمد عباس محمد سعد	المؤتمر الوطني	244932
2	التوم الشيخ موسى الشيخ هجو عبد القادر	الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل	65418
3	حافظ عمر خالد علي	مستقل	28955
4	عبد العظيم التجاني سليمان الحكيم	مستقل	6893
5	مالك الحسن يوسف أبو روف	حزب الأمة لقومي	5287
6	فتح الرحمن محمد زين يوسف محمد	حزب المؤتمر الشعبي	3558
7	عمر الطيب يوسف أبو روف	الحركة الشعبية لتحرير السُودان	1594
8	محمد الأمين الزمزمي محمود أمين	الحركة الشعبية لتحرير السُودان التغيير الديمقراطي	1510
جملة الأصوات			358147
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪68

ولاية النيل الأزرق

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	مالك عقار أير قندوفا	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	108119
2	فرح إبراهيم محمد العقار	المؤتمر الوطني	99419
3	باكاش طلحة إبراهيم النور	مستقل	19919
4	عصام محمد البشير أحمد	حزب الأمة القومي	7556
5	عبد الرحمن أبكر ساجو	الأمة الفيدرالي	6567
6	أنور جبارة بابكر جبارة	المؤتمر الشعبي	4647
7	النزير فضل الله عمر آدم	اتحاد جنوب وشمال الفونج	3125
8	حسين أبيني محمود أحمد	الفونج القومي	2433
9	الصابر النصري محمد أحمد	مستقل	1394
10	إبراهيم محمد التوم إسماعيل	مستقل	1097
	جملة الأصوات		254276
	النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز		٪43

ولاية النيل الأبيض

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	يوسف أحمد أحمد النور الشنبلي	المؤتمر الوطني	271041
2	إبراهيم يوسف إدريس هباني	مستقل	54371
3	الكامل حمد عبد الصمد	مستقل	15663
4	آدم بشير إبراهيم الحلو	مستقل	15308
5	حامد محمد حامد عادل	مستقل	9472
6	صالح محمد علي فضل السيد	الاتحادي الديمقراطي الأصل	6875
7	المعتصم العطا محمد الأمين	الاتحادي الديمقراطي	6285
8	سبيل عبد الشافع آدم حسن	الإصلاح الوطني	3487
	جملة الأصوات		396689
	النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز		٪68

ولاية شمال كردفان

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	معتصم ميرغني حسين زاكي الدين	المؤتمر الوطني	401462
2	ميرغني عبدالرحمن الحاج سليمان	الاتحادي الديمقراطي أصل	60659
3	محمد المهدي حسن عبدالله	الأمة القومي	26683
4	علم الهدى أحمد عثمان محمد	مستقل	23916
5	سليمان أحمد محمد أحمد البصيلي	مؤتمر شعبي	21529
6	أحمد عبد الباقي بلال سعد الله	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	6366
7	التيجاني عبدالوهاب ابراهيم يحيى	العدالة	5904
	جملة الأصوات		546519
	النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز		٪73

ولاية شمال دارفور

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	عثمان محمد يوسف كبر	المؤتمر الوطني	219647
2	عبدالله محمد ادم الدومة	المؤتمر الشعبي	16628
3	ادم موسي عبد الغفار ريال	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	10112
4	إبراهيم محمد سليمان محمد	مستقل	84700
5	إسماعيل كتر عبدالكريم أتيم	حزب الأمة القومي	8860
	جملة الأصوات		339947
	النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز		٪65

ولاية غرب دارفور

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	جعفر عبدالحكم إسحق آدم	المؤتمر الوطني	147510
2	أسعد عبدالرحمن بحرالدين ابكر	الاتحادي الديمقراطي الأصل	60223
3	تاج الدين محمد بحر الدبن أبوبكر	الأمة القومي	8678
4	علي عبدالله محمد عبدالرحمن	مستقل	8568
5	أرباب محمد إبراهيم ضحية	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	6882
6	جمعة هارون حسن الشيخ	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان التغيير الديمقراطي	6803
جملة الأصوات			238664
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪62

ولاية جنوب دارفور

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	عبدالحميد موسى كاشا كبور	المؤتمر الوطني	301767
2	الحاج آدم يوسف عبدالله	المؤتمر الشعبي	128552
3	الفاتح عبد الصمد الحسن العاتي	الاتحادي الديمقراطي الأصل	47206
4	موسى مهدي اسحق آدم	الأمة القومي	23499
5	إبراهيم محمود موسى مادبو	السُّودان أنا	18739
6	عمر عبد الرحمن آدم صالح	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	12956
جملة الأصوات			532719
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪57

ولاية أعالي النيل

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	سايمون كون فوج مار	الحركة الشعبية لتحرير السُودان	117000
2	قلواك دينق قرنق دييوث	مستقل	50020
3	يوانس يور اكول اجاوين	مستقل	37094
4	داك دوب بشوك دواب	المؤتمر الوطني	25304
5	قبريال شانقسون شانق	جبهة الإنقاذ الديمقراطية-الأصل	15528
6	سارة نياناس إليجا يونق كير	مستقل	6103
7	بول ندرو ويو رياك	الجبهة الديمقراطية المتحدة	4695
8	فيتر شارلمان شاواج	مستقل	2918
9	فيتر أدوك نيابا	مستقل	1951
جملة الأصوات			260613
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪45

ولاية جونقلي

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	كوال منانق	الحركة الشعبية لتحرير السُوداني	165307
2	جورج أطور دينق	مستقل	67639
3	جوزيف دوبر جاكوك	المؤتمر الوطني	16704
جملة الأصوات			249650
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪66

ولاية الوحدة

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	تعبان دينق قاي	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	137662
2	أنجلينا جانج تينج	مستقل	63561
3	بول ليلي ماقوت	المؤتمر الوطني	9429
4	كونق نيرو	مستقل	3718
5	جيمس ميور قاتكوث	الجبهة الديمقراطية القومية	3295
6	أندريا كونق رواي	المنبر الديمقراطي لجنوب السُّودان	3262
7	سمسون طوان تينج	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان-التغيير الديمقراطي	223
جملة الأصوات			223157
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪62

ولاية واراب

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	نيادينق مالك دليك	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	517159
2	تريزا أوين دال	المؤتمر الوطني	11337
3	مايوم كوك مالك	جبهة جنوب السُّودان الديمقراطية	8497
4	هنري أكون أقيي	المؤتمر الوطني الإفريقي	3240
جملة الأصوات			540233
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪96

ولاية شمال بحر الغزال

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	بوول مالونج أوان أنيي	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	162209
2	داو أتورجونق نيول داو	مستقل	84452
3	كواك ماكوي ميار كواك	جبهة جنوب السُّودان المتحدة	9854
4	جوزيف أجوونق مايول كويل	المؤتمر الوطني	3228
	جملة الأصوات		259743
	النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز		٪62

ولاية غرب بحر الغزال

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	رزق زكريا	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	112839
2	ستيفن موسي	المؤتمر الوطني	11948
3	بول ألوك	مستقل	10039
4	روزيتا تارتيزيو	المؤتمر الوطني الإفريقي	5479
5	إسحق الياس	المنبر الديمقراطي لجنوب السُّودان	5309
6	أيول لوناقار	مستقل	2789
	جملة الأصوات		148403
	النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز		٪76

ولاية البحيرات

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1.	شول تونق ماياي جانق	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	288080
2.	قابريال كوك أبيي مايول	المؤتمر الوطني الأفريقي	26040
3.	جوزيف مالوال دونق رياك	جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة	4995
4.	أيزاك أوان مابير أتير	المؤتمر الوطني	4435
	جملة الأصوات		323550
	النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز		٪89

ولاية شرق الاستوائية

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	لويس لوبونق لوجوري	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	369622
2	أوليزيو إيمور أوجيتوك اوفوهو	مستقل	104596
	جملة الأصوات		474218
	النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز		٪78

ولاية الاستوائية الوسطى

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	كلمنت واني كونقا قوولو	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	168423
2	ألفرد لادو قوري اومبا	مستقل	91120
3	بيتر عبدالرحمن سولي لادو	الجبهة الديمقراطية المتحدة	14326
4	إيني ريتشارد سايمون نيقو	المنبر الديمقراطي لجنوب السُّودان	8969
5	جيمس لورو سيريسيو لاكو	المؤتمر الوطني	6420
جملة الأصوات			289258
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪96

ولاية غرب الاستوائية

الرقم	أسماء المرشحين	اللون السياسي	عدد الأصوات
1	بتغازي جوزيف ماريو باكوسورو	مستقل	78563
2	جيما نونو تاريرا كومبا	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	73057
3	عباس بولين أجالا بامبي	جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة الأصل	8815
4	ناتالي يوكيلي أليكس كمبو	مستقل	5510
5	عوض كيسنجا سيد أحمد	المؤتمر الوطني	4893
جملة الأصوات			170838
النسبة المئوية التي حصل عليها المرشح الفائز			٪46

المصدر: الموقع الإلكتروني للمفوضية القومية الانتخابات

ملحق رقم (4)

الدوائر الجغرافية القومية (60%) ، وقوائم المرأة (25%) والقوائم الحزبية (15%)

(1) الدوائر الجغرافية القومية (60%)

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
الولاية الشمالية							
.1	حلفا (1)	عصام الدين ميرغني علي محمد	مؤتمر وطني	11	50688	44873	٪88.5
.2	دنقلا (2)	بلال أحمد بلال	مؤتمر وطني	12	45714	32797	٪71.7
.3	القولد (3)	مصطفى عثمان اسماعيل الأمين	مؤتمر وطني	8	38914	29826	٪76.6
.4	الدبة (4)	عبداللطيف محمد سيد أحمد أمامة	مؤتمر وطني	7	34824	25658	٪73.6
.5	مروي (5)	صلاح عبدالله محمد محمد صالح	مؤتمر وطني	7	50613	42475	٪83.9
ولاية نهر النيل							
.6	أبوحمد (1)	محمد أحمد سليمان البرجون	مؤتمر وطني	9	35792	22816	٪63.7
.7	بربر (2)*	أحمد محمد احمد كرم لله	مؤتمر وطني	9	16787	13945	٪83.0
.8	عطبرة (3)	الهادي محمد علي سيد أحمد	مؤتمر وطني	12	40980	32840	٪80.1
.9	الدامر الشرقية (4)	قطبي المهدي أحمد السنوسي	مؤتمر وطني	7	38573	33333	٪86.4
.10	الدامر الغربية (5)	الزبير أحمد الحسن محمد	مؤتمر وطني	8	41906	33308	٪79.4

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.11	شندي الشمالية (6)	نافع علي نافع أحمد	مؤتمر وطني	6	45474	42330	٪93.0
.12	شندي الجنوبية (7)	علي أحمد كرتي محمد	مؤتمر وطني	4	41655	36063	٪85.5
.13	المتمة (8)	عبدالحليم طيفور محمد عباس	مؤتمر وطني	8	52192	42245	٪80.9
ولاية البحر الأحمر							
.14	حلايب (1)	أحمد عيسى عمر محمد أحمد	مؤتمر وطني	5	53400	44912	٪84.1
.15	طوكر الأولى (2)	حسب الله صالح إبراهيم	مؤتمر وطني	6	19071	10452	٪54.8
.16	طوكر الثانية (3)		أوجلت فيها الانتخابات				
.17	سواكن وجبيت (4)	الشريف أحمد محمد طه	مؤتمر وطني	7	29740	19859	٪66.7
.18	سنكات (5)	أوشيك محمد أحمد طاهر	مؤتمر وطني	5	19273	16164	٪83.8
.19	هيا (6)	عيسى كباشي عيسى عبدالله	الاتحادي الديمقراطي الأصل	3	91191	83110	٪91.1
.20	دورديب (7)	عبدالله حامد عبدالله محمد موسى	مؤتمر وطني	5	29610	26682	٪90.1
.21	بورتسودان شمال (8)*	أحمد حسن أحمد الحاج	مؤتمر وطني	13	9901	6871	٪69.3
.22	القنب والأولاليب (9)*	عثمان محمد بالعيت موسى	مؤتمر وطني	10	42196	41564	٪98.5
.23	بورتسودان جنوب (10)*	صالح محمد موسى علي	مؤتمر وطني	13	10125	7150	٪70.6

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
ولاية كسلا							
24.	كسلا (1)	جعفر محمد علي إبراهيم	مؤتمر وطني	15	41252	22288	٪54.0
25.	كسلا الغربية (2)	صلاح سليمان محمد سليمان	مؤتمر وطني	14	30826	12495	٪40.5
26.	غرب كسلا (3)*	أحمد حميد بركة مبارك	مؤتمر وطني	6	53922	53543	
27.	رفي كسلا (4)	إبراهيم محمود حامد	مؤتمر وطني	8	33451	24904	٪74.2
28.	أروما وشمال الدلتا (5)	كرار محمد علي حسين	مؤتمر وطني	6	25566	16910	٪66.1
29.	تلكوك (6)	حامد أحمد محمود محمد	مؤتمر وطني	2	62111	61934	٪99.8
30.	توابيت (7)	محمود حسن اوهاج سليمان	مؤتمر وطني	2	44891	40546	٪90.3
31.	همشكوريت الغربية (8)	محمد طاهر علي اوشام	مؤتمر وطني	4	46204	45675	٪98.8
32.	همشكوريب (9)	محمود علي بيتاي محمد	مؤتمر وطني			تزكية	
33.	خشم القربة ود الحليو (10)	عبدالله آدم عباس علي	الأمة	8	40712	22962	٪86.4
34.	حلفا الجديدة (11)	أبوبكر ربيع عبدالله	مؤتمر وطني	9	46209	33758	٪73.0
35.	نهر عطبرة (12)	عوض الكريم بابكر أحمد حسن	مؤتمر وطني	8	38878	29495	٪75.8
ولاية القضارف							
36.	القضارف الشرقية (1)	عمر بشير موسى محمد	مؤتمر وطني	19	42737	28176	٪65.9

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.37	القضارف الغربية (2)*	عصام الدين عمر محمد أحمد	مؤتمر وطني	17	6890	4178	٪60.6
.38	القضارف الشمالية (3)	عبدالقادر حسن فضل عبدالله	مؤتمر وطني	9	35461	29984	٪84.5
.39	الفشقة (4)	الزين أحمد ادم محمد زين	مؤتمر وطني	10	28739	13135	٪45.7
.40	الفاو (5)	محمد يوسف محمد الامام دقيس	الاتحادي الديمقراطي	10	23612	12624	٪53.4
.41	الرهد الشرقية (6)	المهل عمر محمد خميس	مؤتمر وطني	12	24282	17783	٪73.2
.42	الرهد الغربية (7)	الصديق عبدالله العايدي محمد	مؤتمر وطني	13	33219	25036	٪75.3
.43	(8)		أُجِّلَت فيها الانتخابات				
.44	القلابات الجنوبية (9)	أحمد النور محمد عامر	مؤتمر وطني	10	37088	23486	٪63.3
			ولاية الخرطوم				
.45	أم درمان شمال (1)*	الصادق الهادي المهدي	حزب الأمة القيادة الجماعية	18	6297	5497	٪87.2
.46	أم درمان (2)	فتح الرحمن إبراهيم شيلا	مؤتمر وطني	16	21664	16664	٪76.9
.47	أم درمان الجنوبية (3)	الحبر يوسف نور الديم	الإخوان المسلمين	7	22597	15576	٪68.9
.48	أم درمان الريف الجنوبي (4)	دفع الله حسب الرسول البشير محمد	مؤتمر وطني	11	42284	38775	٪91.7
.49	الأمير الأولى (5)	إبراهيم نصر الدين العدوي	مؤتمر وطني	22	46308	35930	٪77.5

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.50	الأمير الثانية (6)	الفاتح عز الدين المنصور أحمد	مؤتمر وطني	20	32049	20903	65.2
.51	البقعة الأولى (7)	محمد عبدالله جاه النبي الأمين	مؤتمر وطني	18	27546	19851	٪72.0
.52	البقعة الثانية (8)	أحمد صالح أحمد صلوحة	مؤتمر وطني	13	28384	22323	٪78.6
.53	دار السلام الأولى (9)	محمد أحمد الزين محمد حامد	مؤتمر وطني	18	21834	17034	٪78.0
.54	دار السلام الثانية (10)	عبدالله كافي كوكو توتو	مؤتمر وطني	19	36310	25793	٪71.0
.55	الريف الغربي (11)	محمد الملك حامد قسم الله	مؤتمر وطني	6	33129	31071	٪93.7
.56	الثورة الشرقية (12)*	محمد علي أحمد حمد	مؤتمر وطني	16	11110	10457	٪94.1
.57	الثورة الغربية (13)*	عبد الله علي مسار الحاج	الأمة الوطني	20	7469	6767	٪90.6
.58	كرري الغربية (14)	عباس محمد نور الفادني	مؤتمر وطني	12	28377	23605	٪83.1
.59	كرري الغربية (15)	عمر آدم محمد قبلة	مؤتمر وطني	11	28194	24906	٪88.3
.60	الريف الشمالي ومدينة الفتح (16)*	محمد الحسن الأمين	مؤتمر وطني	17	18830	15820	٪84.4
.61	بحري وشمبات (17)	غازي صلاح الدين متولي العتباني	مؤتمر وطني	18	45247	35941	٪79.4
.62	الحلفايا (18)	إبراهيم أحمد عبد العزيز غندور	مؤتمر وطني	15	34513	26195	٪75.8
.63	بحري شمال (19)	عباس الخضر الحسين محمد	مؤتمر وطني	14	48680	41586	٪85.4

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
64.	الجيلي السليت (20)	عوض أحمد محمد الجاز	مؤتمر وطني	5	44498	43767	٪88.4
65.	الحاج يوسف شرق (21)	آدم مدير عبدالصمد الجيلي	مؤتمر وطني	23	28248	20318	٪71.9
66.	الحاج يوسف وسط (22)	خالد محمد المبارك	مؤتمر وطني	12	34352	27346	٪79.6
67.	الحاج يوسف والجريفات وأم دوم (23)	حسب الرسول عامر عبد المجيد	مؤتمر وطني	13	37983	28005	٪73.7
68.	العيلفون (24)	الطيب أحمد عثمان	مؤتمر وطني	7	41715	30566	٪73.2
69.	أم ضوبان والعسيلات وادي صالح (25)	عمر عبد الرحيم الشيخ	مؤتمر وطني	7	42169	36940	٪87.5
70.	أبودليق	خالد محمد الصديق طلحة	مؤتمر وطني	5	35103	20569	٪58.5
71.	الخرطوم شمال (27)	محمد المهدي مندور المهدي	مؤتمر وطني	14	58755	49957	٪85.0
72.	الخرطوم شرق (28)*	عبد الله ميرغني عثمان	مؤتمر وطني	20	7266	6022	٪82.8
73.	الخرطوم جنوب (29)	كمال محمد عبيد بابكر	مؤتمر وطني	14	45123	37450	٪82.9
74.	الشجرة وجبرة (30)	يونس الشريف الحسن	مؤتمر وطني	10	39838	30626	٪76.8
75.	الكلاكلات (31)	الحاج عطا المنان ادريس سعيد	مؤتمر وطني	17	25091	19085	٪76.0
76.	الأزهري (32)	عيسى بشير محمد حامد	مؤتمر وطني	18	36681	26771	٪72.9

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
77.	النصر شرق (33)	إبراهيم يوسف علي دينار	مؤتمر وطني	17	25112	19774	٪78.7
78.	النصر جنوب (34)	قبريال روينج جور بور	مؤتمر وطني	13	25416	17577	٪69.1
79.	جبل أولياء شمال (35)	ياسر يوسف أبو كساوي	مؤتمر وطني	13	40033	30729	٪67.7
80.	جبل أولياء جنوب (36)	مالك عبد الله حسين	مؤتمر وطني	11	36208	28624	٪77.7
ولاية الجزيرة							
81.	الكاملين (1)	الشيخ محمد الملك عثمان	مؤتمر وطني	8	37605	33907	٪90.1
82.	الكاملين المعليق (2)	حسب الرسول الشامي الفكي	مؤتمر وطني	11	41505	23576	٪56.8
83.	الكاملين الجنوبية (3)	عبدالوهاب عمر مصطفى	مؤتمر وطني	9	36172	23765	٪65.6
84.	الحصاحيصا الشرقية (4)	معتصم جعفر سر الختم	مؤتمر وطني	13	31953	26642	٪83.3
85.	الحصاحيصا الوسطى (5)	محمود محمد أحمد سليمان	مؤتمر وطني	11	43374	37968	٪87.5
86.	الحصاحيصا الغربية (6)	رجب محمد رجب بشير	مؤتمر وطني	13	45321	38703	٪85.3
87.	الحصاحيصا الشمالية الغربية (7)	الطيب إدريس الكنين محمد	مؤتمر وطني	10	42419	37836	٪89.1
88.	مدينة وريفي رفاعة (8)	الزهاوى إبراهيم مالك	الأمة الإصلاح والتنمية	12	38575	34221	٪88.7

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
89.	الهلالية (9)	الحاج يوسف أحمد اليمني	مؤتمر وطني	10	48265	43076	٪89.2
90.	مدينة وريفي تمبول (10)	جعفر محمد عبد الوهاب	مؤتمر وطني	7	41158	28672	٪69.6
91.	مدني الشمالية الغربية (11)	جمال الوالي محمد عبدالله الوالي	مؤتمر وطني	15	33155	28201	٪85.0
92.	مدني شرق الواحة (12)	المبارك محجوب محمد الفضل	مؤتمر وطني	17	30104	18364	٪61.0
93.	مدني الشرقية حتوب الشبارقة (13)	عبد الله بابمر محمد علي	مؤتمر وطني	11	37154	23171	٪62.3
94.	أم القرى الشمالية (14)	سر الختم دفع الله سليمان عبدالله	مؤتمر وطني	10	34027	31451	٪92.4
95.	أم القرى الجنوبية (15)	جلال الدين محمد يوسف الدقير	الاتحادى الدايمقراطى	5	42659	31905	٪74.7
96.	الحوش وريفي الحوش (16)	بدر الزمان عمر محمد فضل الكريم	مؤتمر وطني	7	49619	41525	٪83.6
97.	ود الحداد والحاج عبد الله (17)	الصادق محمد علي الشيخ	مؤتمر وطني	12	47294	40676	٪86.0
98.	بركات ود النعيم (18)	عبد الرحمن محمد علي سعيد	مؤتمر وطني	9	41462	33967	٪81.9
99.	المدينة عرب ود رعية (19)	أحمد هجانا محمد جبارة	مؤتمر وطني	7	55630	50457	٪90.7
100.	مدينة وريفي المناقل (20)	يوسف موسى عبدالمنعم مصطفى	مؤتمر وطني	11	38056	29193	٪76.7
101.	الجاموس وريفي المناقل الجنوبي (21)	بابكر محمد زين البلولة	مؤتمر وطني	11	34022	25529	٪75.0

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.102	العزازي (22)	إبراهيم الشيخ أحمد بدر	مؤتمر وطني	10	45383	35643	٪78.5
.103	الكريمت/ 24 القرشي (23)	إسحق أحمد محمد دفع الله	مؤتمر وطني	12	50074	43812	٪87.4
.104	الهدى- سرحان- عبود (24)	فضل المولي محمد الامين	مؤتمر وطني	13	47614	39535	٪83.0
.105	الماطوري معتوق (25)	علي موسى أحمد موسى	مؤتمر وطني	10	52029	45779	٪87.9
ولاية النيل الأبيض							
.106	القطنية (1)	محمد صديق دروس	مستقل	7	18780	7807	٪41.5
.107	الكوة (2)	سليمان مبلول علي رابح	مؤتمر وطني	3	29415	22097	٪75.1
.108	الجزيرة أبا (3)	عبدالرحمن عبدالله هبوبة عوض الكريم	مؤتمر وطني	3	18507	15149	٪81.8
.109	ربك المدينة (4)	أحمدالطيب محمد الطيب	مؤتمر وطني	3	21195	15080	٪71.1
.110	كنانة والجبلين (5)	يونس النور يونس	مؤتمر وطني	3	32314	29932	٪92.6
.111	أم رمتة (6)	أحمد البشير عبدالله	مؤتمر وطني	3	35352	32691	٪92.4
.112	الدويم شبشة (7)	محمد السماني الوسيلة السماني	الاتحادي الديمقراطي	3	40984	36130	٪88.1
.113	التضامن الوحدة (8)	الهادي عبدالرحمن مزمل	مؤتمر وطني	3	27343	17114	٪62.5
.114	قلي (9)	محمد حامد البلة	مؤتمر وطني	3	30367	26186	٪86.2
.115	كوستي المدينة (10)	تاج السر علي أحمد	مؤتمر وطني	3	27426	20352	٪74.2

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.116	السلام (11)	أحمد الحاج النور ضي النور	مؤتمر وطني	3	30390	23067	٪75.9
.117	تندلتي (12)	أبوبكر الشريف المكي عساكر	مؤتمر وطني	3	21550	12696	٪58.9
			ولاية سنار				
.118	سنار الشمالية (1)	هجو عبد القادر الزين التوم	مؤتمر وطني	6	50020	41572	٪83.1
.119	سنار الوسطى (2)*	أحمد عبد القادر أحمد الحاج	مؤتمر وطني	16	11208	7870	٪72.2
.120	سنار الشمالية الغربية (3)	خضر عثمان أحمد كوكو	مؤتمر وطني	9	35592	25393	٪71.3
.121	سنار الشمالية الشرقية (4)	بابكر محمد توم بخيت دفع الله	مؤتمر وطني	5	45856	39235	٪85.5
.122	سنجة (5)	رضوان الفكي محمد أحمد	مؤتمر وطني	14	42583	31474	٪73.9
.123	أبوحجار (6)	يوسف أحمد يوسف أبوروف	مؤتمر وطني	7	38310	27412	٪71.5
.124	السوكي الشمالية (7)	يوسف أحمد يوسف التأي	مؤتمر وطني	9	34078	25717	٪75.4
.125	السوكي الجنوبية (8)	محمد المصطفى الضو أحمد	مؤتمر وطني	11	34560	26135	٪75.6
.126	الدندر (9)	أحمد محمد المنصور العجب علي	مؤتمر وطني	6	44171	26062	٪59.0
			ولاية النيل الأزرق				
.127	الرصيرص (1)	محمد صالح شيخ الدين أحمد	مؤتمر وطني	8	59902	42517	٪70.9

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.128	الرصيرص (2)	عبدالعزيز اثنين إدريس خضر	مؤتمر وطني	7	40587	23000	٪56.6
.129	التضامن الدمازين (3)	بشير خالد الفكي أحمد	مؤتمر وطني	8	38239	14537	٪38.0
.130	الدمازين (4)	إبراهيم بحر الدين عبد الحميد	مؤتمر وطني	12	43766	23284	٪53.2
.131	باو (5)	كمندان جودة محمد قلدي	الحركة الشعبية لتحرير السُودان	3	4005	26673	٪65.0
.132	الكرمك قيسان (6)	محجوب عبدالرسول موسي جلي	الحركة الشعبية لتحرير السُودان	8	48089	35044	72.8
			شمال كردفان				
.133	مدينة وريفي وسط أم روابة (1)	محمد بابكر بريمة بابكر	مؤتمر وطني	9	22306	10915	٪48.9
.134	مدينة وريفي الرهد (2)*	عبد الرءوف بابكر الفكي	مؤتمر وطني	10	8161	7261	٪88.9
.135	شمال أم روابة (3)	أحمد إدريس يوسف أحمد	مؤتمر وطني	5	22775	20552	٪90.2
.136	عشانا وشركيلا (4)	أحمد بلال عثمان بلال	الاتحادي الديمقراطي	9	25973	7396	٪28.4
.137	الأبيض (5)	أزيرق محمد أزيرق محمد	مؤتمر وطني	12	23630	16152	٪68.3
.138	الأبيض (6)	محمدصالح أحمد محمد الصافي	مؤتمر وطني	15	37118	23159	٪62.3

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
139.	أبوحراز (7)	فتح الرحمن آدم محمد صالح	مؤتمر وطني	4	15817	13385	٪84.6
140.	أرياف الأبيض وكازقيل (8)	إبراهيم آدم إبراهيم محمد	الأمة الإصلاح والتنمية	9	23787	11351	٪47.7
141.	شرق بارا (9)	مهدى عبد الرحمن أحمد أكرت	مؤتمر وطني	8	32960	24468	٪74.7
142.	غرب بارا (10)	أحمد إبراهيم الطاهر محمد	مؤتمر وطني	7	42362	38285	٪90.3
143.	جبرة الشيخ (11)	البكري الجيلي محمد علي	مؤتمر وطني	6	22025	18542	٪84.1
144.	حمرة الوز (12)	عثمان آدم حسن نمر	مؤتمر وطني	5	10216	5847	٪57.2
145.	مدينة وريفي النهود (13)	سالم الصافي حجير حمد	مؤتمر وطني	8	30495	15773	51.2
146.	الخوي وعيال بخيت (14)	إبراهيم محمد علي تمساح	مؤتمر وطني	9	29581	18271	٪61.7
147.	غبيش وأبورأي (15)	آدم محمد آدم لبن	مؤتمر وطني	7	27762	17890	٪64.4
148.	الأضية والمجرور (16)	آدم بلوح محمد فضل الله	مؤتمر وطني	6	25406	14411	٪56.7
149.	ود بندة - صقع الجمل (17)	محمد الحاج محمد إبراهيم	مؤتمر وطني	8	33297	23441	٪70.3
150.	أبوزبد (18)	علي محمد النور إبراهيم	مؤتمر وطني	14	24792	11955	٪48.2
151.	مدينة وريفي سودري (19)	عبد الله محمد فضل الله الأعيـــر	مؤتمر وطني	5	39760	37102	٪93.3
152.	حمرة الشيخ (20)	علي حسن التوم علي	مؤتمر وطني	5	20788	16824	٪80.3

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
ولاية جنوب كردفان							
153.	العباسية (1)	الفاتح محمد التجاني محمد	مؤتمر وطني	7	26780	20613	٪76.9
154.	رشاد (2)	حامد محمد حامد إيدام	مؤتمر وطني	13	27662	9389	٪33.9
155.	أبو جبيهة (3)	عبدالرحمن علي أحمد الصافي	مؤتمر وطني	8	40891	14650	٪35.8
156.	تلودي (4)	محمد بحر الدين عبدالمجيد	مؤتمر وطني	7	24265	17561	٪72.3
157.	كادقلي (5)	ديفيد كوكو توتو عبد الله	الحركة الشعبية	11	91692	51182	٪55.8
158.	الدلنج الجنوبية (6)	عمار أمون دلدوم أربي	الحركة الشعبية لتحرير السّودان	8	47116	17494	٪37.1
159.	الدلنج الشمالية (7)	سليمان بدر قيدوم سليمان	مؤتمر وطني	7	24245	18401	٪75.8
160.	لقاوة (8)	إسماعيل محمد يوسف عبدالرحيم	مؤتمر وطني	6	45497	32942	٪72.4
161.	السلام (9)	حسين محمد حمدي منزل	مؤتمر وطني	6	28542	22540	٪78.9
162.	أبيي المجلد (10)	حسن محمد صباحي خيار	مؤتمر وطني	7	34259	21687	٪63.3
ولاية شمال دارفور							
163.	الفاشر شمال (1)	إبراهيم سليمان حسن سليمان	مؤتمر وطني	8	30351	23926	٪78.8
164.	الفاشر جنوب (2)	أحمد بابكر أحمد نهار	الأمة الفيدرالي	8	18257	9074	٪49.7

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.165	الكومة ريفي الفاشر (3)	عبدالرحمن صديق إسماعيل رابح	مؤتمر وطني	6	20011	14120	٪70.5
.166	ريفي الفاشر (4)	صالح عبد الرحمن عمر آدم	أُجّلت فيها الانتخابات				
.167	مليط - الصياح (5)	ياسر حسين أحمداي آدم	أُجّلت فيها الانتخابات				
.168	المالحة (6)	إسماعيل محمد جمعة آدم	مؤتمر وطني	7	11640	4363	
.169	أم كدادة (7)	صديق ادم عبدالله الحاج خليل	مؤتمر وطني	7	60255	41520	٪68.9
.170	الطويشا (8)	إسحق حسين إبراهيم عبدالرحمن	مؤتمر وطني	4	44181	23144	٪52.3
.171	كتم (9)	أحمد عبدالله نمير سليمان	مؤتمر وطني	6	9889	4313	٪43.6
.172	السريف (10)	آدم شيخة حسب الله إدريس	مؤتمر وطني	5	8148	5316	٪65.2
.173	الواحة (11)	موسى هلال عبدالله نسيم	مؤتمر وطني	2	18147	17307	٪95.3
.174	كبكابية (12)	محمد سليمان اسحق عثمان	مؤتمر وطني	7	11985	7498	٪62.5
.175	سرف عمرة (13)	إسماعيل أبكر إبراهيم حسن	مؤتمر وطني	5	21159	11086	٪52.3
.176	شمال كتم دار زغاوة (14)	محمد أحمد مناوي محمد	مستقل	5	40899	20840	٪50.9
ولاية غرب دارفور							
.177	كلبس سربا (1)*	هاشم عثمان هاشم إدريس	مؤتمر وطني	9	15526	11921	٪76.7

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.178	مدينة الجنينة (2)	فضل الله أحمد عبدالله إبراهيم	مؤتمر وطني	12	26658	8407	31.5
.179	الجنية (3)	مختار إبراهيم أبكر آدم	مؤتمر وطني	7	27194	12626	٪46.4
.180	كرينك (4)	جمال بدوي خاطر عبد الكريم	مؤتمر وطني	8	27671	14432	٪52.1
.181	هبيلا (5)	حامد الدود حجاز تمام	مؤتمر وطني	5	26476	17649	٪66.6
.182	رالنجي (6)	محمد يوسف عبدالله محمد	مؤتمر وطني	6	28424	23688	٪83.3
.183	مكجر أم دخن (7)	عباس عبدالله حسن عبدالسلام	مؤتمر وطني	3	27773	24029	٪86.5
.184	أم خير (8)	محمود صوصل عيسى قجه	مؤتمر وطني	4	21389	14451	٪67.5
.185	بندسي/ وادي صالح (9)	الحسين سعيد حلو رحمة	مؤتمر وطني	3	15837	13998	٪88.3
ولاية جنوب دارفور							
.186	شرق الجبل (1)	عبد الله محمد أحمد فضيل	مؤتمر وطني	7	17129	11266	٪65.7
.187	نيالا خضر (2)	عمر سليمان آدم إبراهيم	الأمة الفيدرالي	7	4445	1653	٪37.1
.188	نيالا وسط (3)	أسامة عطا المنان حسن البصري	الاتحادي الديمقراطي الأصل	9	35311	12799	٪36.2
.189	نيالا جنوب (4)	حسن محمد أحمد إبراهيم	مؤتمر وطني	9	26715	15589	٪58.3
.190	أم لباسة (5)	الرشيد هرون آدم أحمد	مؤتمر وطني	4	17768	6635	٪37.3

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
191.	كتيلة أنتكينا (6)	عبدالرحمن عبدالله حمدالله	مؤتمر وطني	7	15458	7069	٪45.7
192.	عد الفرسان (7)	حامد عبدالله حماد حسين	مؤتمر وطني	10	27216	8813	٪39.6
193.	كتم مركندي (8)	الصافي محمد الطيب أبكر	مؤتمر وطني	6	21076	13278	٪63.0
194.	برام وريفي برام (9)	حسين حامد علي عبدالرحمن	مؤتمر وطني	7	21451	12214	٪56.9
195.	السنطة (10)	الأمين فضل كابر أحمد	مؤتمر وطني	7	12451	6730	٪56.9
196.	ود هجام والفوز الردوم (11)	آدم مختار إدريس آدم	مؤتمر وطني	10	19713	10812	٪54.8
197.	قريضة ديتو (12)	يعقوب محمد الملك يعقوب	مستقل	7	32067	14793	٪46.1
198.	تلس (13)	عماد الدين بشري أبكر محمد	مستقل	10	10632	4152	٪39.0
199.	سرقيلا (14)	محمد خليل أحمد جبريل	مؤتمر وطني	5	10345	4965	٪47.9
200.	دمسو (15)	صالح إبراهيم محمد عبدالرحمن	مؤتمر وطني	5	11414	6721	٪58.8
201.	شعيرية (16)	عبدالجبار عبدالله حسب الله محمد	مؤتمر وطني	5	25610	15083	٪58.8
202.	خزان جديد (17)	محمد فضل جعفر كريم الدين	مؤتمر وطني	5	17212	10042	٪58.3
203.	كاس (18)	الغالي إسحق بركة حسن	مؤتمر وطني	11	11493	5617	٪48.8
204.	شطاية (19)	عمر آدم أحمد أبكر	مؤتمر وطني	8	6051	3061	٪50.5
205.	رهيد البردي (20)	عبدالمنعم أمبدي طه أبكر	مؤتمر وطني	7	17512	7640	٪43.6
206.	طوال أم دافوق (21)	أحمد محمد آدم التجاني	مؤتمر وطني	6	11593	4987	٪43.0

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.207	الضعين (22)	موسي محمد علي موسي مادبو	مؤتمر وطني	12	27872	12024	٪43.1
.208	عسلاية (23)	إبراهيم حامد مكين عواد	مؤتمر وطني	11	26504	14080	٪53.1
.209	أم مطارق بحر العرب (24)	أحمد محمد آدم التجاني	مؤتمر وطني	6	11593	4987	٪43.0
.210	أبو جابرة (25)	الصادق محمد علي حسب الرسول	مؤتمر وطني	6	10140	7592	٪74.8
.211	عديلة (26)	نور الدائم البشري أحمد محمد	مؤتمر وطني	8	12509	9154	٪73.1
.212	أبو كارنكا (27)	حمدان عبدالله تيراب عبدالله	مؤتمر وطني	6	9064	5149	٪56.8
.213	السلام بليل (28)	هارون آدم حسين جلابي	مؤتمر وطني	8	64331	22507	٪34.9
			ولاية أعالي النيل				
.214	الناصر (1)	لوديا جوك شول كونج	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	5	36433	12745	٪34.9
.215	الرنك (2)	دينق قوجدينق ايويل	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	5	28923	15493	٪53.5
.216	ملكال (3)	بنجامين بول جوكنيانق كوديت	الحركة الشعبية– التغيير الديمقراطي	5	529131	13514	٪46.3

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.217	مايوت (4)	بور قارونج كونج قونج	الحركة الشعبية لتحرير السُودان	6	76663	47376	٪61.7
.218	أولانق باليت (5)	جوك جاك جوك	الحركة الشعبية لتحرير السُودان	4	12476	6900	٪55.3
.219	مانجو فاشودة (6)	جونسون أولامى نيكوج اكومجوك	الحركة الشعبية -التغيير الديمقراطى	5	22968	8021	٪34.9
.220	المابان ملوط (7)	إيليا أولن جنقو واكو	الحركة الشعبية لتحرير السُودان	2	22669	19793	87.3
			ولاية جونقلي				
.221	خور فلوس (1)	كول لوال أوول باركير	الحركة الشعبية لتحرير السُودان	2	22150	14423	٪65.1
.222	فانجاك القديمة (2)	جون بادنق شان	الحركة الشعبية لتحرير السُودان	4	13922	5696	٪40.9
.223	أيود (3)	جاكوب دوانج وان ثاك	الحركة الشعبية لتحرير السُودان	4	5897	2441	٪41.3

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
224.	نايرول (4)	مايكل روت كوريوم قار	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	4	14522	5535	٪38.1
225.	وورور (5)	مايكل كوت لول نيال	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	5	32083	15216	٪47.4
226.	بور شمال (6)	أتيم قرنق دينق ديكويك	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان			تزكية	
227.	بور الجنوبية (7)	ماكير ثيونق مال	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	2	63986	60948	٪95.2
228.	أكوبو (8)	رياك قاي كوك ديانق	مؤتمر وطني	3	10973	5256	٪47.8
229.	بيبور الكبرى (9)	اوريان أبون كورليم كاري	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	3	44009	39901	٪90.6
ولاية الوحدة							
230.	ميوم- أبيمنم (1)	توت قلواك منمي	مؤتمر وطني	5	24516	9512	٪38.7
231.	ربكونا فارنيق (2)	مجوك داو شول	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	3	73353	58284	٪79.4

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
232.	كوج قويت بانتيو (3)	لانق تاب لوم	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	5	26910	19475	٪72.3
233.	ميانديت الير (4)	جون قرنياي طوت	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	7	27413	7475	٪27.2
ولاية واراب							
234.	أبيي وتويج (1)	مايك اجينق اتيم	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	2	66452	66056	٪99.4
235.	تويج (2)	قوك ماكواك كايول	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	3	41335	40321	٪97.5
236.	قوقريال غرب (3)	ول دينق اليو ول				تزكية	
237.	قوقريال شمال (4)	مايك اجينق اتيم	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	2	66452	66056	٪99.4
238.	التونج شمال (5)	قوك ماكواك كايول	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	3	41335	40321	٪97.5

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.239	التونج غرب (6)	ويك مامير كول مائوك	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	3	59515	59259	٪89.4
.240	التونج جنوب (7)	اوقسيتنو ماثوك ثوك كور	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	3	10841	10369	٪95.6
شمال بحر الغزال							
.241	أويل الشمالية (1)	دينق تونق كوول أنيوم	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	4	35549	22545	٪63.4
.242	أويل شرق (2)	جون اقاني دينق كاواك	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	4	10841	91175	٪83.6
.243	أويل جنوب (3)	وليام أجال دينق قاي	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	3	38386	35905	93.5
.244	أويل غرب (4)	جيمس أقوير أليك أقوير	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	5	49655	27907	٪56.2
.245	أويل وسط (5)	أكوار جامار يوجيث	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	4	10687	8374	٪78.3

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
ولاية غرب بحر الغزال							
246.	القطاع الغربي (1)	راشد أدم الله علي	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	6	47552	29115	٪61.2
247.	القطاع الشرقي (2)	سيرو جيرجوك ماريانو اشور	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	5	104418	94875	٪90.8
ولاية البحيرات							
248.	برول غرب (1)	جونسون جانكوك كولانق	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان			تزكية	
249.	رمبيك وسط وشمال (2)	رمزي مونيبينق شير قولنام	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	7	37146	28597	٪76.9
250.	يرول شرق (3)	بولن كوت بني أدياك	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	4	81301	73060	٪89.8
251.	ريميك شرق (4)	دانيال دايو ماتويت ماكيت	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	4	44031	27212	٪61.8

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.252	شوبيت (5)	أليمباني ماليت رياك يوم	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	3	54488	50018	٪91.7
شرق الاستوائية							
.253	توريت (1)	لوي ماثياس إيواري	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	5	113872	75196	٪66.0
.254	لافون/ لوبا (2)	إيرات جستين كيريبي	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	4	74587	59487	٪79.8
.255	كبويتا شمال (3)	جمال لومونقين بيتر	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	3	97573	96711	٪99.1
.256	كبويتا شرق (4)	بول لوتابو مانا	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	2	64895	64786	٪99.8
.257	بودي (5)	لويس ويلي أتيول	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	5	2707	23816	٪68.6
.258	ماقوي (6)	أدلينو واني مايكل أوبي	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	4	110275	87002	٪78.8

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
الاستوائية الوسطى							
.259	جوبا الشمالية (1)	جورج بورنق فينسنت نيومبى	الحركة الشعبية لتحرير الشُّودان	4	12558	9751	٪77.6
.260	جوبا الجنوبية (2)	لازاروس فورمونا فرج الله كينى	الحركة الشعبية لتحرير الشُّودان	3	20367	11818	٪58.0
.261	جوبا غرب (3)	أنجلو جيمس سيليرنو جاميري	الحركة الشعبية لتحرير الشُّودان			تزكية	
.262	ياي (4)	بول يوانى بونجو لوسوكوا	الحركة الشعبية لتحرير الشُّودان	4	37455	30111	٪80.3
.263	كاجوكاجي (5)	أنتوني كودوس جستين لوقوورو	الحركة الشعبية لتحرير الشُّودان	4	2261	45652	٪80.4
.264	تركاكا (6)	رمضان حسن لاكو مورجان	الحركة الشعبية لتحرير الشُّودان	4	43298	40863	٪94.3
.265	موربو (7)	ديفد ألامى بورو بول	الحركة الشعبية لتحرير الشُّودان	4	39460	32870	٪83.2

رقم	الدائرة	المرشح	اللون السياسي	عدد المرشحين	الأصوات الصحيحة	الفائز	
						عدد الأصوات	٪
.266	لانيا (8)	توماس وانى كوندو لومورو	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	3	20411	15088	٪73.9
ولاية غرب الاستوائية							
.267	مدينة موندري (1)	مراد ميسيكى دراونيا	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	3	49700	35431	٪71.2
.268	مدينة مريدي (2)	جستين جوزيف موروناك	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	2	44270	39593	٪89.4
.269	مدينة يامبيو (3)	سامسون إزيكييل ندوكبوب	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	2	31705	26214	٪82.6
.270	مدينة تامبورا (4)	صالح سيد كوكو سانفيل	الحركة الشعبية	3	40845	23703	٪58.0

(2) قوائم المرأة (25٪)

رقم	أسماء الفائزات	إجمالي الأصوات	أصوات القائمة الفائزة	اللون السياسي
الولاية الشمالية				
.1	نورة عبدالله محمد أحمد طه	213.186	182.240	مؤتمر وطني
.2	اعتدال محمد عبدالعال فضل			
ولاية نهر النيل				
.3	مريم عبد القادر الحسن حمد	323.064	268.381	مؤتمر وطني
.4	عواطف محمد علي الجعلي			
.5	أماني عبد الرازق سليمان			
ولاية البحر الأحمر				
.6	مدينة مصطفي مختار مصطفي	415.630	331.916	مؤتمر وطني
.7	نفيسة أحمد أوهاج حسن			
.8	مني إدريس عمر إدريس			
.9	ماجدة سيد أحمد فضل الله أحمد			
ولاية كسلا				
.10	حياة عبدالله محمد الحسن الأنصاري	525.492	441.719	مؤتمر وطني
.11	سمية إدريس عثمان محمد أكد			
.12	نسمات إبراهيم السيد إبراهيم			
.13	سمية عثمان إبراهيم عثمان			
.14	أميرة حسين موسي حسين			
ولاية القضارف				
.15	حياة أحمد الماحي حامد	313.070	240.327	مؤتمر وطني

رقم	أسماء الفائزات	إجمالي الأصوات	أصوات القائمة الفائزة	اللون السياسي
.16	فاطمة أبكر عثمان إبراهيم			
.17	سامية عبدالله محمود عبدالله			
.18	أم الحسن علي محمد نور			
ولاية الخرطوم				
.19	سعاد الفاتح البدوي	1.285.420	1.065.464	مؤتمر وطني
.20	رجاء حسن خليفة			
.21	بدرية سليمان عباس حامد			
.22	فدوي شواء دينق يل			
.23	بخيته الهادي عبد الرحمن المهدي			
.24	عائشة عبد الله خوجلي الغبشاوي			
.25	سامية حسن سيد أحمد إدريس			
.26	بلقيس أحمد التجاني عثمان			
.27	مروه عثمان أحمد جكنون			
.28	عطيات مصطفي عبد الحليم			
.29	ناهد محمد خيري محمدين			
.30	فاطمة عبد الرحمن عبد الله حاج الفكي			
.31	سامية الفكي عوض الله عبدالله			
.32	بثينة خضر مكي الأمين			
.33	مني أحمد علي جاد الله			
ولاية الجزيرة				
.34	سامية أحمد محمد حسن	1.023.824	844.892	مؤتمر وطني
.35	ليلى أحمد سعيد محمد خير			

رقم	أسماء الفائزات	إجمالي الأصوات	أصوات القائمة الفائزة	اللون السياسي
.36	عاجبة أحمد محمد دابش			
.37	علوية عبدالقادر عمر محمد			
.38	ريا مصطفى الإمام محمد الأمين			
.39	سمية محمد الهادى عمر الأمين			
.40	بتول فاروق عثمان حسن			
.41	امتثال الريح طه الطريفي			
.42	أماني السماني الطيب البشير			
.43	نايلة إبراهيم محيسي محمد خليفة			
ولاية النيل الأبيض				
.44	ساميه يوسف إدريس هباني	897.394	299.236	مؤتمر وطني
.45	أميره السر عمر بابكر			
.46	الستية محمد عثمان محمد منصور			
.47	نعمه عبد الرحمن محمد خليل			
.48	علوية كوكو أبوالحسن محمد			
ولاية سنار				
.49	تهاني علي محمد علي	353.478	549310.	مؤتمر وطني
.50	علوية الرضى جبريل عمر			
.51	حليمة موسى يعقوب هدى			
.52	شادية عثمان بشير محمد			
ولاية النيل الأزرق				
.53	كوثر يوسف العطا	249.681	111.551	مؤتمر وطني
.54	هويدة عبدالرحمن محمد عبدالله		92.506	الحركة الشعبية لتحرير السودان

رقم	أسماء الفائزات	إجمالي الأصوات	أصوات القائمة الفائزة	اللون السياسي
ولاية شمال كردفان				
.55	غالية حاج عبده مختار محمد	554.485	400.972	مؤتمر وطني
.56	أم بلة كوكو عبد النور جبر الدار			
.57	رشيدة سيد أحمد محمدين عبدالله			
.58	سيدة محمد الدخري يحيى			
.59	سعاد حجوب إسماعيل أحمد			
.60	وفاء مكي أحمد علي الأعيسر			
.61	ستنا إبراهيم عمر عبدالرحمن			
.62	أم كلثوم حمدان أحمد حمدان			
ولاية جنوب كردفان				
.63	عفاف تاور كافي أبوراس	؟؟؟	222.152	مؤتمر وطني
.64	بثينة سعد رحمة جميل			
.65	سامية آدم أحمد الباشا			
.66	ميري جميس كوكو أنجلو		80.869	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
ولاية شمال دارفور				
.67	فوزية عباس عبد الحميد إبراهيم			مؤتمر وطني
.68	أم بشائر محمود شريف آدم			
.69	فاطمة إبراهيم محمد إبراهيم			
.70	سميرة الملك رحمة الله محمود			
.71	سعاد الزين عوض بدوي			

رقم	أسماء الفائزات	إجمالي الأصوات	أصوات القائمة الفائزة	اللون السياسي
.72	آمنة عمر الحاج محمد			حزب الأمة الفيدرالي
ولاية غرب دارفور				
.73	حليمة حسب الله النعيم	148.164	93876	مؤتمر وطني
.74	عبلة آدم محمد أبكر			
.75	عائشه قيدوم محمد قادم			
.76	بدرية محمد أرباب بحر الدين			
.77				
ولاية جنوب دارفور				
.78	سعاد عمر صلاح الدين أبكر		257.594	مؤتمر وطني
.79	فاطمة محمد الفضل آدم رجال			
.80	هويدا أحمد دفع الله آدم			
.81	عائشة إسحاق محمود عبد الكريم			
.82	نعمات مهدي الشريف سالم			
.83	فاطمة آدم حامد عبد			
.84	زينب أحمد الطيب إبراهيم			
.85	بهجة محمد نور يعقوب			
.86	مكية سليمان علي مكي			
.87	عائشة أبكر طه صالح		91.399	مؤتمر شعبي
.88	هويدا عبد المحمود محمد أحمد الربيع			
.89	نجاح إبراهيم أحمد إبراهيم			

رقم	أسماء الفائزات	إجمالي الأصوات	أصوات القائمة الفائزة	اللون السياسي
ولاية أعالي النيل				
.90	عاشة عبد السلام العوض الحسين	250.122	146.630	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
.91	فاطمة كير شول ريج			
.92	سيسليا أشويل ماثيو وتو			
ولاية جونقلي				
.93	إميلدا مودي بينراتو			
.94	منيرة عبد الوهاب سليمان			
.95	إليزابيث جون كوال كاتش			
.96	آنا لينو ورو أبيي		110.877	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
ولاية الوحدة				
.97	ميري جون نقور	169.849	110.576	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
.98	تريزا مجاك طون			
ولاية البحيرات				
.99	ربيكا ألويل مايور بني	237.871	207.967	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
.100	سوزان سولومون ماميور ليث			
ولاية واراب				
.101	عائشة البوز أكوي	497.891	490.212	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
.102	أوت دينق أشولي			
.103	نبول بول متيوب مين			

رقم	أسماء الفائزات	إجمالي الأصوات	أصوات القائمة الفائزة	اللون السياسي
ولاية شمال بحر الغزال				
104.	أكوت شان كاويك أجوت	237.292	183.367	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
105.	أجوك وال أتاك دينق			
ولاية غرب بحر الغزال				
106.	نادية محجوب بابكر سولر الدهب	119.406	100.872	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
ولاية البحيرات				
107.	ربيكا ألويل مايور بني	237.871	207.967	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
108.	سوزان سولومون ماميور ليث			
ولاية شرق الاستوائية				
109.	نتيري آني قريس	473.280	435.249	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
110.	أنيتا الله جابو مارشال علي			
ولاية الاستوائية الوسطى				
111.	ماري نييوم لوال كورجوك	271.996	205.666	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
112.	أقنيس نيوكا بيتر لوكولي			
113.	ليللي كيدن إيلوزاي رومي			
ولاية غرب الاستوائية				
114.	فرونيكا لويس رينزي تامبورا	167.726	132.009	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان
115.	كيتورا يونا نقبارا			

(ج) القوائم الحزبية (15٪)

رقم	أسماء الفائزين	إجمالي الأصوات	أصوات القائمة الفائزة	اللون السياسي	النسبة المئوية ٪
الولاية الشمالية					
1.	معتصم نور الدائم محمد علي العجيمي	212.138	173.331	مؤتمر وطني	81.71
ولاية نهر النيل					
2.	بابكر عبد الله فضل المولي عوض الله	328.139	268.883	مؤتمر وطني	
3.	عبد الرحمن أحمد الشيخ الفادني				
ولاية البحر الأحمر					
4.	محمد سر الختم محمد عثمان	404.845	330.784	مؤتمر وطني	
5.	محمد علي محمود محمد علي محمد عمر				
ولاية كسلا					
6.	أحمد محمد الأمين ترك	537.109	393.392	مؤتمر وطني	
7.	علي محمد بابكر عطا				
8.	سيد محجوب أحمد حسن إسحاق				
ولاية القضارف					
9.	محمد محمود محمد عيسي				
10.	محمد حمد علي الأزرق				
ولاية الخرطوم					
11.	علي عثمان محمد طه	1.276.097	1.055.332	مؤتمر وطني	
12.	إبراهيم أحمد عمر				
13.	أنتوني ديمو جيرفس ياك				

رقم	أسماء الفائزين	إجمالي الأصوات	أصوات القائمة الفائزة	اللون السياسي	النسبة المئوية ٪
.14	أحمد عبد الرحمن محمد				
.15	الطيب محمد الغزالي أحمد				
.16	جوزيف مكين إسكندر				
.17	محمد أحمد الفضل				
.18	علي أحمد سليمان				
.19	علي محمد الحسن أبرسي				
ولاية الجزيرة					
.20	الأمين دفع الله قسم السيد	1.011.026	832064	مؤتمر وطني	82.30
.21	الشريف أحمد عمر بدر				
.22	هجو قسم السيد عيسي				
.23	د.عمر علي محمد الأمين				
.24	أحمد عمر إبراهيم عمر				
.25	فتح الرحمن الشريف عبدالله				
ولاية النيل الأبيض					
.26	بلال عوض الله محمد أحمد	388.570	284.691		73.27
.27	الفاتح محمد سعيد حسين				
.28	يعقوب حامد حامد عبد الله				
ولاية سنار					
.29	مهدي إبراهيم محمد الحاج	323.203			75.22
.30	أسامة عبدالكريم محمد عبد الكريم				
ولاية النيل الأزرق					
.31	عبدالرحمن محمد حمد أبومدين	248.806	108.405	مؤتمر وطني	43.57
.32	يحي صالح محمد ناصر		90552	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	36.39

رقم	أسماء الفائزين	إجمالي الأصوات	أصوات القائمة الفائزة	اللون السياسي	النسبة المئوية ٪
ولاية شمال كردفان					
.33	محمد أحمد الطاهر حامد	554.922	401.156	مؤتمر وطني	72.29
.34	محمد علي المرضي دفع الله				
.35	الفاضل حاج سليمان الفكي				
.36	إبراهيم قدال عبد الله تيراب				
.37	قريب حماد خير عجبنا				
ولاية جنوب كردفان					
.38	مهدي بابو نمر علي	222.862		مؤتمر وطني	56.37
.39	محمد مركزو كوكو كومي			مؤتمر وطني	
.40	أحمد عبدالرحمن سعيد عبدالرحمن	95.329		الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	24.11
ولاية شمال دارفور					
.41	التجاني مصطفى محمد صالح		207.019	مؤتمر وطني	61.65
.42	حسين عبدالله جبريل				
.43	عبدالله أحمد بدين				
.44	ألفا هاشم علي مهدي سبيل				
ولاية غرب دارفور					
.45	محمد نهيض صالح إسحاق		144.740	مؤتمر وطني	٪64.79
.46	إبراهيم أبكر إدريس				
ولاية جنوب دارفور					
.47	حبيب أحمد مختوم الصافي		315.678	مؤتمر وطني	57.36
.48	نصر الدين محمد عمر الضهيب				
.49	عمر آدم رحمة عمر				

رقم	أسماء الفائزين	إجمالي الأصوات	أصوات القائمة الفائزة	اللون السياسي	النسبة المئوية ٪
.50	السميح الصديق النور السميح				
.51	عبدالله أحمد محمد حامد				
.52	صلاح الدين محمد الفضل آدم				
ولاية أعالي النيل					
.53	دينق شول دينق شول	290.653	186136	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	64.04
.54	علي عدلان نور الدين عبد الخير				
ولاية جونقلي					
.55	لوال أتشوك لوال دينق	145.737	108.133	الحركة الشعبية لتحرير السودان	74.22
.56	ديفيد دهل شيول				
ولاية الوحدة					
.57	فوك بول موت		103.348	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	61.65
ولاية واراب					
.58	دينق ألور كيول بيونق		466.391	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	98.56
.59	كاقيور أدونق مايونق أتير				
ولاية شمال بحر الغزال					
.60	إبراهام أليينو أكوت أجوت	238.124	180.090	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	75.63
ولاية شرق بحر الغزال					
.61	مارك أبونق نيابوش	118.417	98000	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	83

رقم	أسماء الفائزين	إجمالي الأصوات	أصوات القائمة الفائزة	اللون السياسي	النسبة المئوية ٪
ولاية غرب بحر الغزال					
.62	جورج أندريا جمعة باي	117689	98.775		83.94
ولاية البحيرات					
.63	جمال جمعة كاكايا دينق	225.658	199.147		88.25
ولاية شرق الاستوائية					
.64	ماركو لوليبس لاجور				
.65	فرونيكا ريدنتو أونزي كوما	508.970	467.035	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	91.76
ولاية الاستوائية الوسطى					
.66	أوليفر موري بنجامين لوبانق	288.423	217.672	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	75.47
.67	جوزيف ديلي لوباري لوبارا				
ولاية غرب الاستوائية					
.68	بسكال كليمنت بتال يورا		129.037	الحركة الشعبية لتحرير السُّودان	78.47

المصدر: الموقع الإلكتروني للمفوضية القومية للانتخابات

ملحق رقم (5)

مقاعد المؤتمر الوطني في المجالس التشريعية الولائية الشمالية

	الولاية	جملة المقاعد	المؤتمر الوطني	آخرون	نسبة الوطني
1	الشمالية	48	46	2	٪96
2	نهر النيل	48	46	2	٪96
3	البحر الأحمر	48	45	3	٪94
4	كسلا	48	45	3	٪94
5	القضارف	48	47	1	٪98
6	الخرطوم	84	83	1	٪98
7	الجزيرة	84	83	1	٪98
8	النيل الأبيض	48	46	2	٪96
9	سنار	48	46	2	٪96
10	النيل الأزرق	48	30	18	٪63
11	شمال كردفان	48	48	0	٪100
12	جنوب كردفان	54	33	21	٪61
13	شمال دارفور	48	43	5	٪90
14	غرب دارفور	48	43	5	٪90
15	جنوب دارفور	48	43	5	٪90
	الجملة	**798**	**727**	**71**	**٪91**

ملحق رقم (6)

مقاعد الحركة الشعبية لتحرير السُّودان في المجالس التشريعية الولائية الجنوبية

	الولاية	جملة المقاعد	الحركة الشعبية	آخرون	نسبة الحركة
1	أعالي النيل	48	35	13	٪73
2	جونقلي	48	39	9	٪81
3	الوحدة	48	28	20	٪58
4	واراب	48	48	0	٪100
5	شمال بحر الغزال	48	43	5	٪90
6	غرب بحر الغزال	48	47	1	٪98
7	البحيرات	48	46	2	٪96
8	غرب الاستوائية	48	37	11	٪77
9	الاستوائية الوسطى	48	44	4	٪92
10	شرق الاستوائية	48	44	4	٪92
	الجملة	**480**	**411**	**69**	**٪86**

ملحق رقم (7)

مقاعد الحركة الشعبية لتحرير السُّودان في مجلس تشريعي الجنوب

	الولاية	جملة المقاعد	الحركة الشعبية	آخرون	نسبة الحركة
1	أعالي النيل	20	14	6	٪70
2	جونقلي	28	26	2	٪93
3	الوحدة	12	11	1	٪92
4	واراب	20	20	0	٪100
5	شمال بحر الغزال	15	15	0	٪100
6	غرب بحر الغزال	6	6	0	٪100
7	البحيرات	14	14	0	٪100
8	غرب الاستوائية	13	12	1	٪92
9	الاستوائية الوسطى	23	22	1	٪96
10	شرق الاستوائية	19	17	2	٪89
	الجملة	170	157	13	٪92

ملحق رقم (8)

قائمة أسماء أعضاء اللجان العليا بالولايات

الولاية الشمالية		
1	لواء شرطة (م) أحمد إدريس أحمد	رئيسًا
2	عمر سعد عبد الحميد	عضوًا
3	مصطفى محمد خليفة	عضوًا
4	محجوب محمد محجوب	عضوًا
5	لواء شرطة (م) محمد ابن عوف أحمد ابن عوف	عضوًا
	عثمان علي عثمان	كبير ضباط الانتخابات
ولاية نهر النيل		
1	عميد شرطة (م) عثمان الباهي علي	رئيسًا
2	تاج السر محمد الشيخ الحسن	عضوًا
3	عبد القادر خير السيد	عضوًا
4	محجوب هيبة	عضوًا
5	أحمد حسن كرار	عضوًا
	كمال الدين أحمد الضو	كبير ضباط الانتخابات
ولاية البحر الأحمر		
1	عبد القادر محمد توم	رئيسًا
2	حمزة السيد علي	عضوًا
3	محمد عثمان شيبة شيخ طه	عضوًا
4	علوية حسن علي عبد الرحمن	عضوًا
5	لواء شرطة (م) محمد الصادق الطاهر	عضوًا
	علاء الدين علي عوض الكريم	كبير ضباط الانتخابات
ولاية كسلا		
1	محمد عبد المنعم محمد علي	رئيسًا
2	محمد خير عبد الرحيم علي	عضوًا
3	(شاغر حسب بيانات المفوضية القومية للانتخابات)	عضوًا

4	علي أحمد كفلاوي	عضوًا
5	عميد شرطة (م) محمد أحمد عكام	عضوًا
	عوض طه محمد	كبير ضباط الانتخابات
ولاية القضارف		
1	أمين عمر عريبي	رئيسًا
2	محمد عوض السيد المقبول	عضوًا
3	آدم صالح سبيل	عضوًا
4	لواء حقوقي (م) محمد عبد الله غلام	عضوًا
5	السر محمد الحسن	عضوًا
	إبراهيم عبد الله أحمد	كبير ضباط الانتخابات
ولاية الخرطوم		
1	موسى محجوب حمد النيل	رئيسًا
2	الفريق شرطة إبراهيم الكافي ابراهيم	عضوًا
3	عبد المنعم محمد أحمد مصطفى	عضوًا
4	إبراهيم حسن الباشا	عضوًا
5	زهراء عثمان بابكر	عضوًا
	أحمد العجب أحمد	كبير ضباط الانتخابات
ولاية الجزيرة		
1	دفع الله الياس حسن	رئيسًا
2	بخيت عباس جبار	عضوًا
3	عمر مصطفى عبد الرحمن	عضوًا
4	أحمد محمود على	عضوًا
5	لواء شرطة (م) عثمان حسين الجمل	عضوًا
	صلاح الدين محمد بحيري	كبير ضباط الانتخابات
ولاية النيل الأبيض		
1	صلاح الصادق جحا	رئيسًا
2	الحنان حاج الطيب الصديق	عضوًا

3	لواء شرطة (م) سليمان إبراهيم سليمان	عضوًا
4	لرشيد بابكر محمد	عضوًا
5	سميرة محمد علي سنادة	عضوًا
	عبد الرحمن محمد أحمد	كبير ضباط الانتخابات
ولاية النيل الأزرق		
1	أحمد محجوب عبد الله محمد	رئيسًا
2	ميرغني حسين أحمد	عضوًا
3	عباس صباح محمد نور	عضوًا
4	نعمات السيد محمد حرنان	عضوًا
5	فريق شرطة صديق محمد أحمد أبودقن	عضوًا
	أحمد محمد محمد عثمان	كبير ضباط الانتخابات
ولاية سنار		
1	دفع الله محمد دفع الله	رئيسًا
2	محمد خير برعي النصري	عضوًا
3	عميد شرطة (م) عادل محمد علي الطيب	عضوًا
4	البدري حسن السيد حسن	عضوًا
5	فاروق العبيد عمر	عضوًا
	عبد الله علي عوض الله علي	كبير ضباط الانتخابات
شمال كردفان		
1	عبد الوهاب جبريل الزبير	رئيسًا
2	محمد أحمد معروف	عضوًا
3	النيل محمد جمعة سهل	عضوًا
4	عميد شرطة (م) برعي أحمد عبد الرحيم الشيخ	عضوًا
5	سيدة حامد إسماعيل عبد الله	عضوًا
	عثمان بشرى حميدة	كبير ضباط الانتخابات
جنوب كردفان		
1	آدم عابدين إسماعيل	رئيسًا

2	محمد إدريس موسى النعيم	عضوًا
3	عبد الجبار إبراهيم آدم	عضوًا
4	فريق شرطة عوض سلاطين دارفور	عضوًا
5	عميد ركن (م) خميس الخليفة جبر الدار	عضوًا
	إبراهيم محمد الأمين صلاح الدين	كبير ضباط الانتخابات
شمال دارفور		
1	السر أحمد الملك	رئيسًا
2	لواء ركن (م) عبد الباقي حمزة عبد الباقي	عضوًا
3	محمد الهادي آدم بشر	عضوًا
4	عميد شرطة (م) عبد الله صالح عبيد	عضوًا
5	ابراهيم موسى أحمد منصور	عضوًا
	الطيب عبد الحميد	كبير ضباط الانتخابات
ولاية غرب دافور		
1	آدم أحمد الطاهر	رئيسًا
2	إسماعيل أم بدي أحمد	عضوًا
3	عقيد شرطة (م) الشفيع الزين عز الدين	عضوًا
4	محمد منزول أفندي حسن	عضوًا
	عميد ركن (م) أسماعيل جبارة عبد الله حسين	عضوًا
	أحمد آدم عبد الرحمن علي	كبير ضباط الانتخابات
جنوب دارفور		
1	فرح مصطفى السنوسي	رئيسًا
2	صديق الزين النور سميح	عضوًا
3	عبد الله زكريا جبريل	عضوًا
4	سيد حامد محمد أحمد	عضوًا
5	عميد شرطة (م) سليمان عبد الرحيم سليمان	عضوًا
	عبد الرحيم عبد الرحمن أحمد البيلي	كبير ضباط الانتخابات

	اللجنة العليا لجنوب السُّودان .	
1	سيزر أركا أنجلو	رئيسًا
2	ماك مايكا دينق	عضوًا
3	جابي جاك إنجلامو	عضوًا
4	الآنسة جيرسا كايد بارنابا أمين	عضوًا
5	أنتوني أريكي	عضوًا
	أناناياس مودى لوليك	كبير ضباط الانتخابات
	ولاية أعالي النيل	
1	فيليب مايك	رئيسًا
2	يوهانس أموم نييكر	عضوًا
3	داود جيما	عضوًا
4	جيما رزق جابر	عضوًا
5	الآنسة تابو أبوش أجاك	عضوًا
	بيتر قول نيال	كبير ضباط الانتخابات
	ولاية جونقلي	
1	ميكاك أجانق ألاك	رئيسًا
2	أجيث أكوي أوان	عضوًا
3	إيزاك كنتي	عضوًا
4	موم كو نيال	عضوًا
5	الآنسة يوم جيديون داو	عضوًا
	مارتن لوتيقو	كبير ضباط الانتخابات
	ولاية الوحدة	
1	ميشل مايك شول	رئيسًا
2	ميشل ماقار مادينق	عضوًا
3	جون جوان دونق	عضوًا
4	مايول مجاك مكواك	عضوًا

5	الآنسة أقوم شول بوم	عضوًا
	توماس جنينة بوث	كبير ضباط الانتخابات
ولاية واراب		
1	أناي مانقونق اناي	رئيسًا
2	ماريو كوول آموت	عضوًا
3	دل رتديت دينق	عضوًا
4	مارقريت اكون ماجوك	عضوًا
5	أريك دينق مالو الديت	عضوًا
	أدريانو نيل آبوت	كبير ضباط الانتخابات
ولاية شمال بحر الغزال		
1	سيلستينو ماوين	رئيسًا
2	إبراهيم خليفة بلال	عضوًا
3	كليتو أكوت	عضوًا
4	الآنسة ميري أقول جون دينق	عضوًا
5	تيريزا أجاي توماس دل	عضوًا
	البيرتو منصور بازيا	كبير ضباط الانتخابات
ولاية غرب بحر الغزال		
1	أندرو ريفي	رئيسًا
2	الآنسة كوليتا أكو سوترو	عضوًا
3	كركانجلو يودو أقانيو ويل	عضوًا
4	بول كارينو مجوك	عضوًا
5	نيكولا كورنيليو	عضوًا
	أركانجلو أويابا أوبانجو جوتا	كبير ضباط الانتخابات
ولاية البحيرات		
1	جبريل نيهميا آيك	رئيسًا
2	قاجيا ماتيت قيوم ثيال	عضوًا

3	الآنسة فكوريا ألول صامويل أرو	عضوًا
4	صامويل ماشار	عضوًا
5	أقري أكيك نار	عضوًا
	كوت كوانسين كوير	كبير ضباط الانتخابات
ولاية شرق الاستوائية		
1	إينوك تومبي ستيفن	رئيسًا
2	ماركو ألوما	عضوًا
3	الآنسة إليزابيث أيوي	عضوًا
4	جيمس أونسيمو موسى	عضوًا
5	أموس جيما أوشنج	عضوًا
	شارلس أوتول	كبير ضباط الانتخابات
ولاية الاستوائية الوسطى		
1	جيمس براون دادا	رئيسًا
2	الآنسة ميري جوستو تومبي	عضوًا
3	إدوارد ليج نجوانكي	عضوًا
4	جون كيني	عضوًا
5	ألفايو فيليب لاكو	عضوًا
	هيزيكيا جوناثان	كبير ضباط الانتخابات
ولاية غرب الاستوائية		
1	لورانس سولوبيا أمين	رئيسًا
2	ويلسون توماس	عضوًا
3	ألكس يورو جيبيا	عضوًا
4	الآنسة تيريسا ألبرتو	عضوًا
5	سايمون أركانجلو نجبيديجي	عضوًا
	نيمايا أيانجوا ليجا	كبير ضباط الانتخابات

المصدر: الموقع الإلكتروني للمفوضية القومية للانتخابات

ثبت المصادر والمراجع

المصادر الأولية

1. دساتير، وقوانين، وقواعد تنظيمية، ومنشورات

اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م.

دُستور جمهورية السُّودان الانتقالي، 2005م.

دليل الإعلاميين في الانتخابات، المفوضيّة القومية للانتخابات، 2009م.

دليل تثقيف الناخبين، المفوضيّة القومية للانتخابات، 2009م.

دليل وكلاء الأحزاب السياسية، المفوضيّة القومية للانتخابات، 2009م.

قانون الأحزاب السياسية لسنة 2007م.

قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م.

قواعد السجل الانتخابي العام والدوائر الجغرافية لسنة 2009م، الخرطوم: المفوضيّة القومية للانتخابات، يونيو/ حزيران 2009م.

القواعد العامة للانتخابية، الخرطوم: المفوضيّة القومية للانتخابات، 2009م.

قواعد المراقبة والسلوك في الانتخابات، الخرطوم: المفوضيّة القومية للانتخابات، 2009م.

مرسوم جمهوري رقم (2) لسنة 2006، إنشاء مجلس الإحصاء السكاني، المشير عمر البشير، رئيس الجمهورية، 7/ 1/ 2006م.

مرشد الاقتراع وعدّ الأصوات لموظفي الانتخابات، الخرطوم: المفوضيّة القومية للانتخابات، 2009م.

منشور تنظيم الحملات الانتخابية، المفوضية القومية الانتخابات، صحيفة السُّوداني، 22/ 2/ 2009م.

منشور، جلال محمد أحمد، "منشور عاجل: الموضوع: تسجيل أفراد القوات النظامية"، النمرة م ق م/ أ/ 10/ أ-1، التاريخ 25/ 10/ 2009م، الخرطوم: المفوضية القومية للانتخابات.

2. تقارير، ونشرات

التعداد السكاني: ولاية كردفان 2010م، الجهاز المركزي للإحصاء، الموقع الإلكتروني للمفوضيَّة القومية (http: / /www.nec.org.sd /new /new /index.php)، استشارة: 23/ 7/ 2010م.

التقرير النهائي للاتحاد الأوروبي، بعثة مراقبة الانتخابات في السُّودان، الانتخابات التشريعية والتنفيذية في السُّودان 2010م.

تقرير لجنة الانتخابات العامة لسنة 1986م، الخرطوم: المطبعة الحكومية، 1986م.

تقرير مراقبة الانتخابات السُّودانية إبريل/ نيسان 2010م، الخرطوم: المنتدى المدني القومي، 11/ 10/ 2010م.

تقرير مركز كارتر، للنشر الفوري، بعثة مراقبة انتخابات السُّودان الرئاسية والولائية التشريعية، الخرطوم، 10/ 5/ 2010م.

علي سليمان علي، مدير إحصاء ولاية القضارف، "تجربة السُّودان في إجراء تعداد السكان والمساكن"، القضارف، مكتب الإحصاء.

الكتاب الإحصائي السنوي للعام 2008م، الخرطوم: الجهاز المركزي للإحصاء، 2008م.

النتائج الأساسية للتعداد السكاني الخامس لعام 2008م، الخرطوم: الجهاز المركزي للإحصاء، 2009م.

3. برامج انتخابية، ومذكرات، وبيانات، وخطابات رسمية

البرنامج الانتخابي 2010م: الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، الموقع الإلكتروني للحركة الشعبية لتحرير السُّودان (http: / /www.splm-north.com)، استشارة: 5/ 4/ 2010م.

البرنامج الانتخابي: الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، الموقع الإلكتروني للجزيرة نت.

البرنامج الانتخابي: الحزب الشيوعي السُّوداني، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السُّوداني، يناير/ كانون الثاني 2010م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 2/ 2/ 2010م.

البرنامج الانتخابي: المؤتمر الوطني: معًا لاستكمال النهضة، 2010م، الموقع الإلكتروني لحزب المؤتمر الوطني (http: / /www.ncp.sd)، استشارة: 10/ 3/ 2010م.

البرنامج الانتخابي: حزب الأمة القومي: السُّودان العريض (سوداننا وطننا كلنا)، طريق الخلاص، البرنامج الانتخابي، فبراير/شباط 2010م، الموقع الإلكتروني لحزب الأمة القومي (http://www.umma.org/umma/ar/index.php)، استشارة: 15/3/2010م.

البرنامج السياسي الانتخابي: المؤتمر الشعبي، لجنة الإعلام 2010م.

بيان "للنشر الفوري"، بعثة مراقبة انتخابات السُّودان الرئاسية والولائية التشريعية، إبريل/نيسان 2010م، الموقع الإلكتروني لمركز كارتر (http://www.cartercenter.org/index.html)، استشارة: 10/5/2010م.

البيان التوضيحي وخطاب مبارك إلي دكتور نافع، صحيفة **أخبار اليوم**، 28/9/2009م.

البيان الختامي (إعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني): مؤتمر القوى السياسية جوبا 26-30/9/2009م، للجنة العليا للانتخابات، حزب الأمة القومي، **انتخابات السُّودان**، ص 762 -767.

بيان إلى جماهير الشعب السُّوداني، الحزب الشيوعي السُّوداني بالعاصمة القومية، 11/12/2009م، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 1/4/2010م.

بيان إلى جماهير الشعب السُّوداني وجماهير الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل حول موقف الحزب من نتائج الانتخابات، الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، 19/4/2010م، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 19/4/2010م.

بيان أولي، بعثة مراقبة انتخابات السُّودان الرئاسية والولائية التشريعية، إبريل/نيسان 2010م، مركز كارتر (http://www.cartercenter.org/index.html)، استشارة: 17/4/2010م.

بيان باسم القائد مصطفى الشريف موسى، شمال دارفور، 20/4/2008م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 23/4/2008م.

بيان بعثة جامعة الدول العربية لمراقبة الانتخابات في السُّودان، الخرطوم: **المركز السُّوداني للخدمات الصحافية**، 18/4/2010م.

بيان حول سير العملية الانتخابية، تحالف منظمات المجتمع المدني العاملة في الانتخابات (تمام)، 18/6/2009م، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 22/11/2009م.

بيان حول قانون الانتخابات، عيسى يس كمبال، حركة تغيير السُّودان، الجهاز القيادي المركزي، صحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية، 5/ 2/ 2008م.

بيان حول مراحل العدِّ والتجميع في انتخابات السُّودان، الموقع الإلكتروني لـــ مركز كارتر، 10/ 5/ 2010م.

بيان حول منع إذاعة دعاية الإمام الصادق المهدي كمرشح رئاسي، عبد الحميد الفضل عبد الحميد مدير الحملة القومية لترشيح الإمام الصادق المهدي للرئاسة، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 3/ 3/ 2010م.

بيان صحفي: الانتخابات في جنوب السُّودان زيف وخداع ومهزلة، صادر عن: المنبر الديمقراطي لجنوب السُّودان، جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة، الحركة الشعبية لتحرير السُّودان-التغيير الديمقراطي، الحزب الديمقراطي المتحد، الجبهة الديمقراطية المتحد، حزب العمل القومي السُّوداني، الجبهة الديمقراطية لجنوب السُّودان، سانو، يوساب (2)، موقع الشلك الإلكتروني: (http: / /www. pachodo.org)، استشارة: 27/ 4/ 2010م.

بيان عن المؤتمر الصحافي الذي عقده الإمام الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي لجمعية المراسلين الأجانب، القاهرة، 3/ 5/ 2010م، موقع حزب الأمة القومي الإلكتروني (http: / /www.umma.org /umma /ar /index.php)، استشارة: 10/ 5/ 2010م.

بيان للرأي العام حول تزوير السجل الانتخابي للدائرة الثانية أم درمان وسط وعدم نزاهة المفوضيّة، الصادق حسن علي المحامي، 21/ 4/ 2010م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 22/ 4/ 2010م.

بيان من الأمانة العامة لحزب المؤتمر الشعبي بخصوص تبديل الصناديق، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 17/ 4/ 2010م.

بيان من ياسر عرمان مرشح الحركة الشعبية لتحرير السُّودان لرئاسة الجمهورية، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 20/ 2/ 2010م.

بيان مهم من مرشح رئاسة الجمهورية حاتم السر علي سكينجو حول نتائج انتخابات الرئاسة السُّودانية"، 17/ 4/ 2010م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / / www.sudanile.com)، استشارة: 18/ 4/ 2010م.

بيان ومناصحة، أبو زيد محمد حمزة، الأمين العام لجماعة أنصار السنة المحمدية بالسُّودان،

صحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية (http: / /www.sudaneseonline.com)، استشارة: 20/ 2/ 2010م.

تقرير فريق السُّوداني: اليوم الخامس للتسجيل نفس المشهد، صحيفة السُّوداني، 6/ 11/ 2009م.

تقرير فريق السُّوداني: لليوم الرابع عقبات تواجه التسجيل، صحيفة السُّوداني، 5/ 11/ 2009م.

خطاب الأستاذ علي محمود حسنين، مؤتمر جوبا، 26-30 سبتمبر/ أيلول 2009م، صحيفة سوادنيز أونلاين الإلكترونية (http: / /www.sudaneseonline.com)، استشارة: 1/ 10/ 2009م.

خطاب البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله، نائب رئيس المفوضيّة القومية للانتخابات، ردًّا على مقال نشرته صحيفة آخر لحظة بعنوان: "المفوضيّة ... لماذا طباعة البطاقات بلا رقابة؟"، بتاريخ 20/ 2/ 2010م، صحيفة آخر لحظة، 24/ 2/ 2010م.

خطاب الدكتور عبد الباقي الجيلاني أحمد، رئيس لجنة المراقبة والمتابعة، الجلسة الافتتاحية لمجلس الإحصاء المركزي، 4/ 12/ 2006م، الموقع الإلكتروني للمجلس القومي للإحصاء، 1/ 3/ 2010م.

خطاب تاج الدين المهدي، الأمين العام لجهاز المغتربين (السابق) إلى أعضاء المفوضيّة القومية للمراجعة الدُّستورية، 12 فبراير/ شباط 2008م، صحيفة النيلين الإلكترونية (http: / /www.alnilin.com)، استشارة: 31/ 3/ 2008م.

خطاب رئيس المفوضيّة القومية للانتخابات، أبيل ألير، الجدول المعدل للانتخابات القومية، بالنمرة، م ق أ، أ/ 1/ أ1، 7/ 12/ 2009م، الموقع الإلكتروني للمفوضيَّة القومية للانتخابات (http: / /www.nec.org.sd /new /new /index.php)، استشارة: 1/ 1/ 2009م.

ردّ أبيل ألير، رئيس المفوضيّة القومية للانتخابات، علي مذكرة القُوى السياسية لمفوضية الانتخابية القومية "الموضوع: علاقة المفوضيّة القومية للانتخابات بالقوى السياسية والمرشحين"، 11/ 3/ 2010م، الموقع الإلكتروني للمفوضيَّة القومية للانتخابات (http: / /www.nec.org.sd /new /new /index.php)، استشارة: 15/ 3/ 2010م.

ردّ المفوضيّة القومية على مذكرة القُوى السياسية والمرشحين الصادرة في 3 مارس/ آذار 2010م"، م ق أ، 1/ أ/ 1، 10/ 3/ 2010م، الموقع الإلكتروني للمفوضيَّة القومية

للانتخابات (http: / /www.nec.org.sd /new /new /index.php)، استشارة: 15/ 3/ 2010م.

ردّ على فتوى بخصوص الانتخابات العامّة، المجمع العلمي لجماعة أنصار السنة المحمدية، 17/ 2/ 2010م.

طعن ضد نتائج الانتخابات إبريل/ مايو- نيسان/ أيار 2010م، بارود صندل، أبو بكر عبد الرازق، محمد العام آدم أبوزيد، في: عبد الرحيم عمر محيي الدين، **مشاهد وشواهد على الانتخابات الأخيرة في السُّودان**، 112-127.

طعن في ترشيح المواطن المشير معاش عمر حسن أحمد البشير لمنصب رئيس الجمهورية، الدكتور معتصم دفع الله محمود، **منتديات النيلين الإلكترونية** (http: / /www.alnilin.com)، استشارة: 2/ 2/ 2010.

طعن في تقسيم الدوائر الانتخابية-الولاية الشمالية، توفيق السيِّد المحامي، وعبد الله عبد القيوم المحامي، وعماد ميرغني المحامي، وسامي عبد الحليم المحامي، والمؤرخ في يوم الأحد 13 سبتمبر/ أيلول 2009م، صحيفة سودانيز أونلاين، (http: / /www.sudaneseonline.com)، استشارة: 18/ 9/ 2009م.

طلب إيقاف الاقتراع الخاص بالدائرة الثانية-أم درمان وسط، وتكوين لجنة للتحقيق في دبلجة وتزوير السجل الانتخابي للدائرة، المحامي يوسف آدم بشر، صحيفة **سودانايل الإلكترونية** (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 11/ 4/ 2010م.

قرار القُوى السياسية الذي وقَّعت عليه الأحزاب والتنظيمات السياسية، 1/ 4/ 2010م، اللجنة العليا للانتخابات-حزب الأمة القومي، **انتخابات السُّودان**، ص 960-961.

قرار المفوضيّة رقم (71) لسنة 2010م، بتاريخ 15/ 3/ 2010م: تأجيل الانتخابات جزئيًا بولاية جنوب كردفان"، الموقع الإلكتروني للمفوضيّة القومية للانتخابات (http: / /www.nec.org.sd /new /new /index.php)، استشارة: 15/ 3/ 2010م.

قرار المفوضيّة، الصادر بالرقم م أق، 30/ أ/ 1/ 1، المؤرخ في 30/ 3/ 2010م، بتوقيع الدكتور جلال محمد أحمد، الأمين العام للمفوضية، الخرطوم: المفوضيّة القومية للانتخابات القومية.

قرار بتأجيل الانتخابات جزئيًا بولاية جنوب كردفان رقم (71) لسنة 2010م، السيِّد أبيل ألير، رئيس المفوضيّة القومية للانتخابات، الموقع الإلكتروني **للمفوضيّة القومية**

للانتخابات (http: / /www.nec.org.sd /new /new /index.php)، استشارة: 23/ 7/ 2010م.
قرار حزب الأمة القومي حول الانتخابات، 2/ 4/ 2010م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com))، استشارة: 2/ 4/ 2010م.
قرار رقم (68) تكوين الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات، صدر تحت توقيعي في يوم الأربعاء التاسع عشر من صفر سنة 1431 ﻫ الموافق الثالث من فبراير/ شباط 2010م، أبيل ألير، رئيس المفوضية القومية للانتخابات، الخرطوم: **المفوضية القومية للانتخابات**.
قرار رقم (76)، بتاريخ 31/ 3/ 2010م، توقيع السيِّد أبيل ألير، رئيس المفوضيَّة القومية الانتخابات، الخرطوم: المفوضيّة القومية للانتخابات.
قرار رقم (79): تأجيل الانتخابات في 33 دائرة جغرافية ولائية، مكتب رئيس المفوضيَّة، 15/ 4/ 2010م، الموقع الإلكتروني للمفوضيَّة القومية للانتخابات (http: / /www.nec.org.sd /new /new /index.php)، استشارة: 20/ 4/ 2010م.
قرارات الأمانة العامة، المؤتمر الشعبي، 28/ 4/ 2010م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 28/ 4/ 2010م.
كلمة مرشح حزب الأمة للدعاية الإذاعية لمرشحي الرئاسة التي رفضت الإذاعة السُّودانية بثها في 3 مارس/ آذار 2010م، في: اللجنة العليا للانتخابات–حزب الأمة، **انتخابات السُّودان**، ص 900-904.
محضر الاجتماع الثاني للجنة المراقبة والمتابعة، قاعة المؤتمرات بمركز التدريب النفطي، الخرطوم، 4-5 ديسمبر/ كانون الثاني 2006م.
مذكرة الأحزاب داخل الآلية المشتركة، 23 فبراير/ شباط 2010م، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 1/ 3/ 2010م، اللجنة العليا للانتخابات–حزب الأمة القومي، انتخابات السُّودان، ص 893-897.
مذكرة الأمين العام للجنة العليا للانتخابات–حزب الأمة القومي إلى رئيس مفوضية الانتخابات، الموضوع: مذكرة حول خروقات وتجاوزات التسجيل"، **انتخابات السُّودان: إبريل 2010 في الميزان**، ص 909-915.
مذكرة السيد رئيس الحركة حول التعداد السكاني وقانون الانتخابات والحريات العامَّة، مكتب رئيس الحركة، الخرطوم، 21/ 7/ 2008م.
مذكرة القُوى السياسية للمفوضيَّة القومية للانتخابية "الموضوع: علاقة المفوضيَّة

القومية للانتخابات بالقُوى السياسية والمرشحين"، 4/ 3/ 2010م، اللجنة العليا للانتخابات-حزب الأمة القومي، **انتخابات السُّودان: إبريل 2010 في الميزان**، ص 909-915.

4. حوارات صحافية وإذاعية ومقابلات

حوار مع الدكتور عبد الباقي الجيلاني رئيس لجنة المراقبة والمتابعة للتعداد السكاني الخامس، سنهوري عيسى، صحيفة **الرأي العام**، العدد 22562، 15/ 1/ 2009م.

حوار إذاعي مع الأستاذ محمد بشارة عبد الرحمن دوسة رئيس مجلس الأحزاب، والأستاذ عبد الله علي مسار، رئيس حزب الأمة الوطني، مقدم البرنامج الأستاذ نجم الدين محمد أحمد، **منبر الرأي**، 1/ 6/ 2009م.

حوار إذاعي مع الفريق الهادي محمد أحمد حسن، مسؤول السجل الانتخابي في المفوضيَّة القومية للانتخابات: الحوار الإذاعي الذي أجراه الأستاذ نجم الدين محمد أحمد "برنامج منبر الرأي"، **إذاعة جمهورية السُّودان** (http: / /www.sudanradio.info /arabic)، استشارة: 29/ 10/ 2009م،

حوار مع البروفيسور عبد الله أحمد عبد الله، "مفوضية الانتخابات السُّودانية: الانتخابات قائمة يمن حضر حتى لو انسحبت كل المعارضة"، عيدروس عبد العزيز، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 14442، 26/ 3/ 2010م.

حوار مع الدكتور إبراهيم غندور "مسؤول الانتخابات في حزب البشير: الانتخابات بـ"النيَّة".. سليمة 100٪"، عيدروس عبد العزيز، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 11471، 25/ 4/ 2010م.

حوار مع الدكتور ألور دنيق، نتائج الانتخابات القومية، رفيدة ياسين، صحيفة **الأخبار**، 8/ 5/ 2010م.

حوار مع الدكتور جلال محمد أحمد، الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات، صحيفة **السُّوداني**، 8/ 6/ 2008م.

حوار مع الدكتور حيدر إبراهيم علي، صلاح شعيب، صحيفة **سودانايل الإلكترونية** (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 25/ 8/ 2009م.

حوار مع الدكتور منصور خالد، "منصور خالد: انتخابات الجنوب كانت أكثر شفافية في الشمال"، رفيدة ياسين، صحيفة **الراكوبة الإلكترونية** (http: / /www.alrakoba.net)، استشارة: 1/ 5/ 2010م.

حوار مع السيِّد الصادق المهدي "سنعلن الجهاد المدني إذا زُوِّرت الانتخابات"، عيدروس عبد العزيز، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 11451، 5/ 4/ 2010م.

حوار مع السيد وزير العدل حول سلطة الاعتقال في قانون الأمن السُّوداني، نبيل أديب عبد الله المحامي، صحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية (http: / /www. sudaneseonline.com)، استشارة: 3/ 11/ 2009م.

حوار مع الفريق صديق إسماعيل، أمين عام حزب الأمة القومي، سهل آدم، صحيفة **أجراس الحرية**، 18/ 3/ 2010م.

حوار مع حاج ماجد سوار، أمين التعبئة السياسية بالمؤتمر المؤتمر، خالد البلولة إزيرق، صحيفة **الصحافة** العدد، 5944، 31/ 1/ 2010م.

حوار مع فؤاد حكمت، مستشار مجموعة الأزمات الدولية، عارف الصاوي، صحيفة **الأخبار**، 22-23/ 3/ 2010م.

حوار مع مدير الجهاز المركزي للإحصاء السكاني، بلقيس فقيري، صحيفة **الوفاق**، 25/ 6/ 2009م.

مقابلة شخصية مع الدكتور أمين حسن عمر، كوالالمبور، 6/ 3/ 2010م.

مقابلة شخصية مع الدكتور بيتر أدوك، كوالالمبور، 23/ 10/ 2010م.

مقابلة شخصية مع الدكتور جلال محمد أحمد، الخرطوم، 1/ 12/ 2010م.

مقابلة شخصية، حسن عبد الله الترابي، أحمد إبراهيم أبوشوك، باريس، نوفمبر/ تشرين الثاني 2009م.

المصادر الثانوية

1. الكتب والدوريات (العربية)

إبراهيم، حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية: والاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م.

إبراهيم، حسنين توفيق، **الولايات المتحدة الأميركية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003م.

أبوشوك، أحمد إبراهيم والفاتح عبد الله عبد السلام، **الانتخابات البرلمانية في السُّودان (1953-1986م): مقاربة تاريخية-تحليلية**، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008م.

أبوشوك، أحمد إبراهيم، **السُّودان: السُلطة والتراث**، ج1، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، *2008*م.

أبوشوك، أحمد إبراهيم، **السُّودان: السُلطة والتراث**، ج2، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2009م.

أبوشوك، أحمد إبراهيم، **السُّودان: السُلطة والتراث**، ج3، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2010م.

الأفندي، عبد الوهاب، **الثورة والإصلاح السياسي في السُّودان**، لندن منتدى ابن رشد، 1995م.

الأنصاري، محمد جابر، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القُطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994م.

الترابي، حسن، **نظرات في الفقه السياسي**، الخرطوم: الشركة العالمية لخدمات الإعلام، د. ت.

الحسن، محمد سعيد محمد، **الانتخابات العامّة في السُّودان وقائع نوفمبر 1953، ملامح إبريل 2010**، الخرطوم، 2010م.

حماد، مجدي وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م.

خالد، منصور، تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد: حول قضايا التغيير السياسي ومشكلات الحرب والسلام في السُّودان، الخرطوم: دار مدارك، 2010.
خالد، منصور، جنوب السُّودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي، لندن: دار التراث للنشر، 2000م.
دايموند، لاري، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أو دور النخبة** (ترجمة سمية فلوعبود)، بيروت: دار الساقي، 1991م.
شرابي، هشام، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م.
طاهر، محمد إبراهيم، **تاريخ الانتخابات البرلمانية في السُّودان**، الخرطوم: بنك المعلومات السُّوداني، 1986م.
طه، فيصل عبد الرحمن علي، السُّودانيون والبحث عن أزمة الحكم، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2000م.
عبد السلام، المحبوب، **الحركة الإسلامية السُّودانية: دائرة الضوء وخيوط الظلام**، القاهرة: دار مدارك، 2010م.
عبد العال، أحمد محمد، **المصادر الإحصائية لدراسة سكان في السُّودان**، د.ن.م، 2005م.
عبد القادر، التيجاني، **نزاع الإسلاميين في السُّودان: مقالات النقد والإصلاح**، ج1، د.م.ن، د.ت.
علي، حيدر إبراهيم، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م.
الكاروري، أحمد محمد محمد صادق، **الانتخابات السُّودانية 2010: حقائق ودلالات**، الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، 2010م.
كرار، محمد محمد أحمد، **انتخابات وبرلمانات السُّودان: تحليل وتوثيق**، الخرطوم: دار البلد للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، 1989م.
اللجنة العليا للانتخابات-حزب الأمة القومي، **انتخابات السُّودان إبريل 2010 في الميزان**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010م.
المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م.
محيي الدين، عبد الرحيم عمر، **مشاهد وشواهد على الانتخابات الأخيرة في السُّودان**،

الخرطوم: شركة دار كاهل للدراسات والطباعة والنشر المحدودة، 2010م.
المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، ج 3، بيروت: دار المعرفة، 1982م.
موسى، إبراهيم الحاج، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السُّودان**، بيروت: دار الجيل. الخرطوم: دار المأمون، 1970م.
موصللي، أحمد، **جدليات الشورى والديمقراطية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م.
هويدي، فهمي، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: الإسلام والديمقراطية**، ط1، بيروت: مكتبة دوع، 1999م.

2. الكتب والدوريات (الإنجليزية)

"5th Population and Housing Census in Sudan: An Incomplete Exercises", Geneva: Darfur Relief and Documentation Centre, February 2010, 16–17.

"Assessment of the Electoral Framework Final Report, Democracy Reporting International and the Centre for Peace and Development Studies", University of Juba, Berlin. Khartoum. Juba, November 2009.

Francis M. Deng and J. Stephen Morrison, "U.S. Policy to End Sudan's War: Report of the CSIS Task Force on U.S.–Sudan Policy", Washington: the Center for Strategic and International Studies, February 2001.

Fukuyama, Francis, "The End of History", The National Interest, Issue 16, 23–38.

Fukuyama, Francis, Our Posthuman Future: Consequences of Biotechnology Revolution, Farrar, Straus and Giroux, 2002.

Fukuyama, Francis, The End of History and the Last Man, New York: Avon Books, 1992.

Gustafson, Marc, Electoral Designs, Proportionality, Representation and Constituency Boundaries in Sudan's 2010 Elections, Rift Valley Institute, 2010.

Hannum, Hurst, Autonomy, Sovereignty and Self-Determination: The

Accommodation of Conflicting Rights (Procedural Aspects of International Law), University of Pennsylvania Press, 1990.

3. مقالات صحافية، وأوراق مؤتمرات وورش العمل

إبراهيم، إبراهيم علي، "أميركا تسير في الاتجاه الخاطيء في السُّودان: أو النوم مع الشيطان" صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: //www.sudanile.com)، استشارة: 6/ 5/ 2010م.

إبراهيم، إبراهيم علي، "دراسة حول قانون الانتخابات السُّودانية الجديد"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: //www.sudanile.com)، استشارة: 20/ 3/ 2008م؛

إبراهيم، حامد، "الاتحادي الديمقراطي الأصل بكسلا يرصد مخالفات في عملية نشر كشوفات الناخبين"، صحيفة التيار، 15/ 12/ 2009م.

أبو جوخ، ماهر، "مشوار التعداد الخامس: الحلقة الأخيرة"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: //www.sudanile.com)، استشارة: 20/ 3/ 2008م.

أبو جوخ، ماهر، "مشوار التعداد السكاني الخامس"، صحيفة السُّوداني الدولي، العدد 841 و843، 15 و 17/ 3/ 2008م.

أبو جوخ، ماهر، "مفوضيّة الانتخابات... ألير قاسمًا مشتركًا... وانقسام في التصويت"، صحيفة الرأي العام، العدد 22510، 18/ 11/ 2008م.

أبو ذر علي الأمين ياسين، "قانون جهاز الأمن ... شَنٌّ يجب أن يوافق حزبه!"، صحيفة سودانيز أونلاين الإلكترونية، 3/ 11/ 2009م.

أبوشوك، أحمد إبراهيم، "الانتخابات القومية السُّودانية.. آفاق وتحديات وتوقعات"، المعرفة، الجزيرة نت (http: //www.aljazeera.net)، 2001م، استشارة: 11/ 2/ 2010م.

أبوشوك، أحمد إبراهيم، "الهُويَّة السُّودانية بين رهان الوحدة وسيناريو الانفصال"، المعرفة، الجزيرة نت (http: //www.aljazeera.net)، 2001م، استشارة: 7/ 1/ 2010م.

أحمد، خالد، "سابع يوم تسجيل ... شبهات وتزوير"، صحيفة السُّوداني، 8/ 11/ 2009م؛

أحمد، علي السيد (المحامي)، "التحول الديمقراطي في مهب الريح"، صحيفة أخبار اليوم، 28/ 11/ 1430هـ.

أحمد، علي السيد (المحامي)، "حول قانون الانتخابات"، صحيفة الأحداث، العدد

261، 7/ 7/ 2007م.
آخر الأخبار، "البروفيسور مختار الأصم رئيس لجنة السجل والدوائر بالمفوضية القومية للانتخابات"، **المركز السُّودان للخدمات الصحفية**، 27/ 7/ 2009م.
آدم، إسماعيل ومصطفى سري، "الحركة الشعبية تتحول إلى حزب سياسي لخوض الانتخابات"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 11115، 2009/3/4م.
آدم، إسماعيل، "3 سيناريوهات أمام الانتخابات السُّودانية في إبريل المقبل: نُذر مواجهة بين حزب البشير، وتحالف أحزاب جوبا"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 11437، 22/ 3/ 2010م.
آدم، إسماعيل، "الرئاسة السُّودانية تعتمد النتائج الأساسية للتعداد السكاني الخامس المثير للجدل"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 11118، 7/ 5/ 2009م.
آدم، إسماعيل، "حكومة جنوب السُّودان تضع شروطًا لإجراء التعداد السكاني في إبريل"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 10733، 17/ 4/ 2008م.
آدم، نجم الدين، "البرلماني يرجئ إجازة قانون الانتخابات للاثنين"، صحيفة **أخبار اليوم**، 29/ 6/ 1429هـ.
إزيرق، خالد البلولة، "المعارضة تدعو إلى إلغاء الانتخابات وتهاجم كارتر وغرايشن"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6018، 13/ 4/ 2010.
إزيرق، خالد البلولة، "تبدأ الانتخابات اليوم: مفوضية الانتخابات... لا انتخابات كاملة والأخطاء لن تكون بقصد" صحيفة **الصحافة**، العدد 6016، 4/ 4/ 2011م.
إزيرق، خالد البلولة، "جدل النزاهة والفساد: مرشحو الرئاسة: المفوضيّة خرقت القانون"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6004، 30/ 3/ 2010م.
إسماعيل، أبكر آدم، "جنوب كردفان ... والانتخابات في السُّودان (1): تقرير عن الإحصاء السكاني الخامس" (تدقيق: عمر مصطفى شريكان)، صحيفة **سودانيز أونلاين** الإلكترونية (http: / /www.sudaneseonline.com)، استشارة: 8/ 3/ 2010م.
الأصم، مختار، "نصف الكوب الفارغ في الانتخابات"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5311، 1/ 4/ 2008م.
الأفندي، عبد الوهاب، "السحابة البركانية الأخرى فوق سماء السُّودان"، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 21/ 4/ 2010م.
الأفندي، عبد الوهاب، "السُّودان: عن الأمن والوطن وسلطة القانون من أجل نقاش هادئ حول موضوع ملتهب"، صحيفة **القدس العربي**، 3/ 11/ 2009م.

الأفندي، عبد الوهاب، "قمة الأحزاب المتعثرة ومعضلة التحول الديمقراطي في السُّودان"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 25/ 2/ 2010م.

الأفندي، عبد الوهاب، "موسم الحج إلى جوبا عاصمة السُّودان الجديدة"، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 24/ 9/ 2009م.

بدري، بلقيس، "ما هو الجدل القائم حول القائمة النسوية؟"، العدد 9151، 7/ 7/ 2008م.

بدوي، حسام الدين، "وقائع تسجيل صحفي في السجل الانتخابي"، صحيفة **السُّوداني**، 4/ 11/ 2009م..

بريمة، نور الدين، "صراع ما بين الإبقاء على أبوجا أو إلغائها"، صحيفة **أجراس الحرية**، 3/ 1/ 2010م.

بشير، علاء الدين، "صراع الرؤى والإرادات في العملية: التعداد السكاني في أزمة الشك والتسييس، صحيفة **الأيام**، العدد 9086، 21/ 4/ 2008م.

البطري، حسن، "البشير: سنقطع أنف ويد وعنق من يتدخلون في شؤوننا"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5997، 23/ 3/ 2010م.

بله، سارة جاد الله، "تغيير في رموز مرشحين مستقلين وتأجيل الانتخابات جزئيًا في بربر"، صحيفة **الرأي العام**، العدد 42302، 12/ 4/ 2010م.

تاور، صديق، "عورة الانتخابات الإنقاذية تنكشف في جنوب كردفان"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5971، 24/ 2/ 2010م؛

جادين، محمد، "تحديد "20" دقيقة لمرشحي الرئاسة بالتليفزيون والإذاعة"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5958، 12 فبراير/ شباط 2010م.

الجزولي، طارق، "مؤتمر جوبا يطالب بمنصب نائب للرئيس من دارفور وتبني كونفيدرالية حال انفصال الجنوب"، 30 سبتمبر/ أيلول 2009م، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 30/ 9/ 2009م.

الجزولي، كمال ، "السبت من الروزنامة"، صحيفة **الأخبار**، 9/ 11/ 2009م.

الحبر، أمير، وهنادي عثمان، وكشة، "الوطني: مؤتمر جوبا محاكمة للإنقاذ... سلفاكير يسعى لإقناع البشير بالمشاركة"، صحيفة **الرأي العام**، 25/ 9/ 2009م.

حسابو، إسماعيل وعلوية مختار، "الشعبية تسحب عرمان وتقاطع المنافسة بدارفور"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6006، 1/ 4/ 2010م

حسابو، إسماعيل ومحمد جادين، "16 مليون ناخب يتوجهون اليوم لمراكز الاقتراع"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6016، 11/ 4/ 2010م.

حسابو، إسماعيل، "الأمة القومي يرجئ قراره النهائي بشأن الانتخابات إلى الثلاثاء"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6008، 3/ 4/ 2010م.

حسابو، إسماعيل، "مذكرة سُلِّمت لمفوضية الانتخابات: المعارضة تشكو من تجاوزات وتطالب بإعادة عمليات التسجيل"، صحيفة **الصحافة**، 10/ 11/ 2009م.

خالد، فيصل، "الطريق إلى الحكم الرشيد... ورقة ملاحظات: هل تكون انتخابات 2009 حُرَّة نزيهة؟"، الدوحة، 2007م، صحيفة **سودانيز أونلاين** الإلكترونية (http: / / www.sudaneseonline.com)، استشارة: 3/ 5/ 2009م.

خالد، مقداد وهنادي عثمان، "مؤتمر جوبا .. دفتر الحضور والغياب"، صحيفة **الرأي العام**، العدد 42107، 25/ 9/ 2009م.

الخليفة، مضوي محمد، "في مؤتمر صحفي لأحزاب جوبا بدار الحركة"، صحيفة **أخبار اليوم**، 29/ 11/ 2009م.

دقش، أحمد وخالد أحمد، "رفض الطعن ضد البشير وإعادة مرشحين للرئاسة... المحكمة تعيد منير شيخ الدين وفاطمة عبد المحمود للترشيح للرئاسة"، صحيفة **السُّوداني**، 9/ 2/ 2010م.

دقش، أحمد، "حاتم السر يدعو "الوطني" لسحب مرشحه لرئاسة الجمهورية"، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http: / / www.sudanile.com)، استشارة: 22 2010م.

دلمان، قمر، "الحركة الشعبية ترفض نتائج التعداد السكاني"، صحيفة **أجراس الحرية**، 9/ 5/ 2009م.

رجب، بارد صندل (المحامي)، "قانون جهاز الأمن والمخابرات الوطني"، 1-2، صحيفة **سودانيز أونلاين** الإلكترونية (http: / / www.sudaneseonline.com)، استشارة: 25-29/ 10/ 2009م.

الزاكي، رقية، "قانون الأمن ... مأزق الشراكة"، صحيفة **الرأي العام**، 25/ 10/ 2009م.

زين العابدين، الطيب، "الانتخابات بين تقويمات المنظمات الأجنبية والمحلية"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6023، 18/ 4/ 2010م.

زين العابدين، الطيب، "الانتخابات: ولادة متعثرة"، صحيفة **الأخبار**، 14/ 4/ 2010م.

زين العابدين، الطيب، "التسوية الانتخابية خارج النصّ"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5974، 28/ 2/ 2010م؛

زين العابدين، الطيب، "الشيخ الغنوشي يعزف لحن الحُرِّية والديمقراطية، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 13/ 3/ 2011م.
زين العابدين، الطيب، "انتخابات مؤجلة خير من انتخابات معيبة"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6002، 28/ 3/ 2010م.
زين العابدين، الطيب، "برامج الأحزاب الانتخابية تحت المجهر (1-3)، صحيفة **الصحافة**، العدد 5988، 14/ 3/ 2010م.
زين العابدين، الطيب، "قانون الانتخابات والمعادلة الصعبة"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5398، 29/ 6/ 2008م.
زين العابدين، الطيب، "قراءة واقعية في نتائج الانتخابات"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6030، 25/ 4/ 2010م.
زين العابدين، الطيب، "مسودة قانون الانتخابات لعام 2007م"، صحيفة **الصحافة**.
السبكي، جعفر، "أكَّد مقاطعة حزبه للانتخابات بكافَّة المستويات عدا مناطق التَّماس"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6014، 9/ 4/ 2010م.
السبكي، جعفر، "عرمان: الانتخابات ستفرز النسخة الثالثة لحكم البشير"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6015، 10/ 4/ 2010.
السبكي، جعفر، "غرايشن يبلغ المعارضة تمسك واشنطن بإجراء الانتخابات في موعدها"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6002، 2/ 4/ 2010م.
السبكي، جعفر، "قوى سياسية مشاركة في الانتخابات تهدد بالمقاطعة"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6018، 13/ 4/ 2010م.
سر الختم، أحمد، "الميرغني يجتمع بمرشحي حزبه بالجنينة"، صحيفة **أخبار اليوم**، 9/ 3/ 1431هـ.
سر الختم، نبوية، "ستة مرشحين بينهم ثلاثة صحفيين ينسحبون من السباق"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6021، 12/ 4/ 2010م.
سري، سليمان، "اتساع دائرة الرفض لقانون الأمن وحملة واسعة لمناهضته"، صحيفة **أجراس الحريَّة**، 13/ 10/ 2009م.
سري، مصطفى، "البشير يشكك في نزاهة الانتخابات في الجنوب.. والحركة ترد: هذه حرب نفسية"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 11478، 2/ 5/ 2010م.
سعد، خالد، "الشعبي يدافع عن رفضه تأجيل الانتخابات"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5995، 21/ 3/ 2010م.

سعد، خالد، "دعا للتصويت لـ"العصا" من أجل الوطن وليس الحزب... الميرغني يزور نهر النيل بعد أكثر من عشرين عامًا"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6015، 10/ 4/ 2010م.

سعد، خالد، "قارن بين صفوف الرغيف وطوابير الإنقاذ"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5962، 16/ 2/ 2010م.

سليم، نبيل، "مقاطعة الحركة لانتخابات جنوب كردفان: مناورة أم موقف؟"، صحيفة **السُّوداني**، 24/ 1/ 2010م.

السيد، التيجاني، "الاتفاق السياسي بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية تجاوز خلاف الدوائر الجغرافية والتمثيل النسبي"، صحيفة **أخبار اليوم**، 29/ 6/ 1429هـ.

سيد، سمية، "الكوتة النسائية: اتفاق المبدأ واختلاف حول التطبيق"، صحيفة **السُّوداني**، العدد 950، 6/ 7/ 2008م.

سيد أحمد، أحمد، "الإحصاء السكاني لغم أمام اتفاق السلام في السُّودان"، صحيفة **الخليج**، 28/ 5/ 2009م.

شركيان، عمر مصطفى، "الجنوب... مستقبل من خلال الماضي"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 11/ 9/ 2010م.

الشيخ، نهى عمر وسامي، "كارتر يأمل في منافسة خالية من التخويف والتزوير... المهدي وعرمان يدعوان إلى مقاطعة الاقتراع"، صحيفة **الصحافة** العدد 6016، 11/ 4/ 2010م.

الشيخ، نهى عمر، "اتهمها بعرقلة الانتخابات عبر التزوير والقوة العسكرية.... بونا ملوال يجمد ترشيحه بسبب مضايقات الشعبية"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6018، 13/ 4/ 2010م.

الصادق، كمال، "دارفور خارج الانتخابات"، صحيفة **أجراس الحرية**، 11/ 11/ 2009م.

الصادق، كمال، "نتيجة التعداد: الفتنة القادمة"، صحيفة **أجراس الحرية**، 23/ 5/ 2009م.

صالح، فيصل محمد، "والتليفزيون زعلان مالو؟"، صحيفة **الأخبار**، 26/ 9/ 2009م.

الضو، عمار (القضارف)، "ناخبو الفاو يصوتون على بطاقات شمال كردفان"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6017، 12/ 4/ 2010م.

الضو، عمار، "أحزاب القضارف تتحالف لإنجاح التسجيل الانتخابي"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5878، 5/ 11/ 2009م.

الضو، عمار، "دارفور بين الانتخاب والانسحاب"، صحيفة **الأحداث**، العدد 139،

27/ 2/ 2008م.
الطيب، زحل، "نتيجة التعداد السكاني ما بين الرفض والقبول"، صحيفة **أجراس الحرية**، 5/ 5/ 2009م.
عابدين، ثناء، "المفوضيّة تقرر إعادة الانتخابات في 33 دائرة بالبلاد"، صحيفة **آخر لحظة**، 16/ 4/ 2010م.
العاجب، عبد الرحمن، "تسجيل السُّودانيين بالخارج رحلة الظنون والطعون"، صحيفة **السُّوداني**، 5/ 12/ 2009م.
عادل حسون، "الحركة الشعبية جناح التغيير الديمقراطي يعلن ميلاده وتدشين أعماله"، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 6/ 6/ 2009م.
عادل حسون، "مراكز التسجيل بالخارج: كثافة السُّودانيين أم دواعي السياسة"، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http://www.sudanile.com)، استشارة: 16/ 11/ 2009م.
عاطف الزين صغيرون، "بمناسبة اليوم العالمي للسكان 11 يونيو 2006م"، صحيفة **الأيام**، 11/ 6/ 2006م.
عبادة عبد الله، "الملف السياسي: الانتخابات السُّودانية"، الموقع الإلكتروني **هيئة الإذاعة السُّودانية** (http://www.sudanradio.info/arabic)، استشارة: 7/ 10/ 2009م.
عبد الباقي، إيمان، "الأمة القومي بجنوب كردفان يرفض تأجيل الانتخابات بالولاية"، صحيفة **آخر لحظة**، 4/ 3/ 2010م.
عبد الجبار، صديق، "تصنيف الأحزاب السياسية السُّودانية المسجلة"، صحيفة **سودانيز أونلاين** الإلكترونية (http://www.sudaneseonline.com)، استشارة: 27/ 1/ 2010م.
عبد الله، مديحة، "بدء أعمال الدورة التفاكرية حول الإعلام والانتخابات"، صحيفة **الصحافة** العدد 9170، 29/ 7/ 2008م.
عبد المنعم، بهرام، "الهيئة التشريعية تقرُّ قانون الانتخابات بأغلبية ساحقة"، صحيفة **الأحداث**، 7/ 7/ 2009م.
العتباني، غازي صلاح الدين، "السياسة السُّودانية وتحديات ما بعد الانتخابات"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 11466 ، 20/ 4/ 2010م.

عثمان، التقي محمد، "الأحزاب المسجلة... ما الحقيقة؟"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 2/ 6/ 2009م.
عثمان، عثمان إبراهيم، "المفوضيّة الوطنية للانتخابات... فاقد الشيء لا يعطيه"، صحيفة سودانايل الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 11/ 3/ 2010م؛
عثمان، محمد، "إعادة الاقتراع في دائرتين بالبحر الأحمر بعد شهرين"، صحيفة الصحافة، العدد 6021، 12/ 4/ 2010م.
عثمان، هنادي وأميرة الحبر، "الوطـــني: مؤتمر جوبا محاكمة للإنقاذ... سلفاكير يسعى لإقناع البشير بالمشاركة"، صحيفة الرأي العام، العدد 42107، 25/ 9/ 2009م.
عثمان، هنادي ويحيى كشه، "المفوضيّة: الأحزاب كانت (نائمة) ولم تستعد للانتخابات.. الوطني: التأجيل سيؤدي لإرجاء استفتاء الجنوب"، صحيفة الرأي العام، العدد 42266، 27/ 3/ 2010م.
عرفة، محمد جمال، "تأسيس أحزاب السُّودان بالإخطار فقط!"، صحيفة إسلام أون لاين الإلكترونية (http: / /www.islamonline.net)، ، استشارة: 12/ 1/ 2007م.
عروة، محجوب، "قولوا حسنًا"، صحيفة السُّوداني، 14/ 10/ 2009م.
عروة، محجوب، "قولوا حسنًا: الانتخابات في كف القدر"، صحيفة السُّوداني، 2/ 12/ 2009م.
علي، آدم أبكر، "فشل أو نجاح التسجيل يعكس صورة الانتخابات القادمة"، صحيفة أجراس الحرية، 11/ 11/ 2009م.
علي، آدم أبكر، "قانون الأمن الجديد عقبة كأداء في طريق الانتخابات القادمة"، صحيفة أجراس الحريَّة، 22/ 12/ 2009م.
علي، آدم أبكر، (رصد)، الحملة الشعبية من أجل قانون أمن مطابق للاتفاقية والدُّستور"، صحيفة أجراس الحريَّة، 16/ 10/ 2009م.
علي، هديه، "بطاقات الاقتراع لم تصل مراكز بالنيل الأبيض"، صحيفة الصحافة، العدد 6021، 12/ 4/ 2010م.
عمار، صالح، "مركز معتمد همشكوريب مركز لتسجيل الناخبين"، الموقع الإلكتروني كسلا الوريفة (http: / /www.kassalaland.net)، استشارة: 16/ 5/ 2010م.
عمر، أحمد موسى (المحامي)، "ثلاثة قوانين تحدد مستقبل السُّودان"، الموقع الإلكتروني للحركة الشعبية قطاع الشمال (http: / /www.splm-north.com)،

استشارة: 29/ 3/ 2008م.

عمر، أمين حسن، "الانتخابات القادمة بداية أم نهاية؟"، صحيفة **سودانايل الإلكترونية** (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 1/ 7/ 2008م.

غليون، برهان الدين، "معوقات التحول الديمقراطي في الوطني العربي"، **الجزيرة نت: المعرفة** (http: / /www.aljazeera.net)، 2001م، استشارة 23/ 6/ 2010م.

فاروق، حسن، "الحملات الانتخابية ... بداية تبحث عن تطور"، صحيفة **الأحداث**، 1/ 3/ 2010م

فاروق، خالد ونبيل سليم، "تقرير: مفوضية الانتخابات اعدلي"، صحيفة **السُّوداني**، 4/ 11/ 2009م.

محمود، علاء الدين، "تسجيل الأحزاب: الشهادة" و"العمل الصالح" صحيفة **سودانايل الإلكترونية** (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 6/ 6/ 2009م.

مختار، علوية، "المفوضيّة تعلن تولي الأمم المتحدة نقل بطاقات الاقتراع إلى الجنوب"، صحيفة **الصحافة**، العدد 5998، 24/ 3/ 2010م.

مختار، علوية، "انطلاق عملية التعداد السكاني في نوفمبر المقبل"، صحيفة **الأيام**، 2008م.

مختار، علوية، "حزبا الأمة والاتحادي الأصل يخوضان الانتخابات في كل مستوياتها" صحيفة **الصحافة**، العدد 6002، 2/ 4/ 2010م.

مختار، علوية، "حزبا الأمة والاتحادي الأصل يخوضان الانتخابات في كل مستوياتها"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6009، 4/ 4/ 2010م.

مختار، علوية، "ضبط 21 صندوقًا مليئًا بالبطاقات في أعالي النيل"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6017، 12/ 4/ 2010م.

مختار، علوية، "قوى الإجماع الوطني تقرر مقاطعة الانتخابات والمهدي يقرر اليوم"، صحيفة **الصحافة**، العدد 6007، 2/ 4/ 2010م.

المهدي، الصادق، "كيف فقدت انتخابات السُّودان معناها؟ وما العمل؟"، صحيفة **سودانايل الإلكترونية** (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 21/ 4/ 2010.

المهدي، رباح الصادق، "مسيرة تزوير"، 1-4، صحيفة **الأحداث**، العدد 1064، 16/ 5/ 2010م، العدد 1069، 23/ 5/ 2020م، العدد 1072، 26/ 5/ 2010م، العدد 1075، 30/ 5/ 2010م.

المهدي، مريم الصادق، "دراسة في التجربة السُّودانية الانتخابية وانتخابات 2010م"،

ورشة عمل الانتخابات والديمقراطية في السُّودان، كوالالمبور، 8-9 / 2/ 2010م.

موسى، محمد المعتصم أحمد، "قبل أن يتحول تعداد السكان إلى قضية سياسية: قراءة أولى للنتائج"، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 20/ 7/ 2009م.

ميرغني، عبود، "حقائق وأرقام السجل الانتخابي"، صحيفة **الرائد**، 10/ 4/ 2010م.

ميرغني، عثمان، "حديث المدينة: اقتراح لمفوضية الانتخابات"، صحيفة **التيار**، 15/ 11/ 2009م.

النور، النور أحمد، "البرلمان يقر قانون الانتخابات والمعارضة تعتبره كافيًا لضمان نزاهتها"، صحيفة **الحياة**، 8/ 7/ 2008م.

النور، النور أحمد، "المؤتمر الوطني يقرُّ قانون الأمن رغم اعتراض الحركة الشعبية والمعارضة"، صحيفة **الصحافة**، 21/ 12/ 2009م.

النور، بشير، "الطاهر: اعتماد 69 حزبًا يحرم الاستيلاء على السُلطة بالقوة"، صحيفة **الأحداث**، العدد 576، 2/ 6/ 2009م.

نور، حسن بشير محمد، "من الذي خطف مراكز التسجيل؟!"، صحيفة **سودانايل** الإلكترونية (http: / /www.sudanile.com)، استشارة: 5/ 11/ 2009م.

النور، خالد التجاني، "الصفقات ترسم الخريطة السياسية قبل الذهاب إلى صناديق الاقتراع"، صحيفة الصحافة، العدد 6013، 8/ 4/ 2010م.

تعريف بالكاتب

- أحمد إبراهيم أبوشوك، أستاذ التاريخ الحديث، ومدير المعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
- حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة بيرجن بالنرويج (1998)، وعمل باحثاً بمركز دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بالجامعة نفسها، ثم أستاذاً في قسم التاريخ والحضارة، بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وأستاذاً زائراً بمعهد دراسات الاستشراق الحديث ببرلين.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العالمية والإقليمية، وله أبحاث منشورة باللغتين العربية والإنجليزية في دوريات علمية، ودور نشر عالمية نذكر منها:
- الآثار الكاملة لمجلة المنار في جنوب شرق آسيا (مجلدين)، كوالالمبور (2006)
- الانتخابات البرلمانية في السودان (1953-1986): مقاربة - تحليلية، أم درمان (2008)
- الجالية الحضرمية في جنوب شرق آسيا: صيانة الهوية أم الانصهار (بالاشتراك/ باللغة الإنجليزية (2009)
- السودان: السلطة والتراث (3 أجزاء)، أم درمان، (2008، 2009، 2010).

الانتخابات القومية في السودان لسنة 2010

أحمد إبراهيم أبو شوك

- أستاذ التاريخ الحديث، ومدير المعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
- حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة بيرجن بالنرويج (1998)، وعمل باحثاً بمركز دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بالجامعة نفسها، ثم أستاذاً في قسم التاريخ والحضارة، بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وأستاذاً زائراً بمعهد دراسات الاستشراق الحديث ببرلين.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العالمية والإقليمية، وله أبحاث منشورة باللغتين العربية والإنجليزية في دوريات علمية، ودور نشر عالمية نذكر منها:
- الآثار الكاملة لمجلة المنار في جنوب شرق آسيا (مجلدين)، كوالالمبور (2006)
- الانتخابات البرلمانية في السودان (1953-1986): مقاربة - تحليلية، أمدرمان (2008)

قراءة تحليلية متكاملة للانتخابات القومية التي جَرَتْ فصولها في السُّودان عام 2010م، باعتبارها أداة من الأدوات التي نصت عليها اتفاقية السلام الشامل لتحقيق التحول الديمقراطي. وهذه القراءة التحليلية يمكن أن تؤسّس مفرداتها على الأسئلة الآتية: ما المسوغات التي أفضت إلى انتقال حكومة الإنقاذ الوطني من نظام الحزب الواحد والأحزاب المتوالية معه إلى نظام التعددية الحزبية؟ وفي ظل هذا التحول هل استطاعت الانتخابات القومية السُّودانية أن تحدث تحولاً ديمقراطيًا حقيقيًا؟ وهل الإعداد للانتخابات في مستوياتها المختلفة اتسم بالشفافية والنزاهة والمهنية اللازمة؟ وما مواقف الأحزاب السياسية الحاكمة، والأحزاب المعارضة، وتنظيمات المجتمع المدني من إجراءات العملية الانتخابية والنتائج التي أفرزتها؟ وما النتائج التي تمخضت عن الانتخابات القومية في إطار مفهوم تداول السُّلطة السلمي، والتعددية السياسية، وتحديد مستقبل دولة السُّودان وفق خياري الوحدة أو الانفصال؟ وهل أسهمت الانتخابات القومية في تقليل حدة الاحتقانات السياسية والاستقطاب الحزبي الذي أفرزته طبيعة الصراع المستمرة بين الحكومة والمعارضة؟ للإجابة عن هذه الأسئلة ومثيلاتها يستند هذا الكتاب إلى كمّ هائل من المصادر الأولية والثانوية، والحوارات والمقابلات الَّتي تمَّ إجراؤها مع بعض القادة السياسيين والمسؤولين عن إدارة العملية الانتخابية في مراحلها المختلفة.

ISBN 978-614-01-0360-3
9 786140 103603

جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت في مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

تصميم الغلاف: سامح خلف